

**الهوية  
الوطنية العراقية**

125



**Iraqi national identity**  
**Study in the Problem of**  
**Construction and Continuity**

Ahmed Ghaleb Mohi Jafar Al - Shallah

*All rights reserved to Iraq Center for Studies*

جميع الحقوق محفوظة لمركز العراق للدراسات

مركز العراق للدراسات

Center Of Iraq For Studies



+964 7707961315 \_\_\_\_\_ بغداد ◀

+964 7710558123 \_\_\_\_\_ النجف ◀

+964 7714490731 \_\_\_\_\_ المكتبة - بغداد ◀

[www.markazaliraq.net](http://www.markazaliraq.net)

[info@markazaliraq.net](mailto:info@markazaliraq.net)

[markazaliraq@gmail.com](mailto:markazaliraq@gmail.com)

الهوية

الوطنية العراقية

دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية

احمد غالب محي جعفر الشلاه

الهوية الوطنية العراقية، دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية  
 تاليف: احمد غالب محي جعفر الشلاه  
 صاحب الامتياز: محمد صادق الهاشمي  
 الناشر: مركز العراق للدراسات  
 المطبعة: الساقى للطباعة والتوزيع  
 رقم الاصدار: 125  
 الطبعة: الأولى  
 سنة الطبع: 2018م - 1439هـ  
 قطع الورق: 24×17  
 تصميم الغلاف والاخراج الفني: احمد الهاشمي

**The Opinions And Ideas In The Book Doesn't Represent  
 Necessarily The Institute Of Iraq Center for studies**

الآراء والأفكار الواردة في الكتاب لا تمثل بالضرورة رأي مركز العراق للدراسات



**مركز العراق للدراسات**

Center Of Iraq For Studies

المركز: العراق - بغداد - كراةة - العرصات

المكتبة: بغداد - شارع المتنبى - قيصرية مصرف الرشيد - البناية البغدادية

## المحتويات

5	المحتويات
15	المقدمة
16	اشكالية البحث
16	فرضية البحث

### الفصل التمهيدي

#### مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

21	المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمفهوم الهوية
23	المطلب الأول: في مفهوم الهوية
29	المطلب الثاني: التصنيف العام للهويات
29	أولاً: الهوية الشخصية (الذاتية)
31	ثانياً: الهوية الاجتماعية
33	1- الهوية القومية:
36	2- الهوية العرقية (الأثنية):
38	3- الهوية الثقافية:
40	4- الهوية الوطنية:
45	المبحث الثاني: أوضاع العراقيين تحت السيطرة العثمانية

- 46 المطلب الأول: البنية الاجتماعية-الاقتصادية للعراق أواخر العهد العثماني  
53 I - البدو ( العشائر الرحالة ) :  
55 2- العشائر المستوطنة :  
60 3- المدن :  
65 المطلب الثاني: الإصلاحات والأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ...  
70 المطلب الثالث: الحركة الدستورية ( 1908 )

## الفصل الأول

### نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

- 79 المبحث الأول: نشأة الدولة العراقية الحديثة 1921  
80 المطلب الأول: نشأة الدولة الحديثة وخصائصها  
85 المطلب الثاني: نشأة الدولة العربية الحديثة وخصائصها  
92 المطلب الثالث: نشأة الدولة العراقية الحديثة  
107 المبحث الثاني: النزعات القومية وأثرها على بناء الهوية الوطنية العراقية  
108 المطلب الأول: النزعة القومية العربية والهوية الوطنية العراقية  
114 أولاً: المؤسسة العسكرية ( الجيش )  
117 ثانياً: المؤسسة التربوية ( التعليم )  
123 المطلب الثاني: النزعة القومية الكردية والهوية الوطنية العراقية  
136 المطلب الثالث: النزعة القومية الآشورية والهوية الوطنية العراقية  
142 المطلب الرابع: النزعة القومية التركمانية والهوية الوطنية العراقية  
148 المبحث الثالث: دور الطبقات الاقتصادية-الاجتماعية في بناء الهوية الوطنية العراقية  
149 المطلب الأول: طبقة الإقطاع ( في الجنوب ) والهوية الوطنية العراقية  
159 المطلب الثاني: طبقة الأغوات ( الكرد ) والهوية الوطنية العراقية

- I63 المطلب الثالث: الطبقة الوسطى ( في المدن ) والهوية الوطنية العراقية
- I68 المبحث الرابع: المراكز الاجتماعية والسياسية والعسكرية....
- I70 المطلب الأول: المركز الاجتماعي والهوية الوطنية العراقية
- I70 أولاً: دور رجال الدين
- I70 I - دور رجال الدين الشيعة:
- I73 2- دور الشيوخ الصوفيون ( الكرد)
- I75 3- دور المار شمعون
- I76 ثانياً: دور شيوخ القبائل
- I76 I - دور شيوخ القبائل الشيعة:
- I77 2- دور الشيوخ القبليين الكرد:
- I8I المطلب الثاني: المراكز السياسية والهوية الوطنية العراقية
- I81 أولاً: دور الأحزاب السياسية:
- I85 ثانياً: دور المؤسسة التشريعية ( البرلمان ):
- I89 ثالثاً: دور المؤسسة التنفيذية ( الحكومة ):
- I89 I - استخدام العنف:
- I91 2- النفي وإسقاط الجنسية:
- I92 رابعاً: دور الأسرة الهاشمية
- I96 المطلب الثالث: المركز العسكري والهوية الوطنية العراقية

## الفصل الثاني

### العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

- 204 المبحث الأول: العهد الجمهوري الأول والهوية الوطنية العراقية
- 205 المطلب الأول: التنازع بين الهويتين ( الوطنية والقومية )
- 213 أولاً: على الصعيد الاقتصادي

## الهوية الوطنية العراقية

- 213 I . التشريع القانوني .
- 215 2 . الدعم المعنوي ( السايكولوجي ) .
- 216 ثانياً: على الصعيد الاجتماعي .
- 217 ثالثاً: على الصعيد التنشئة السياسية .
- 218 رابعاً: على صعيد تحقيق التقارب الديني / المذهبي / الأثني .
- 221 المطلب الثاني: تفويض آليات الدمج الوطني
- 233 المطلب الثالث: الميل نحو ترسيخ الحكم الفردي
- 233 أولاً: تأسيس ميليشيا المقاومة الشعبية
- 235 ثانياً: إنشاء محكمة الشعب
- 236 ثالثاً: استغلال الانقسامات السياسية
- 244 المبحث الثاني: العهد الجمهوري الثاني والهوية الوطنية العراقية
- 245 المطلب الأول: عنف البعث والهوية الوطنية العراقية
- 251 المطلب الثاني: العقيدة السياسية البعثية والهوية الوطنية العراقية
- 258 المبحث الثالث: العهد الجمهوري الثالث والهوية الوطنية العراقية
- 259 المطلب الأول: حكم القبيلة والهوية الوطنية العراقية
- 263 المطلب الثاني: الطائفية السياسية والهوية الوطنية العراقية
- 264 أولاً: على مستوى التعيينات الحكومية .
- 267 ثانياً: على مستوى التشريعات الدستورية والقانونية .
- 269 ثالثاً: على مستوى القرارات المتخذة ( إجراءات التأميم الاشتراكية )
- 271 رابعاً: على صعيد التصريحات الرسمية .
- 273 المطلب الثالث: عسكرة السلطة والهوية الوطنية العراقية
- 280 المطلب الرابع: إخفاق المشاريع التنموية والهوية الوطنية العراقية
- 286 المبحث الرابع: العهد الجمهوري الرابع والهوية الوطنية العراقية ( 1968-2003 )
- 287 المطلب الأول: قومية البعث والهوية الوطنية العراقية



- 288 أولاً: على الصعيد الديني :
- 288 ثانياً: على الصعيد القومي .
- 289 I . الكرد .
- 291 2 . التركمان :
- 292 ثالثاً: على الصعيد المذهبي
- 298 المطلب الثاني: الحكم الشمولي والهوية الوطنية العراقية
- 305 المطلب الثالث: إحياء القبيلة والهوية الوطنية العراقية
- 306 أولاً: نمط قبيلة الدولة والهوية الوطنية العراقية .
- 308 ثانياً: نمط القبيلة الاجتماعية والهوية الوطنية العراقية .
- 3I3 المطلب الرابع: السياسات الاقتصادية البعثية والهوية الوطنية العراقية
- 3I9 المطلب الخامس: عسكرة المجتمع والهوية الوطنية العراقية
- الفصل الثالث**
- إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية**
- 329 المبحث الأول: غياب المشروع الوطني العراقي
- 330 المطلب الأول: تسييس الهويات الجزئية ( دون الوطنية )
- 331 أولاً: تسييس الهوية الطائفية
- 336 ثالثاً: تسييس الهوية المحلية
- 337 المطلب الثاني: مأسسة المشروع الطائفي - الأثني
- 34I المطلب الثالث: تأثير التدخل الخارجي
- 34I أولاً: تأثير التدخل الأميركي

- 344 ثانياً: تأثير التدخل الإقليمي
- 347 المبحث الثاني: ضعف الوعي الوطني الجماهيري
- 348 المطلب الأول: ترسبات الاستبداد السياسي
- 352 المطلب الثاني: طبيعة الثقافة السياسية السائدة
- 355 أولاً: الثقافة السياسية التقليدية والهوية الوطنية العراقية
- 357 ثانياً: ثقافة الخضوع والهوية الوطنية العراقية
- 359 ثالثاً: ثقافة المساهمة والهوية الوطنية العراقية
- 362 المطلب الثالث: دور مؤسسات المجتمع المدني الحديث
- 367 المبحث الثالث: الهوية الوطنية العراقية وتعثر أداء النظام السياسي
- 368 المطلب الأول: الدستور وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية
- 375 المطلب الثاني: عجز النخبة الحاكمة عن تأدية المتطلبات المجتمعية
- 376 أولاً: عجز النخبة الحاكمة عن مواجهة العنف:
- 377 ثانياً: عدم فعالية مؤسسة البرلمان
- 379 ثالثاً: تعثر مشاريع التنمية
- 380 رابعاً: السلوك السياسي لبعض أعضاء النخبة الحاكمة
- 385 المبحث الرابع: رؤية مستقبلية لبناء الهوية الوطنية العراقية
- 386 المطلب الأول: الجانب السياسي
- 390 المطلب الثاني: الجانب الثقافي
- 395 المطلب الثالث: الجانب الاقتصادي
- 40I خاتمة واستنتاجات
- 40I \* منذ نشأة الدولة حتى عام 1958م (العهد الملكي)

## المحتويات

- 402 \* العهد الجمهورىة ( 1958 - 2003 ) م  
404 \* ما بعد التاسع من نىسان عام 2003 م

## 407 المصادر

- 407 اولاً : المعاجم والقوامىس  
407 ثانياً : - الوثائق  
407 I- التقارىر  
408 2- المناهج  
408 3- الدساتىر  
408 ثالثاً : - الكتب العربىة والمترجمة  
420 رابعاً : الاطارىح والرسائل الجامعىة  
421 خامساً : الدورىات  
424 سادساً : الانترنت ( شبكة المعلومات الدولىة )  
424 سابعاً : الصحف  
425 ثامناً : المحاضرات  
425 تاسعاً : المصادر باللغة الاجنبىة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَا تَنْزَعُوا أَنْفُسَكُمْ فَوَافَشَلُوا﴾

صدق الله العظيم

الأنفال 46



## المقدمة

تعد عملية استكمال بناء الهوية الوطنية احدى المقومات الاساسية التي تقوم عليها الدولة العصرية لما تمثله من تعبير عن مدى التقاف الافراد حول وطنهم وانصارهم بمختلف تشكيلاتهم المجتمعية في بوتقته.

واذا كانت غالبية دول العالم المتقدم قد تمكنت من ان تقطع شوطاً كبيراً في هذا المجال من حيث انها رسخت مشاعر الانتماء الوطني لدى افرادها وارست الاسس السليمة لبناء هويتها الوطنية ، فان معظم دول العالم المتخلف لم تستطيع التحرر والانعتاق من الهويات التقليدية ( الدينية ، الطائفية ، القومية ، القبلية ) ، او انها لم تكن قادرة على بناء هوية وطنية جامعة تسمو على الهويات الفرعية والولاءات التقليدية التي ظلت راسخة في ذهنية وسلوكية معظم افرادها .

وبالنسبة للدولة العراقية فانها تعاني منذ نشوئها عام 1921 وحتى الوقت الحاضر من اشكالية في بناء هويتها الوطنية بفعل تشابك وتداخل عوامل عديدة بعضها داخلي واخر خارجي ، وبعضها يتعلق بطبيعة المجتمع العراقي وقواه السياسية والاجتماعية ومستوى ثقافته السياسية ، وبعضها الاخر يرتبط بطبيعة الانظمة السياسية التي توالت على حكم العراق واساليب ادارتها في الحكم .

ومن هنا تسعى هذه الدراسة لتشخيص واقع الهوية الوطنية العراقية والاشكالية التي اعترضت بناءها منذ تاسيس الدولة العراقية عام 1921 م وحتى اللحظة الراهنة من خلال تسليط الضوء على العوامل والظروف البيئية التي احاطت بعملية البناء تلك والتي تحكمت الى حد كبير في سيرورتها وسيرورتها .

## اشكالية البحث

ضمن سياق اشكالية البحث يسعى الباحث للإجابة عن الاسئلة الآتية: -  
هل توجد هنالك هوية وطنية عراقية؟ وماهي العوامل التي تقف بوجه عملية  
بناؤها؟ هل هي عوامل داخلية ام خارجية؟ هل هي عوامل تتعلق بسلوكيات  
السلطة السياسية الحاكمة؟ ام ان هنالك خلافا بنيويا اساسيا في تركيبة  
المجتمع العراقي؟ ثم هل ان موضوع اشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية يقترن  
بموضوع نشأة الدولة العراقية ذاتها؟ واذا كان هنالك اقتران وتأثير فهل هو تأثير  
سلبى ام ايجابى؟

## فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الهوية الوطنية العراقية لم يكتمل بناءها  
بعد مرد ذلك يعود لعوامل عدة ابرزها: -

- 1 . النشأة غير الطبيعية للدولة العراقية الحديثة عام ( 1921 ) والتي انهارت  
عام ( 2003 ) م لتتلوها عملية اعادة بناء هي الاخرى كانت غير طبيعية .
- 2 . دور العامل الخارجي في التأثير على عملية بناء الدولة وانعكاسه على  
مشروع بناء الهوية الوطنية العراقية .
- 3 . دور الانظمة السياسية المتعاقبة التي سعت لبناء سلطة ممركرة على  
حساب بناء هوية وطنية عراقية ، لاسيما ابان حكم العسكر بين عامي  
( 1958 - 2003 ) م .
- 4 . دور الوعي الوطني المجتمعي الذي غالبا ما اتسم بالضعف مقارنة بالوعي  
الطائفي او الديني او القومي الى غيره من انواع الوعي الفئوي الضيق .



## الفصل التمهيدي

# مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي



سنعمد في تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، ركز المبحث الأول على مفهوم الهوية بشقيه اللغوي والاصطلاحي مع تبيان أبرز الاتجاهات الفكرية التي تناولت هذا المفهوم، ومن ثم الشروع في تناول الهويات من حيث أبرز التصانيف العامة لها.

أما المبحث الثاني، فقد كرس للحديث عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للعراقيين في ظل السيطرة العثمانية تمهيداً للوصول إلى جوهر موضوع البحث.



## المبحث الأول الإطار النظري والمفاهيمي لمفهوم الهوية

على الرغم من الأهمية المتزايدة التي يتمتع بها مفهوم الهوية لاسيما في السنوات الأخيرة التي شهدت انفجاراً في خطاب الهوية، إلا أن هذا المفهوم لا يزال يعتره الكثير من الغموض مما قد يوقع الباحثين في نوع من اللبس عند تناول هذه الظاهرة بالبحث.

وتأتي صعوبة إيجاد تعريف جامع ومحدد لمفهوم الهوية إلى التنوع البالغ في دلالاته ومضامينه، فضلاً عن سعته وشموليته إذ تتعدد العوامل والمتغيرات التي تسهم في تكوينه باختلاف الظروف الزمانية والمكانية، وباختلاف التجارب والوقائع والأحداث التي تترك بانطباعها المباشر على صياغة هذا المفهوم.

كما إن تعريف الهوية يختلف باختلاف الموقف الأيديولوجي المؤطر لذات المفهوم، وتنوع المجالات التي تتناوله، فكل من السيكلوجيا، والانثروبولوجيا، والسوسيولوجيا، وكذا السياسة تفتح أكثر للتقرب من الهوية بشكل يتناسب مع وجهة نظرها، ومع ما تحمله من قيم وأفكار.

وهذا ما دفع (لابلاتين) (Laplaten) إلى أن يعترف بحقيقة ضبابية مفهوم الهوية بقوله: "إنها من أكثر المفاهيم الفلسفية فقراً على المستوى الابستمولوجي (المعرفي)، لكنه بالمقابل يتمتع بفاعلية

الهوية الوطنية العراقية

أيديولوجية كبرى"<sup>(1)</sup>.

ومع الاعتراف بعدم الاتفاق في إيجاد تعريف شامل لمفهوم الهوية إلا أن هذا الواقع لا يعفي الباحث من إيجاد مقترحات لهذا المفهوم، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

---

(1) عزيز مشواط، "إشكالية الهوية في العلوم الإنسانية: مأزق الإشكال وقلق المفهوم"، الحوار المتمدن، 2005/9/11.

## المطلب الأول في مفهوم الهوية

قبل الدخول في تفاصيل مفهوم الهوية ينبغي علينا توضيح التداخل اللغوي بين مفهومي (الهوية) بضم الهاء و (الهوية) بفتح الهاء وفك الارتباط فيما بينها. فالهوية (بفتح الهاء) وكما جاء في لسان العرب لابن منظور<sup>(1)</sup>، وكذلك المنجد في اللغة والأعلام<sup>(2)</sup> تعني البئر بعيدة المهوان، وأصل الكلمة "هوي" أي سقوط من علو إلى الأسفل، وهويّة جمعها هويّا، أي البئر أو الحفر البعيدة القعر.

أما مصطلح الهوية "بضم الهاء" فإنه مشتق من ضمير الفرد المذكر "هو" والذي يدل عند العرب على ارتباط المحمول بالموضوع في جوهره<sup>(3)</sup>. فهوية الإنسان الفرد تشير إلى ما هو؟ ومن هو؟ ومعناها القاموسي يؤكد على ما يكون به الشيء هو "هو"، أي من حيث تشخصه وتحققه في ذاته وتميزه عن غيره<sup>(4)</sup>.

لذا، فإن التشديد في مفردة الهوية "الهوية" ناجم عن تكرار ضمير الفرد "هو" وقد تم وضعه كاسم معرف ب (أل) مضافاً إليه (ي) + (تاء التانيث)).

(1) ابن منظور، لسان العرب، المجلد 15، ط3، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 2004، ص116.

(2) المنجد في اللغة والأعلام، ط1، دار المشرق، بيروت، 1986، ص ص878-879.

(3) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ج2، 1979، ص ص529-530.

(4) المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط2، دار المشرق، بيروت، 2001، ص1493.

الهوية الوطنية العراقية

على أننا سنعتمد المفهوم الثاني ( الهوية ) بضم الهاء بحكم كونها أقرب إلى الدقة العلمية .

لقد اهتمت معظم الحضارات والاتجاهات الفكرية بموضوعة الهوية والتي تجسدت بفكرة ( من هو الإنسان ) ؟ وما هي الهوية العامة لوجوده ؟ فالمتبع يلحظ وجود هذا السؤال في صلب كل المقاربات والأنساق الفلسفية والفكرية التي تعددت أجوبتها ومقارباتها ، فلقد نظرت الحضارة اليونانية إلى الإنسان من زاوية العقل ، في حين ركزت الحضارة الرومانية على الإنسان/الجسد ، وجاءت الكنيسة كي تجرد الإنسان من أبعاده الجسدية والعقلية فتجعل منه "روحاً" ، ثم جاءت الحضارة الغربية المعاصرة كي تثور على الفكر الكنسي ومفاهيمه ، أي كي تجعل منه ( أي الإنسان ) حيواناً عاقلاً<sup>(1)</sup> .

إذ شهدت كل مرحلة من هذه المراحل مستوى معيناً من التطور السياسي طبعت بموجبه الهوية العامة للإنسان وأعطتها خصوصية متميزة عن سابقتها أو لاحقاتها .

ويمكن إرجاع التفكير في مفهوم الهوية فلسفياً إلى سقراط ، لاسيما وإن هذا الفيلسوف قد أطلق شعار "أيها الإنسان اعرف نفسك بنفسك" ، معتبراً أن الإنسان يحمل حقيقة كل شيء في ذاته ويكفيه أن يستبطن ذاته<sup>(2)</sup> .

كما يرد في الفلسفة اليونانية اتجاه خاص أطلق عليه ( كلود دوبار ) اسم ( اتجاه الأساسي ) ، حيث يعتمد تصور هذا الاتجاه للهوية على إنها ( وقائع أساسية ) و ( كائنات خالصة ) حاضرة باستمرار ، إذ أن هوية هذه الكائنات تظل باقية رغم كل التغيرات ، وهذه القدرة على البقاء تتأتى من "الكينونة" التي

---

(1) محمد تميم ، أوراق في منهج التغيير ، سلسلة "اخترت لكم" ، العدد 5 ، مطبعة النجاح الجديدة ، 2000 ، ص 10 .

(2) عبد الله سليمان أبو كاشف ، نحو بناء نموذج لمفهوم الهوية في العالم الثالث ، مجلة المنار ، العدد 8 ، باريس ، 1985 ، ص 18 .



الفصل التمهيدي : مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

تمنح التشابه قوة وجودية<sup>(1)</sup>.

أما (ديكارت) فقد حاول فيما بعد أن يؤسس لمفهوم الهوية من خلال طرحه شعار "أنا أفكر إذا أنا موجود". وهذا ما يبين من وجهة نظره إن هوية الشخص قابلة للتجديد في كينونته الواعية المفكرة.

ولقد بُحث مفهوم الهوية من لدن الفيلسوف التجريبي (جان لوك) والتي تعني لديه ماهية (الأنا والذات) ، حيث يرى إن اقتران الشعور بالفكر على نحو دائم هو ما يكسب الشخص هويته، ويبقيه دائماً كما هو عليه، باعتباره كائناً عاقلاً يتذكر أفعاله وأفكاره التي صدرت عنه في الماضي، وهو نفسه الذي يدركها في الوقت الحاضر<sup>(2)</sup>.

وعلى الرغم من تعدد التنظيرات التي تناولت موضوع الهوية إلا أن ذلك لا يخفي وجود حقيقة جوهرية واحدة تتمثل في أن جميع هذه الأفكار تنطلق من مسلمة أساسية تتعلق بفكرة الوجود .

ففكرة الوجود تمثل الأساس الذي تقوم عليه مسألة الهوية، من حيث إن الفرد ( الذات) موجود يسعى لمعانقة خصوصية وجوده عبر التمايز أو التقابل مع كيفيات وجود مغايرة على المستوى الثقالي والقيمي والروحي والحضاري. فالإنسان موجود يحتل موقعا في كلية الوجود. واحتلاله لموقعه معناه أنه مدمج في سياق هذا الوجود ذاته<sup>(3)</sup>. يقول الفارابي: "هوية الشيء هي غيبته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له، كل واحد، وقلنا إنه هو إشارة إلى هويته وخصوصيته ووجوده المنفرد له الذي لا يقع فيه إشراك"<sup>(4)</sup>.

ومن هذا المنطلق يتحدد البعد الإشكالي لمفهوم الهوية، انطلاقاً من مستويين

---

(1) Claude Dubar, La crise des identities, puf, Paris, P.2.

(2) سلمى بو شعبية، "الشخص والهوية: تحليل نصوص فلسفية"، موقع تفلسف الإلكتروني،  
www.Tafalsouf.orgfree.com .2008/10/14

(3) محمود نور الدين أفاية، الهوية والاختلاف، مطابع أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1988، ص14.

(4) جميل صليبا، مصدر سبق ذكره، ص529.

متعالقين ومراتبين وهما<sup>(1)</sup>:

1 - الموجود في علاقته بخصوصية وجوده.

2 - المغايرة من حيث أي اختلاف عن الآخر.

بعبارة أدق، فإن مفهوم الهوية ينطوي على خاصية مميزة وهي أنه يحتوي على التماثل والتمايز في آن واحد معاً، إذ أن ( التماثل ) يعين هوية جماعة ما، وتعيين الهوية لهذه الجماعة هو أيضاً في نفس الوقت تفريق ( تمايز ) عن هوية جماعة أخرى. أو على غرار المنطق الشكلي أ = أ وليس ( ب )<sup>(2)</sup>

إن مقارنة مفهوم الهوية انطلاقاً من هذين المستويين المتراتبين والمتداخلين في الوقت نفسه، يدرج هذه المقاربة مسبقاً في سياق تتحدد فيه مواقع ( الأنا ) - من حيث هي وعي سيكولوجي بالذات وإدراك ذو بعد ثقافي لحدود الخصوصية والاختلاف في بعدهما الفردي والجماعي - عبر التقابل مع الآخر، ليس باعتبار هذا الآخر منظومة من القيم المغايرة فقط، بل باعتباره محدداً موضوعياً خارجياً قد تتماهى معه الذات أو قد ترفضه<sup>(3)</sup>

وهذا يتوقف بطبيعة الحال على طبيعة ( الآخر ) ، وطبيعة علاقات القوة القائمة ونوعية الخلافات أو التحالفات التي تلعب دوراً كبيراً في تحديد الهوية ورسم حدودها .

يقول ( صموئيل هنتغتون ) : "بأن الهويات تعرف بمعرفة ذات المرء، لكنها نتاج تفاعل بين الذات والآخرين حيث تؤثر طريقة فهم الآخرين لفرد أو لمجموعة على تعريف ذات الفرد أو المجموعة لذاتها . ولذلك يحتاج الناس لتعريف أنفسهم إلى

---

(1) آراق سعيد، مدارات المنفتح والمغلق في التشكلات الدالية والتاريخية لمفهوم الهوية، مجلة عالم الفكر، العدد 4، المجلد 36، 2008، ص 216.

(2) فالج عبد الجبار، القومية العربية بإزاء القومية الكردية (تأملات في التماثلات والتباينات البنيوية)، في فالج عبد الجبار وهشام داود، الإثنية والدولة (الأكراد في العراق وإيران وتركيا)، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2006، ص 459.

(3) آراق سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 216.

إذن يمكن القول، إن صورة الهوية تتبلور من تفاعل العلاقة بين الذات والآخرين والتي يمكن أن تتخذ المستويات الثلاثة الآتية<sup>(2)</sup>

- 1 - الصورة التي تكونها الشخصية عن ذاتها ( الوعي ) .
- 2 - الصورة التي يكونها الآخرون عن الشخصية ( النموذج - المرجع ) .
- 3 - الصورة التي تعتقد الشخصية أن الآخرين قد كونها عن ذاتها ( اللاوعي المتوقع ) .

ويبقى تفاعل هذه الصورة والمستويات فيما بينها بشكل فعال ما يمنح الهوية الحضور والتجذر والفعالية .

ومن ذلك يتضح، أن الهوية تضم كل العناصر والخصائص المادية والمعنوية التي تحدد وجود الفرد/الجماعة وكيونتها التي تميزها بشكل عام عن الجماعات الاجتماعية الأخرى .

ولكن وجود كينونة متميزة ومتفردة عن الآخرين لا يكفي في حد ذاته لتحديد هوية الجماعة ما لم يصاحبه وعي الجماعة بهذه الخصائص والعناصر المكونة لذاتها وإدراكها لها .

إن ارتباط هذا الوعي ببعض التوجهات القيمة، وتنامي الإحساس بالانتماء أو الانشداد نحو شيء يعد بمثابة مشتركاً أساسياً لدى أبناء الجماعة الاجتماعية الواحدة، سواء أكان هذا المشترك ( طبقة، قومية، ثقافة، إقليم) هو الذي يضيف على الجماعة ( ككل) هوية متميزة خاصة بهم .

وعلى هذا الأساس ينمو ( الوعي الجمعي) للجماعة في كثير من الأحيان بصيغة الـ ( نحن) في مقابل ( هم) التي تجسد الجماعة الاجتماعية الأخرى .

---

(1) صموئيل هنتغتون، من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضور، ط1، دار الرأي للنشر، دمشق، 2005، ص39.

(2) سليمان بختي، تبلور الهوية عبر النموذج والوعي، مجلة فكر، العدد 85، بيروت، 2004، ص87.

## الهوية الوطنية العراقية

من خلال ما تقدم يمكن تعريف الهوية بأنها: [مجموعة من السمات والخصائص العامة التي تميز مجتمع ما، أو شعب ما، أو أمة ما، وتعطيها شخصية متفردة شريطة أن تعي هذه الخصوصية. حيث تعطي الهوية لأعضاء هذه الجماعة إحساساً بالانتماء إلى كيان اجتماعي معين (كبيراً كان أم صغيراً) مما يجعلها تدين له بالولاء. ]

على أن تعبير هذه الجماعة عن هويتها يختلف باختلاف السياق، وربما باختلاف الزمن الذي تتم فيه عملية التعبير، وبحسب طبيعة الظروف البيئية المحيطة (الداخلية والخارجية)، وعلى مختلف الصعد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

## المطلب الثاني التصنيف العام للهويات

بشكل عام يمكننا تصنيف الهويات إلى نوعين رئيسيين هما :  
أولاً: الهوية الشخصية ( الذاتية ) .

ثانياً: الهوية الاجتماعية ويتفرع عنها عدة أنواع من الهوية ( القومية ، العرقية ،  
الثقافية ، الطبقية ، الوطنية ) .

### أولاً : الهوية الشخصية ( الذاتية )

يشير مفهوم الهوية وفقاً لهذا المعنى إلى "كل ما يشخص الذات ويميزها عن  
غيرها"<sup>(1)</sup>

ويندرج تحت نطاق هذا التعريف ما اصطلح على تسميته "بطاقة الهوية" التي  
تحتوي على الاسم، واللقب، وتاريخ الولادة ومكانها، مع ذكر بعض العلامات  
الفارقة، وتوقيع حاملها، أي هناك منظومة متكاملة من الدلائل التي تشير دونما  
أي لبس أن حامل هذه الوثيقة هو فلان بشكل ينفي مطلقاً وجود أي شخص  
آخر مطابق له. وبعبارة أكثر تبسيطاً وكما جاء على لسان ( أمين معلوف ) "إن  
هويتي هي التي تعني أنني لا أشبه أي شخص آخر"<sup>(2)</sup>

(1) حميد فاضل حسن، أزمة الهوية في الكيان الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم  
السياسية/جامعة بغداد، 2001، ص33.

(2) أمين معلوف، الهويات القاتلة، ترجمة نهلة بيضون، دار الجندي، دمشق، ط1، 1999، ص18.

## الهوية الوطنية العراقية

وكان (سيغموند فرويد) قد تناول موضوع (الهوية الذاتية) "inner identity" والتي كان متأثراً فيها - إلى حد كبير - بالتقاليد الفكرية اليهودية حول الهوية. فلدى (فرويد) تتشكل الهوية من خلال اسم الشخص، ومقدرته على العيش والتفكير بمفرده ضمن مجموعة كبيرة من الأفراد تشهد عدة أنواع من الصراع فيما بينها<sup>(1)</sup>

وفي معرض تعريفه للهوية الشخصية (الذاتية) يرى (بول موصين) إن الهوية هي بنية ذهنية مركبة لديها خصائص معرفية وعاطفية تشكل إدراك الفرد لنفسه ككائن مستمر ومنسجم ومختلف عن الآخرين، مما يمنحه إحساس عالٍ بالخصوصية الفردية.

إن الإحساس الواعي بالهوية الذاتية يقوم على مرتكزين أساسيين هما: أولاً، وعي الفرد بتمثاله مع ذاته (self sameness) وبصيرورته الوجودية الخاصة في الزمان والمكان. وثانياً، وعيه بأن الآخرين يعترفون له بهذا التماثل الذاتي وهذه الصيرورة الوجودية<sup>(2)</sup>

فالهوية هي حصيلة لمجموع من أنساق العلاقات والدلالات التي يستقي منها الفرد معنى لقيمته ويضع لنفسه في ضوءها نظاماً يشكل في إطار هويته، حيث تتوفر له من جراء ذلك إمكانية تحديد ذاته وتمثاله معها من خلال الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، باعتباره نظاماً مرجعياً على المستوى السلوكي.

وضمن هذا الإطار يؤكد (كولونا) على أن الاسم نفسه الذي يحمله الفرد، ليس سوى نعت اجتماعي يلصق به، ويمثل مؤشر تتشّته الاجتماعية والرمز الأكثر جلاءً والأكثر حيوية في تشكيل هويته ووعيه بذاته<sup>(3)</sup> لأن الاسم

---

(1) علاء عبد الرزاق مطلق، أزمة الهوية في الفكر العربي المعاصر بين الأصالة والمعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، 2000، ص 30.

(2) Erik, H. Erikson, Adolescence et crise, la quete de l identite, Paris, Flammarion, 1972, P. 45.

(3) نقلاً عن محمد سلام شكري، مصدر سبق ذكره، ص 27.

الفصل التمهيدي : مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

يؤسس -على المستوى الذاتي - علاقة الفرد بذاته وبالأخرين، ويمثل -على المستوى الموضوعي- مؤشراً اجتماعياً محدداً لوضعية اجتماعية معينة<sup>(1)</sup> ومن هذا المنطلق، تضطلع الهوية بدور وظيفي يحقق للأنا انسجامه الضروري كذات، وكصيرورة وجودية واعية.

### ثانياً : الهوية الاجتماعية

لا يستطيع -الإنسان الفرد - في فرادته المباشرة، وفي شخصيته الذاتية، ومهما بلغت به مستويات التقدم الاجتماعي والثقافي، أن يلبي متطلبات حياته الاجتماعية دون أن يكون منضوياً تحت لواء جماعة اجتماعية معينة . فحاجة الأفراد للهوية المنبثقة عن رغبتهم العميقة بتقدير الذات تقودهم إلى البحث في مجموعة مركبة يمكن من خلالها تحقيق وجودهم الجماعي . فالذات أو الأنا الاجتماعية تنتمي دائماً إلى شيء أوسع منها وأكمل . إنها في هاجس البحث الدائم عن جذورها وأصولها . أو بعبارة أدق، أنها في هاجس البحث عن التشكلات الاجتماعية التي تشكلت منها الرؤية للانتماء والهوية<sup>(2)</sup> فبدون العودة إلى هذه الجذور والتشكلات الاجتماعية ستبقى ( الذات ) ناقصة، متفردة لا تجد لها مكاناً بين الجماعات لأن مكانها -أي وجودها - هو في الجماعة، أي في وحدة كلية تشتمل عليها وتحويها<sup>(3)</sup> وهكذا يتحول عنصر الانتماء إلى الجماعة: القبلي، الديني، المذهبي، القومي، الثقافي، الوطني إلى هوية أو هويات يرى الفرد نفسه من خلالها، لقدرتها على تحقيق قدر أكبر أو أصغر من حاجاته .

Malek Chebel, la formation del identite politique, edu. Puf, Paris, 1986, (1) P. 122.

(2) أدونيس العكرة، البحث عن الهوية والعنف، مجلة الفكر العربي (ملف الهوية)، مركز الإنماء القومي، بيروت، العدد 17، كانون الأول 1981- كانون الثاني 1982، ص 91.

(3) أدونيس العكرة، مصدر سبق ذكره، ص 91.

## الهوية الوطنية العراقية

إن التعبير عن الهوية بشكل جماعي يعطيها قدراً من القوة. بل إن التعبير عنها بهذا الشكل قد قُصد منه هذه القوة مقابل قوة الآخر. والتعبير عن الهوية في إطار الجماعة يكسبها القوة عنها في خارجها. لذا، فإن التعبير عن الهويات يأخذ في الغالب مساراً جماعياً، سواء أكان ذلك في محاولة للحفاظ على نسق القوة القائم أم في الدعوة إلى تغييره. وبذلك بات الأفراد يعرفون أو يعرفون بدلالة انتماءاتهم الاجتماعية<sup>(1)</sup>

وهنا يتجلى الفرق بين الهوية الشخصية والهوية الاجتماعية، فبينما تشير الأولى إلى كيفية رؤية الناس لأنفسهم كأفراد، تشير الهوية الاجتماعية إلى كيفية رؤيتهم للجماعات الاجتماعية التي ينتمون إليها<sup>(2)</sup>

بيد أن هذه الهويات الاجتماعية لا تكون بنفس المستوى من الفاعلية والأهمية بالنسبة للأفراد، إذ تتركز الأهمية والفاعلية بهويات بعينها مستتدة في ذلك إلى انتماءات ذات أثر واسع على حياتهم، وجماعات مرجعية مهمة توجه فعلهم وحرركتهم على المديين القريب والبعيد<sup>(3)</sup> لا بل أن بعضاً من هذه الهويات تكتسب أهميتها عند الأفراد في لحظة الحدث/الأحداث بحيث تبرز على السطح معبرة عن ذاتها في مقابل الآخر المختلف<sup>(4)</sup>

ففي بعض الحالات يؤكد الناس مظهر هويتهم الذي يربطهم بالناس الذين يتفاعلون معهم، وفي حالات أخرى يؤكدون ذلك المظهر من هويتهم الذي يميزهم عن الآخرين، فتتعرّز سمة هوية الناس -على سبيل المثال - مع أرض وطنهم عندما يسافرون إلى بلد آخر، أو عندما يتعرض وطنهم إلى تهديد<sup>(5)</sup>

---

(1) باقر سلمان النجار، الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 352، بيروت، 2008، ص 37.

(2) نقلاً عن لؤي خزعل جبر، الهوية الوطنية العراقية (دراسة ميدانية)، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، بغداد، ط 1، 2008، ص 64.

(3) المصدر نفسه، ص 62.

(4) أمين معلوف، مصدر سبق ذكره، ص 20.

(5) لؤي خزعل جبر، مصدر سبق ذكره، ص 53.



من خلال المعطيات السابقة يمكن تعريف الهوية الاجتماعية على أنها "جزء من مفهوم ذات الفرد self-concert، نابع من وعيه بكونه عضواً في جماعة أو جماعات، مضافاً إليه الاعتبارات القيمية والانفعالية التي تحال إلى تلك العضوية"<sup>(1)</sup>

على إننا سنتناول بالدراسة أبرز الهويات الاجتماعية ( القومية، العرقية "الأثنية"، الثقافية، الطبقية، الوطنية) لما لها من صلة وثيقة بجوهر موضوع البحث.

## 1. الهوية القومية:

حين نتحدث عن القومية، فإننا نتحدث عن مفهومين مترابطين لكنهما متميزين في الوقت ذاته. إذ يشير المفهوم الأول للقومية إلى أن العالم ينقسم إلى شعوب، وإن لهذه الشعوب خصائص مميزة وتاريخاً متميزاً، وعادة لغة متميزة، وإن لها الحق في أن تعيش في رقعة أرض محددة، وعلى من يولدون في الأمة التزاماً باحترامها<sup>(2)</sup>

وفي تعريف (غلنر) الشهير، فإن القومية "مبدأً سياسي تتطابق فيه الوحدتين السياسية والقومية"<sup>(3)</sup> بكلمات أخرى، إن هناك أمماً موجودة وينبغي أن تكون لها دولة مستقلة ويحق لها أن تمثل في دولة مستقلة<sup>(4)</sup> لها سيادتها، ولها تمثيلها القانوني والدستوري الخاص بها، وهو ما نطلق عليه اسم (الدولة القومية) التي تمثل الوحدة السياسية الفاعلة في عصرنا الراهن.

(1) H. Tajfel, Human Groups and Social Categories, Cambridge University Press, 1981, P. 255.

(2) Antony Smith, Theories of Nationalism, Duckworth, London, second edition, 1983, P. 21.

(3) آرنست غلنر، الأمة ومستقبل النزعة القومية، ترجمة: مجيد الراضي: ط1، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 1999، ص1.

(4) المصدر نفسه، ص1.

## الهوية الوطنية العراقية

أما المفهوم الآخر للقومية، فإنه يستخدم للإشارة إلى مجموعة من الحركات السياسية التي تظهر في أزمنة محددة، بقيادة قيادات محددة، إذ تشرع هذه الحركات في تحديد ما هي الأمة، وما هي خصائصها، ومن هو جزء من الأمة، والأهم من ذلك من هو ليس جزء من الأمة<sup>(1)</sup> وهو ما نطلق عليه اسم (النزعة القومية) وهذا ما نادى به القومية العربية مطلع القرن العشرين، والقومية الإيرانية منذ تسعينات القرن التاسع عشر.

ومن المتفق عليه، إن ظهور أولى نماذج الدولة القومية كان قد اتخذ من أوروبا مسرحاً له وتحديداً مع عقد معاهدة (ويستاليا) عام 1648 التي أرست الأسس اللازمة لقيام الدولة القومية الحديثة. في حين بلورت الثورة الفرنسية 1789 مفهوماً حديثاً للدولة القومية اقترن بمفهوم (الدولة - الأمة) والتي قامت على أساسها الثورة الفرنسية عام 1793.

وهنا ينبغي الإشارة ولو بشكل مختصر إلى مفهوم الأمة التي وإن تعددت تعريفاتها، إلا أن جميعها ينصب حول (وجود كتلة من البشر الذين يشعرون بأنهم ينتمي بعضهم إلى بعض بحيث يتولد لديهم إحساس نوعي بالتضامن حيال الآخرين). وتتعدد المشاعر المكونة للأواصر التي تشد أبناء الأمة بعضهم حيال الآخر، فهم يشتركون مشاركة عميقة في عناصر لها شأنها من التراث المشترك كاللغة، الأرض، العرق، الثقافة، كما إنهم يواجهون مصيراً مشتركاً في المستقبل<sup>(2)</sup>

وكان الخلاف حول تحديد ما هي الأمة؟ ومن هي المجموعات البشرية التي ينطبق عليها وصف الأمة؟ مصدراً من مصادر عدم الاستقرار السياسي في بعض بلدان العالم النامي بشكل عام، والعراق منها على وجه الخصوص.

ومع حلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر اتخذت الحركات القومية

---

(1) فريد هاليداي، الأمة والدين في الشرق الأوسط، دار الساقى، بيروت، ط1، 2000، ص32.  
(2) كارستن فيلاندا، الدولة القومية خلافاً لإرادتها تسييس الأثنيات وأتنية السياسات البوسنة الهند باكستان، ترجمة محمد جديد، دار المدى، دمشق، ط1، 2007، صص55-56.

## الفصل التمهيدي : مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

منحاً تطورياً عندما تغير ميزان القوى الأوروبي لصالح قوتين عظميين ( إيطاليا وألمانيا ) اللتان قامتتا على أساس قومي وكذلك التقسيم الفعلي لكل من ( النمسا - المجر بعد صلح عام 1867 ) على الأسس القومية نفسها ، ناهيك عن الاعتراف بعدد من الكيانات السياسية الصغيرة كدول مستقلة على أساس قومي أيضاً ، بدءاً من بلجيكا في الغرب إلى الدول الوريثة للإمبراطورية العثمانية في جنوب شرق أوروبا ( اليونان ، صربيا ، رومانيا ، بلغاريا )<sup>(1)</sup>

ولكن وعلى الرغم من هذه الأهمية التي حظي بها الفكر القومي ، إلا أنه لم يكن قد ارتقى بعد بين عامة الجماهير وحتى عام 1918 إلى مقوم ثابت من مقومات الوعي بشكل يضيف على أصحابه هوية قومية ، لأن الناس وحسب تعبير "هانك" لم يكونوا مدركين بعد للتعارض بين الولاء للدولة والولاء للأمة<sup>(2)</sup> أما بعد عام 1918 ، فقد اكتسب محدد الهوية القومي وسيلة جديدة للتعبير عن نفسه ، لاسيما في المجتمعات الحديثة المتعدنة وذات التكنولوجيا المتقدمة . وقد تمثل ذلك بظهور وسائل الإعلام الحديثة : الصحافة ، الراديو ، التلفزيون ، فعن طريق هذه الوسائل أصبح من الممكن جعل الرموز القومية تتغلغل في حياة كل فرد ، بل وتصبح جزءاً منها<sup>(3)</sup> كما كان للأزمات الكبيرة التي مرت بها البلدان وتزايد دعوات حق المصير الدور البارز في تنامي النزعات القومية .

أما بخصوص حركات التحرر القومي التي ظهرت في دول العالم النامي فقد اتخذت نظرياً النزعة القومية التي كانت سائدة في الغرب نموذجاً لها ، إلا أن الدول التي حاولت هذه الأفكار بناؤها على الصعيد العملي ، كانت بشكل عام صورة عكسية للكيانات المتجانسة أحياناً ولغويها التي ظهرت كنموذج

---

(1) آريك هوبزباوم، الأمم والنزعة القومية، ترجمة عدنان حسين، مراجعة وتحرير مجيد الراضي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 1999، ص29.

(2) نقلاً عن المصدر نفسه، ص130.

(3) المصدر نفسه، ص145.

الهوية الوطنية العراقية

للدولة - الأمة في الغرب<sup>(1)</sup> ولا يمكن لأحد أن ينكر الدور الاستعماري في خلق حالة عدم التجانس القومي بين أبناء هذه البلدان.

وأخيراً، فقد ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين جملة من الحركات القومية في دول أوروبا الشرقية (يوغسلافيا، تشيكوسلوفاكيا)، بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي. إذ سعت هذه الحركات إلى بناء هوياتها القومية الخاصة بها استناداً إلى عوامل لغوية ودينية وعرقية وثقافية، وكانت سبباً رئيسياً في تحقيق الانفصال وظهور دول جديدة على المسرح السياسي العالمي.

## 2. الهوية العرقية (الأثنية):

يرتبط العرق بالدرجة الأساس بوحدة الأصل والنسب المشترك، فالعرق كمفهوم وراثي تشتق منه الخصائص المميزة المشتركة لأفراد جماعة إثنية (ethnic)، ما، يعتقدون أنهم ينتمون إلى الـ (جذر) "stam" نفسه. وهنا تلعب رابطة "الدم" و"القراية" دوراً أساسياً في ربط أفراد هذه الجماعة فيما بينهم<sup>(2)</sup> وفي إطار هذا التحديد الاجتماعي يولد الأفراد في جماعات عرقية تحدد مواقعهم الاجتماعية اعتماداً على انتمائهم إليها.

ويشترك أعضاء الجماعات العرقية ببعض المشاعر والأفكار والميول السلوكية. ولا تنشأ الجماعة العرقية بمجرد تجمع الأفراد، بل يستدعي ذلك تكون حسها الجمعي القائم على شعور أفرادها بالانتماء لها، وتكوين هوية عرقية خاصة بهم<sup>(3)</sup>

ولقد شدد ماكس ويبر (Max Weber) على أهمية النسب المشترك في

---

(1) آريك هوبزباوم، النزعة القومية أواخر القرن العشرين، إعداد معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، بدون تاريخ النشر، ص 6.

(2) آريك هوبزباوم، الأمم والنزعة القومية، مصدر سبق ذكره، ص 67.

(3) قيس النوري، التعصب والتمركز الثقافي والعربي، ضمن كتاب قضايا إشكالية في الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 44-45.

الفصل التمهيدي : مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

تحديد الهوية العرقية ( الأثنية ) من خلال التركيز على الدور الذي تلعبه الجماعات البشرية المؤمنة إيماناً ذاتياً بأصلها المشترك في إشاعة الوعي لتكوين الجماعة العرقية<sup>(1)</sup>

إن ما يشترك به سكان القارة الأفريقية ( على سبيل المثال ) هو أنهم من ذوي البشرة الداكنة ( الزنجية ) ، وبذلك تحولت الصفة العرقية الموروثة ( الزنجية ) إلى أداة للتمايز عن الآخرين، وإلى شعور لدى أعضاء هذه الجماعة العرقية لتأسيس هوية جامعة<sup>(2)</sup>

ويبدو أن مذهب التطور الذي جاء به ( دارون ) والذي أصبح يعرف فيما بعد باسم "علم الوراثة" قد أمدّ النظرية العرقية بعدد من المفاهيم العنصرية، بل حتى ما بات يطلق عليه "العداء للسامية" لم يكتسب صفة ( عرقية/عنصرية ) متميزة عن الصفة ( الدينية/الثقافية ) حتى عام 1880 وهو العام الذي ظهرت فيه أفكار "دارون"<sup>(3)</sup>

على إن الخطر الأكبر في ذلك تمثل باحتضان هذه الأفكار وتطويرها من لدن بعض التيارات القومية المتطرفة، كما حدث مع ألمانيا النازية التي تبنت فكرة ( نقاوة العرق الآري ) والتي ساهمت إلى حد كبير في زج العالم في أتون حرب مدمرة .

وقد تكون الهوية العرقية مدعاة لتنامي النزعات الانفصالية، لاسيما عند وجود تماثل عرقي بين جماعة وجماعة أخرى تعيش في بلد آخر مجاور .

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينفصل الانتماء العرقي عن الولاء السياسي، فإذا ما تزامنت الفروقات الأثنية داخل المجتمع مع الرغبة في المحافظة على النقاء العرقي والخوف من تمازج الأجناس فإن ذلك من شأنه أن يعيق عملية

(1) Max Weber, Economy and Society, New York, Bedminister Press, 1968, P. 389.

(2) آرنست غلنر، مصدر سبق ذكره، ص 35.

(3) أريك هوبزباوم، الأمم والنزعة القومية، مصدر سبق ذكره، ص 72.

## الهوية الوطنية العراقية

بناء الأمة. وبخلاف ذلك، إذا ما كان هنالك تجانس أثني أو شبه تجانس بين السكان، فإن ذلك يعزز من تماسك الأمة وينقلها إلى مصاف الأمم المتقدمة. ومن الأمثلة على النمط الثاني الصين وكوريا واليابان<sup>(1)</sup>

ومن الجدير بالذكر، أن الإحساس بالهوية العرقية لا يقتصر على دول العالم النامي، بل إنه يمتد ليشمل دول العالم المتقدم. فقد أشار فوز الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) في انتخابات عام 2008 (وهو من ذوي الأصول الأفريقية) وجود حالة من التفاعل العرقي من قبل مواطنيه ذوي الأصول السوداء.

### 3. الهوية الثقافية:

المقصود بالثقافة هي "منظومة متكاملة من التمثيلات والإحياءات والمبادئ والرموز التي تنظم نواحي الحياة الاجتماعية على اختلافها تنظيمياً وواعياً، منظومة من المعايير الإيجابية والسلبية، والقيم المرتبطة بطرق السلوك والتفكير هذه"<sup>(2)</sup>

وتمثل الثقافة بالنسبة للعديد من الأفراد في مختلف بلدان العالم -لاسيما البلدان متنوعة الثقافات - أهمية استثنائية لأنها تدخل في صلب هويتهم، ولأنهم مدركين بأنهم غير قادرين على تحقيق ذاتهم خارج حدودها<sup>(3)</sup>

فالهوية الثقافية بالنسبة لهؤلاء الأفراد هي استمرار لوجودهم ومحافظة على خصوصيتهم المحلية ومنظومتهم القيمية من أن تطمس.

لذا، فهم يدينون باستمرار هويتهم الثقافية إلى عدد من المقومات أهمها (اللغة المشتركة) التي تعمل على توحيد الانتماء الجماعي بين الأفراد ضمن

(1) المصدر نفسه، ص 71.

(2) نقلاً عن هشام داود، الأثنية والسلطة تأملات في التحديدات والتخوم الأثنية، في فالح عبد الجبار وهشام داود، الأثنية والدولة، مصدر سبق ذكره، ص 129.

(3) آرنست غلنر، مصدر سبق ذكره، ص 10.

## الفصل التمهيدي : مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

الأمة الواحدة وتتمية الشعور القومي لديهم.

فالملاحظ على البلدان التي تمتلك لغات عديدة، أنها تعاني من صعوبات تعترض عملية تكوين هوية قومية واحدة. بيد أن البعض لا يعول كثيراً على دور اللغة في تكوين الشعور القومي، ويتشهد في ذلك بالدول الأوروبية الأولى التي لم تكن متجانسة ثقافياً في عصر صعود القوميات. ففي العام 1789 كان نصف سكان فرنسا ناطقين بالفرنسية، وكان فقط (12،13٪) يتحدثون بها بصورة صحيحة، ويوم توحدت إيطاليا عام 1860 كان (5،2٪) فقط من السكان يستخدمون اللغة الإيطالية في تعاملهم اليومي، بل أن بعض أبرز القادة القوميين ما كانوا يتقنون "اللغة القومية"<sup>(1)</sup>

وإذا ما أخذنا الثقافة ببعدها الأنثروبولوجي (علم المجتمعات البشرية) نجد أنها تشتمل على منظومة واسعة تتمثل بالرموز والتقاليد والعادات والطقوس والموروث الشعبي الذي يتجسد غالباً بالتمسك بنمط معين من الزي، أو إحياء الاحتفالات والمناسبات ذات الخصوصية الثقافية.

والأهم من ذلك، فإن البعد الثقافي للدين يلعب دوراً حاسماً في تكوين هوية الجماعات الاجتماعية المختلفة. ففي أحيان كثيرة تعرف هوية الجماعات البشرية بحسب انتماءاتها الدينية.

لذلك، فالتأكيد على أهمية المكون الديني في صياغة ملامح الهوية والانتماء هو معطى معرفي مؤكد ومحسوم، بل هو الذي يمكن الجماعة من أن تجدد دورياً المشاعر الخاصة بها ويوحدته كما يقول (أميل دوركهايم)<sup>(2)</sup>

لكن الالتفاف حول الهوية الثقافية قد يخلق حالة من التخندق حولها. ومما يزيد من حدة هذا التخندق هو تجنيد (الذاكرة التاريخية)<sup>(3)</sup> التي تستخدم في

(1) مارتن فان برونسن، الأكراد وبناء الأمة، ترجمة فالح عبد الجبار، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ط1، 2006، ص13.

(2) مجموعة باحثين، نظرية الثقافة، ترجمة سيد علي الصاوي، سلسلة عام المعرفة، العدد 23، تموز 1997، ص229.

(3) تعرف الذاكرة التاريخية على أنها التصورات الجماعية التي تشترك بها مجموعة بشرية معينة بصدد

## الهوية الوطنية العراقية

كثير من الأحيان لتعزيز الحواجز الثقافية بين أبناء المجتمع الواحد . فاستحضار الذاكرة التاريخية لا ينطوي على انتفاء رموز ودلالات يتم إعادة اكتشاف، بل هي بناءات قصدية، تتطوي على إعادة صياغتها إذا اقتضت الحاجة لغرض تلبية حاجات سياسية أنية يمكن بواسطتها تعبئة وتجنيد الجماهير لصالحها<sup>(1)</sup>

ولقد شدد كل من ( آريك هوبزياوم) و ( بندكت أندرسون) على حقيقة أن "أية دعوة بامتلاك هوية تاريخية، تتضمن عناصر متخيلة يمكن دائماً توظيفها بسهولة مع سياق التطور التاريخي. ودور النخبة المثقفة في خلق هذه الحركات ضروري جداً: أول ما يبحث عنه أفراد هذه النخبة هو وجود ( سمات خاصة) أو خصوصية مميزة في ثقافة جماعتهم القومية أو تاريخها أو أنهم بكل بساطة يبتكرون لها تاريخاً، مثلما فعل ليف من المثقفين الكرد في نضالهم ضد النزعة القومية التركية مقتفين أصول جماعتهم القومية إلى ثقافة زرادشتية"<sup>(2)</sup>

## 4. الهوية الوطنية:

تعرف الهوية الوطنية على أنها ( نزعة سلوكية بين أفراد الأمة تؤدي لبلورة حالة من التماثل والتطابق فيما بينهم لخلق شعور وطني موحد يحمي ويعزز خصوصيتهم)<sup>(3)</sup>

فالهوية الوطنية باعتبارها جزءاً من سيرورة تكوّن التاريخ الوطني للدولة،

---

أحداث وقعت في الماضي، والذي يدرك على أنه قد شكّل هويتها ووضعها السياسي والاجتماعي والثقافي المعاصر. أنظر في هذا الصدد: بندكت أندرسون، الجماعات المتخيلة، ترجمة محمد الشرقاوي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 1990. وقد يتم تسييس الذاكرة التاريخية واستغلالها من لدن النظام السياسي بقصد إحكام السيطرة الاجتماعية على أبناء المجتمع الواحد. (1) فريد هاليداوي، مصدر سبق ذكره، ص38. وكذلك هشام داود، الأثنية والسلطة تأملات في التحديات والتخوم الأثنية، مصدر سبق ذكره، ص125.

(2) هشام داود، المصدر نفسه، ص140.

(3) Lisbeth Aggestam, Role Conception and the Politics of Identity in Foreign Policy. www.stokholm.un.com.p.1



## الفصل التمهيدي : مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

وتفعيل الحراك السياسي والاجتماعي لها ، فإنها تعمل على تعميق روابط الانتماء المشترك وتكريس منظومة متنوعة من الأفكار والتصورات حول الخصائص والسمات المشتركة في الوعي الجمعي لدى أفراد المجتمع الوطني لتؤدي بدورها إلى تعزيز بنية الوعي الوطني لديهم .

ولا يمكن الحديث عن الهوية الوطنية بدون ارتباط ذلك بالجماعة الوطنية ، فلكي نفهم كيفية تشكل الأولى لابد من التعرف على طبيعة الثانية .

إن الجماعة الوطنية هي جماعة اجتماعية ترتكز على تجمع أفراد يدركون أنفسهم على أنهم ينتمون إلى وطن معين يمثل شعبه وأفراده الآخرون على امتداد مساحة الإقليم جماعتهم الداخلية التي يتشاركون معها بعض الاهتمام الانفعالي بهذه العضوية ، وتتولد بعد إدراك اسم ( الوطن ) ، فيعمل الأفراد على تعريف أنفسهم بهذا الاسم ويعرفهم الآخرون به<sup>(1)</sup>

ويتنامى الوعي الفردي وتراكم الخبرة والتعرض لأنماط متنوعة من التجارب الحياتية ، والنوعية والبسيطة ، يتكثف حضور الجماعة الوطنية بوصفها جماعة داخلية لدى أفراد البلد ، فينتمون بقوة إلى الأماكن التي ولدوا وعاشوا فيها ، ويرون المواقع المتنوعة فيها على إنها تمثل شخصية الأمة الرمزية والتاريخية والثقافية ، وعلى نحو أكثر اتساعاً ينتمون إلى خصائص الأرض العامة الجغرافية والطبيعية التي يسكنوها<sup>(2)</sup>

إذاً يمكن القول ، بأن الهوية الوطنية ترتكز على الأبعاد الثلاثة الآتية :

أ - الانتماء - أو بالأحرى - الشعور بالانتماء إلى ( وطن ) يصون كرامة أبنائه ويعمل على تحقيق نوع من الأمن النفسي لديهم . ومتى ما تحقق هذا الانتماء يتحقق البعد الثاني للهوية الوطنية ، ألا وهو الولاء .

ب - الولاء : لا يكفي الانتماء وحده للوطن لتشكيل الهوية الوطنية ، بل يجب

(1) لؤي خزعل جبر، مصدر سبق ذكره، ص62.

(2) صموئيل هنتغتون، مصدر سبق ذكره، ص63.

## الهوية الوطنية العراقية

أن يقتصر هذا الانتماء بالولاء، لأن الكثير من الأفراد ينتمون أو يحملون هوية دولة (وطن) ما، لكنهم لا يدينون له بالولاء<sup>(1)</sup> كما يجب أن يسمو الولاء للوطن على باقي الولاءات الفرعية الأخرى.

على أن مفهومي الانتماء والولاء يجب أن يرتكزا على بُعد ثالث ألا وهي المواطنة.

ج - المواطنة: تتجسد علاقة المواطنة بمفهوم الهوية الوطنية في أن الأولى بوصفها معياراً جوهرياً ومبتدئاً قانونياً تسعى إلى تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات لجميع أفراد المجتمع الوطني ممن يحملون هويته الوطنية.

إن المواطنة ليست مجرد صفة تطلق على من يحملون جنسية هذا البلد أو ذلك، وليست أيضاً مجموعة من القواسم الثقافية والاجتماعية التي تجمع بين أفراد هذا المجتمع، إنما هي فوق هذا وذاك، تساوي أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات والتمتع المتساوي في المنافع والمصالح وفي الثروة القومية، ومشاركتهم النشيطة في الحياة السياسية، التي هي حق عام لكل الأفراد<sup>(2)</sup>

والمواطنة إلى جانب ارتكازها على الوعي الموحد للذات الوطنية تقوم على توازن دقيق بين الحقوق والواجبات في علاقة الفرد بالدولة، فالحقوق والامتيازات تؤكد صلة الانتماء وتعزز من عمق العلاقة بين الفرد والدولة بوصف الأخيرة عمقاً طبيعياً يوفر له ما لا يمكنه الحصول عليه في أي بلد آخر، أما الواجبات فتمثل العمود الفقري لدور الفرد العضوي داخل المجتمع من خلال لعب أدواراً معينة وأدائه لوظائف محددة تتلائم وطبيعة تأهيله العلمي والنفسي والاجتماعي ليمارس دوره الفاعل حيال المجتمع والدولة<sup>(3)</sup>

(1) حميد فاضل حسن، مداخلة ضمن ندوة المسألة الطائفية والأثنية: العراق نموذجاً، مجلة شؤون شرقية، مركز دراسات المشرق العربي، العدد 1، 2008، ص 159.

(2) باقر سلمان النجار، مصدر سبق ذكره، ص 36.

(3) محمد عابد الجابري، قضايا الفكر المعاصر، مركز دراسات المستقبل العربي، بيروت، ط 1، 1997، ص 12.

## الفصل التمهيدي : مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

وهكذا ، فإن الحقوق والواجبات ستكسب الفرد طابعه الوطني المميز الذي يمثل الأساس الذي تركز عليه هويته الوطنية وذلك يتوقف بطبيعة الحال على الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام السياسي في تحديد نمط الهوية السياسية للدولة ، ولاسيما فيما يتعلق بالمواطنة بوصفها ثابتاً جوهرياً تتشكل على أساسه الدولة<sup>(1)</sup> فإذا ما كانت سياسات النظام إيجابية وأكثر انفتاحاً على المجتمع ، تراعي ما لها وما عليها ، فإن هذا من شأنه أن يخلق هوية وطنية يكون الولاء الأول فيها للوطن .

أما إذا كانت سياسات النظام سلبية قائمة على العزل والتهميش ، وتقريب فئات اجتماعية معينة دون غيرها ، فإن ذلك سيقود بلا أدنى شك إلى تآمي الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ، فمتى ما يشعر الفرد بأنه مهمشاً ومعزولاً في إطار دولته ، فإنه سيلتجئ إلى الاحتماء بهوياته الثانوية التي توفر له ملاذاً آمناً . وحينما تكون الغلبة للقيم الفرعية على حساب المواطنة ، فلن تكون هناك مقومات هوية وطنية للدولة أياً كانت طبيعتها .

إذاً يمكن القول بأن الهوية الوطنية ترتبط برموز متنوعة ، وتتشكل عبر صيرورات مجتمعية داخلية وخارجية تعمل على شد الأفراد إلى الجماعة الوطنية بوصفها جماعة داخلية تتفاعل ضمن مدى يمتد من الاندماج الكامل إلى الصراع الدموي مع الجماعات الخارجية والهويات الاجتماعية والفرعية الأخرى<sup>(2)</sup> فصور العلاقة بين الهوية الوطنية والهويات الأخرى متنوعة بتتبع الظروف الموضوعية السائدة . فعند توفر الأجواء العقلانية تتكامل هذه الهويات لتثري حياة الإنسان ، وتمده بالاتزان النفسي ، والتفاعل الإيجابي مع الآخرين . ولكن عندما تدخل منطقة الجدل اللاعقلاني تتميز حدود الفصل وتتحول إلى قوالب نمطية وخطوط صراع اجتماعي طويل المدى<sup>(3)</sup>

(1) رشيد عمارة الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14، 2007، ص13.

(2) لؤي خزعل جبر، مصدر سبق ذكره، ص25.

(3) المصدر نفسه، ص63.

## الهوية الوطنية العراقية

ختاماً، يمكن القول، إن أي كائن بشري في الواقع ينتمي إلى جماعات مختلفة متعددة، ومن خلال الميلاد والصلوات والتحالفات وكل من هذه الهويات الجماعية يمكن أن تكسب الفرد شعوراً بالانتماء والولاء دون أن يقتصر ذلك بالضرورة على هوية وحيدة بعينها.

فالهويات ذات بنية تعددية، وإن أهمية هوية واحدة لا تتطلب بالضرورة محو أهمية الهويات الأخرى، كما أنه لا بد للفرد أن يقرر اختياراته فيما يتعلق بالأهمية النسبية التي يعلقها على كل هوية بمفردها، في سياق معين، نسبة إلى الهويات المختلفة والولاءات المتباينة، التي يمكن أن تتنافس من أجل أن تكون لها الأسبقية<sup>(1)</sup>

فلأني عراقياً - على سبيل المثال -، فإن ذلك لا ينفي عني صفة كوني آسيوياً، ومن أصول عربية، ومعتق للديانة الإسلامية، لكن المقام الأول للانتماء والولاء هو لهويتي الوطنية العراقية.

لذا، فإن القول بأن الهوية تتطوي على بنية سكونية مغلقة هو أمر مجافٍ للحقيقة، فعلى الرغم من أن أساسها المفهومي قائم على الثبات، إلا أنها أيضاً صيرورة، ومكوناتها في تغير دائم، تضعف وتشتد لأنها نتاج القيمة المتحركة للمجتمع مما يتيح لها في النهاية إعادة إنتاج ذاتها.

فالهوية تتحقق من توليفة تضم تقاليد الماضي وشروط الحاضر وأفق المستقبل.

وبعد هذا الاستعراض المفاهيمي لمفهوم الهوية، ننتقل لدراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي كان يعيشه العراقيون أواخر العهد العثماني للوقوف على ملامح الوعي التي كانت سائدة في المجتمع العراقي وما كان لها من أثر على موضوع الهوية الوطنية في العقود اللاحقة.

---

(1) أمارتيا صن، الهوية والعنف وهم المصير الحتمي، ترجمة سحر توفيق، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2008، ص 34.

## المبحث الثاني أوضاع العراقيين تحت السيطرة العثمانية

يتناول هذا المبحث أحوال العراقيين في ظل العهد العثماني، مركزاً على البنية الاجتماعية والاقتصادية للعراق لاسيما في أواخر ذلك العهد، وآخذاً بنظر الاعتبار التغيرات والتطورات التي حدثت بشكل متتابعي منذ منتصف القرن التاسع عشر، وما كان لها من أثر في تكوين الوعي السياسي وتبلوره لدى عموم المجتمع العراقي.

## المطلب الأول البنية الاجتماعية-الاقتصادية للعراق أواخر العهد العثماني

تميز العراق ( العثماني ) بتعدد مجتمعاته وتمايزها وانغلاقها على الذات بالشكل الذي أعطى انطباعاً بأن سكانه لا يشكلون وحدة متميزة أو كتلة سياسية متجانسة. كما أن ذلك قد أضفى على ملامحه البنيوية شيئاً من التعقيد<sup>(1)</sup>

وحتى القرن التاسع عشر لم يكن هنالك مجتمعاً متماسكاً بأي شكل من الأشكال يمكن تشخيصه بأنه مجتمع عراقي. لقد كان المؤلف تشخيص

---

(1) حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط1، ص ص 27-31. والعراق كلمة عربية قديمة تستعمل بدلاً من اللفظة اليونانية "ميسوبوتوميا" للإشارة إلى الرقعة المؤلفة من المدن الثلاثة البصرة وبغداد والموصل، وما حولها من البوادي باستثناء الجبال والمناطق الكردية من دولة العراق الحديثة. وإن المنطقة التي تؤلف العراق الحديث قد انتقلت منذ الأزمان القديمة من يد حاكم إلى آخر، فنتج عن ذلك إما اعتبار العراق كقسم من كيان أكبر وإما تقسيمه. لذلك فالعراق يحدوده الحالية لم يشكل قط وحدة سياسية منفصلة قبل القرن العشرين. فلقد ضم السلطان سليمان (العراق) إلى إمبراطوريته عام 1534 وذلك بفتح بغداد. ومنذئذ حتى الاحتلال البريطاني للعراق خلال الحرب العالمية الأولى، كان العراق جزءاً من الدولة العثمانية، وإن اختلف وضعه من حين إلى حين. أنظر غسان رايح العطية. العراق نشأة الدولة 1908-1921، ترجمة عطا عبد الوهاب، دار اللام، لندن، ط1، 1973، ص33. وكذلك هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص16.

## الفصل التمهيدي : مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

الأفراد بمدنهم، كأن يقال هذا بغدادى، وهذا بصراوي، وهذا موصلى... ، وهكذا لأن كلمة عراقي لم يكن لها مدلولاً اجتماعياً مفهوماً<sup>(1)</sup> أما مفهوم العراق ك ( وطن) فقد كان مفهوماً غامضاً ومشوشاً، وفي حالة وجود مثل هذا المفهوم ( الوطني ) ، فإنه كان مقصوراً على حلقات ضيقة من الأفراد أو الجماعات<sup>(2)</sup>

وفي الواقع، لم يكن هذا الحال مقتصرًا على العراق والعراقيين فقط، بل إنه كان يشمل جميع أرجاء المنطقة حينذاك. فبسبب عدم تكون ( الأوطان ) ، إضافة إلى طبيعة الظروف الموضوعية السائدة آنذاك، ومستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فإن الأفراد كثيراً ما كانوا يعرفون بانتماءاتهم المناطقية. وهكذا، فمن كان يسكن في حلب فهو ( حلبى) ومن كان يسكن في الشام فهو ( شامى ) ، ومن كان في الحجاز فهو ( حجازى)... الخ .

ومما ساعد أكثر على تعزيز حالة العزل والقطيعة هي طبيعة الكيان السياسي الإمبراطوري ( العثماني) الذي كان يفتقد إلى أي مظهر من مظاهر الحداثة السياسية المتعارف عليها للدولة الحديثة. فالدارس لطبيعة هذا الكيان لن يجد أي مفهوم ( للمواطن ) ، أو أي إطار إقليمي محدد، أو أية هيئات سياسية ودستورية، بل سيجد عوضاً عن ذلك أفراد جماعيين ( قبائل، عشائر، طوائف دينية، طوائف حرفية) . وسيجد لكل جماعة أعياناً وأشرافاً يمثلونها، كما سيجد سريران الشريعة والأعراف، والحكم الوراثي المطلق للسلطان، مقروناً بتمثيل للملل والنحل المعروف بنظام الملل<sup>(3)</sup> الذي أسهم كثيراً في تحديد هوية

(1) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص36.

(2) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1986، ص35.

(3) فالح عبد الجبار، القومية العربية إزاء القومية الكردية، تأملات في التناقضات والتباينات البنوية، مصدر سبق ذكره، ص453. يقوم نظام (المللة) أو (الملل) على إعطاء الزعماء المحليين جزءاً من

الجماعات الاجتماعية المختلفة في ذلك العهد .

ولم يكن العراق باعتباره جزءاً من الإمبراطورية بمعزل عن هذه التأثيرات، فقد أسهم تعدد مرجعياته الدينية والمذهبية والقبلية والمحلية بشكل كبير في أن يطفى ( الوعي) و ( الولاء) الديني والطائفي والقبلي والمحلي على حساب ( الوعي) و ( الولاء) الوطني عند العديد من الجماعات الاجتماعية .

وعلى هذا الأساس لم يشعر العراقيون بأن الولايات الثلاثة ( بغداد ، الموصل ، البصرة) تشكل وحدة جغرافية واقتصادية وسياسية متكاملة، حيث ارتبطت كل ولاية اقتصادياً وتجارياً وبشراً بولايات عثمانية أخرى أكثر من ارتباطها بعضها ببعض الآخر<sup>(1)</sup> وذلك لغرض تلبية احتياجاتها ومتطلباتها الخاصة .

وكانت الولايات العراقية تدار من قبل عدد من الموظفين الذين هم في غالبيتهم من بقايا المماليك الجورجيين الذين عينتهم الإمبراطورية العثمانية في مراحل ضعفها الأخيرة كحكام إداريين ومحليين<sup>(2)</sup>

---

سلطة تسيير الأمور في مناطقهم، وقد تطور هذا المبدأ ليشمل الزعماء الروحيين للطوائف غير الإسلامية من مسيحيين = ويهود، ثم لبعض الطوائف الإسلامية غير السنية، ثم لبعض الجماعات الأثنية الإسلامية غير العربية (مثل الأكراد)، ثم للجاليات الأجنبية المقيمة في المشرق (مثل الجاليات الفرنسية والإيطالية والإنكليزية). وكان من شأن نظام الملل هذا بمرور الوقت، أن جعل من الطوائف الدينية وحدة التنظيم الاجتماعية الرئيسية وتحديداً في دول المشرق العربي. فبينما خضع المسلمون السنة مباشرة لسلطة الوالي، أو المتصرف أو الملتزم المفوض من = قبل الوالي، فإن غيرهم من أبناء الطوائف الأخرى خضعوا لهذه السلطة بشكل غير مباشر، أي عبر زعمائهم الروحيين، ومن ثم أصبح زعيم الطائفة هو المرجع السياسي والقضائي والمدني لأفراد طائفته. ولقد ضمن هذا الترتيب للأفراد ولجماعاتهم المرجعية نوعاً من الاطمئنان النفسي والسلام الاجتماعي. وفي الوقت نفسه ضمن السلطة العثمانية (أو من يمثلها) نوعاً من الطاعة والانضباط السياسي وإن كانت بشكل نسبي. أنظر سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1996، ص135-137.

(1) المصدر نفسه، ص139.

(2) تشارلز تريب. صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2006، ص40. وكذلك سعد الدين إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص139.



## الفصل التمهيدي : مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

ولكن يُعد العراق عن عاصمة الإمبراطورية ( استانبول ) ، وتحلّفه ومناخه القاسي جعله بالتالي مكاناً غير مرغوب فيه لهؤلاء الموظفين، وهو ما نتج عنه أن كانت نوعية الموظفين رديئة وأصبح الضعف والفساد وعدم الكفاءة هو السمة المميزة للإدارة التركية فيه<sup>(1)</sup>

كما ساعد هذا البُعد عن مركز العاصمة على عدم تمكّن سلطات الحكومة المركزية من بسط سيطرتها خارج حدود المدن، وكثيراً ما كانت تجابه بالصد والمقاومة أية محاولة من محاولات الحكومة المركزية للتوغل والاختراق<sup>(2)</sup>

وبذا، فقد عم الركود والتخلف جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتغلغل بين مختلف شرائح المجتمع العراقي، ويمكن لنا أن نستعير تعبير أحد المراقبين الذين عاصروا تلك المرحلة والتي وصف فيها جمهور سكان العراق بأنهم يعيشون في "جهالة سحيقة" وفي "فقر قاتل"<sup>(3)</sup>

ولأن السواد الأعظم من الجماهير كان غارقاً في جهالته، فإنهم لم يكونوا يفهموا شيئاً عن المفاهيم السياسية الحديثة مثل ( الوطنية ) .

كما وأنه بسبب هيمنة التعصب الديني والطائفي، فإن معظم أهل العراق كانوا ميالين إلى الابتعاد عن ممارسة السياسة لأنهم يعتبرونها من المستكبرات ( خروجاً عن الإسلام ) وانحرافاً لحياتهم الاعتيادية<sup>(4)</sup>

على إننا في إطار دراستنا لموضوعه ( بنية العراق الاجتماعية والاقتصادية )

---

(1) فيليب ويلارد آيرلاند. العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، دار الحنش، 2008، ص48. وكذلك غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص34.

(2) ماديون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت. من الثورة إلى الدكتاتورية العراقية منذ 1958، ترجمة مالك النبراسي، منشورات الجمل، 2003، ص23.

(3) ستيفن هيمسلي لونغريك. العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، منشورات الفجر، ج2، ط1، 1988، ص368

(4) عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، دار المدى، ط1، 2002، ص269.

## الهوية الوطنية العراقية

فإنه لابد من التعرف على طبيعة التنوع الذي يتميز به المجتمع العراقي وما كان له من تأثير في رسم حدود الوعي لدى أبناء هذا المجتمع.

تتوزع ولايات العراق جغرافياً بين مناطق ثلاثة: العرب يؤلفون الأكثرية ( حوالي 70% ) ، والأكراد ( حوالي 15% ) والباقي من التركمان والفرس والأرمن واليزيديين والصابئة. انظر الجدول رقم ( 1 ).

جدول رقم ( I )

التقسيم الأثني لسكان العراق

العدد	المجموعة الأثنية
1,650,000	العرب
لا توجد معلومات	المسيحيون
60,000	اليهود
10,000	الشبك
2,000	الصابئة
380,000	الأكراد
111,000	الأتراك والتركمان
70,000	الفرس
60,000	السريان
57,000	الأرمن
21,000	اليزيديون
8,000	الشركس
10,000	آخرون

المصدر: نقلاً عن وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص 35.

ولاشك أن العنصر العربي هو الغالب في العراق والذي يتوزع على ولاياته الثلاثة ولكن بنسب متفاوتة .

أما بالنسبة للأكراد الذين يمثلون المكون الأثني ( غير العربي ) الأكبر حجماً ، والأهم تأثيراً من باقي المجموعات الأثنية الأخرى فإنهم يتركزون في مناطق الحزام الجبلي الكردي شمال وشمال شرق العراق .

ومن الناحية الدينية ينتشر في العراق ثلاثة ديانات رئيسية ( الإسلام ،

## الفصل التمهيدي : مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

المسيحية، اليهودية). ويشكل الإسلام العقيدة السائدة (حوالي 90%) من مجموع سكان العراق<sup>(1)</sup> وينقسم المسلمون العراقيون إلى مذهبين رئيسيين هما المذهب الشيعي الذي يمثل مذهب (الأغلبية) حيث يتركز أتباعه في مناطق الجنوب والجنوب الشرقي من العراق وهم في تكوينهم الأثني عرباً. والمذهب السني الذي يتوزع أتباعه ما بين (سنة عرب) في مناطق الشمال العربي والصحراء الغربية، و (سنة كرد) في مناطق الهلال الجبلي الكردي، حيث تميزت حياة الأخيرين بانتشار الطرق الصوفية في مناطقهم والمتمثلة بالطريقتين القادرية والنقشبندية.

بيد أن الإسلام في العراق كان بمثابة قوة فصل أكثر من كونه قوة دمج، إذ أنه أقام انقساماً مذهبياً حاداً بين العرب الشيعة والسنة<sup>(2)</sup> فبينما كان السنة ينعمون بالمزايا السياسية بسبب دعمهم من الحكومة العثمانية السنية (وتحديداً في المدن)، نجد أن الشيعة كانوا يشعرون بالاغتراب عن الحكومة، وكانت تطلعاتهم تتجه صوب إيران الحامية التقليدية لعقيدتهم<sup>(3)</sup>

ومما لاشك فيه إن جذور الصراع الصفوي (الشيعي) - العثماني (السني) الممتد إلى قرون سابقة<sup>(4)</sup> والذي اتخذ من أرض العراق مسرحاً له، وكان له الدور الكبير في إذكاء روح الصراع الطائفي بين هذين المذهبين مما أعاق بالنتيجة تكوين شعور وطني موحد.

أما بخصوص معتقي الديانة اليهودية، فإنهم كانوا يشكلون أقلية تعيش في المدن وفي الدرجة الرئيسية في بغداد والبصرة، وكانوا ذوي قوة ونفوذ تعزى إلى براعتهم المالية، وتعليمهم العالي الذي حصلوا عليه عن طريق مدارسهم الخاصة

(1) وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص36.

(2) حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص36.

(3) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص36.

(4) بدأ الخلاف يتخذ شكلاً أكثر عمقاً عندما اعتنق الشاه إساعيل الصفوي المذهب الشيعي في أوائل القرن السادس عشر.

أو إرسال أبنائهم إلى أوروبا<sup>(1)</sup>

في حين كان المسيحيون يتركزون أيضاً في المدن الكبرى ( الموصل، بغداد، البصرة ) ، ولكنهم خلافاً لليهود كانوا يشكلون بعض المجتمعات الريفية، لاسيما في مقاطعة الموصل، وكانت لهم مدارسهم الخاصة أيضاً ويحصلون على تعليم متقدم نسبياً. وينقسم المسيحيون إلى طوائف متعددة: الكلدان، الكاثوليك، السريان الكاثوليك، السريان الأرثوذكس ( اليعاقبة ) ومجموعات صغيرة من الأرمن والبروتستانت والروم<sup>(2)</sup>

وإذا كان الدين عاملاً مهماً من عوامل توحيد الجماعة بحسب تعبير ( أميل دوركهايم ) ، فإن الدين في العراق كان على العكس من ذلك، إذ أنه كان عنصراً مهماً من عناصر التشتت، فبسبب كون الشريعة الإسلامية هي القانون السائد، فقد كان على هاتين الأقليتين ( المسيحية واليهودية ) أن ترتضيا مركزاً من الدرجة الثانية، كما أنهما حرما من حقوق كثيرة<sup>(3)</sup>

وللتعرف على التكوين ( الأثني ) و ( الديني ) للعراق بشكل أكثر تفصيلاً انظر الجدول رقم ( 2 ) .

(1) وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص36.

(2) وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص36.

(3) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص36.

الفصل التمهيدي : مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

الجدول رقم ( 2 ) التكوين الديني والأثني ( العرقي ) لسكان العراق سنة

1947

تقدير تقريبي بالآلاف

المجموع %	ريفون %	حضر %	الطائفة
			المسلمون
2344 51.04	1671 56.5	673 41.9	عرب شيعة
900 19.7	472 16.0	428 26.7	عرب سنة
840 18.4	662 22.4	176 10.9	أكراد سنة
52 1.2	3 0.1	49 3.1	فارسيون شيعة
50 1.1	11 0.3	39 2.5	تركمان سنة
42 0.9	31 1.1	11 0.7	تركمان شيعة
30 0.6	16 0.5	14 0.9	أكراد شيعة فيلية
			غير المسلمين
149 3.1	55 1.8	94 5.9	مسيحيون
117 2.6	4 0.2	113 7	يهود
33 0.8	31 1.0	2 0.1	يزيديون وشبكيون
7 0.2	2 0.1	5 0.3	صابئة
4564 100.0	2960 100.0	1604 100.0	المجموع

المصدر : حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص 60

أما من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، فقد كان سكان العراق مقسمين إلى ثلاثة أقسام: القبائل والعشائر الرحالة ( البدو ) ، والعشائر المستوطنة ( سكان الريف ) ، والجاليات الحضرية<sup>(1)</sup>

### أ . البدو ( العشائر الرحالة ) :

تعود الجذور الأولى للبدو في العراق إلى الغزو المغولي سنة 1258م. فقد تسبب المغول وهم من البدو أيضاً - ، في تخريب منظومة الري المتطورة حينذاك. وهو ما أفضى إلى تهديد المجتمعات الزراعية المستقرة بفعل هجران

(1) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص 37.

الهوية الوطنية العراقية

الزراعة وتفتشي التصحر وبالتالي تشجيع البداوة. كما كان العراق مسرحاً لتتابع الموجات والغزوات البدوية القادمة من الجزيرة العربية وبلاد الأناضول وبلاد فارس<sup>(1)</sup>

وكان البدو العرب يسكنون الصحراء في غرب العراق وجنوبه الغربي ما تبلغ مساحته (60%) من مجموع مساحة البلاد (270,000 كم<sup>2</sup>). وبلغت نسبة البدو (35%) من مجموع سكان العراق عام 1867<sup>(2)</sup>

أما القبائل والعشائر البدوية الرئيسية فهي: شمر في الشمال والجزيرة وعنزة في الشامية، والدليم في جنوب غربي العراق. وكان البدو يعتمدون اقتصادياً على الإبل والغزو لغرض سلب ونهب العشائر والمدن المجاورة. ولم يكونوا عنصراً ذا إنتاجية عالية في المجتمع العراقي، بل كانوا يشكلون عقبة أمام نمو التجارة البرية بحكم تهديداتهم المستمرة للقوافل التجارية، وخطراً على الأمن، وتحدياً لأية حكومة مركزية<sup>(3)</sup>

ويعيش البدو في حالة حركة دائمة ومستمرة بحثاً عن المرعى والماء لهم ولإبلهم. ويأنف البدو العمل اليدوي ويعتبرون الزراعة والصناع أدنى مرتبة منهم لأنهم يعتبرون أنفسهم محاربين، فقد كان وضعهم الطبيعي هو الحرب لا السلم<sup>(4)</sup>

أما في الحزام الجبلي الكردي، فقد كانت الغلبة لرحل العشائر الجبلية الذين برزوا (كمجموعة محاربة)، حيث كان الرحل الجبليون يشعرون بالازدراء تجاه الفلاحين غير العشائريين<sup>(5)</sup>

---

(1) علي الورد، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، دار الشريف الرضي، قم، 1981، ص13، ص117.

(2) محمد سلمان حسن، "التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي" 1864-1958، بيروت، 1965، ص53.

(3) وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص36.

(4) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص37.

(5) حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص89.

لذلك، فقد احتفظت القبائل البدوية بالكثير من بناها الداخلية المتينة الموروثة حتى منتصف القرن التاسع عشر - على أقل تقدير - فكانت كل قبيلة بدوية قوية بمثابة دولة صغيرة متقلة، تتولى رئاستها الأبوية أسرة محاربة، وتملك كل قبيلة قوتها العسكرية الخاصة وقانونها العرفي، كما أن لفرض (الإتاوة) دوراً مهماً لمعيشتهم لا تقل أهمية عن غنائم الحرب<sup>(1)</sup>

وعلى هذا الأساس، فقد كانت الغزوات والغارات المتبادلة بين القبائل البدوية هي السمة المميزة لحياتهم، وكانت السيادة وفقاً لقانون القبائل لمن هو أقوى.

## 2. العشائر المستوطنة:

ألفت العشائر المستوطنة والعشائر شبه الرحالة خلال السنين الأولى من القرن العشرين أكثر من نصف سكان العراق وكانت تسكن في وديان الأنهار في وسط العراق وجنوبه، إذ كان اعتمادهم بشكل رئيسي على الزراعة وتربية المواشي<sup>(2)</sup>

لقد كانت الروابط التي تحكم أبناء العشيرة الواحدة هي روابط تضامنية، حيث كان الإحساس بالانتماء العشائري قوياً، وكانت العشيرة تمتلك رقعة واسعة من الأرض تدعى الديرة. ووفقاً لنظام الديرة، فإن للقبيلة الحق في زراعة أي جزء منها وفقاً لخصوصيتها وربها. وكانت الديرة تعتبر ملكاً للعشيرة كلها وليست ملكاً فردياً للشيخ أو العائلة التي ينتمي إليها. كما إن المحصول يوزع بالتساوي على كل فرع من فروع العشيرة وفقاً لعدد أفرادها<sup>(3)</sup> ولم يكن يوجد هناك أية ضمانات حقيقية أو سند قانوني يؤكد حيازة الأرض وتملكها من قبل

(1) فالج عبد الجبار، شيوخ وأيديولوجيون "تفكك القبائل وإعادة تركيبها في ظل الشمولية الأسرية في العراق 1968-1998"، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2000، ص 5.

(2) غسان رايع العطية، مصدر سبق ذكره، ص 39.

(3) وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص 37.

أي فرد من أفراد العشيرة .

وظلت العشائر بالدرجة الأساس عبارة عن مجتمع جماعي يتمسك بنظام الحقوق والواجبات المتبادلة بين الشيوخ وأفراد العشيرة، ويتمسك بالمساواة في القربى بين الأفراد . كما مارس الشيخ سلطتهم بالاشتراك مع مجلس عشائري لحل المشاكل التي تواجه العشيرة ككل، ومجلس قضائي لحل المشاكل التي تشب بين أفراد العشيرة وفقاً للعادات والتقاليد العشائرية<sup>(1)</sup>

وكان الشيخ في وديان الأنهار والأغا في الحزام الجبلي الكردي حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر يقومان بوظيفة اجتماعية . فهؤلاء كانوا الوحيدين القادرين على تأمين الحماية في تلك الفترة غير المستقرة . وبكلمات أخرى، فقد كانت العشيرة في الريف هي الجماعة الوحيدة المنظمة اجتماعياً التي يمكنها أن تقي من الأذى، وكان باستطاعتها -إن وقع الأذى - أن تتنزع التعويض عنه<sup>(2)</sup>

إن هذا الترابط المتين بين أبناء العشيرة الواحدة هو نتيجة منطقية للتكوين العشائري الذي يخضع لقوانين العشيرة والتي تخلق بدورها حالة من التضامن الآلي بين أفرادها باعتبارهم مجتمعاً أولياً . كما أن هذا الانغماس في الانتماء العشائري كان بمثابة تعبير عن النزعة الفطرية للحصول على الحماية من خلال الاندماج الوحدوي في داخلها .

ولكن مهما بلغت العشيرة من درجة تضامنية، وقوة تنظيمية، إلا أنها كانت عرضة باستمرار للمخاطر الخارجية التي تهدد وحدتها والمتمثلة بالغزوات البدوية أو الهجمات التي تشنها العشائر الأخرى المجاورة من جهة، والضرائب الفادحة التي كانت تفرضها الحكومة من جهة أخرى . لذلك لم يكن للعشائر من مناص سوى تحصين صفوفها وتعزيز مراكزها، وكان ذلك يتم من خلال

(1) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص ص 40-41.

(2) حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص 99.



## الفصل التمهيدي : مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

توحيد نفسها في تحالفات أو اتحادات عشائرية كبيرة وسط سيطرة حكومية ضعيفة لا تتجاوز أسوار المدن. ولعل أبرز هذه الاتحادات وأشهرها هو اتحاد ( المنتفك )<sup>(1)</sup> إلا أن الروابط بين العناصر المكونة لهذه الأحلاف العشائرية كانت ضعيفة وعلى درجة كبيرة من الهشاشة، لا بل إن الصراع والتناحر كان هو السمة الطاغية لطبيعة هذه التحالفات<sup>(2)</sup>

لذلك، لم تكن التحالفات تتغام وتتناس فيما بينها إلا عندما تتعرض إلى تهديد خارجي أو عندما يلوح في الأفق ملامح غزوة خارجية. فقد كانت هذه التحالفات "تحالفات من أجل الحرب". وقد لاحظ ( دنيس دي فوار ) ، الذي زار المنتفك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أن كل شيء لدى العشائر كان يقام ويعمل من أجل الحرب، وكان التنظيم الاجتماعي تنظيمًا عسكرياً بالدرجة الأولى<sup>(3)</sup>

وهكذا يمكن القول، أن النظام العشائري المستند إلى هيكل اقتصادي عميق الجذور ( من الملكية الجماعية واقتصاد الكفاف ) والذي حافظت عليه الظروف الموضوعية السائدة ( الحكومة الضعيفة الفاسدة وانعدام الأمن ) قد وُلد قيماً وعلائق اجتماعية معينة بين أعضائه الذين كانت تشدهم ببعضهم روابط الدم والتعصب والشريعة والقوانين العرفية العشائرية. إن هذا النظام شكّل تحدياً دائماً لأية سلطة مركزية، ووقف حائلاً أمام نمو سوق عراقية

---

(1) يشمل المنتفك الجزء الجنوبي من البلاد، أي من القرنة إلى السماوة وعلى امتداد نهر الفرات. وكانت القوة الوحيدة التي توحد هذه العشائر وتقودها متمركزة في عائلة السعدون الشهيرة وهي في الأصل من الحجاز، وكانت المدينتان الرئيسيتان في هذه المنطقة هما الشطرة والناصرية. أنظر: وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص 37. ولمزيد من التفاصيل عن المنتفك أنظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، دار الراشد، بيروت، القسم الثاني، ج 5، 2005، ص 96.

(2) لمزيد من التفاصيل عن النزاعات الداخلية بين الأحلاف العشائرية أنظر: حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص 93 وما بعدها.

(3) نقلاً عن حنا بطاطو، المصدر نفسه، ص 94.

موحدة<sup>(1)</sup> والأهم من ذلك كله أنه أعاق فرص نمو وعي وطني موحد .

في الحقيقة، إن البنية الاجتماعية للعشائر المستوطنة كانت في أوائل القرن التاسع عشر مشابهة لبنية العشائر الرحالة مع بعض التحويلات التي حصلت من تغيير الحرفة. فكلاهما يمثل مجتمعاً جماعياً، وهذا المجتمع ينقسم على العموم إلى قبيلة، وهي بدورها تنقسم إلى عشائر، وتشتمل العشائر على مجاميع من العوائل تسمى حمولة، وتنقسم الحمولة أيضاً إلى عدة بيوت<sup>(2)</sup>

أما القيادة فيختص بها البيت الأقوى في الحمولة البارزة في الفخذ الأقوى من كل عشيرة، بينما تقدم العشيرة الأقوى زعامة القبيلة. وفي حال قيام تحالف بين عدة قبائل، تتولى أقواها منزلة شيخ المشايخ<sup>(3)</sup>

وهناك نظام تراتبي نشأ بين القبائل نفسها، وهو يتوقف على تفاوت ثقلها العددي، وتباين جبروتها العسكري، وتضرب درجات هذه المراتب جذورها في اختلافات نمط المعيشة، بحيث يأتي أهل الإبل في قمة الهرم، يليهم الشاوية (أي مربو الأغنام)، ثم الحراث أو الفلاليج، وأهل الأهوار (مربي الجواميس) في أسفل الهرم.

كان لأهل الإبل القدرة الحركية العليا والتفوق في القدرات القتالية، وكانوا ينظرون بوصفهم محاربون أشداء إلى القبائل التي لا تربي الإبل بازدياد وكانوا يرفضون التزاوج معهم<sup>(4)</sup>

ففي مناطق الكرد الجبلية كانت السيطرة لرحل العشائر الجبلية على حساب القرويين الذين لا ينحدرون من أصل قبلي والذين يطلق عليهم اسم (المساكين) تمييزاً لهم عن أسيادهم من الأغوات الملاكين والمحاربين

(1) وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص38.

(2) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص40.

(3) فالج عبد الجبار، شيوخ وأيديولوجيون، مصدر سبق ذكره، ص5. وكذلك محاضرات ألقاها د.

فالج عبد الجبار في معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، بتاريخ 2008/8/10.

(4) حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص94.

وفي حالات عدة مارس رحل الجبال سلطات حق تقرير الحياة أو الموت بالنسبة للمساكين<sup>(2)</sup> ويكاد المسكين يكون (قناً) ، ويفترض عليه أن يلتزم الصمت عن كل أذى يلحق به من رجال القبائل الرحل<sup>(3)</sup>

أما في المناطق الجنوبية، فقد توافق الانقسام الاجتماعي - الاقتصادي إلى درجة غير ضئيلة مع ثنائية السنة - الشيعة والتي تمثلت بالسيطرة الاجتماعية للسنة بحيث اتخذت في بعض الأحيان شكل السيطرة الطبقية. ففي ريف المنتفك<sup>(4)</sup> نجمت التباينات الاجتماعية عن سيطرة عشائر "أهل الإبل"<sup>(5)</sup> السنية على عشائر الفلاحين الشيعية أو سكان الأهوار وأهل الغنم الشيعية<sup>(6)</sup>

إن التركيز على البنية الهرمية للقبيلة وإن كان يعطينا تفسيراً للانقسام الاجتماعي - الاقتصادي الذي كان سائداً، إلا أننا يجب أن لا نعول كثيراً على هذا التفسير الأحادي الجانب، خصوصاً إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار وضع العراق (التابع) ، وإن الأسباب التقريرية لسياسته كانت توجد خارج حدوده.

ففي المناطق الشمالية المختلطة إثنياً (عرقياً) ، كان التمييز بين الطبقات يقوم في أحيان كثيرة بشكل ملازم للتمييز بين الأصول العرقية وليس على أساس التراتبية الهرمية. وهكذا فإن منطقة أربيل كانت تضم (65) قرية يسكنها الأكراد ، ولكن ليس أقل من (45) من تلك القرى كانت مملوكة

---

(1) سي جي آدموندز، "كرد وترك وعرب" سياسة ورحلات وبحوث عن الشمال الشرقي من العراق 1919-1925، ترجمة جرجيس فتح الله، مطبعة التايمس، بغداد، 1971، ص16.

(2) حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص67.

(3) سي جي آدموندز، مصدر سبق ذكره، ص16.

(4) المقصود هنا عائلة السعدون السنية الذين كانوا ملاك أراضي واسعة.

(5) قد يكون من قبيل المصادفة أن يكون أول رئيس للعراق بعد سقوط نظام البعث عام 2003 شخصاً تعود أصوله إلى عشائر أهل البدو وهو الشيخ (غازي عجيل الياور) من عشيرة شمر (جربة).

(6) حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص66.

## الهوية الوطنية العراقية

لواحد أو آخر من أعيان أربيل الذين كانوا في معظمهم من أصل تركماني من ناحية العرق. وفي مدينة أربيل نفسها، كان التركمان ينتمون إلى الشريحة الثرية، بينما كان الأكراد الذين تشكل نسبتهم ثلاثة أرباع السكان القاعدة الأفقر من السكان<sup>(1)</sup> إن هذا التفوق النوعي للتركمان يعود بطبيعة الحال إلى شمولهم برعاية الإمبراطورية العثمانية أكثر من غيرهم بحكم الروابط الإثنية التي تجمع بين الطرفين.

### 3. المدن:

شكل عدد سكان المدن في بداية القرن العشرين ما نسبته حوالي (24%) من مجموع سكان العراق المقدر بحوالي مليونين وربع<sup>(2)</sup> وكانت توجد ثلاثة فئات من المراكز الحضرية وهي المدن الكبرى وتشمل بغداد والبصرة والموصل ومعها كركوك على نطاق أصغر، والمراكز الدينية وهي كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء وعدد من المدن الصغيرة المنتشرة في أرجاء المناطق العشائرية<sup>(3)</sup>

وكان السلطان السياسي في المدن يقتسم بين الموظفين الأتراك الكبار من جهة والزعماء التقليديين الممثلين بالوجهاء المحليين الأغنياء وعلماء الدين من جهة أخرى. كما أن الدين والقربى هما العاملان الرئيسيان في حياة المدن الاجتماعية، فالدين يتغلغل في كافة الفعاليات الاجتماعية وغالباً ما ينطوي على شيء من التعصب، والمؤسسات العائلية قوية جداً، وهي توفر لأفراد الأسرة الواحدة قدراً من الاطمئنان لا تستطيع أن توفره الدولة<sup>(4)</sup>

وإذا كانت (العشيرة) تمثل الوحدة الاجتماعية الفاعلة في الريف، فإن

(1) المصدر نفسه، ص 66.

(2) محمد سلمان حسن، مصدر سبق ذكره، ص 53.

(3) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص 50.

(4) المصدر نفسه، ص 50.

## الفصل التمهيدي : مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

( المحلة ) هي التي تقوم بهذا الدور في المدينة . فقد شهدت المدن العراقية التي انقسمت إلى ( أحياء ) أو ( محلات ) عدة ، مظاهر انتماء الأفراد فيها إلى هذه المحلات . وتجسد ظاهرة ( المحلة ) أو ( الحي المدني ) بشكل جلي حالة الانشقاقات التي كانت تعاني منها المدن الاجتماعية . فالجماعات الاجتماعية في هذه المدن والتي كانت تنتمي في الغالب إلى عقائد دينية أو طوائف أو طبقات أو فئات اجتماعية مختلفة ، أو كانت من أصول إثنية ( عرقية ) أو حتى عشائرية مختلفة ، كانت تميل إلى أن تعيش في محلات منفصلة<sup>(1)</sup>

وكقاعدة عامة ، كان سكان ( المحلة ) يعيشون في عالم خاص بهم ، وباستثناء عدد صغير جداً من المتعلمين ، كان هؤلاء السكان يغرقون في ضيق حياتهم ، ونادراً ما كانوا يملكون فهماً حقيقياً لمفهوم مثل ( الجماعة ) ، أو كانوا يفكرون بالجماعة بشكلها الواسع أو بمصالحها ككل . وأكثر من ذلك ، فإن الذين يشكلون جزءاً من ( ملة ) كالمسيحيين واليهود ، كانوا يتمتعون باستقلالية ذاتية في شؤونهم الشخصية والمالية<sup>(2)</sup>

وتجسيدا لهذه النزعة الانعزالية ، وتعبيراً عن حالة التنافر التي كانت سائدة بين محلة وأخرى ، فقد سادت بين محلات المدن - لاسيما الكبرى منها - ظاهرة ( الأشقياء ) لحماية المحلة من الأعراب ولصد الاعتداءات الخارجية عنها<sup>(3)</sup>

---

(1) حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص 37. فعلى سبيل المثال عاش الشيعة في الدهانة وصبايغ الآل وسوق العطارين، وعاش اليهود في التوراة وأبو سيفين وسوق حنون، وعاش المسيحيون في عقد النصارى ورأس القرية. والشيء نفسه ينطبق على ضواحي بغداد، فمدينة الصدر (الثورة سابقاً) مسكونة من قبل الشيعة في حين يقتصر سكان مدينة الأعظمية على السنة. وهكذا ونتيجة لترسخ حالة العزلة بين المحلات والمناطق العراقية فقد جاء في الموروث الشعبي العراقي البيت الشعري الذي يقول: "الطير كرخي وللرصافة شجابه"، في إشارة إلى وجود حالة من القطيعة بين جانبي بغداد الكرخ والرصافة.

(2) المصدر نفسه، ص ص 37-38.

(3) علي الوردی. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج 1، مصدر سبق ذكره، ص ص 28-

## الهوية الوطنية العراقية

خصوصاً إذا ما علمنا أن العدائية كانت هي السمة المميزة للعلاقة بين هذه المحلات والتي تتطور من حين إلى آخر إلى شجار.

وحتى في بغداد -المركز الأكثر حضرية - قياساً بغيرها، كان الولاء للمحلة قادراً على الإعلان عن نفسه بوسائل جريئة. فقد نظمت السلطات التركية احتجاجاً على الغزو الإيطالي لطرابلس في تشرين الأول (أكتوبر) 1911، وإن الناس تجمعوا (بحسب المحلات)، وإن شجاراً عنيفاً بين وفد حي (باب الشيخ) ووفد حي (الحيدر خانة) حول مسألة الأسبقية ومن له أن يسير على رأس المظاهرة<sup>(1)</sup>

ويعزو الدكتور (علي الوردي) بسبب اندلاع النزاعات بين المحلات بشكل مستمر إلى تفشي روح العصبية القبلية داخل المدن، فعلى الرغم من عيش أهل المدن في بيئة حضرية، إلا أنهم لم يستطيعوا التخلي عن عصبياتهم البدوية القديمة حسب وصفه<sup>(2)</sup>

بالإضافة إلى ذلك، فلقد اختلفت المدن في توجهها الاقتصادي بسبب ضعف الروابط المادية، وانعدام المواصلات الجيدة التي كانت تربط فيما بينها. فقد كانت البصرة ولحين افتتاح قناة السويس -على الأقل - متجهة نحو الخليج والهند، وكانت بغداد محطة على الطريق بين سوريا وإيران، أما الموصل فإنها اتجهت نحو إرساء روابط اقتصادية أوثق مع الأناضول وحلب أكثر من تلك الروابط مع بغداد<sup>(3)</sup>

كما إن الأنظمة المختلفة للأوزان والمقاييس في مدن العراق المختلفة<sup>(4)</sup>

(1) حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص 39.

(2) علي الوردي. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج 1، مصدر سبق ذكره، ص 265.

(3) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، مصدر سبق ذكره، ص 23.

(4) على سبيل المثال كانت أوزان بغداد: الطغار (2000 كغم) والوزنة (100 كغم) والمن الكبير (24 كغم) والمن الصغير (12 كغم) والأوقية (2 كغم). في حين كانت أوزان المدن الأخرى تحمل الأسماء نفسها لكنها تختلف عنها في الكمية. وهكذا فإن وزنة الحلة كانت تساوي (102.565)

## الفصل التمهيدي : مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

والتباين الواسع في أسعار السلعة الواحدة نتيجة للظروف غير المتشابهة في الأسواق<sup>(1)</sup> والاستخدام الكثيف لعملات مختلفة<sup>(2)</sup> كلها أمور تشهد على التفتت الاقتصادي الكامن، وأدى هذا كله إلى تشجيع نمو روح محلية قوية<sup>(3)</sup> من جهة أخرى، كانت هناك هوة واسعة تفصل المدن عن المناطق العشائرية. وكان العرب الحضريون وعرب العشائر ينتمون إلى عالمين يكادون يكونان منفصلين. فقد كان هنالك تباعد اجتماعي ونفسي بين العرب الحضريين وعرب العشائر، وكان هؤلاء وأولئك يختلفون عن بعضهم بطرق كثيرة. إذ كانت حياة الحضريين تخضع بشكل عام للقوانين الإسلامية والعثمانية، أما حياة العرب العشائريين فكانت تخضع بشكل عام للعادات والتقاليد العشائرية القديمة المصبوغة بصبغة إسلامية. وكان بعض العرب الحضريين -الاسيما شريحة المتعلمين منهم-، قد خضع لتأثير الثقافة التركية ولتأثير الثقافة الفارسية في المدن الشيعية، أما العرب العشائريون فقد نجوا من هذه التأثيرات كلياً<sup>(4)</sup>

كما أن الريبة وعدم الثقة كانت هي السمة السائدة في العلاقة بين الطرفين، فأبناء العشائر يكرهون الموظفين الإداريين في المدن والذين يقتصر

- 
- كغم) ووزنة الديوانية تساوي (108.835 كغم) في حين كان طغار البصرة يساوي (1538 كغم) وليس (2000 كغم) كما في بغداد. أنظر: حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، هامش ص35.
- (1) على سبيل المثال، حتى في العامين 1921-1922 كانت أسعار تحويل ضرائب القمح، أي سعر تحويل ضريبة القمح المفروضة عيناً إلى قيمة نقدية، التي تعكس الأسعار السائدة للقمح تساوي 250 و384= و400 روبية للطن على التوالي في ألوية بغداد والموصل والبصرة. أنظر: حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، هامش ص35.
- (2) كانت العملة الفارسية قبل الحرب العالمية الأولى هي الأكثر استعمالاً من العملة التركية في المناطق الكردية. في حين كانت العملات الهندية والفارسية هما الأكثر انتشاراً واستعمالاً في البصرة. أنظر: حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، هامش ص35.
- (3) المصدر نفسه، ص35.
- (4) المصدر نفسه، ص32.

## الهوية الوطنية العراقية

عملهم على استحصال المزيد من الواردات من العشائر، في حين ينظر الموظفون إلى أبناء العشائر بازدراء باعتبارهم جهلة ومتخلفون<sup>(1)</sup>

من خلال ما تقدم، يتضح أن انعدام وجود سلطة سياسية مركزية قوية تقوم مقام السلطان السياسي الذي كان حاكماً، وكذلك انعدام عدالة الحكم بفعل وجود حالة من التمييز والتهميش الممارس من قبل السلطان، فضلاً عن تفشي الأمية والجهل التي أعاقت بشكل واضح ظهور شخصيات قادرة على احتواء غالبية المجتمع واستيعابه، ومن ثم فإن ضعف الاقتصاد وعدم قدرته على تحقيق الترابط بين الولايات الثلاثة، بالإضافة إلى عجزه عن خلق طبقة وسطى متحركة وفعالة تسهم في تهديم الوحدات الاجتماعية التقليدية، كل هذه العوامل قادت إلى أن تكون بنية المجتمع العراقي الاجتماعية والاقتصادية طوال فترة الحكم العثماني بنية اجتماعية هشّة، وأن تكون الأواصر التي تربط بين أبناء مجتمعه على درجة من الضعف بحيث لم تستطع أن تنتج مجتمعاً مترابطاً موحداً أو تخلق له أي شعور قوي بالهوية الجماعية.

لذلك، فقد غاب الوعي الوطني عن أفكار وممارسات العراقيين في ظل سيادة الولاءات الفرعية، وتعصب الأفراد لانتماءاتهم التقليدية (العشيرة، الطائفة، المحلة)، وبقي الحال على ما هو عليه حتى منتصف القرن التاسع عشر عندما حلت قوى اجتماعية وعلاقات إنتاج جديدة غيرت من الطبيعة السكونية التي كان يتصف بها المجتمع، وأسهمت إلى حد كبير في زرع بذور الوعي وبلورته في ذهنية الفرد العراقي.

(1) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص 53.



## المطلب الثاني الإصلاحات والأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المترب عليها

بدأت تجري داخل العراق منذ منتصف القرن التاسع عشر تقريباً سلسلة من الأحداث فعلت فعلها في غرس بذور التغيير، كما إنها مهدت الطريق أمام ظهور تطورات جديدة شكلت حداً فاصلاً في تاريخ العراق خصوصاً فيما يرتبط بتحولات القوى الاجتماعية، وظهور بوادر الوعي الوطني. وقد تمثل كل ذلك بظهور الإصلاحات الرئيسية التي بدأت باختراق ولايات العراق الثلاثة.

وكانت أبرز هذه الإصلاحات قد تمت على يد الوالي (مدحت باشا) (1869 - 1872)، فقد صدرت القوانين الجديدة للأراضي عام (1858) والتي تناولت الملكية العشائرية للأرض (الطابو)، كما تم في العام (1870) إصلاح النظام الإداري واستحداث نظام (الولاية)، وظهرت الملاحة التجارية، ففي العام (1864) كانت البواخر تمخر عباب دجلة وما كان لهذا الحدث من أهمية في نمو التجارة العراقية وتوسع التجارة الخارجية منها، كما ظهر البرق الكهربائي. والأهم من ذلك كله هو انخراط الإمبراطورية العثمانية بالسوق الرأسمالية العالمية<sup>(1)</sup> ماذا نتج عن ذلك؟

لقد أسهمت هذه الإصلاحات وبشكل كبير في ظهور تراكيب جديدة للتفكير والسلوك، كما إنها غيرت من طريقة رؤية العراقيين لأنفسهم فيما

(1) لمزيد من التفاصيل عن إصلاحات مدحت باشا انظر: ستيفن هيمسلي لونغريك. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الحيايط، دار الرافدين، بيروت، 2005، ص 358 وما بعدها.

يتعلق بالمجتمع المحيط بهم.

فبعد أن أيقن العثمانيون أن النظام العشائري يشكل العقبة الأكثر خطورة أمام بسط سلطانهم، شرعوا في تحطيم المؤسسة العشائرية وتدمير تماسكها مستخدمين في ذلك طرق عديدة.

فمن جهة، عمدت السياسة التركية إلى إيجاد ونشر الانقسامات، إذ كانت تشجع النزاعات داخل البيت الحاكم لشيخ المشايخ، محرضة مشايخ العشائر المكونة للتحالف ضده، وأحدهم ضد الآخر وضد عشائر أخرى غريبة<sup>(1)</sup> كما عمل الأتراك على توطين عشائر معينة في مناطق سبق وكانت تحت سيطرة عشائر أخرى، وأغدقت على البعض منهم بقطع أراضي لم يكن لهم فيها أي ارتباط.

ولكن الأتراك وجدوا أن سلاح الأرض هو السلاح الأكثر فعالية. فقد نفذ والي بغداد مدحت باشا ( 1869 - 1872 ) نظام الطابو<sup>(2)</sup> الذي كان مطبقاً أصلاً في أجزاء أخرى من الإمبراطورية العثمانية. وكان من شأن ذلك النظام أن أعاد ترتيب العلاقات المادية بين الشيخ وأفراد عشيرته، مما عجل في النهاية من تقويض المؤسسة العشائرية وتفكيك لحمتها.

كان الافتراض السائد أن هدف مدحت باشا من تنفيذ قانون الأرض هو تحطيم المؤسسات العشائرية، بتحويل أبناء العشائر إلى مزارعين يملكون أراضيهم ملكية خاصة محددة قانوناً، وإنهاء المنازعات على الأراضي بين

---

(1) حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص 100.

(2) كانت الأراضي العشائرية قبل شمول العراق بين (1869-1872) بقانون الأرض العثاني لسنة 1858 تعتبر من قبل الحكومة أرضاً للدولة يؤجرها شيوخ العشائر بموجب عقد يسمى (شرطنامه) أو (تسكام) والذي يعطي المستأجر حق (اللزمة) أو الإشغال أو الزراعة لقاء دفع مبلغ محدد من النقد أو حصة من المحاصيل. كان الشيخ عادة يتمتع بحق اللزمة لكنه قد يدخل بدلاً من ذلك في مشاركة مع أفراد عشيرته فيقتسم معهم ليس فقط حاصلاتهم بل واللزمة كذلك. أنظر: غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص 43.

## الفصل التمهيدي : مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

العشائر وحلول الدولة محل شيوخ العشائر باعتبارهم يملكون سلطة منح الأراضي، وبذلك يكون أبناء العشائر مسؤولون أمام الدولة لا أمام الشيوخ<sup>(1)</sup> لكن الأمور جاءت معاكسة في الممارسة العملية، وإن كانت قد أتت أكلها في تسريع تحلل النظام العشائري.

فأبناء العشائر لم يتحولوا بموجب هذا القانون - إلى مالكين خاصين مستقلين لأراضيهم، بل أنهم أصبحوا مجرد مستأجرين أو عمال زراعيين (فلاحين) يزرعون أرض الشيخ الذي أضحى مالكا، وهو في الغالب ملاك غائب يعيش في إحدى المدن الكبيرة<sup>(2)</sup>

وهكذا تحولت الزراعة من عمل تضامني إلى عمل تجاري، وبزغت إلى الوجود علاقات إنتاج جديدة تقوم على الربح وحلت محل العلاقات الأبوية وروابط الدم التي كانت سائدة<sup>(3)</sup> وسط تشجيع لشيوخ العشائر على أن لا يكون ولائهم لممتلكاتهم الفردية أكبر من ولائهم لعشيرتهم.

وعوضاً عن المحافظة على الروابط التقليدية بالشيخ، بات المزارعون من أبناء العشائر في مجابهة مع شيوخهم، أو وكلاء شيوخهم، الذين أصبحوا لا يكون لهم بالولاء. وهكذا فقد أصبح الهيكل الاجتماعي للعشيرة أكثر تراتبية، بعد أن استبدلت العلاقات المكفولة بالقيم العشائرية بعلاقات لا شخصية أساسها الرابطة المالية<sup>(4)</sup>

وبذلك، فقد نجحت هذه الخطوة إلى حد كبير في تفتيت التماسك العشائري، وتخفيف حدة الولاءات العشائرية السابقة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أسهم عاملان آخران في تفكيك التلاحم العشائري

- 
- (1) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص 45. وكذلك حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص 101.
  - (2) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص 45.
  - (3) حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص 104.
  - (4) إيرك دافيس. مذكرات دولة السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث، ترجمة حاتم عبد الهادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1، 2008، ص 57.

## الهوية الوطنية العراقية

وهما تحسن النقل النهري وتوسع التجارة الخارجية . فقد لعب تطور النقل النهري دوراً حاسماً في عملية استيطان العشائر، لاسيما بعد إدخال الملاحة البخارية من قبل شركة ( لنج ) عام 1841 . إذ سهّل هذا التطور عملية إخضاع العشائر بالقوة العسكرية، بإتاحة الفرصة أمام الجيش لاستخدام المواصلات النهريّة الجديدة . كما أنه مثل خطوة شجعت العشائر على الاعتماد على الزراعة بتهيئتها منفذاً مريحاً للإنتاج الزراعي<sup>(1)</sup> كما إن إنشاء خط البواخر النهريّة أسهم في ظهور عدد من المدن النهريّة الجديدة كالعمارة والهندية والكوت والمجر الكبير<sup>(2)</sup> وفوق كل ذلك، فإن هذا التطور قد أسهم إلى حد كبير في توسع التجارة الخارجية .

فقد تميز توسع التجارة الخارجية بزيادة كبيرة في الطلب على السلع الزراعيّة والحيوانية ، وهو ما يعني أنه عجلّ بتحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد الكفاف ( المغلق ) إلى اقتصاد السوق ( ذي التوجه التصديري ) . بعبارة أخرى، من الإنتاج الزراعي والحيواني لغرض الاستهلاك الذاتي إلى الإنتاج التجاري من أجل السوق والريح<sup>(3)</sup>

كما شجع ذلك الانفتاح العشائر البدوية على الاستقرار . ووفقاً لإحصائية قام بها الدكتور محمد حسن سلمان فإن نسبة البدو كانت في العام 1867 يؤلفون نسبة ( 35% ) من مجموع سكان العراق ، إلا أن هذه النسبة تضاءلت في العام 1905 إلى ( 17% ) فقط<sup>(4)</sup>

ومن الواضح أن كل هذه النتائج كانت مترابطة عضويّاً وجدليّاً بعضها بالبعض الآخر ، وإن جميعها قد عجلت بانتهاء النظام العشائري ، وفي الوقت نفسه مهدت الطريق أمام نشوء وعي سياسي وطني ، على الرغم من أن هذا

(1) وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص43.

(2) علي الوردي. دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ج3، مصدر سبق ذكره، ص8.

(3) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص48.

(4) محمد حسن سلمان، مصدر سبق ذكره، ص53.

الفصل التمهيدي : مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

الوعي قد كان في مرحلة جنينية وبدائية<sup>(1)</sup>

وإذا كان النظام العشائري ضحية -إن صحّ التعبير- إصلاحات مدحت باشا التي هي اقتصادية في جوهرها، فإن الحركة الدستورية (1908) كان لها الوقع الأكبر على حياة أهل المدن، والتي انصبّ جلّ اهتمامها على الجوانب الفكرية.

---

(1) وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص 47.

## المطلب الثالث الحركة الدستورية ( 1908 )

مثّل وصول جماعة الاتحاد والترقي<sup>(1)</sup> إلى السلطة في الإمبراطورية العثمانية حدثاً هاماً أثر على مجمل الحياة السياسية في العراق، وتشكّل بادرة لنمو الوعي السياسي فيه، لاسيما بعد انتصار الاتحاديين في إعلان الدستور وتبني مبادئ الحركة الدستورية التي سمّيت بالمشروطة. وكانت إيران قد سبقت جارتها تركيا في نشوء هذه الحركة مدة سنتين، أي عام ( 1906 )، وسميت هناك بالمشروطة<sup>(2)</sup>

وقد انعكس تأثير الحركة الدستورية ( المشروطية ) على المجتمع العراقي من نواحٍ متعددة. فمن جهة كانت هذه الحركة أول حركة نبهت أذهان الجمهور العراقي إلى السياسة، وأثارت فيهم وعياً وفعالية سياسية كبيرين،

(1) قامت جمعية (تركيا الفتاة) وهي الفئة المعارضة الأساسية والتي غيرت اسمها إلى (جمعية الاتحاد والترقي) عام 1902 في باريس بانقلاب عسكري أطاح بالسلطان عبد الحميد في عام 1908. ولقد انهار عبد الحميد وأعلن في 23 تموز (يوليو) من العام نفسه دعوة البرلمان للانعقاد وفقاً لدستور 1876. وفي 13 نيسان (أبريل) اضطر عبد الحميد إلى التنازل عن العرش بعد محاولة فاشلة لإسقاط الاتحاديين. وهكذا عزز الاتحاديون سيطرتهم، وأصبح الخليفة الجديد (محمد رشاد) مجرد حاكم صوري، أما السيطرة الفعلية فكانت بيد الاتحاديين. ولمزيد من التفاصيل انظر: علي الوردني. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج3، مصدر سبق ذكره، ص146 وما بعدها.

(2) علي الوردني، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج3، مصدر سبق ذكره، ص145.

الفصل التمهيدي : مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

ووضعت حداً للجمود الفكري السابق<sup>(1)</sup>

فأنصار المشروعية كانوا يطالبون بتأسيس المدارس الحديثة وتعلم اللغات والعلوم الأوروبية ومطالعة الجرائد . بينما كانت هذه من الأمور المحرمة والمستكبرة في نظر عامة الناس والعديد من رجال الدين<sup>(2)</sup>

وهكذا ، فإن الأحداث الجديدة صارت تثير في الناس تنازعاً عمودياً غير مرتبط بالانتماءات التقليدية المألوفة ، بحيث تغير موقع الجدل بين الطائفة والطائفة والمذهب والمذهب الآخر إلى جدل بين الجماعة الواحدة ذاتها معلناً التحول من الوعي الجمعي - أي الولاء التقليدي - إلى الاقتراب من الوعي السياسي - الطبقي<sup>(3)</sup>

بيد أن هذا الوعي السياسي الذي نشأ وترعرع تحت المظلة الدينية<sup>(4)</sup> لم يكن وعياً ناضجاً منذ بدايته ، بل رافقه انقساماً فكرياً وسياسياً بين أنصار ( المشروعية ) وأنصار ( الاستبداد ) ولم تعنى المناقشات التي دارت بين هذين الفريقين كثيراً بقضايا إدارة الحكم ومصالح العامة ، بقدر ما اهتمت فيما إذا كان الدستور حلالاً أم حراماً<sup>(5)</sup>

فقد فسّر البعض كلمة ( المساواة ) التي وردت في الدستور بأنها تعني المساواة بين المسلمين وغير المسلمين ، الأمر الذي تخوفوا منه كثيراً باعتباره إجراءً يجردهم من حقوقهم الثابتة ، أما بالنسبة للآخرين فقد كانت الحرية تعني إباحة الرذيلة<sup>(6)</sup>

(1) وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص 88.

(2) عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص 271.

(3) عبد الوهاب حميد رشيد. التحول الديمقراطي في العراق الموارث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2006، ص 264.

(4) علي الوردی، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج 3، مصدر سبق ذكره، ص 157-158.

(5) المصدر نفسه، ص 158.

(6) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص 77. وكذلك علي الوردی، لمحات اجتماعية من تاريخ

الهوية الوطنية العراقية

يقول توفيق السويدي<sup>(1)</sup> بهذا الصدد: "إن أهل بغداد كانوا لا يعرفون شيئاً عن تلك المفاهيم<sup>(2)</sup> ولا يحيطون بجزء من مغازيها، والمفهوم الوحيد الذي كان ظاهراً لدى الجمهور هو أن هذا العهد الجديد سيجعل من المسلم وغير المسلم إخواناً في الوطن... وهذا ما لا يرضاه أحدهم"<sup>(3)</sup>

وفي الحقيقة، فقد اختلفت الاستجابة للثورة الدستورية باختلاف الجماعات وبحسب انتماءاتها الدينية أو المذهبية أو الطبقية. فلم يرَ الوجهاء وعمداء الأسر الغنية والمتنفذة، والتجار وملاكى الأراضي، وبعضاً من علماء الدين (المحافظين)، ثمة مبرر كافٍ لقيام الثورة، ووجد هؤلاء في الدستور خطراً يهدد أفكارهم المحافظة وامتيازاتهم الاجتماعية<sup>(4)</sup>

وفي النجف وكربلاء جرى الترحيب بالثورة من قبل عامة الجمهور، على أمل أن تأتي الثورة بالمساواة للشيعة مع السنة الحاكمين من جهة، وتقوية الحركة الدستورية الإيرانية من جهة أخرى<sup>(5)</sup>

أما على صعيد موقف المجتهدين الشيعة، فقد أحدثت الثورة الدستورية انقساماً بين صفوفهم بين مؤيد ومعارض. وكان أبرز المؤيدين هو السيد (كاظم الخراساني) والسيد (عبد الله مازنداني) اللذان كانا يتطلعان إلى عهد جديد من المساواة. أما السيد (كاظم اليزدي) فقد عارض الثورة الدستورية باعتبارها أنها تساوي بين المسلمين وغير المسلمين وهو ما يخالف تعاليم الشريعة الإسلامية من وجهة نظرهم. واستمر هذا الخلاف حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914.

---

العراق الحديث، ج3، مصدر سبق ذكره، ص154.

(1) أصبح توفيق السويدي رئيساً لوزراء العراق خلال العهد الملكي لمدة ثلاثة مرات.

(2) يقصد بالمفاهيم التي وردت في الدستور هي (الحرية، المساواة، العدالة، الأخوة).

(3) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج3، مصدر سبق ذكره، ص155.

(4) وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص88.

(5) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص77.



## الفصل التمهيدي : مفهوم الهوية وبنية المجتمع العراقي

في حين التفّ علماء الدين السنة حول أشبه ما يسمى بـ (اللجنة) والتي عُرفت باسم (المشاوره). وكانت لجنة المشاورة عبارة عن جماعة خاصة معارضة للثورة الدستورية تلتف حول عائلة (النقيب)<sup>(1)</sup> وإن كانت هي ظاهراً تدعي بتأييدها الدستور<sup>(2)</sup>

أما النصارى واليهود فقد رحبوا من الصميم بالثورة وأيدوا جمعية الاتحاد والترقي، وذلك بالدرجة الأولى لدعم الجمعية للمساواة الدينية، وإن بعض اليهود بدأوا يتصرفون في الحال وكأنهم على قدم المساواة مع المسلمين<sup>(3)</sup>

من جهة أخرى، فقد لعبت (النزعة القومية التركية) للاتحاديين التي حلت محل الأسس الدينية التي كانت تحكم على أساسها الإمبراطورية العثمانية، دوراً بارزاً في تشييط الوعي السياسي وتأجيج الشعور الوطني لدى العرب بشكل عام ومن بينهم العراقيين.

فنتيجة لسياسة التتريك التعصبيه التي تبناها الاتحاديون تجاه القوميات الأخرى، أخذ الصراع العراقي/العربي بالنمو ضد الأتراك لمقاومة هذه السياسة. وهكذا أصبحت هذه النزعة القومية المتطرفة للاتحاديين في حد ذاتها باعثاً على تحفيز الحركة الوطنية<sup>(4)</sup>

ومما ساعد على تبلور ونمو هذا الشعور الوطني هي الحرية النسبية للصحافة والتعبير والتنظيم السياسي التي وفرها انتصار الاتحاديين وإحياء الدستور.

فقبل تموز 1908، لم تكن تصدر في العراق إلا ثلاثة صحف تشرف عليها جميعاً السلطات التركية<sup>(5)</sup> ولكن بعد إصدار الدستور خلال أعوام 1908 -

---

(1) أبرز الشخصيات في هذه العائلة هو (عبد الرحمن النقيب) الذي سيصبح لاحقاً أول رئيس وزراء عراقي في عهد الانتداب البريطاني.

(2) وميض جمال عمر فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 88.

(3) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص 77.

(4) عبد الوهاب حميد رشيد. العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص 274.

(5) روفائيل بطي. الصحافة اليسارية في العراق، لندن، 1985، ص 6.

الهوية الوطنية العراقية

1914 صدرت حوالي (70) صحيفة في العراق<sup>(1)</sup> وأخذت تجري مناقشة صريحة وجدية لمواضيع جديدة لم يكن ممكناً التطرق إليها سابقاً مثل المسائل الأساسية للدين، والقومية، والحرية، والولاء في الدولة الحديثة<sup>(2)</sup>

كما إن أغلبية هذه الصحف كانت معارضة للاتحاديين وسياستهم القائمة على المركزية، مما مهد الطريق لانتشار الشعور الوطني عن طريق المقالات الصحفية<sup>(3)</sup>

علماً أن هذه الصحافة ضمت أعداداً من طوائف العراق المتنوعة الذين عملوا في إطار لم تكن تهيمن عليه بالضرورة الهويات الدينية والطائفية<sup>(4)</sup> وهو ما يعني كسر الحاجز التقليدي القائم بين ديانات وطوائف العراق المختلفة، كما أنها دفعت أعداداً كبيرة من العراقيين إلى أن يتواصل بعضهم مع البعض الآخر.

أما على صعيد التنظيمات السياسية، فلم يكن هنالك في العراق أي تنظيم سياسي قبل عام 1908. وأول تنظيم تأسس هو فرع الاتحاد والترقي الذي افتتح في بغداد عام 1908<sup>(5)</sup>

وتأسست في البصرة (جمعية البصرة الإصلاحية) بزعامة السيد طالب النقيب<sup>(6)</sup> كما تكونت المعارضة المحافظة للاتحاديين عام 1911 وتركزت حول (الحزب الحر المعتدل)، في حين تآلف (حزب الحرية والائتلاف) و (جمعية النادي الوطني) عام 1912. أما جمعية العهد فقد تأسست عام

(1) عبد الرزاق الحسيني. تاريخ الصحافة العراقية، مطبعة الزهراء، بغداد، 1957، ص 51.

(2) وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص 90.

(3) عبد الوهاب حميد رشيد. العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص 272.

(4) أريك دافيس، مصدر سبق ذكره، ص 61.

(5) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص 77.

(6) لمزيد من التفاصيل حول هذه الشخصية انظر: حسين هادي الشلاه، طالب باشا النقيب البصري ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط 1، 2002.

1913 وكان لها فروعاً في بغداد والموصل والبصرة<sup>(1)</sup>

وعلى ما يبدو، فقد كان للحركة الدستورية والنزعة القومية التركية نتائج غير مقصودة، حثت معظم العراقيين على التفكير بصيغ وطنية. فعلى الرغم من أن هذه الأحزاب والجمعيات السياسية كانت تعكس تأثير وجهاء معينين، إلا أنها مع ذلك كانت هي الممهدة لقيام الأحزاب السياسية التي دعت إلى قيام الدولة العراقية المستقلة<sup>(2)</sup>

وفي هذا العهد الدستوري انتخب الناس نواباً عن المدن العراقية، ليمثلوا العراق في مجلس النواب العثماني (1908)، وتكرر انتخاب النواب بعد أربعة أعوام (1912)، فعرف الناس النظام النيابي والانتخابي<sup>(3)</sup>

بالإضافة إلى ذلك، فقد جاء نمو الوعي السياسي الوطني حصيلة وقائع وتأثيرات متعددة كان أبرزها تزايد عدد الشباب العراقيين الملتحقين بمدارس التعليم العالي التركية وخصوصاً الأكاديمية العسكرية في اسطنبول، وزيادة التعرض لطرق التفكير الأوروبية، وتسارع إيقاع التتريك، ولكن ما ساهم أكثر من أي شيء آخر في تقدم الشعور الجديد هو الغزو البريطاني (1914 - 1918)<sup>(4)</sup> وهو ما سنأتي إلى تفصيله تباعاً.

إذاً، يمكن القول، إن توالي الأحداث والتطورات على العراق خلال الفترة (1908 - 1913) والمتمثلة بظهور الأحزاب والجمعيات السياسية (الفتية)، وتزايد أعداد الصحف والمؤسسات التعليمية، وإن كانت بأعداد ضئيلة، إلا أنها أسهمت إلى حد كبير في تنشيط الشعور السياسي للعراقيين، وتحديد الشريحة المثقفة والمتعلمة التي لها احتكاكاً مباشراً بالسياسة، كما إنها

- 
- (1) لمزيد من التفاصيل حول هذه التنظيمات السياسية أنظر: أحلام حسين جميل، الأفكار السياسية للأحزاب العراقية في عهد الانتداب 1922-1932، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، 1985.
  - (2) أريك دافيس، مصدر سبق ذكره، ص 71.
  - (3) حسين جميل، مقدمة لكتاب العراق نشأة الدولة، غسان العطية، مصدر سبق ذكره، ص 70.
  - (4) حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص 41.

## الهوية الوطنية العراقية

شكّلت يقظة لوعي سياسي هام أسهم إلى حد كبير في ظهور بوادر النزعة الوطنية ولتضعف من حدة الولاءات التقليدية، وإن كانت لم تزحها بشكل نهائي.

إن هذا الوعي الجنيني إذا ما أتاحت له الظروف الموضوعية المناسبة، فإنه من الممكن أن يكون أساساً متيناً لبناء هوية وطنية عراقية. ولكن ما الذي حصل للعراق عند احتلاله من قبل الإنكليز؟ وكيف كان حال الهوية الوطنية العراقية عند تأسيس العراق عام 1921؟ وهل كانت هنالك عقبات حالت دون بناء هوية وطنية عراقية حقيقية؟ هذا ما سنتعرف عليه في الفصل القادم.

## الفصل الأول

# نشأة الدولة

وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية



## المبحث الأول نشأة الدولة العراقية الحديثة 1921

قبل الولوج في تفاصيل نشأة الدولة العراقية الحديثة، ينبغي علينا التطرق إلى نشأة الدولة الحديثة التي ظهرت وتطورت في دول العالم الغربي، ومن ثم نشأة الدول العربية الحديثة لما لها من صلة وثيقة بجوهر موضوع البحث.

## المطلب الأول نشأة الدولة الحديثة وخصائصها

عند الحديث عن نشأة الدولة، فإننا لا نتوخى متابعة الجذور التاريخية لهذه النشأة، إذ عرفت الحضارات القديمة نماذجاً لنشأة الدول، كما هو الحال في الحضارة الإغريقية (نموذج الدولة - المدينة)، إلا أن هذا النموذج لم يرتق إلى مستوى الدولة الحديثة التي انبثقت من رحم القومية في مطلع القرن السادس عشر والتي كانت حصيلة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها المجتمعات الغربية آنذاك.

وتتفق معظم الآراء على أن أول اعتراف رسمي بالدولة الحديثة كان قد تحقق من خلال معاهدة (ويستفاليا)<sup>(1)</sup> 1648 التي أنهت الحروب الدينية الطاحنة في أوروبا (30 عاماً - 100 م)، كما إنها قننت أسس التعامل بين الدول الأوروبية التي كانت تتكون منها الإمبراطورية الرومانية المقدسة، فضلاً عن كونها أرست معالم نظام دولي جديد قوامه (الدولة القومية).

وهكذا، فقد ظهرت (الدولة القومية) في بعض دول أوروبا كمحصلة لمسيرة التطور الاجتماعي والاقتصادي والأحداث السياسية، ومن ثم انتشر هذا النمط من أنماط التنظيم السياسي إلى بقية أرجاء القارة.

إذاً، فالحديث عن الدولة الحديثة في دول العالم الغربي، إنما هو حديث عن (الدولة القومية) أو (الدولة - الأمة) كشكل سياسي - قانوني متميز عن

(1) ومع ذلك لم تنه هذه المعاهدة جميع الإمبراطوريات الموجودة في العالم.



الأشكال التي سبقتها<sup>(1)</sup>

وفي واقع الأمر، لم يأت ظهور الدولة القومية من فراغ، بل إنه كان مصاحباً لعملية تحولات عميقة عدت بمثابة انتقال من عصر إلى آخر، من المجتمع الزراعي التقليدي (الإقطاعي)، إلى المجتمع الصناعي الحديث (الرأسمالي) وهو مجتمع أطلق تحولات اجتماعية - اقتصادية وثقافية ديناميكية<sup>(2)</sup>

فلقد استطاعت الأمم والشعوب التي تطور فيها أسلوب الإنتاج الرأسمالي أن تسبق غيرها من الشعوب والأمم في بناء دولتها الحديثة، بعد أن استكملت وحدتها القومية، وإقامة المؤسسات التمثيلية والتنفيذية والبيروقراطية التي شكلت دعائم وأسس هذه الدولة، وبالتالي فإن حياتها السياسية قد تطورت بالتوازي مع اتساع الدائرة المدنية، والفصل لديها ما هو سياسي على ما هو ديني، من خلال إضعاف السطوة الشمولية للكنيسة، وتحقيق نوع من الاستقلال النسبي للأصعدة المتراكمة السياسية والثقافية والاقتصادية. في حين اعترف المجتمع المدني الذي تشكل كنفويض للدولة الإقطاعية وعلى أنقاضها بهذا الكيان وخضع له، على أنه نتاج طبيعي وممثل عضوي لأهدافه<sup>(3)</sup>

وبهذا المعنى، فإن الدولة الحديثة انبثقت من صميم إرادة الجماهير وخرجت من صلب المجتمعات التي شكّلت فيها. وبالتالي فإن ولادتها جاءت منسّقة مع ثقافة تلك المجتمعات ومستوى تطورها السياسي ولم تكن مفروضة عليها من الخارج.

وليس هذا فحسب، بل إن نشأة الدولة الحديثة كانت نتيجة للشروط الاقتصادية الجديدة للرأسمالية. وهو ما يعني أن هنالك طبقة قد تواجدت

- 
- (1) سعد الدين إبراهيم وآخرون. المجتمع والدولة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 63.
  - (2) فالج عبد الجبار. القومية العربية بإزاء القومية الكردية تأملات في التماثلات والتبايزات البنيوية، مصدر سبق ذكره، ص 453.
  - (3) محمد سعيد طالب. الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 1999، ص 9.

## الهوية الوطنية العراقية

وأخذت على عاتقها مهمة بناء الدولة. وقد تمثلت هذه الطبقة البرجوازية، ففي الدول الغربية نشأت (الدولة - الأمة) من خلال الدور الذي قامت به البرجوازية، إذ حاولت هذه الطبقة أن تجعل من الدولة الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لنمو علاقات الإنتاج الرأسمالية وازدهارها<sup>(1)</sup>

وبذلك، فقد تغير شكل الدولة ومضمونها بشكل جوهري لصالح البرجوازية، وباتت الأمة تمثل مصدر الشرعية الوحيد، كما ظهر الجيش كمؤسسة وطنية تنسب إلى الأمة، وبزغت القومية كتعبير عن الحركة السياسية للأمة<sup>(2)</sup>

إن تكامل الدولة الحديثة في إطارها القومي لم يكن بمعزل عن تأثيرات تنامي سياسات الوعي القومي. ذلك أن الدولة الحديثة التي ظهرت في (إنكلترا وفرنسا) كانت في حقيقتها تمثل إحدى مظاهر ازدهار هذا الوعي الذي استغلته الملكية لإنهاء التجزئة الإقطاعية في الداخل، ولبناء سياسات التوحد من جيش، وسوق وطنية، وتوحيد لغوي لمحاربة النفوذ الخارجي سواء أكان دينياً من قبل البابا، أو سياسياً من قبل الإمبراطور<sup>(3)</sup>

وبهذا الشكل يمكن تحديد ثلاثة خصائص رئيسية تقوم عليها الدولة الحديثة وهي البيروقراطية، والسيادة والشرعية.

ففي عصر الدولة القومية فقدت السلطة طابعها المقدس، واتكأت على سند آخر يعتمد على وجود فكر الوظيفة التي أنشأت السلطة العقلانية وفقاً لـ (ماكس فيبر)<sup>(4)</sup>

(1) أحمد زايد. الدولة في العالم الثالث، مطبعة التضامن، القاهرة، 1985، ص 81.

(2) محمد سعيد طالب. مصدر سبق ذكره ص 102.

(3) عبد الله العروي. مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء (المغرب)، ط 8، 2006، ص 78.

(4) جورج بوردو. الدولة، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص 29.

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

هذا البعد الوظيفي يقود إلى بناء الهياكل المؤسساتية للدولة الحديثة والتي تتجسد في جهاز بيروقراطي متعدد فيه مراكز اتخاذ القرار بناءً على قواعد مقننة دستورياً، بحيث لا تبقى ممارسة الحكم مقتصرة على نخبة معينة<sup>(1)</sup> بعبارة أدق، تتحول ممارسة السلطة من الصفة الشخصية إلى الصفة الوظيفية<sup>(2)</sup> ويتجاوز هذا الهيكل البيروقراطي شخصانية الأفراد الذين يديرونه من جهة، وشخصانية الأفراد الذين يتعامل معهم هذا الجهاز من جهة أخرى<sup>(3)</sup>.

إن تجريد السلطة من طابعها الشخصي الذي كان أساس المجتمع التقليدي في السابق هو الذي ساعد أوروبا على الانتقال من مرحلة النظام الإقطاعي إلى مرحلة الدولة - الأمة .

ويأتي هذا التفسير على اعتبار إن المجتمعات التقليدية كانت مجتمعات مفككة سياسياً تطغي عليها أشكال الانقسام السياسي بسبب اعتمادها على المظاهر الشخصية والوراثة<sup>(4)</sup> وليس على أساس التخصص الوظيفي .

ولكي تتمكن الدولة من ممارسة اختصاصاتها الوظيفية، لا بد لها من أن تكون ذات سلطات سيادية، وينطوي على هذا أن هيكل القوة في المجتمع الذي تمثله الدولة هو أعلى هياكل القوة في المجتمع، وله وحده دون هياكل القوة الأخرى مشروعية ممارسة هذه القوة، بما في ذلك احتكار الإكراه المادي المشروع<sup>(5)</sup>.

وهكذا، تملو السلطة القسرية بشكل شرعي على أي فرد أو جماعة يعيشون في هذا المجتمع<sup>(6)</sup> ولتحقيق ذلك فإن على الدولة أن تجهز نفسها بقوة

---

(1) عبد الوهاب حميد رشيد. التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 139.

(2) المصدر نفسه، ص 139.

(3) سعد الدين إبراهيم وآخرون. المجتمع والدولة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 42.

(4) أحمد زايد، مصدر سبق ذكره، ص 39.

(5) سعد الدين إبراهيم وآخرون. المجتمع والدولة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 42.

(6) محمد سعيد طالب. مصدر سبق ذكره ص 23.

## الهوية الوطنية العراقية

عسكرية ( جيش وطني ) قوي مستقل عن أفراد المجتمع الذي توجد فيه .  
بالمقابل ، فإن على الأفراد الاعتراف بشرعية هذا الكيان السياسي -  
القانوني ، من خلال إقرارهم بحق هكذا الكيان في ممارسة السلطة عليهم<sup>(1)</sup>  
وعلى هذا الأساس تنشأ علاقة متكافئة بين الدولة التي تعمل لمصلحة  
المجتمع بجميع فئاته ، والشعب الذي يدين بمشاعر الولاء تجاه الدولة .

---

(1) سعد الدين إبراهيم وآخرون. المجتمع والدولة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص42.

## المطلب الثاني نشأة الدولة العربية الحديثة وخصائصها

باستثناء بعض الدول العربية التي تمثل نشأتها ثمرة نضال وطني ضد قوى الاحتلال الأجنبي، فإن معظم الدول العربية الحديثة قد ولدت في أحضان القوى الاستعمارية الغربية بعد الحرب العالمية الأولى؟ وكانت تحمل في شياها العديد من التشوهات بدءاً من المشكلات المفتعلة على حدودها المصطنعة؟ وانتهاءً بالضعف الداخلي لمؤسساتها<sup>(1)</sup>

فبعد قرون من السيطرة الاستعمارية؟ والركود الاجتماعي والاقتصادي خرجت الدول العربية إلى حيز الوجود وهي تنوء بعبء مشكلات وتحديات هائلة على الصعيدين الداخلي والخارجي لم تكن مؤهلة لمعالجتها.

ويأتي في مقدمة هذه المشكلات هي أن الدولة التي نشأت في العالم العربي لم تكن نتيجة تعبيرات داخلية نابغة من المجتمع نفسه<sup>(2)</sup> فمفهوم الدولة بمعناه المؤسسي الكياني الشامل؟ كان من أكثر المفاهيم غموضاً والتباساً في الوعي العربي. لكن بحكم التبعية للدول الاستعمارية تم استعارة هذا المفهوم الخارجي (الدولة) مع كل ما تحمله من مؤسسات وآليات عمل ومن ثم تطبيقه

(1) سعد الدين إبراهيم. مقدمة لكتاب فالح عبد الجبار، الدولة، المجتمع المدني والتحويل الديمقراطي في العراق، دار ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، 1988، ص15.

(2) عبد العالي دبله. الدولة (رؤية سوسيولوجية)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004، ص79.

## الهوية الوطنية العراقية

على المجتمعات العربية التي لم تكن قادرة على استيعاب هذه التجربة الجديدة . لذلك ، لم تكن هذه الدولة تمثل تطوراً مجتمعياً طبيعياً وذاتياً لتلبية الاحتياجات الفعلية لوجود اجتماعي مشترك ومستمر ، بما يعبر عن المصالح للقوى الاجتماعية الرئيسية التي تتطابق مع المؤسسات والممارسات السياسية القائمة في المجتمع ، بقدر ما كانت إحدى منتجات التبعية للإمبريالية الأوروبية<sup>(1)</sup> وقد ظهرت عدد من المقاربات التي تحاول تفسير نشأة الدولة العربية بالتركيز على جوانب معينة من أزمة هذه الدولة .

فهنالك من يرى أن أزمة الدولة العربية تكمن في التناقض الذي تعيشه الدولة المنقسمة على نفسها بين التقاليد السلطانية والمبادئ البيروقراطية العقلانية التي نادى بها ( ماكس فيبر) . "فالدولة العربية الراهنة ممزقة بين نمطين ، سلطاني/مملوكي وبيروقراطي/عقلاني، وهي تدعي كليهما . أما سبب هذا التمزق فهو الهوية التي تفصل السياسة عن المجتمع ( المدني ) ، والسلطة ( السياسية) عن النفوذ ( القوة) المادية والمعنوية الفعلية في المجتمع ، والدولة عن الفرد"<sup>(2)</sup> فهذه الهوية التي تفصل المجتمع عن الدولة هي "من مخلفات الدولة السلطانية القديمة ، وقد زاد من تعميقها نمط الإدارة الاستعمارية الأجنبية"<sup>(3)</sup>

ويرى البعض الآخر أن أزمة الدولة العربية تكمن في تدني شرعيتها ، أو بعبارة أدق ، تدني شرعية الأنظمة الحاكمة فيها . وبهذا الصدد يقول (هدسون) : "إن مسألة الحكم المركزية في العالم العربي ، هي مسألة الشرعية السياسية . إن النقص الكامل في هذا العنصر السياسي الذي لا غنى عنه ، هو السبب الأكبر للطبيعة المتقلبة للسياسة العربية وللسمّة الاستبدادية وغير

---

(1) محمد سعيد طالب. مصدر سبق ذكره ص 301.

(2) برهان غليون. المحنة العربية الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2003، ص 121.

(3) نزيه نصيف الأيوبي. الدولة المركزية في مصر، مشروع إشراق مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 65.

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

المستقرة للحكومات العربية القائمة<sup>(1)</sup> فالشرعية يجب أن تقوم على نوع من الثقافة السياسية والوعي الجمعي الوطني الذي يدخل في قناعة الفرد، ليس فقط قبوله للسلطة العليا للحكم، ولا حتى رضاه عن سلوكه السياسي، وإنما يرى فيه تجسيدا لهويته ولبادئه الخاصة. ولكن مثل هذه الشرعية لم تكن متوفرة لأغلبية أنظمة الحكم العربية، وإن توافرت لبعضها فما هي إلا شرعية شكلية تأتي بها أجهزة الحكم ومؤسساتها الرسمية بالأساليب التعبوية التي عرفتھا الممارسة السياسية العربية<sup>(2)</sup>

لقد ولدت الدولة العربية الموروثة عن العهد الاستعماري وهي تفتقر إلى السيادة الفعلية، ففي بعض الحالات كانت الدولة أقل من مجتمعها القومي، أي أن سيادتها كانت مقتصرة على جزء من الأمة دون أن تكون قادرة على استكمال الأجزاء المنتقصة من مجتمعها القومي، ودون أن تنجح في إقناع مواطنيها بقبول هذا الوضع<sup>(3)</sup>

وهكذا، باتت العلاقة بين الدولة العربية ومجتمعها في العديد من الحالات علاقة مأزومة، وبالرفض والاحتجاج من جانب بعض قوى المجتمع. ولاشك إن غلبة الطابع التسلطي على سياسات الدولة وممارساتها قد أسهم في تعميق أزمة علاقتها بمجتمعها. وقد ترتب على كل ذلك أن شرعية الدولة ذاتها لم تستقر ولم تترسخ في العديد من الحالات، حيث لم تفلح السلطات في استقطاب الولاء الأسمى لمواطنيها، وما ترتب عليه أن قوى وجماعات عديدة داخل الدولة اتجهت بولائها إلى كيانات أخرى فوق الدولة كالأمة العربية والأمة الإسلامية، أو موتها كالتكوينات الأولية القبلية، الطائفية، الجهوية<sup>(4)</sup>

- 
- (1) نقلاً عن خميس حزام والي. إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، سلسلة أطروحات الدكتوراه (44)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003، ص53.
  - (2) خميس حزام والي، مصدر سبق ذكره، ص54.
  - (3) سعد الدين إبراهيم وآخرون. المجتمع والدولة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص47.
  - (4) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية (الاتجاهات الحديثة في دراستها)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005، ص107.

## الهوية الوطنية العراقية

وبخلاف الدول الأوروبية الحديثة التي نشأت فيها المؤسسات الديمقراطية الليبرالية بفعل تطور داخلي، وبموازاة مع نشوء وتطور هذه الدولة نفسها، فإن البنى السياسية للدولة العربية الحديثة قد غرستها غرساً وبالقوة أحياناً. الدولة المستعمرة. ونتيجة لذلك، فإن الدولة (السلطة الحاكمة) هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ. وبالتالي فإنها لم تترك مجالاً لقيام مؤسسات خارج الدولة، فكل المؤسسات هي امتداد للمؤسسة (الأم) الدولة<sup>(1)</sup>

ماذا نتج عن ذلك؟

إن النتيجة التي ترتبت على ذلك هي إن الدولة في العالم العربي باتت هي التي تخلق المجتمع المدني الحديث، على العكس من الغرب الذي يخلق فيه المجتمع المدني الحديث الدولة<sup>(2)</sup> بل إن الدولة في كثير من الحالات تبتلع المجتمع المدني، وإذا ما كان هنالك مجتمع مدني في أغلب الدول العربية، فهو ما زال دون الحد الأدنى من الانصهار المجتمعي والوطني الشامل الذي على أساسه تقوم الهوية الواحدة المتجانسة القادرة على البقاء حتى من دون تدخل أو رعاية السلطة المركزية<sup>(3)</sup>

كما إن الدولة العربية الحديثة التي حرجت إلى الوجود على خلفية مجتمع تقليدي متشظي (segmented)، وجدت نفسها مضطرة، في مجرى الانتقال من المركزية الزراعية إلى المركزية الحديثة، إلى الاضطلاع بوظائف جديدة تتجاوز احتكار وسائل العنف المشروعة التي أكد عليها (ماكس فيبر) لتمتد إلى ميادين الإنتاج الثقافي والمادي، كتوجيه الثقافة الوطنية والاقتصاد الوطني،

- 
- (1) محمد عابد الجابري. الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلسلة الثقافة القومية (26)، قضايا الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 111.
  - (2) فالج عبد الجبار. الدولة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 51.
  - (3) خميس حزام والي، مصدر سبق ذكره، ص 61.



وتطويرها كجزء من وظائفها الشاملة<sup>(1)</sup>

لقد أفضى زحف الدولة العربية على فضاءات المجتمع المدني إلى تقليص روح المبادرة، وقضى على أي هامش ممنوح للحرية، بل إن الدولة تحولت إلى مؤسسة قهرية تمارس العنف على مجتمعاتها في كثير من الأحيان. بالمقابل، فإن هذا الإشراف الدقيق الذي اعتادت الدولة العربية على ممارسته في ميادين الحياة الاقتصادية، وعلى بقية الأنشطة المدنية، قد أدى إلى أن تدخل هذه الدولة في أزمة كلما تعرض هذا الإشراف للتهديد والتحدي من قبل قوى ومواقف وسلوكيات وأعمال جديدة داخلية كانت أم خارجية<sup>(2)</sup> وهو ما قاد إلى تآكل شرعيتها بعد أن تحولت طاعة المواطنين لها سلبية وليست إيجابية.

وبقدر تعلق الأمر بموضوع البحث، فقد أخفقت الدولة العربية -ورثة الاستعمار الأوروبي- في إيجاد حل للمشاكل العقائدية والسياسية والاجتماعية المتعلقة ببناء الأمة، وإعطاء الشعوب المنضوية تحت لوائها وعياً جماعياً فاعلاً وإحساساً مشتركاً بالهوية<sup>(3)</sup> والأكثر من ذلك، إن معظم الأنظمة السياسية العربية كانت ممثلة لفئة واحدة دون بقية فئات المجتمع، أو أن يتسلط هذا النظام على بقية هذه الفئات خدمة للفئة التي يمثلها، ويستخدم كل أجهزة الدولة وأدواتها في تسلطه من ناحية، وفي انحيازه من ناحية أخرى. فجهاز الدولة لم يكن محايداً، ولم يكن حكماً بين تكوينات المجتمع أو طبقاته بقدر ما كان يعمل لمصلحة فئة أو طائفة أو طبقة بعينها<sup>(4)</sup>

وهكذا، وبدلاً من أن تمثل الدولة المركز الرئيسي لإنضاج القرارات وتجميعها وإعادة نشرها وتوزيعها على مجموع القوى الاجتماعية، وبالتالي بدل

---

(1) فالح عبد الجبار. الدولة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 52-53..

(2) برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص 212.

(3) المصدر نفسه، ص 125.

(4) سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 48.

## الهوية الوطنية العراقية

أن تقوم بدور العامل الرئيسي على تجاوز التناقضات الاجتماعية، وأنها كانت بالعكس من ذلك، تشكل في قراراتها وسياساتها طرفاً في النزاع الاجتماعي<sup>(1)</sup>

إن غياب العدالة التوزيعية للسلطة والثروة، وعجز الدولة عن تلبية الحاجات والمطالب الاجتماعية يمثل المصدر الأول لضعفها السياسي، وهذا الضعف هو الذي يفسر الميل الشديد والدائم لديها، كنوع من التعويض وإيجاد التوازن، إلى تطوير القوة المسلحة العسكرية المستخدمة في اللعبة السياسية<sup>(2)</sup>

وفي محاولة منه لتفسير الدولة العربية الراهنة يطرح (غسان سلامة) مقارنة تتطلق من منطلق سوسيولوجي وتشدد على أن أصل هذه الأزمة هو حلول النخب الريفية محل النخب التقليدية المدنية، وما قد إليه من احتدام وتنافس على السلطة في ظل مجتمعات توصف عادة بالفيسفائية<sup>(3)</sup>

بينما يستند (سمير أمين) على التحليل الطبقي في تفسير واقع (الدولة الشرقية) عموماً، و (الدولة العربية) على وجه الخصوص. فهو يرى أنه لا يوجد في هذه الدولة أي فصل مبدئي من الناحية النظرية بين طبقة الملاكين القائمين على التوجيه الاقتصادي، وبين أجهزة الدولة القائمة بالنشاط السياسي والقمعي، وبالتالي فالطريق مفتوح أمام أية فئة تطمح إلى توسيع نصيبها من الفائض الاقتصادي، أما بالاستيلاء مباشرة على الدولة، أو عبر التسرب إلى أجهزتها بواسطة العنف الصريح<sup>(4)</sup>

فالتبقة (الفئة الاجتماعية) التي عاضدت الدولة لم تكن متجانسة وليس لها ركائز قوية على الأرض، بل إنها استمدت قوتها من علاقتها بالدولة. لذلك كان الحديث على دولة تخلق طبقتها<sup>(5)</sup> وليس طبقة تخلق الدولة كما كان

(1) برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص 124.

(2) برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص 125.

(3) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور (المجتمع والدولة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999، ص 23.

(4) نزيه نصيف الأيوبي، مصدر سبق ذكره، ص 7.

(5) المصدر نفسه، ص 36.

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

عليه الحال بالنسبة للطبقة البرجوازية في الغرب. ويمكن تفسير هذه الظاهرة استناداً إلى نظرية التبعية، إذ شجعت الدول الاستعمارية بعد حصولها على استقلالها على تكوين نخبة<sup>(1)</sup> برجوازية (كومبرادورية) تجارية غير منتجة ولدت في فترة الاستعمار واستمرت في مجتمعات ما بعد الاستعمار بالتعاون مع البرجوازية العالمية، وقد اتخذت هذه النخبة من الدولة مصدراً للشراء بعد أن استولت على مقدراتها الاقتصادية<sup>(2)</sup>

بالإضافة إلى ما تقدم من تفسيرات، فإننا نعتقد بأن حلول النخب العسكرية محل النخب المدنية في الحكم، مع ما رافقها من تفشي مظاهر العسكرة والتجنيد الجماهيري كانت هي إحدى مظاهر الأزمة التي عاشتها ولا تزال تعيشها معظم البلدان العربية.

وخلاصة القول، فإننا نتفق مع الرأي الذي يرى في الدولة العربية بأنها "مازالت لا عقلانية، واهنة، وبالتالي عنيفة، مرتكزة على العصبية والعلاقات العشائرية، على بنية عتيقة للشخصية"<sup>(3)</sup>

---

(1) أنظر استخدمنا هنا مصطلح (نخبة) وليس (طبقة).

(2) أحمد زايد، مصدر سبق ذكره، ص ص 81-82.

(3) عبد الله العروي، مصدر سبق ذكره، ص 146.

## المطلب الثالث نشأة الدولة العراقية الحديثة

منذ القرن الثامن عشر أثبتت الإمبراطورية العثمانية عجزها عن مقاومة تغلغل النفوذ الأوروبي، ومقارعة الأطماع الاستعمارية الغربية المتزايدة في المنطقة، حيث ترنحت هذه الإمبراطورية تحت وقع تحديات الغرب المتفوق عسكرياً وتنظيماً.

فلم تصمد البنى التنظيمية التقليدية التي كانت تقوم عليها الإمبراطورية العثمانية في مواجهة المدر العارم للتنظيم السياسي الحديث الذي جاءت به أوروبا والمتمثل (بالدولة القومية بمعناها العصري).

ونتيجة لذلك، فقد تعرضت أكبر إمبراطورية إسلامية للتآكل، وبدأت بالتحلل تدريجياً إلى أن بلغت نهايتها مطلع القرن العشرين.

وفي محاولة يائسة لاستعادة توازنها، قررت الإمبراطورية العثمانية رسمياً في 1914/11/3 عقد حلف مع ألمانيا، وأعلنت الحرب على بريطانيا وفرنسا بعد ذلك بيومين. إلا أن هذه الحرب كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، إذ انهارت الإمبراطورية العثمانية بالكامل، وكان هذا الانهيار إيذاناً بتشكيل عدد من الكيانات السياسية الجديدة التي خضعت لسيطرة القوة المنتصرة في الحرب (الحلفاء).

ولم يكن العراق بمعزل عن هذه الأحداث، فقد سقطت ولاياته الثلاثة (البصرة، بغداد، الموصل)<sup>(1)</sup> تبعاً للسيطرة البريطانية بعد أن كانت تابعة

(1) تم احتلال البصرة في 22 تشرين الثاني عام 1914 تلتها عملية احتلال بغداد بعد ثلاثة سنوات

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

بالكامل للسلطة العثمانية، وكانت هي نقطة الشروع في تأسيس الدولة العراقية.

لقد كان من الواضح قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) أن العراق قد أصبح من مناطق النفوذ البريطاني المهمة وذلك لسببين: الأول سياسي ويتعلق بموقع العراق كطريق بري إلى جنوب غربي آسيا وقربه من الخليج العربي، وهي منطقة من مناطق السيادة السياسية البريطانية. والثاني تجاري ويرتبط بوجود مصالح بريطانية وهندية في العراق<sup>(1)</sup> ولذلك وجدت بريطانيا الفرصة المناسبة لانضمام الإمبراطورية العثمانية لدول المحور كيما يتسنى لها احتلال العراق.

لقد قام البريطانيون بتكثيف سيطرتهم على المناطق الواقعة تحت احتلالهم العسكري وذلك بفرض نوع من الإدارة المدنية. ولما كان أغلب الإداريين المرافقين للحملة قد تلقوا تدريباتهم في دائرة الخدمات السياسية الهندية، فإنهم بدأوا بتطبيق ما تعلموه هناك في العراق بالشكل الذي بدا فيه العراق وكأنه مقاطعة هندية يحكم فيها الناس حكماً مباشراً من قبل الموظفين البريطانيين وبمعاونة بعض الوجهاء المحليين الذين كانوا يتمتعون بالحظوة من لدن بريطانيا<sup>(2)</sup>

ولكن سرعان ما اصطدمت هذه الرغبة في الحكم المباشر بظهور عدد من المتغيرات التي قلبت موازين السياسة الدولية، وكان أبرز هذه المتغيرات:

1 - ظهور مبادئ الرئيس الأمريكي (ودرو ولسن) الأربعة عشر التي تضمنتها خطبته في كانون الثاني عام 1918 لاسيما ما يتعلق منها بحق تقرير المصير.

---

أي في آذار 1917 وأخيراً تم احتلال الموصل بعد ثلاثة أيام من هدنة (مودرس) مع الأتراك، أي في 30 تشرين الأول عام 1918.

(1) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص 101.

(2) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، مصدر سبق ذكره، ص 33.

الهوية الوطنية العراقية

2 . الإعلان ( الإنكلو - فرنسي ) عام 1918 والذي وعد بتأسيس حكومات وإدارات محلية في كل من سوريا وبلاد الرافدين .

3 . توفر القناعة لدى الدوائر البريطانية بأن الحكم المباشر لأرض تم احتلالها عسكرياً سوف يكون مقبولاً في أية تسوية من تسويات ما بعد الحرب<sup>(1)</sup>

ونتيجة لذلك، استولى شعور من الحيرة على موقف بريطانيا بشأن كيفية إدارة الولايات العراقية الثلاثة، وما هي طبيعة الدور البريطاني في العراق مستقبلاً<sup>(2)</sup> دون أن يعني ذلك توافر أدنى رغبة لبريطانيا بخصوص إقامة دولة في العراق، وهو ما عبّر عنه أحد الموظفين البريطانيين بقوله: "... إن أية فكرة لدولة عربية في العراق هي ببساطة عبارة عن قتال سيء ملطخ بالدم في الوقت الحاضر"<sup>(3)</sup>

وبعد تزايد المنافسة بين الدول العظمى بشأن اقتسام المناطق الموروثة عن الإمبراطورية العثمانية، تم تقرير ( الانتداب )<sup>(4)</sup> البريطاني على العراق بموجب مؤتمر ( سان ريمو )<sup>(5)</sup> الذي عقد بتاريخ ( 1920/4/25 ) ، والذي كرّس سبل قنن . الوجود البريطاني في العراق . وبذلك ضرب البريطانيون عرض الحائط

(1) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، مصدر سبق ذكره، ص33.

(2) فيليب ويلارد آيرلاند، مصدر سبق ذكره، ص111.

(3) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، مصدر سبق ذكره، ص34.

(4) فرض الانتداب البريطاني على العراق بقرار أصدره مجلس الحلفاء الأعلى المنعقد في سان ريمو في 25 نيسان عام 1920، ووفقاً للفقرة الرابعة من المادة (22) من ميثاق العصبة والتي نصت على أن " بعض البلاد كانت في القديم تابعة للإمبراطورية العثمانية، وقد بلغت درجة من الرقي يمكن الاعتراف بكيانها مبدئياً كأهم مستقلة استقلالاً معلقاً على أن تستمد الإرشاد والمساعدة من دولة أخرى حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها. وللمزيد من التفاصيل أنظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، مطبعة دار الكتب، بيروت، 1974، ص300 وما بعدها.

(5) سبق مؤتمر سان ريمو اتفاقية (سايكس-بيكو) عام 1916 والتي صححتها اتفاق (كليمنصو-جورج) لمصلحة بريطانيا، وكذلك مؤتمر السلم في باريس عام 1919.

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

الوعود التي سبق وأن منحوها للعراقيين فيما يتعلق بمنحهم الاستقلال التام. لكن تظافر جملة من العوامل والمؤثرات الخارجية والداخلية التي برزت على سطح الأحداث كان لها الدور الكبير في زحزحة الموقف البريطاني، والتي صبت في مجملها لصالح تأسيس نواة دولة عراقية.

فلقد رسمت بريطانيا إستراتيجيتها الجديدة في العراق بناءً على عدد من الأحداث الخارجية والتي تمثل أولها بالتحفظ الأمريكي بعد أن تلكاً الكونغرس في تبني مبادئ السياسة الولسنية، وثانيها بالخطر البولشفي المحدق بدول العالم الغربي، وثالثها بالتحسن النسبي الذي طرأ على أوضاع فرنسا الشرقية لاسيما بعد أن تمكنت من القضاء دولة ( فيصل ابن الشريف حسين) الذي كانت تدعمه لندن في دمشق، وآخرها عندما استطاعت تركيا بفضل نشاط مصطفى أتاتورك وحزمه على استعادة عافيتها وإعادة بناء ذاتها بسرعة كافية لكي تطالب بالموصل والإسكندرونة والسيطرة الغربية على تلك المناطق لم تتوطد بعد<sup>(1)</sup>

هذا على الصعيد الخارجي، أما على الصعيد الداخلي، فقد مثلت ثورة العشرين الحدث الأبرز، فعلى الرغم من عدم فاعلية هذه الثورة عسكرياً، إلا أنها لعبت دوراً بارزاً في إحداث تغييرات سياسية هامة<sup>(2)</sup>

وتأتي أهمية ثورة عام 1920 في كونها مثلت أول إعلان واضح وجريء عن صيغة ما من صيغ ( الشخصية الوطنية العراقية ) ، ونمو الشعور الوطني العراقي، وربما أكثر من ذلك، إذ أنها أبرزت بجلاء أن السياسة ( الهندية ) المتبعة من قبل بريطانيا على مدى السنوات السابقة لا يمكن لها أن تستمر إلى الأبد<sup>(3)</sup> وقد بدا واضحاً أن الاستمرار في الثورة سيكلف البريطانيين غالباً سواء في الأرواح أم في

(1) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ص 32-33.

(2) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص 479.

(3) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، مصدر سبق ذكره، ص 35. وكذلك غسان رايح العطية،

مصدر سبق ذكره، ص 397.

## الهوية الوطنية العراقية

الأموال<sup>(1)</sup> ولفترة طويلة بعد نهاية الحرب، لاسيما أن الثورة قد حدثت في وقت بدأت فيه سياسات بريطانيا في الشرق الأوسط كله تتعرض إلى نقد فعال في بعض الدوائر على أساس أن تلك السياسات ثقيلة الوطأة وباهظة التكاليف<sup>(2)</sup> وهكذا، وجدت بريطانيا نفسها في وضع غير القادر لا عسكرياً ولا مالياً على ضبط الإرث الجغرافي الشاسع الواقع بين أيديها، مما زاد طبعاً من عزمها على إنشاء كيانات محلية مكتملة تستطيع ضبط المجتمعات المحلية، ومن ثم ربطها بالمصالح الاستعمارية البريطانية<sup>(3)</sup> كما برز الإحساس بضرورة إدخال سياسات إدارية أقل تكلفة في المناطق التي خضعت مؤخراً لبريطانيا في الشرق الأوسط. وأنشئت لهذا الغرض دائرة فرعية لوزارة المستعمرات. وبالنسبة للعراق فقد تقرر التخلي المباشر واستبداله بحكم غير مباشر<sup>(4)</sup>

وهكذا، بدأت بريطانيا بإتباع سياسة جديدة مرنة تضمن مصالحها، وفي الوقت نفسه تقوم على تجنب أية اصطدامات مستقبلية مع أهل البلاد. ومن هنا، أعلنت بريطانيا رغبتها في منح العراق استقلاله وفق مراحل زمنية متدرجة. وبذلك عمد الإنكليز في سياستهم الجديدة التأكيد على انتفاء عناصر نخبة سياسية من الشخصيات المتنفذة لحكم البلاد تحت إشرافهم، مع قبولهم مساندة سياسة المعاهدات والاستقلال على مراحل تحت المظلة البريطانية<sup>(5)</sup> ويتضح ذلك من خلال الكلام الذي وجهه المندوب السامي البريطاني (السير برسي كوكس) إلى جعفر العسكري<sup>(6)</sup> بقوله: "كانت عادة الإنكليز أن

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن الخسائر المادية والبشرية لبريطانيا في ثورة العشرين أنظر: غسان رايع العظيمة، مصدر سبق ذكره، ص ص 442-443.

(2) ماريون فاروق سلوغت، بيتر سلوغت، مصدر سبق ذكره، ص 35.

(3) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص 33.

(4) ماريون فاروق سلوغت، بيتر سلوغت، مصدر سبق ذكره، ص 35.

(5) عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص 76.

(6) رئيس الوزراء العراقي لأكثر من مرة في العهد الملكي وصهر نوري السعيد السياسي الأبرز للملكية.



## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

يحكموا مستعمراتهم مباشرة، أما الآن فصاروا يحكمونها بواسطة أبنائها"<sup>(1)</sup> وكان برسي كوكس أكثر صراحة عندما أعلن إنه جاء إلى العراق "لتشكيل حكومة بريطانية بنظارة بريطانية"<sup>(2)</sup>

لقد كان الهدف النهائي للإستراتيجية البريطانية الجديدة هي بناء دولة مستقلة شكلياً، إلا أنها مرتبطة ببريطانيا وغير مكلفة بتاتاً للخزينة البريطانية. وهذا كان رأي تشرشل نفسه: "إني آمل أن يصبح العراق في وضع يسمح له بأن يكون دولة مستقلة، تربطها ببريطانيا صداقة، وموقف إيجابي من مصالحها التجارية، دون أن نضع أي عبء على وزارة الخزانة"<sup>(3)</sup>

تم عملياً إنشاء الدولة الجديدة بسرعة. ففي حرف عام 1920 وصل كوكس مندوباً سامياً إلى بغداد، وعمد إلى جمع مجلسه الاستشاري، وعرض عليه فكرة تكوين حكومة عراقية مؤقتة، برئاسة نقيب أشرف بغداد (عبد الرحمن النقيب / الكيلاني) الذي كان على استعداد كبير لخدمة الإنكليز<sup>(4)</sup> وهكذا تشكلت أول حكومة عراقية في 25 تشرين أول عام 1920.

كان مجلس الوزراء خاضعاً كلياً للمندوب السامي، كما جرى إلحاق مستشار بريطاني بكل وزارة لكي يشير على الوزير بما يفعل. أما المندوب

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 1، مصدر سبق ذكره، ص 172.

(2) المصدر نفسه، ج 10، ص 10.

(3) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ص 34.

(4) في حديث لعبد الرحمن النقيب مع المس بيل السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي البريطاني جاء فيه: "خاتون، إن أمتكم عظيمة، وغنية، وجبارة، أما نحن، فأين قوتنا؟ إذا قلت إني أرغب في حكم الإنكليز ولم يوافق الإنكليز على حكمنا، فكيف أستطيع أن أجبرهم على ذلك، وإذا كنت أرغب في حكم آخر، وقدّر الإنكليز البقاء، فكيف أستطيع إخراجهم؟ إني أعترف بانتصاراتكم، أنتم الحاكمون وأنا المحكوم، إذا سئلت عن رأيي في استمرار الحكم البريطاني فإن جوابي هو أنني خاضع للمنتصر. أنظر: المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب بين سنتي 1914 و 1920، ترجمة جعفر الخياط، دار الرافدين، بيروت، ط 2، 2005، ص 476.

## الهوية الوطنية العراقية

السامي، فهو السلطة النهائية في العراق، إذ أنه بوسعه أن يرفض أي قرار يتخذه مجلس الوزراء. ولا يسمح للوزراء العرب باتخاذ قرار دون موافقة المستشارين البريطانيين، وفي حالة وقوع خلاف، يرفع القرار إلى مجلس الوزراء في اجتماعه التالي فيقدم المستشار خلال هذه الفترة تقريراً عن المسألة إلى المندوب السامي ويفترض أن يحاول المجلس إتباع رغباته<sup>(1)</sup>

ومن العلامات التي بدت واضحة على تركيبة الدولة الجديدة هي غياب الموظفين الشيعة عن المناصب الإدارية العليا. فالنظام القديم الذي كان سائداً في العهد العثماني قد تمت إعادة إحيائه في العهد الجديد<sup>(2)</sup> فقد حصل الشيعة في التشكيلة الوزارية على مقعد واحد فقط مثلهم في ذلك مثل المسيحيين واليهود<sup>(3)</sup>

ويعود السبب وراء ذلك إلى الدور البارز الذي لعبه الشيعة في ثورة العشرين - وتحديدًا في مناطق الفرات الأوسط - ، إذ أثارت روح المقاومة التي أبدوها في تلك الثورة حفيظة الإنكليز وبثت فيهم القلق والتوجس لاسيما بعد مطالبات الشيعة المتكررة بتحقيق الاستقلال التام، الأمر الذي أعطى لبريطانيا القناعة بضرورة تحجيم دورهم في عملية بناء الدولة العراقية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الموقف السلبي لرئيس الوزراء (عبد الرحمن النقيب) حيال الشيعة، كان له الدور الكبير في إبعادهم عن مواقع المسؤولية<sup>(4)</sup>

(1) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص 465.

(2) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط 1، 2006، ص 85.

(3) عين محمد بحر العلوم وزيراً لاحقاً للتربية، حيث أن القائمة التي قدمها عبد الرحمن النقيب خلت من اسم أي شخصية شيعية، ولكن بناءً على اقتراح السير برسي كوكس تم إلحاق اسم محمد بحر العلوم. أنظر: فرهاد إبراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي، ص 140.

(4) في حديث لعبد الرحمن النقيب مع المس بيل بخصوص الشيعة جاء فيه: "أقول لك أن تكوني حذرة من الشيعة... إذا رجعت إلى صفحات التاريخ ستجدين إن أبرز ميزة تميز الشيعة هي خفتهم... فالقلب والوثنية تجتمعان فيهم. إياك أن تعتمد عليهم. أنظر: المس بيل، مصدر سبق

على إن من الواجب ذكره، إن هذا الاستبعاد الشيعي شكّل بالمقابل إعلاناً عن هيمنة النخب ( السنية العربية ) على مقاليد الحكم، بحيث أصبح هذا الحال بمثابة قاعدة عامة استمرت على مدى عقود عديدة لاحقة .

أما بخصوص النظام السياسي وطبيعة المؤسسات السياسية التي تمّ تبنيها في الدولة العراقية الوليدة، فهي كانت بلا شك على غرار النموذج البريطاني المتمثل بالنظام السياسي الديمقراطي الليبرالي. ولا ينفصل حال العراق في ذلك عن بقية البلدان النامية التي كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية والتي تبنت الأنظمة السياسية الليبرالية بمجرد حصولها على الاستقلال. ويقف خلف ذلك أسباب عديدة أهمها الضغوط الخارجية والداخلية التي وجدت تلك البلدان نفسها خاضعة لها، فدفعت بها إلى الإسراع في تقرير أنظمة الحكم الديمقراطية الليبرالية كيما تستطيع أن تستكمل مقوماتها كدولة مستقلة. كما إن استقلال البلدان النامية كثيراً ما يتم على مراحل (وصايا، انتداب، حكم ذاتي، ... الخ )، وفي مثل هذه الحالة ستتوفر للدول المستعمرة الفرصة لتقوم بنفسها بخلق النظام السياسي الخاص بالدول التي ستحصل على الاستقلال. ومن الطبيعي جداً أن يتم اختيار النظام السياسي الديمقراطي الليبرالي<sup>(1)</sup>

وقد تجلّى هذا الرأي بوضوح بالنسبة لحالة العراق من خلال الوثائق والبيانات التي صدرت في تلك المرحلة، فقد ذكر المندوب المدني البريطاني في 9 حزيران 1920: "يجب أن نكون مستعدين، بغض النظر عن عصبة الأمم، للسير ببطء شديد في إقامة المؤسسات الدستورية أو الديمقراطية"<sup>(2)</sup>

وهذا ما يدفعنا للاعتقاد، بأن الدولة العراقية ونظامها السياسي لم يظهر

---

ذكره، ص478. وذكر أنه قال في أحاديث أخرى مع الحاكم العسكري في بغداد "إنه يكره ثلاثة أشياء أكثر مما يكره الشيطان اليهودي والشيعي والفرنسي". أنظر: غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص371.

(1) عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي، ص166.

(2) وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص324.

## الهوية الوطنية العراقية

كحصيلة لعوامل داخلية. فهذه الدولة لم تخرج من أحشاء المجتمع المدني بل تكونت تحت ضغط مجموعة عوامل خارجية ناجمة عن نقل علاقات التبعية.

وهذه العوامل الخارجية لها الأسبقية على العوامل الداخلية الداعية لنشأتها<sup>(1)</sup>

كما افتقدت الدولة العراقية حين التأسيس، باعتبارها دولة مستحدثة بقرار خارجي، إلى الطريقة التي تطالب بحضورها، وتساهم في نشأتها، على غرار ما حصل في أوروبا، مما جعل الدولة العراقية المستحدثة متمتعة بقدر من الاستقلالية عن القوى الاقتصادية – الاجتماعية المحلية. بكلمة أوضح، إن هذه الدولة المستحدثة لم تشكل على حساب انحلال النظام الإقطاعي، ولم تبنى لتحطم مثل هذا النظام بسبب انعدام وجود مثل هذا الماضي الإقطاعي قبل التأسيس، مما يبرر القول إنها أتت ك ( محاكاة ) للغرب دون أن تحتاج إلى وجود نظام إقطاعي لكي تحطمه<sup>(2)</sup>

وإذا كان للعوامل الخارجية الأغلبية والحصة الأكبر في نشأة الدولة العراقية، فإن ذلك لا يعني أن تقلل من دور الاعتبارات الداخلية في تلك النشأة والتمثلة بتصاعد الحركات المنادية بالاستقلال على يد عدد من الشباب المتعلمين والمتشربين بالأفكار القومية بحكم تأثرهم بالمجتمعات الغربية والذين انضوا في الغالب تحت لواء حزب ( العهد العراقي ) وحزب ( حرس الاستقلال ) ، حيث كانوا يطالبون بإنشاء عراق مستقل له حكومة دستورية يرأسها ملك عربي مسلم من أنجال الشريف حسين<sup>(3)</sup>

كما لا يمكن أن نغفل الدور البارز الذي لعبه علماء الدين في المراكز الدينية المقدسة ( النجف – كربلاء - الكاظمية ) في دعم أهداف الحركة الاستقلالية من خلال الطالبة بعراق متحد ومستقل يحكمه ملك محمدي

(1) عامر حسن فياض، مصدر سبق ذكره، ص 167.

(2) عامر حسن فياض، مصدر سبق ذكره، ص 167.

(3) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص 358-361. وكذلك عامر حسن فياض، مصدر

سبق ذكره، ص 358-361.

ويكون مقيداً بمجلس محلي<sup>(1)</sup>

وكان للفتاوى التي أصدرها هؤلاء العلماء بشأن تحريم خضوع المسلمين لحاكم غير مسلم في الاستفتاء<sup>(2)</sup> الذي جرى عام 1919 آثاراً بعيدة المدى، إذا أعطت زحماً للحركة الوطنية في جميع أرجاء البلاد بحكم تأثيرها على قطاعات واسعة من الشعب العراقي.

وإذا ما استثنينا النتائج التي ترتبت على ثورة عام 1920 والتي غيرت كثيراً من قناعات البريطانيين في طريقة إدارة حكمهم للبلاد، فإن العامل السياسي الرئيسي الذي كان يكمن خلف الثورة هو المفهوم الخاص بطبيعة الدولة. فلم يكن من المألوف بالنسبة للفرد العشائري أن ينظر إلى نفسه بمنظار العضوية في دولة. ولكن مع اندلاع الثورة ظهرت دلائل على نضوج سياسي ولاسيما بين بعض كبار الشيوخ<sup>(3)</sup> في الفرات الأوسط وأصبح شيوخ العشائر على اطلاع حسن بشأن بعض المسائل السياسية السائدة مثل الاستقلال وحق تقرير المصير<sup>(4)</sup>

وكان ذلك تمهيداً لأن يترسخ منطق الدولة في أذهان هؤلاء الشيوخ بعد أن كان غائباً عنهم أي حس بالوعي السياسي أو الوطني. إذ يمكن القول، أن نشأة الدولة العراقية كانت حصيلة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، إلا أن الدور الأكبر كان للعوامل الخارجية بعد أن فرضت المؤسسات البريطانية قسراً في جسد الدولة العراقية الوليدة.

على العموم، وبالعودة إلى مراحل استكمال بناء الدولة العراقية الجديدة،

---

(1) وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص 354.

(2) أجري استفتاء على الشعب العراقي عام 1919 لتقرير مصير البلاد والإطلاع على رغبات أبنائه فيما إذا كانوا يرغبون بالاستقلال أو الاستمرار بالخضوع لبريطانيا. إلا أن هذا الاستفتاء لم يفض إلى نتائج حاسمة = بسبب جهل معظم أبناء الشعب العراقي حينذاك، بالإضافة إلى اقتصار الاستفتاء على وجهاء ونخب معينة، وبالتالي لم يكن معبراً حقيقياً عن رغبات الشعب العراقي.

(3) أبرز هؤلاء الشيوخ هم علوان الياسري، عبد الواحد حاج سكر، نور السيد عزيز، هادي زويبي.

(4) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص 444.

## الهوية الوطنية العراقية

فما أن تألف مجلس الوزراء في 25 تشرين الأول 1920 حتى أصبحت قضية إيجاد حاكم عربي قضية عاجلة أولاً بسبب الحاجة إلى إكمال واجهة الحكومة العربية، وثانياً بسبب الحاجة إلى عاهل يعقد مع الحكومة البريطانية معاهدة تحل محل مسودة صك الانتداب<sup>(1)</sup> وعلى الرغم من وجود رغبة ملحوظة لانتخاب رئيس دولة عربي، رغم ما ذكر من أسماء متعددة، إلا إنه لم يكن هناك من هو مقبول من قبل الأكثرية<sup>(2)</sup>

وفي الحقيقة، فقد سبق وأن طرحت الحكومة البريطانية في آب (أغسطس) 1920، في تعليماتها إلى المندوب المعين حديثاً (السير برسي كوكس) فكرة تنصيب (فيصل) ابن الشريف حسين أميراً على العراق، إلا أن هذه الإمكانيات كانت مشروطة بوضوح ما يلي: -

1 . مطالبة تلقائية فيصّل تصدر عن هيئة ذات تمثيلية كافية من الرأي العام.

2 . استعداد الشريف فيصّل مبدئياً لقبول بريطانيا كدولة منتدبة<sup>(3)</sup>

وفي الفترة الممتدة بين 21 - 24 آذار/ مارس 1921 انعقد مؤتمر القاهرة، برئاسة وزير المستعمرات البريطانية -آنذاك- (ونستون تشرشل) وعضوية كل من السير (بيرسي كوكس) و (الميجر يونغ) و (المس بيل) و (الكولونيول لورانس). وقد حضر عن الجانب العراقي كل من جعفر العسكري (وزير الدفاع) وساسون حسقييل (وزير المالية). وقد بحث هذا المؤتمر مسألة اختيار حاكم عربي للدولة وقد وافق على فيصّل بالإجماع باعتباره انسب حاكم للعراق. بيد أنه ولغرض تلافي الاتهام بأن ترشيح فيصّل هو من صنع الإنكليز،

(1) المصدر نفسه، ص466.

(2) عامر حسن فياض، مصدر سبق ذكره، ص175. وغسان رايح العظيمة، مصدر سبق ذكره، ص466.

(3) وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص417. وكذلك آرنولد ولسن. الثورة العراقية، ص44.

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

ولتقوية مركزه بين الوطنيين، ولتحاشي معارضة الفرنسيين الفعلية، جرى الاتفاق على أن لا تجاهد الحكومة البريطانية بمساعدته. فوضعت خطة مفصلة مع جدول زمني لتهيئة المسرح لاعتلاء العرش باعتبار أن ذلك قد جاء نتيجة لتعبير ذاتي في ظاهر الحال للشعور العام نحوه<sup>(1)</sup>

وتكاد تجمع الإدارة البريطانية على اختلاف أوساطها على مقبولية الأمير فيصل بالنسبة لها، فقد نوه كوكس بأن: "خبرة فيصل السابقة من خلال الحرب تجعله في الوضع الأفضل بالنسبة لإقامة جيش في وقت سريع"<sup>(2)</sup> كما ذكر تشرشل "إن الغرض من التأييد القوي للسياسة الشريفة هو خدمة بريطانيا في مناطق عربية أخرى"<sup>(3)</sup> ووافقت المس بيل على ذلك وأشارت إلى "إن الدعاية العربية الوحيدة التي يمكن أن تخلق أي قسط من النجاح هي الدعاية الشريفة، وإن من الأفضل جداً تحويل الدعاية لصالحنا، بدلاً من إبقائها كعدو محتمل"<sup>(4)</sup>

أما الوزارة الحربية، فقد عرضت المزايا التالية لتعيين فيصل في العراق:

- 1 . تعزيز سمعة بريطانيا العظمى.
- 2 . كونه مقبولاً دينياً لدى كافة الطوائف الإسلامية على السواء.
- 3 . تعوده على الأساليب البريطانية في الإدارة.
- 4 . عداؤه للبشيفية.
- 5 . وضع حد لدسائس مصطفى كمال.
- 6 . دعم الاستقرار في الشرق الأوسط<sup>(5)</sup>

(1) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص 473.

(2) وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص 420.

(3) المصدر نفسه، ص 421.

(4) وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص 421.

(5) المصدر نفسه، ص 421.

## الهوية الوطنية العراقية

وهكذا، أرسلت الحكومة البريطانية باخرة خاصة حملت فيصلاً على متنها من جدة إلى البصرة، التي وصلها في 1921/6/23. وبتاريخ 11 تموز 1921 أصدر مجلس الوزراء قراراً إجماعياً ينادي بصاحب السمو الأمير فيصل ملكاً على العراق بشرط أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية، نيابية، ديمقراطية، مقيدة بالقانون<sup>(1)</sup>

ولغرض تعزيز قرار المجلس بموافقة شعبية، نظمت وزارة الداخلية، بناءً على طلب كوكس، نوعاً من الاستفتاء أو ما يشبه جلسات البيعة<sup>(2)</sup> في ألوية العراق. وجاءت النتائج الرسمية تقيد بتصويت (96%) لصالح فيصل. ولا ريب أن هذا الرقم قد بالغ في مدى الدعم الشعبي، ومع ذلك كانت هناك أكثرية حاسمة في صالح فيصل<sup>(3)</sup> وفي 23 آب نودي بفيصل ملكاً على عرش العراق في حفل رسمي ليبدشّن عهداً جديداً من عهود تاريخ العراق وهو العهد الملكي.

وبذلك، فقد تأسست في العراق دولة، بيد أن السمة الأساسية لهذه الدولة هي أنها لم تكن (دولة - أمة). فبرغم سعي الكولونيالية الغربية إلى نقل نموذجها الخاص عن (الدولة - الأمة) وفرض هذا الطراز على دولة حديثة النشأة مثل العراق، إلا أن هذه المحاولة لم تنتج سوى تركيباً لا تاريخياً بين (الدولة) و (الأمة): الدولة شكل مستعار من التجربة الغربية ومن دون أن تكون هناك أمة تتطابق مع هذا الشكل السياسي. بعبارة أوضح، تم تأسيس هذا الشكل السياسي (الدولة) لأمة غير موجودة ولم تتشكل بعد<sup>(4)</sup>.

وهكذا، فقد أصبحت المعادلة في العراق معكوسة، فبدلاً من أن تقوم الأمة ببناء الدولة، فإن الأخيرة هي التي اضطلعت بمهمة بناء الأمة وبناء هوية وطنية لها

(1) غسان رايح العطية، مصدر سبق ذكره، ص 47.

(2) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، ط 7، 2008، ص 228.

(3) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مصدر سبق ذكره، ص 228.

(4) حيدر سعيد، الدولة شر لا بد منه.. نحو رؤية ما بعد نيوليبرالية، صحيفة أوان، 2008/2/27.



الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

برغم عدم أهليتها وفصامها عن المجتمع الذي ظل يرى هويته خارج إطار هذه الدولة، مما ولد إشكالية عميقة في عملية بناء الهوية الوطنية العراقية، وهذا ما سنتعرف عليه بشكل أكثر تفصيلاً في الفصول القادمة.



## المبحث الثاني النزعات القومية وأثرها على بناء الهوية الوطنية العراقية

لقد كان للأحداث التي شهدها العالم مطلع القرن العشرين أثراً سياسياً هاماً، تمثل بالدرجة الأساس في تفكك ما تبقى من التنظيمات السياسية بشكلها الإمبراطوري الشمولي وحلول الدولة القومية الحديثة محلها.

وكان من نتائج ذلك أن بدأت الهوية الدينية التي كانت طاغية على المجتمع بالتراجع، لتحل محلها الهوية القومية المستندة على المفاهيم الأثنية (العرقية)، إذ أطلق ذلك التحول أسار النزعات القومية الباحثة عن هويتها والساعية إلى تحقيق دولتها الخاصة.

ومن هنا يسعى هذا المبحث إلى دراسة أبرز النزعات القومية التي برزت مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة لما كان لذلك من تأثير على عملية تحقيق الاندماج الاجتماعي وبناء الهوية الوطنية العراقية. وسيتم ذلك من خلال المطالب الأربعة التالية:

- المطلب الأول: النزعة القومية العربية والهوية الوطنية العراقية.
- المطلب الثاني: النزعة القومية الكردية والهوية الوطنية العراقية.
- المطلب الثالث: النزعة القومية الآشورية والهوية الوطنية العراقية.
- المطلب الرابع: النزعة القومية التركمانية والهوية الوطنية العراقية.

## المطلب الأول

### النزعة القومية العربية والهوية الوطنية العراقية

مع إنشاء الكيان العراقي استهل حكام العهد الملكي خطاباتهم بالتركيز على مفردة ( القومية ) ، إلا أنهم لم يكونوا ليوضحوا ماذا يعنون بالقومية ، أهي القومية العراقية أم القومية العربية<sup>(1)</sup> .

بيد إن هذا الغموض كان قد زال عندما أظهرت الأسرة الملكية والضباط الشريفين السابقين -الذين ارتبطت مصائرهم مع بعض- ميلاً واضحاً نحو القومية العربية ، إذ تم اعتماد فكرة ( الوحدة العربية الجامعة ) بوصفها الأيديولوجية المؤسسة لدولة - الأمة العراقية الحديثة . لكن مثل هذا الطرح لم يلقى قبولاً لدى معظم التكوينات الاجتماعية الموجودة في العراق ، واصطدم بواقع التنوع الأثني والديني والمذهبي الذي يتميز به المجتمع العراقي .

ويتأتى ذلك من حيث أن الاتجاه القومي العربي في العراق كان مقتصرأ على تفكير وتصرف نخبة سياسية ضيقة بشكل عام ، إذ اقتصرت جاذبية القومية العربية على قطاعات من العرب السنة الحضر من الطبقات الوسطى والشرائح الدنيا منها<sup>(2)</sup> .

فالسنة الذين شكلوا غالبية السكان الحضر كانوا يؤثرون الوحدة العربية

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، منشورات الشريف الرضي، قم، 1968، ص12؛ وكذلك حنا بطاطو، الكتاب الأول، مصدر سبق ذكره، ص55.

(2) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، منابع نشوء القومية في المشرق ونزعة العروبة في العراق، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، دون سنة النشر، ص48.

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

لأن من شأن الوحدة مع أقطار عربية غالبية سكانها من السنة أن تقوي مركزهم السياسي. لكن هذا الحال لم يكن يتلاءم مع تطلعات الأكراد والشيعية وبقية الأقليات الأخرى، فقد كان الأكراد يطالبون جهاراً بإنشاء دولة كردية مستقلة، وكانوا يعلنون بصراحة رفضهم الاندماج في وحدة عربية كبرى<sup>(1)</sup>.

أما الشيعة الذين يشكلون أكثرية سكان العراق فقد كانت فكرة الأمة العربية الواحدة ضعيفة الامتصاص لديهم، حيث ظلت تراوهم هواجس الاندماج في وحدة سنية كبرى<sup>(2)</sup>.

وهكذا، فقد ارتبطت القومية العربية بالنخب العربية السنية بوصفها أيديولوجيتهم الرئيسية، في حين نزعت الأغلبية الشيعية وكذلك بعض الأقليات الدينية والقومية إلى التوجه الوطني العراقي باعتباره المعبر الحقيقي عن هويتهم الوطنية.

ومن هذا المنطلق، تمحورت الرؤيتان المتنافستان بخصوص تحديد الهوية الجماعية وطبيعة المجتمع السياسي حول اتجاهين:

**الأول:** وهو الاتجاه القومي العربي الذي كان يدعو إلى إقامة وحدة عربية شاملة، إذ كان يرى في الكيان الحقيقي الطبيعي للعراق على أنه جزء من دولة عربية أكبر، وإن الكيان السياسي الحاضر للعراق ما هو إلا كيان مصطنع ومن مخلفات النفوذ الأجنبي<sup>(3)</sup>.

هذه الرؤية للمجتمع السياسي تعود بأصول العراق الحديث إلى ماضيه القديم، وتحديداً إلى "الأمجاد التاريخية" التي عاشتها الإمبراطوريات العربية ( الأموية والعباسية )، حيث شهد العرب في كنف هذه الإمبراطوريات أهم

---

(1) مجيد خدوري، مصدر سبق ذكره، ص12.

(2) ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة دلشاد ميران، منشورات ناراس، أربيل، ط1، 2006، ص115.

(3) مجيد خدوري، مصدر سبق ذكره، ص11.

الهوية الوطنية العراقية

فترات توحده، وبلغ الشعب العراقي - طبقاً لهذه الرؤية- أوج عظمته<sup>(1)</sup>. كما ركزت هذه الرؤية على إعادة إحياء التراث العربي المشترك.

**الثاني:** وهو الاتجاه الوطني (العراقي) الذي دافع عن الكيان العراقي المستقل، وعن بقاء العراق دولة مستقلة منفصلة عن غيرها من البلدان العربية، دون أن يعني ذلك إنهم لم يكونوا يتجسسون بالروابط العربية المشتركة وبالحضارة العربية المتوارثة<sup>(2)</sup>.

لقد شدد هذا الاتجاه على حضارات العراق القديمة واعتبر أن عراقي القرن العشرين هم الأحفاد المباشرين لسكان الحضارات السومرية والبابلية والآشورية القديمة، وذلك في محاولة لتعزيز مشاعر الانتماء والولاء للبلد الحديث (العراق)<sup>(3)</sup>.

وانصب تركيز أنصار التوجه الوطني العراقي الذي ينحدر جلهم من اليسار على التراث الرافديني العريق للعراق، وعلى الاهتمام ببناء أساس متين للكيان العراقي الحديث على اعتبار أنه الأكثر تمثيلاً للتنوع الأثني / الثقافي الذي يتميز به المجتمع العراقي<sup>(4)</sup>.

لقد جسّد هذين التيارين المتنازعين ( القومية العربية والوطنية العراقية ) طبيعة الصراع الذي شهدته تلك المرحلة، لاسيما بعد أن تغلغل ذلك الشعور ( القومي / الوطني ) بين الأوساط العريضة من السكان والذي تطور لاحقاً إلى سمة عقائدية اتخذت شكلاً مؤسساتياً في صيغة تنظيمات وأحزاب سياسية التفت برامجها السياسية حول تحديد جوهر الهوية الوطنية الملائمة للبلاد فيما إذا كانت هوية عربية أم هوية عراقية خالصة.

(1) آريك دافيس، مصدر سبق ذكره، ص 29.

(2) مجيد خدوري، مصدر سبق ذكره، ص 11.

(3) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، مصدر سبق ذكره، ص 43؛ كذلك آريك دافيس، مصدر سبق ذكره، ص 30.

(4) ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص 115؛ وكذلك آريك دافيس، مصدر سبق ذكره، ص 30.

جوهر المشكلة كان يكمن في أن الأيديولوجية القومية العربية التي تبنتها وعززتها النخب العربية السنية قد عمّقت من حدة الانقسامات الطائفية والأثنية بدل أن تعمل على تقليصها ، ووقفت عائقاً يحول دون إمكانية بناء هوية وطنية عراقية ، وخصوصاً بعد أن نحت هذه النخبة منحاً يقوم على استبعاد وإقصاء كل من لا يساير توجهاتها والنزول به إلى مرتبة من التبعية الدائمة والنظر إليه على أنه مواطن ليس من الدرجة الأولى يدعمها في ذلك تحكمها المطلق بمقاييد القوة السياسية والاقتصادية .

فعلى سبيل المثال ، أعتبر حكام العراق من أنصار القومية العربية أن تفضيل الشيعة للوطنية العراقية بدلاً عن القومية العربية دليلاً على إنهم لا يشاركون الحكومة التزامها بإنشاء دولة عربية موحدة تتجاوز حدود العراق<sup>(1)</sup> . وبسبب التمسك الأعمى لهؤلاء الحكام بفكرة القومية العربية فقد شككوا في إخلاص الشيعة ووضعو أصلهم الأثني موضع شك وتساؤل بصورة متكررة في إشارة إلى ارتباطهم ببلاد فارس المجاورة التي تعتق المذهب الشيعي . وتحت يافطة الشعبوية تم تصوير المذهب الشيعي على إنه هرطقة هدامة مدفوعة أساساً بحقد الفرس على العرب ، وشددوا على التهديد الفارسي لفكرة القومية العربية<sup>(2)</sup> .

في حين جادل العراقيون الشيعة -الذين هم في غالبيتهم عرباً من أصل عشائري - بالقول إن الصلات مع إيران تقتصر على المستوى الديني ولا تمتد إلى المستوى السياسي وليس لها تأثير على هويتهم الوطنية . ورفضوا تعريف الحكومة الضيق للقومية العربية ، وراحوا عوضاً عن ذلك يشددون على فكرة الهوية الوطنية العراقية والخصال القبلية العربية ، وصاغ علي الشرقي -على سبيل المثال - رؤية للوطنية العراقية تعتمد على الطابع القبلي القوي للمجتمع

(1) إسحق نقاش، الشيعة الدولة، ضمن مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي حفريات سوسيلوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ط1، 2006، ص223.

(2) اسحق نقاش، شيعة العراق، ترجمة عبد الإله النعيمي، دار المدى، ط2، 2003، ص210.

الهوية الوطنية العراقية

العراقي والدور التاريخي لقبائل العراق في الحفاظ على الروح ( الحقيقية ) للعروبة، ودعا إلى بلورة فكرة وطنية تجمع عناصر الشرق والغرب بقيم العراق وتراثه<sup>(1)</sup>.

وكرر فعل على التشكيل بأصولهم العراقية سلط بعض الكتّاب الشيعة الأضواء على الأصول الحجازية والسورية للمسؤولين الذين رافقوا الملك فيصل إلى العراق، وعلى الأصول التركية للسياسيين البارزين في العهد الملكي. وأشاروا إلى أن السياسيين السنة في العراق أدعوا إنهم يحكمون باسم ( العروبة ) ، إلا إنهم كانوا يفتقرون إلى أية أواصر بالأسر العراقية المتحدرة من القبائل العربية، ولا يشاركون الشعب العراقي حياته<sup>(2)</sup>.

وفي حقيقة الأمر، لم يكن الشيعة ضد فكرة تبني العروبة كأساس لبناء الهوية الوطنية العراقية، بقدر ما كانوا على قناعة بأن رجال السلطة من القوميين العرب لم يكونوا عراقيين أو إنهم عراقيون لم يعيشوا في العراق ولم يعايشوا أحداث الحياة فيه<sup>(3)</sup>.

إضافة إلى ذلك، فإن مخاوف الشيعة كانت تتزايد من احتمالات هيمنة العناصر السنية على مقاليد الحكم بشكل مطلق، الأمر الذي أعطى لهم حافزاً بضرورة إدخال المعتقدات الثقافية الشيعية في مضامين ونسيج الهوية الوطنية العراقية لكي يتحقق نوع من التوازن مع السنة.

وتعبيراً عن حالة عدم الثقة التي ولدتها الدعوات القومية العربية المتصفة بصبغتها السنية فقد أشار التقرير البريطاني السنوي لعصبة الأمم عام 1927 إلى ( ( ما أظهره الشيعة من عدم الارتياح إلى نفوذ السنة الغالب في البلاد ) )<sup>(4)</sup>.

(1) اسحق نقاش، الشيعة والدولة، مصدر سبق ذكره، ص223؛ اسحق نقاش، شيعة العراق، مصدر سبق ذكره، ص210.

(2) اسحق نقاش، الشيعة والدولة، مصدر سبق ذكره، ص224.

(3) حسن العلوي، دولة الاستعارة القومية، دار الزوراء، لندن، 1، 1993، ص15.

(4) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص88.



## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

ومما عمّق من حدة هذه المخاوف التجربة السابقة التي كانت فيها السيطرة الاجتماعية للعرب السنّة واضحة بشكل جلي طوال مدة الحكم العثماني.

هذه الهيمنة الاجتماعية للسنّة على الشيعة التي كان لها أصلها في تراتبية المجتمع القبلي العربي، وجدت نفسها هذه المرة في ظل الحكم الملكي ممأسسة عبر نظام سياسي يعتمد أسس التمييز الطائفي<sup>(1)</sup>.

فقد استمر استبعاد الشيعة عن العمل في الجهاز الإداري والخدمة المدنية والسلك العسكري، فمن بين خمسة مقاعد لشغل مناصب متصرفية الألوية لم يكن هناك شيعي واحد عن قائمة المرشحين عام 1921. وكان هناك شيعي واحد فقط بين تسعة مرشحين لمدراء الأفضية<sup>(2)</sup>.

أما رؤساء المناطق المحلية (القائمقامية) فمن بين (47) قائم مقام لم يكن هناك سوى (4) فقط من الشيعة<sup>(3)</sup>.

وعلى مستوى المقاعد الوزارية، فلم يتجاوز عدد الوزراء الشيعة ما نسبته (7,27%) أيام الانتداب البريطاني (1921 - 1932)<sup>(4)</sup>. في حين كان الأكراد الذين يشكلون (حسب ما قدر عام 1930) (17%) من مجموع السكان يشغلون (22%) من المناصب الحكومية العليا<sup>(5)</sup>.

ولم يعين شيعي رئيساً للوزراء خلال 27 عاماً بعد إنشاء الدولة إلى أن عُيّن صالح جبر (1947 - 1948)، وتلاه محمد الصدر (1948)، وفاضل الجمالي (1954)، وعبد الوهاب مرجان (1958): (5) تعيينات من أصل

---

(1) جان بيير لوزار، الحد الطائفي للمسألة العراقية، ضمن مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي حفريات سوسولوجية، مصدر سبق ذكره، ص218.

(2) اسحق نقاش. شيعة العراق، مصدر سبق ذكره، ص206.

(3) ليام اندرسن وغاريت ستانسفليد. عراق المستقبل دكتاتورية ديمقراطية أم تقسيم، مراجعة وتقديم وتعليق ماجد شبر، ترجمة رمزي ق. بدر، دار الورّاق، لندن، ط1، 2005، ص52.

(4) حنا بطاطو. الكتاب الأول، مصدر سبق ذكره، ص69.

(5) اسحق نقاش، شيعة العراق، مصدر سبق ذكره، ص206.

الهوية الوطنية العراقية

(58) حكومة جديدة، وأربع شخصيات من أصل 23 دعت إلى تأليف الوزارة، وما مجموعه أقل من سنتين ونصف في رئاسة الحكومة من أصل (38) عاماً من الحكم الملكي<sup>(1)</sup>.

ونتيجة لهذا الوضع، فقد حذر عبد الرزاق الحسني (المؤرخ المعروف للأحداث السياسية في العهد الملكي والنصير المتحمس للعروبة بوصفها إطار الهوية في العراق) من أن تمييز الحكومة ضد الشيعة سينال من محاولة بناء الوحدة الوطنية في البلاد<sup>(2)</sup>.

وإذا ما علمنا بأن مؤسسات الدولة وعلى الأخص المؤسسة العسكرية (الجيش)، والمؤسسة التربوية (التعليم) هي التي تضطلع بوظيفة صهر العناصر المجتمعية المختلفة في بوتقة الوطن الواحد وكذلك خلق هوية وطنية مشتركة، فإننا وفي حالة العراق نجد إن هاتين المؤسستين لم يقوما بدورهما المفترض في تحقيق وحدة المجتمع وهويته الوطنية وهما ما سنتعرف عليه الآن.

#### أولاً: المؤسسة العسكرية (الجيش)

ارتبطت فكرة إنشاء جيش وطني في العراق بمسألة التجنيد الإلزامي، فقد شدد الملك فيصل بمساندة الضباط الشريفيين السابقين على ضرورة بناء جيش وطني يعتمد أساساً على التجنيد الإلزامي اعتقاداً منهم بأن الجيش القوي يمثل عنصراً حيوياً لبناء دولة مركزية قوية. وإن الخدمة الإلزامية ستقضي على مشاعر الولاء التقليدية للطوائف العراقية المختلفة وتسهم في زرع شعور مشترك يسهل عملية الاندماج الوطني ونمو الهوية الوطنية العراقية المشتركة<sup>(3)</sup>.

(1) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص 87.

(2) عبد الرزاق الحسني: الأثرية الشيعية في العراق، مجلة العرفان، العدد (10)، 1924، ص 1015-1017. نقلاً عن اسحق نقاش. شيعة العراق، مصدر سبق ذكره، ص 207.

(3) تشارلز تريب، مصدر سبق ذكره، ص 104؛ وكذلك علي جواد كاظم وتوت. الدولة والمجتمع في العراق المعاصر (دراسة تحليلية في سوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق 1922-1931)،

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

كما إنهم رأوا في فرض التجنيد الإلزامي من شأنه أن يمثل سندا لسلطتهم في بلد كانت ( الحكومة أضعف بكثير من الشعب )<sup>(1)</sup>. فقد كان هناك حتى عام 1933 ( أكثر من 100000 بندقية بينما كانت الحكومة لا تملك غير 15000 فقط )<sup>(2)</sup>.

وفي آذار / مارس 1927 أقرت الحكومة مشروع ( قانون الدفاع الوطني ) وقدم مشروع قانون التجنيد في أيار / مايو للمصادقة عليه.

عارض الشيعة والكرد واليزيديون هذه الفكرة، وفضل المسيحيون واليهود الهجرة من البلاد على أن يخضعوا للتجنيد. وتأتي هذه المواقف بعد أن أيقن الجميع بأن التجنيد الإجباري ما هو إلا وسيلة لإضعاف مواقعهم، وفرض الهيمنة السنية عليهم<sup>(3)</sup>.

والواقع وكما ورد على لسان أحد المسؤولين السياسيين البريطانيين عام ( 1927 ) بأن الذين ( يؤيدون فكرة التجنيد الإجباري هم فقط من الذين لا تشملهم عملية التجنيد )<sup>(4)</sup>.

وقد عارض شيوخ العشائر بشدة قانون التجنيد الإلزامي على أساس إن العناصر العشائرية ( ذات الغالبية الشيعية ) ستمثل القاعدة التحتية والمراتب الدنيا في الجيش، في حين أن هيئة الضباط ستكون تقريبا بالكامل منطقة نفوذ سنية<sup>(5)</sup>.

---

أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص 148.

(1) مذكرة فيصل السرية موجودة في عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مصدر سبق ذكره، ص 10.

(2) المصدر نفسه، ص 10.

(3) اسحق نقاش. شيعة العراق، مصدر سبق ذكره، ص 203؛ وكذلك ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص 35.

(4) ليورا لوكيتز، المصدر نفسه، ص 35.

(5) ليام اندرسن وغارث ستانسفيلد، مصدر سبق ذكره، ص 53؛ وكذلك اسحق نقاش. شيعة العراق، مصدر سبق ذكره، ص 213.

## الهوية الوطنية العراقية

ومما يؤكد صحة هذا الافتراض ما أجراه ( محمد طربوش ) من إحصائية تناولت أوضاع ( 61 ) ضابطاً في أعلى المراكز في الجيش للفترة من ( 1920 - 1936 ) ( أي بعد 16 عاماً من إنشاء العراق الحديث ) ، وجد فيها أن واحداً منهم فقط ينتمي إلى الطائفة الشيعية ( نقيب مدفعية في الديوانية ) واثنان من المسيحيين والباقي كلهم من السنة<sup>(1)</sup>.

كما تشير الصورة المتأتية عن هذه العينة إلى ضيق المساحة الاجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء الضباط ، ذلك أن ( 95٪ ) منهم كانوا من المسلمين السنة ، بينما لم تكن هذه الفئة تشكل آنذاك أكثر من ( 46٪ ) من المجتمع ، وكان ( 67٪ ) من مواليد بغداد ، بينما لم تكن العاصمة تضم أكثر من ( 8٪ ) من سكان العراق . وكان ( 82٪ ) قد تدربوا في الجيش العثماني ، وعملوا فيه على رغم انقضاء 16 عاماً آنذاك على تأسيس الجيش العراقي<sup>(2)</sup>.

وتعطي هذه الأرقام صورة عن مدى التشابه في هوية النخبتين المدنية والعسكرية آنذاك ، كما تشير أيضاً إلى التمثيل المتواضع للمجتمع المدني من خلال نخبته العسكرية . فالمؤسسة العسكرية كانت خارج المجتمع الحقيقي - إن صح التعبير - وكان دورها تالياً لمواجهته<sup>(3)</sup> . فقد تحول الجيش إلى أداة قسرية لفرض التماسك الوطني وضمان انصياع المجتمع بالقوة . وقد ظهر ذلك جلياً في سحق الآشوريين عام 1933 وارتكاب عناصره لمذبحة ضد مجموعة من القرويين الآشوريين .

كما تولى الجيش مهمة قمع التمردات الفلاحية التي اندلعت أواسط الثلاثينيات في مناطق الفرات الأوسط ليصبح العنف والقهر هو التقليد المتبع في إخضاع الجميع للدولة وليتخذ هذا المنحنى شكلاً تصاعدياً على يد

---

(1) Mohammed A. Tarbush, The Role of The Military in Politics: A case study of Iraq to 1941, (London Routledge and Kegan Paul, 1982, P.80).

Mohammed A. Tarbush, Op., Cite., P.P. 80-82.(2)

(3) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص 149.

الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

الحكومات المتعاقبة لاسيما مع تعاظم تدخل الجيش في الحياة السياسية كما سنوضح ذلك في الصفحات اللاحقة .

### ثانياً : المؤسسة التربوية ( التعليم )

يُشكل التعليم بما يضخه من معرفة ووعي أحد الروافد الأساسية التي يمكن من خلالها تسريع عملية الاندماج الاجتماعي وتنمية شعور مشترك بالهوية الوطنية الواحدة . لكن نظام التعليم في العراق شكل أحد أبرز النقاط الخلافية ، بعد أن أصبح الفكر القومي العربي العنصر الأساسي في رسم ملامح السياسة التربوية العراقية بفضل جهود مدير التعليم ( ساطع الحصري )<sup>(1)</sup> 1921 - 1927 الذي تجاوز في سلطاته وصلاحياته كثيراً معظم الوزراء الذين شغلوا منصب وزارة التعليم .

لقد كان التوجه الأساسي الذي بنى عليه ساطع الحصري توجهاته هو تبني اللغة المشتركة والتاريخ المشترك كأساس لصياغة موحدة باعتبار أن كلا العنصرين يمثلان قوى التلاحم المؤسسة للأمة<sup>(2)</sup> .

وكانت الخطوة الأولى التي شرع ساطع الحصري في تنفيذها على طريق تحقيق الوحدة الثقافية لخلق دولة عربية كبرى موحدة هي رسم سياسة تعليمية للدولة تعمل على تربية الأجيال الجديدة على مفاهيم القومية العربية بصيغتها العلمانية<sup>(3)</sup> .

---

(1) كان ساطع الحصري في مطلع نشاطه من دعاة الجامعة العثمانية، وكان من أبرز المدافعين عن الفكرة العثمانية ضد الأفكار الداعية إلى إجراء إصلاحات في الدولة على ضوء تقسيم الشعوب قومياً، ولكن ما أن خسرت الدولة العثمانية الحرب حتى تحول بالاتجاه المعاكس، وبدأ يدعو لمبادئ القومية العربية، ولمزيد من التفاصيل عن هذه الشخصية انظر: وليام. ل. كليفلاند. ساطع الحصري من الفكرة العثمانية إلى العروبة، تعريب فكتور سحاب، دار الوحدة، بيروت، ط1، 1983.

(2) المصدر نفسه، ص 141، 149، 155.

(3) ساطع الحصري (أبو خلدون). آراء وأحداث في الوطنية والقومية، سلسلة التراث القومي،

## الهوية الوطنية العراقية

لكن محاولات فرض الوحدة الثقافية التي نادى بها المؤسسة التعليمية للدولة بقيادة ساطع الحصري لم تجد له قبولاً بين الجماعات الاجتماعية المختلفة في العراق، أو بعبارة أدق، أثارت هذه المحاولات ردة فعل قوية لدى المجتمعات غير العربية وكذلك لدى المجتمع الشيعي<sup>(1)</sup>.

فساطع الحصري الذي هيمن على صياغة السياسة التعليمية تبنى سياسة تربوية تروج للثقافة واللغة العربية وفق نوع من الهيمنة الثقافية لأيديولوجيا القومية العربية على جميع المجموعات الثقافية غير العربية، مما أدى إلى إرساء ثقافة أحادية لا تتجاوب مع القيم المقبولة لدى بقية المجموعات الثقافية الأخرى<sup>(2)</sup>.

فالكرد والترکمان اعتبروا سياسة (مركزة التعليم) بأنها تشكل تهديداً مصيرياً لهويتهم الثقافية.

في حين طالب الآشوريون بضرورة إدخال اللغة السريانية ضمن المناهج الدراسية كلفة رسمية، حيث جاء ذلك كرد فعل على قانون التعليم رقم (30) الذي جعل من اللغة العربية لغة التدريس الرسمية في جميع أنحاء البلاد، وأرسل عدد من رجال الدين (المسيحيين) عدد من المذكرات إلى عصبة الأمم المتحدة مستتكرين فيها فقدان حقوقهم السياسية والثقافية والإدارية<sup>(3)</sup>. واصطدم اليهود العراقيين مع سياسة ساطع الحصري بسبب منعه لمدارسهم الخاصة المعروفة بـ (الأليانس)، وكذلك مدرسة التلمود الدينية<sup>(4)</sup>.

---

(الأعمال القومية لساطع الحصري)، طبعة خاصة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص15.

(1) ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص164.

(2) سعد سلوم، عراق الدولة (1921-2003): من صدمة الهوية إلى صحو الهويات، مجلة مسارات، العدد الأول، السنة الثالثة، ربيع 2007، ص27.

(3) ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص ص 48-50.

(4) عبد الحسين شعبان، من هو العراقي؟ إشكالية الجنسية واللاجسية في القانونين العرقي والدولي، إصدار دار الكنوز الأدبية ومركز دراسات الشرق، بيروت، 2002، ص20، ولمزيد من التفاصيل عن المدارس الدينية اليهودية، أنظر: خلدون ناجي معروف. الأقلية اليهودية في العراق بين سنة 1921-1952)، بغداد، 1975.

والواقع، فإن تصورات ساطع الحصري للقومية العربية كانت مستوحاة من التصورات الألمانية القومية، وتحديداً من خطاب (فيخته) للأمة الألمانية، وبتعبير آخر، فإن النموذج العلماني والسلطوي للقومية العربية مستمد بشكل كبير من التصورات الرومانسية الألمانية للقومية<sup>(1)</sup>، لأن فكرة الأمة الألمانية سبقت نشوء الدولة القومية الألمانية، وهذا مقارب للحال النظري للأمة العربية عند الحصري<sup>(2)</sup>.

إن امتثال ساطع الحصري النموذج القومي الألماني قد قاد إلى إنماء نزعة عروبية صهرية تدمج فيها قسراً جميع الأمم والقوميات الموجودة ضمن حدودها<sup>(3)</sup>.

وبخصوص الشيعة، فقد اتخذوا موقفاً رافضاً من السياسة التعليمية للحصري باعتباره شخصاً غير عراقي ولا يمت للثقافة العراقية بصلة، كما أنهم كانوا يمتنون فلسفته التربوية وأيديولوجيته القومية التي كانت تخفي طائفية مبطنة ضد العراقيين الشيعة، وتتجاهل الخصائص العشائرية للمجتمع الشيعي العراقي.

كما كانت التوترات بين الحصري والشيعة تعكس رفضهم لصورة ( الشيعي الجاهل والمتعصب ) التي روج لها الحصري، والتي انتشرت بين الساسة والإداريين السنة طوال عقد العشرينيات<sup>(4)</sup>.

وامتعض الشيعة من قلة الموارد المخصصة للتعليم في مناطقهم، وإقدام الحصري على إلغاء فكرة إنشاء مدرسة ثانوية في النجف ودار للمعلمين في الحلة

---

(1) وليام. ل. كليفلاند، مصدر سبق ذكره، ص 144.

(2) فالح عبد الجبار، القومية العربية بإزاء القومية الكردية، تأملات في التناقضات والتباينات البنوية، ضمن فالح عبد الجبار وهشام داود، الاثنية والدولة الأكراد في العراق وإيران وتركيا، مصدر سبق ذكره، ص 495.

(3) المصدر نفسه، ص 496.

(4) اسحق نقاش، شيعة العراق، مصدر سبق ذكره، ص 209.

الهوية الوطنية العراقية

بدعوى أن ذلك يعد عاملاً من عوامل "تقوية الطائفية" في البلاد، وبالتالي فإنه سيشكل خطراً على الوحدة الوطنية.<sup>(1)</sup>

وازداد سخط الشيعة على النظام التعليمي الذي جاء به ساطع الحصري مع إقدام الأخير وبالتعاون مع الحكومة على تعيين موظفين (غير عراقيين)، في الغالب سوريين للتعليم في مدارس العراق، هذا الامتعاظ وصل ذروته عندما أصدر (أنيس النصولي) وهو معلم سوري في ثانوية بغداد، كتاباً بعنوان (الدولة الأموية في الشام) مجد فيه الأمويين، وطعن في عروبة الشيعة وشكك في إخلاصهم للدولة العراقية<sup>(2)</sup>.

أما (عبد الرزاق الحصان) وهو عراقي، فقد انتقد في مؤلفه (العروبة في الميزان) الشيعة لتوجههم الفارسي المزعوم وعجزهم عن التوفيق بين ولاءاتهم الطائفية والإطار الأوسع للقومية العربية<sup>(3)</sup>.

وفي الوقت الذي كان فيه (ساطع الحصري) يدعو إلى نظام تعليم مركزي يُدار من بغداد، كان الشيعة يفضلون شكلاً لا مركزياً للتربية والتعليم باعتبار ذلك ضرورياً لتلبية الاحتياجات المحددة للسكان الذين كانت غالبيتهم الساحقة من الريف.

إذ كانت تقاليدهم المحلية، والدين بصبغته العشائرية هما اللذان يحددان إلى درجة كبيرة ملامح هويتهم، وهو ما كان يتعارض مع نظام التعليم المركزي الذي دعا إليه الحصري.

---

(1) حسن العلوي. الشيعة والدولة القومية في العراق (1914-1990)، دار الثقافة للطباعة والنشر، قم، بدون تاريخ، ص 289؛ وكذلك ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص 154؛ وكذلك عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق 1930-1958، بيروت، 1982، ص 27.

(2) عبد الكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق من فيصل إلى صدام، لندن، 1991، ص 218؛ وكذلك عبد الرزاق الحسيني: تاريخ الوزارات العراقية، مصدر سبق ذكره، ج 1، ص 112، 118، وج 2، ص 84-85.

(3) عبد الرزاق الحسيني، المصدر نفسه، ج 1، ص 112، 118. وج 2، ص 84-85؛ وكذلك إسحق نقاش. شيعة العراق، مصدر سبق ذكره، ص 212.



## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

وتبلور الخلاف بين الطرفين بشكل أكثر حدة ليعكس صورة من صور الصراع الثقافى بين المركز (العاصمة) والأطراف (الأقاليم) وهو ما استدعى تدخل لجنة (مونرو)<sup>(1)</sup> لدراسة أحوال التعليم في المناطق الريفية، وخلصت اللجنة إلى استنتاج انتقدت فيه سياسة الحصري المركزية في التعليم، ودعت إلى الحفاظ على الأساليب المحلية الموروثة التي تستحق الاحتفاظ بها، وعدم التعرض للمعتقدات والمؤسسات الاجتماعية العشائرية<sup>(2)</sup>.

كما شددت اللجنة في الوقت نفسه على وجوب أن يستهدف التعليم خلق (مواطنة عراقية) وليست الترويج (للأفكار القومية)<sup>(3)</sup> الشوفينية التي تقوم على تجاهل الآخر وإنكاره.

ومع ذلك لم تجر أي تغييرات جوهرية على السياسة التعليمية الرسمية فلم تفتح إلا عدد قليل من المدارس الإعدادية في الأقاليم، كما استمر فرض القيود الشديدة على المدارس غير الرسمية.

ومع استقالة ساطع الحصري، لم يكن حال التعليم بأفضل مما كان عليه، وخصوصاً مع مجيء (سامي شوكت) مديراً عاماً للمعارف والذي كان يمثل القوة الدافعة وراء تأسيس (منظمة الفتوة) ذي الصيغة شبه العسكرية والتي استهدفت عسكرة المؤسسة التعليمية وتجهيز الحياة الطلابية من خلال جعل التدريب العسكري أحد مواد الدراسة الأساسية في برامج التعليم.

وكان سامي شوكت قد ألقى محاضرة عام 1933 بعنوان (صناعة الموت) أكد فيها على أن (القوة) هي أهم من العلم والمعرفة، وحفز الشباب العراقيين

---

(1) سُميت اللجنة بهذا الاسم نسبة إلى الدكتور (بول مونرو) (Paul Monroe) الذي كان مشرفاً على أطروحة الدكتوراه التي تقدم بها محمد فاضل الجمالي في جامعة كولومبيا، حيث تضمن موضوع الأطروحة دراسة مشاكل التعليم في المناطق الريفية العشائرية وهو ما لفت انتباه الدكتور (مونرو) واستدعاه للتدخل في البت بالموضوع.

(2) ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص 159.

(3) المصدر نفسه، ص 159.

الهوية الوطنية العراقية

على معاداة (أي شخص يتبنى السلم) ، و (إن عليهم إراقة دمائهم في سبيل العروبة) لأن من واجبهم (أن يحترفوا مهنة الموت).<sup>(1)</sup>

مما يؤكد على أن الأيديولوجية القومية العربية وحتى في جانبها التعليمي تقوم على الأيمان بالقوة.

كما دعا سامي شوكت إلى ضرورة تحقيق الوحدة العربية، ودعا في منهاجه إلى صهر الأقليات القومية الموجودة في الأقطار العربية وإذابتها في جسد العروبة.<sup>(2)</sup>

إن تبني قادة العملية التربوية لمفاهيم ومفردات من شأنها تحديد مفهوم المواطنة تحديداً ضيقاً بالاستناد إلى أسس ثقافية وأثنية ودينية، واختزال التنوع الديني والاثني والمذهبي ضمن الدائرة الضيقة للقومية العربية جعل من المؤسسة التعليمية في العهد الملكي عامل إعاقة لعملية تشكيل هوية وطنية عراقية مشتركة بصيغتها التكاملية.

وعلى هذا الأساس، فشلت المؤسسة التعليمية بسبب سياساتها التمييزية من أن تنتج مجتمعاً متماسكاً تراعى فيه جميع الحقوق وتسان فيه مختلف الثقافات بالشكل الذي يسمح بانصهار مختلف التشكيلات المجتمعية في بوتقة الوطن الواحد. وبدلاً من أن تسهم السياسة التربوية للعهد الملكي في بناء هوية وطنية مشتركة، فأنها قد عمقت من حدة الانقسامات الدينية والطائفية والقومية على نحو أكبر داخل المجتمع العراقي.

---

(1) يوسف الشويري. القومية العربية الأمة والدولة في الوطن العربي (نظرة تاريخية)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2002، ص132.

(2) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953، مطبعة النعمان، النجف، 1976، ص183.

## المطلب الثاني النزعة القومية الكردية والهوية الوطنية العراقية

لقد كان من بين أبرز المشاكل التي واجهت الدولة العراقية الفتية عند تأسيسها هي مشكلة توافق التقسيمات الجغرافية مع التقسيمات العرقية والطائفية بما يجعل ذلك أحد مصادر الصدوع التي تمزق بنية المجتمع العراقي وتعيق تشكيل هويته الوطنية المتجانسة.

فمن المعروف أن ولايتي بغداد والبصرة كانتا من المكونات الرئيسية لدولة العراق الوليدة، وبالرغم من أن الغالبية العظمى من سكان هاتين الولايتين هم من العرب إلا أن كلتاهما تعاني انقساماً مذهبياً (غالبية سكان بغداد من السنة والبصرة من الشيعة). ومما زاد الأمور تعقيداً أكثر هو المصالح البريطانية فقد اقتضت المصالح الإستراتيجية لبريطانيا ضم ولاية الموصل ضمن التشكيل الإقليمي لدولة العراق الجديدة حتى وإن جاء ذلك خلافاً لرغبات سكانها. ويمكن تفسير الموقف البريطاني الراغب في جعل ولاية الموصل ( كردستان الجنوبية) جزءاً من دولة العراق نظراً لما تحتويه هذه المنطقة من ثروات نفطية هائلة يمكن لبريطانيا السيطرة عليها والتحكم بها بشكل أسهل فيما لو كانت الموصل خارج حدود العراق.

كما إن اشتغال دولة العراق على ولاية الموصل كان يعني تحقيق نوع من التوازن بين نسبة السكان السنة إلى نسبتهم من الشيعة حيث يمثل الأخيرين غالبية سكان البلاد.

وبما إن بريطانيا كانت عازمة على أن لا تتعرض المصالح السنية للتهديد،

## الهوية الوطنية العراقية

فإنها قد رأت في ضم ولاية الموصل ( ذات الغالبية السنية ) فرصة لتعزيز موقع السكان السنة في البلاد . لكن المشكلة كانت تكمن في أن معظم سكان الموصل برغم كونهم يدينون المذهب السني إلا أنهم لم يكونوا عرباً بالأساس من الناحية العرقية بل أنهم خليط من مجموعات عرقية ( عرب وتركمان وكرد ) ، وكان الكرد من بينهم كمجموعة عرقية متميزة لها خصائص قومية موحدة ظل يراودهم حلم إنشاء دولتهم الكردية المستقلة التي كانت من الممكن أن تتحقق لو تم تنفيذ المعاهدات والوعود التي كانت قد مُنحت إياهم بهذا الشأن .

ولذلك ، لم يكن الكرد يعنيهم أبداً الاشتراك ببناء دولة العراق الجديدة أو الاندماج في جسدها ، بل إنهم قاوموا ذلك في كثير من الأحيان .

فما أن شارفت الحرب العالمية الأولى على الانتهاء حتى بدأت الحركة القومية الكردية بالنهوض ، حيث كان للضعف الذي اعترى الإمبراطورية العثمانية بسبب تلك الحرب ، وشيوع مبدأ حق تقرير المصير الذي تضمنه إعلان الرئيس الأمريكي ( وودرو ولسن )<sup>(1)</sup> وكذلك دعوات الرئيس السوفيتي ( لينين ) دوراً في تأجيج المشاعر الكردية المطالبة بالاستقلال<sup>(2)</sup> .

لقد سعى الكرد جاهدين للبرهنة على إنهم يمثلون أمة مستقلة ، تنطبق عليهم كل خصائص الأمة ، وإنهم مشمولين بمبادئ الرئيس الأمريكي الأربعة عشر ، وليس مجرد أقلية قومية .

بيد إن العمومية وعدم التحديد التي أمتاز بها مفهوم ( الأمة ) المطروح

---

(1) جاء هذا المبدأ ضمن مبادئ الرئيس الأمريكي ( وودرو ولسن ) الأربعة عشر ، حيث نص على وجوب أن يكفل لجميع القوميات غير التركية في الإمبراطورية العثمانية المجال لاستكمال استقلالها . ووجد ذلك النص صدىً واسعاً ، بحيث عمّ تأثيره ليشمل نفوس أغلب السكان ، كما جذب انتباه الكرد وحفزهم للمطالبة بحقوقهم القومية . أنظر : سعد ناجي جواد ، العراق والقضية الكردية 1958-1970 ، لندن ، 1981 ، ص 5 .

(2) فريد هاليداي . هل نستطيع أن نكتب تاريخاً حديثاً للحركة القومية الكردية ، في فالح عبد الجبار وهشام داود ، الاثنية والدولة الأكراد في العراق وإيران وتركيا ، مصدر سبق ذكره ، ص 17 .

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

حينذاك، إضافة إلى الاختلافات اللغوية والثقافية شديدة التنوع التي تميز بها المجتمع الكردي كانت أكبر من طموحات القوميين الأكراد الذين كانوا اضعف من أن يثبتوا مطالبهم كـ ( أمة ) حسب تعريف ولسن<sup>(1)</sup>.

لكن الوقت قد حان بالنسبة للکرد لتحقيق أحلامهم القومية عندما أقدمت بريطانيا على احتلال ولاية الموصل بكامل أرجائها أواخر عام 1918. إذا رأى القوميون الكرد وكذلك زعماء العشائر في ذلك الاحتلال فرصة ذهبية للضغط من أجل نيل مطالبهم في تحقيق الاستقلال أو الحكم الذاتي -على أقل تقدير- <sup>(2)</sup>.

وطالب الشيخ ( محمود الحفيد البرزنجي ) ( من رؤساء العشائر الكردية في السليمانية وسليل الأسرة البرزنجية التي توارثت الطريقة القادرية في كردستان ) طالب هو وكثير من رؤساء العشائر الكردية بإقامة دولة كردية مستقلة عن تركيا، وعن الدولة العراقية - العربية المزمع إنشاؤها<sup>(3)</sup>.

من جهتها، أقدمت بريطانيا، ولغرض امتصاص زخم الاحتجاج القومي الكردي، على تأسيس حكومة أوكلت مهمة رئاستها إلى الشيخ ( محمود الحفيد ) في جزء من كردستان العراق<sup>(4)</sup> بمساعدة وإشراف مستشارين سياسيين بريطانيين.

تردد الكرد في قبول العرض البريطاني في بادئ الأمر بعد أن تولدت لديهم مخاوف من أن قبولهم بالتواجد البريطاني قد يؤدي إلى إلحاقهم ببغداد. لكن التطمينات التي عرضتها عليهم بريطانيا في أن ( الضم إلى العراق يعني تماماً

---

(1) مارتن فان بروينسن. الثقافة الكردية والاثنية الكردية، في مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي (حفريات سوبولوجية)، مصدر سبق ذكره، ص245.

(2) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص52.

(3) درية عوني. عرب وأكراد خصام أم وئام، دار الهلال، بدون تاريخ، ص63.

(4) تمت إقامة هذه الحكومة تحديداً في مدينة السليمانية.

الهوية الوطنية العراقية

الانضمام إلى بريطانيا وليس إلى الإدارة العربية فيها<sup>(1)</sup>. دفعت الزعماء الكرد إلى العدول عن رأيهم والاستجابة للعرض البريطاني.

إن ذلك يعني إن الكرد كانوا يفضلون الانضمام إلى بريطانيا على إلحاقهم بسلطة بغداد.

وأعلن الكرد عن موقفهم الجديد المتمثل في الوثيقة التي جاء فيها:

( لما كانت حكومة صاحب الجلالة قد أعلنت عزمها على تحديد الأقوام الشرقية من نير الحكم التركي، ومنح مساعدتها لهذه الأقوام على تأسيس استقلالها، فإن الرؤساء بصفتهم ممثلين لأهالي كردستان، يرجون الحكومة أن تقبلهم أيضاً تحت الحماية البريطانية وتلحقهم بالعراق لئلا يحرموا من منافع مثل هذا الارتباط... وإذا ما قدمت الحكومة البريطانية مساعدتها وحمايتها للأكراد فهم يتعهدون بتقبل أوامرهم ومشورتها )<sup>(2)</sup>.

كما صرح عدد من كبار علماء الدين في كردستان على إنه ( لا أمل في خلاص كردستان إلا تحت الحماية البريطانية )<sup>(3)</sup>.

والواقع، فإن حاجة بريطانيا للشيخ محمود الحفيد كانت تكمن في محاولتها بث المخاوف في تركيا التي كانت قواتها ما تزال تعمل في منطقة الموصل، و كذلك في نفوس زعماء القسم العربي في العراق في حالة خروجهم عن طاعة بريطانيا<sup>(4)</sup>. أي انه كان بمثابة ورقة ضغط يتم تفعيلها كلما استدعت الحاجة لذلك.

تم منح الكرد شكلاً من أشكال الحكم الذاتي، وعيّن الشيخ محمود

---

(1) ديفيد ميكروول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2004، ص261.

(2) آرنولد تي ولسن، الثورة العراقية، ترجمة جعفر الحياط، دار الكتب، بيروت، ط1، 1971، ص179؛ وكذلك المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، مصدر سبق ذكره، ص190.

(3) أحمد عثمان أبو بكر. كردستان في عهد السلام، السليمانية، 1998، ص115.

(4) عبد الرحمن قاسم، كردستان والأكراد، ترجمة ثابت منصور، دون مكان النشر، 1968، ص57.

الحفيد حاكماً لمنطقة السليمانية، الأمر الذي أعطى دفعة معنوية للکرد للتطلع نحو مزيد من الاستقلال.

فطموحات الكرد بشكل عام، والشيخ محمود الحفيد على وجه الخصوص كانت أكبر من مجرد خضوع كردستان الجنوبية لحكم ذاتي تحت الأشراف البريطاني، فقد ارتفعت آمالهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم، وسرعان ما أدرك الشيخ محمود إنه من الممكن أن تنشأ دولة كردية بمساعدة البريطانيين تكون متحررة من التزام الإدارة التي تسيّر من بغداد، وواسطة لتوسيع رقعة نفوذه الشخصي وسطوته حتى يصبح ديكتاتورياً على حد تعبير الميجر (سون)<sup>(1)</sup>. وهو ما لم تكن بريطانيا راغبة في تحقيقه.

ويأتي هذا الموقف البريطاني الراض لمبدأ تقرير المصير، أو تحقيق الاستقلال الكردي ليس حرصاً على وحدة الكيان العراقي وتماسكه، وإنما تجنباً لمشاكل أخرى قد تتدلع من قبل الأقليات القومية والدينية الأخرى (التركمان، الأشوريين، المسيحيين) إذا ما تحقق ذلك للکرد، في حين إن بريطانيا هي أحوج ما تكون إلى المركزية في الحكم كي تتجنب الاضطرابات التي قد تحصل بما يفشل مخططاتها في تقسيمها للمنطقة العريية.

ونتيجة لذلك، بدأت بريطانيا بالعمل على إضعاف قوة الشيخ محمود الحفيد وتقليل سلطاته من خلال إخراج العشائر من دائرة نفوذه<sup>(2)</sup>. رد فعل الشيخ محمود الحفيد تجاه تلك المحاولات البريطانية تمثل في السيطرة على السليمانية ومواردها وإعلان نفسه حاكماً لكردستان يدعمه في ذلك أكثر من أربعة أخماس سكان كردستان بحسب (آرنولد ولسن) رئيس الضابط السياسيين البريطانيين في بغداد<sup>(3)</sup>.

وإذا ما كان لهذه الأحداث والتصريحات من دلالة، فإنما هي تدل على رفض

(1) سي. جي. آدموندز، كرد وترك و عرب، مصدر سبق ذكره، ص 110.

(2) ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص 57.

(3) درية عوني، مصدر سبق ذكره، ص 63.

الهوية الوطنية العراقية

الأكراد القاطع الخضوع لحكم العرب أو الاندماج في جسد الدولة العراقية سواء أكان ذلك على مستوى الزعامات القبلية أو النخب المثقفة أو القاعدة الشعبية التي ظلت جميعها متمسكة بحلم دولة كردستان المستقلة وليس الدولة العراقية الوطنية.

ومع ازدياد حدة التمرد قررت بريطانيا قصف مدينة السليمانية وإخماد ثورة الشيخ محمود الحفيد فحكم عليه بالإعدام لكن الحكم استبدل بالحبس لمدة عشر سنوات، ومن ثم استبدل أخيراً إلى النفي إلى جزيرة هنجام في الهند<sup>(1)</sup>. ولم يكن من المستغرب أن يجدوا لدى الشيخ محمود الحفيد عند إلقاء القبض عليه نسخة من القرآن الكريم مكتوب على ورقها ( الغفل )<sup>(2)</sup> بالكردية نصوص النقطة الحادية عشرة من مبادئ ( ولسن ) ؛ وكذلك البيان الانكليزي-الفرنسي الصادر في 8 تشرين الثاني ( نوفمبر ) والذي يتضمن حق تقرير المصير الكردي الذي وعد به الحلفاء<sup>(3)</sup>.

لكن وزارة المستعمرات المؤيدة لفكرة إلحاق المنطقة الكردية ببغداد أعادت تقييم موقفها بعد أن أصدرت حكومة قومية تركية متعصبة في 28 كانون الثاني 1920 بياناً عُرفَ باسم ( الميثاق الوطني ) جاء فيه اعتراف وتسليم بحق تقرير المصير للمناطق العربية الواقعة إلى جنوب خط هدنة 1918 ، في حين تضمن عبارات لا يخطئها النظر عن رفض فكرة فصل ولاية الموصل عن الممتلكات العثمانية<sup>(4)</sup>.

تجاهلت دول الحلفاء هذا الميثاق، وأعدت معاهدة صلح تتضمن التجزئة الكاملة للإمبراطورية العثمانية تم التوقيع عليها في 10 آب في ( سيفر ) وعرفت ب ( معاهدة سيفر ) . وكان في نص المعاهدة مادتان تخص الكرد هي المادة

(1) المس بيل، مصدر سبق ذكره، ص203.

(2) الغفل هي الورقة البيضاء الموجودة في أول الكتاب المقدس وآخره.

(3) ديفيد ميكدول، مصدر سبق ذكره، ص253.

(4) سي.جي. آدموندز، مصدر سبق ذكره، ص108.



(62) التي تقر بحكم ذاتي لجزء من الأناضول الشرقية التي يكون فيها الكرد أغلبية، والمادة (64) وهذا هو نصها: (إذا تقدم الشعب الكردي الساكن في المنطقة المشار إليها في المادة (62) خلال سنة واحدة من وضع المعاهدة موضع التنفيذ، بطلب إلى مجلس عصبة الأمم يتضمن أسباباً من شأنها أن تؤيد رغبة أغلبية سكان تلك المناطق في الاستقلال عن تركيا، وإذا ارتأى المجلس بناءً على ذلك أنه من الواجب منحهم الاستقلال، فإن تركيا توافق على تنفيذ هذه التوصية وتتخلى عن كل حقوقها وممتلكاتها في تلك المناطق، وعندما يتم هذا التخلي، فإن دول الحلفاء الكبرى لا تعارض في أي انضمام اختياري من هذه الدولة الكردية المستقلة إلى الكرد القاطنين في الجزء الجنوبي من كردستان الذي يؤلف حتى الآن ولاية الموصل.<sup>(1)</sup>

وبالرغم من خياب أمل الكرد في تحقيق دولتهم المستقلة بالاستفادة من نصوص معاهدة سيفر بسبب صعود حركة وطنية تركية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك على بقايا الحكم العثماني السابق، وفرض سيطرتها على المناطق الكردية في تركيا ومطالبتها بإلغاء نصوص (معاهدة سيفر) وإعادة ضم ولاية الموصل إلى تركيا، إلا إنها رسمت نقطة تحول هامة في طريق نشوء الحركة الكردية، إذ إنها كانت أول اعتراف دولي رسمياً بهدف إنشاء وحدة سياسية كردية<sup>(2)</sup>. أو بحسب تعبير (سي جي آدموندز) (إن حلم كردستان المستقلة، سجل في وثيقة دولية ولم ينس ذلك قط)<sup>(3)</sup>

فقد ظل الكرد يعتقدون بهذه المعاهدة كأساس قانوني للمطالبة باستقلالهم. لكن بريطانيا التي كانت قد وقعت على هذه المعاهدة سرعان ما نكثت بوعودها بعدما اتضح إنها لم تكن راغبة في تطبيق أي بند من بنودها وسارت في مخطئها بإلحاق ولاية الموصل بالعراق.

(1) المصدر نفسه، ص108؛ وكذلك ديفيد ميكروول، مصدر سبق ذكره، ص227.

(2) ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت، من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص54.

(3) سي. جي. آدموندز، مصدر سبق ذكره، ص108؛ وكذلك عوني درية، مصدر سبق ذكره، ص65.

## الهوية الوطنية العراقية

كما إن القانون الانتخابي الذي تمّ تعديله في كانون الأول 1920 لم يتضمن أي اعتراف بالضمانات الممنوحة للأكراد في معاهدة سيفر التي تمّ التوقيع عليها قبل 4 أشهر فقط. مما يؤكد على إن بريطانيا لم تكن لديها النية في ضمان المصالح الكردية، بل إنها خاضعة للاعتبارات السياسية والإستراتيجية وما تميله عليها مصالحها الخاصة<sup>(1)</sup>، مما زاد من تعكير حدة الأجواء بينها وبين الكرد، وخلق ذلك جواً من انعدام الثقة بين الطرفين.

من جهةٍ أخرى، تم تأسيس الدولة العراقية رسمياً في آب 1921، وتوجّ الأمير فيصل ملكاً على العراق بما في ذلك ولاية الموصل، الأمر الذي أثار كثيراً حفيظة الكرد الذين كانوا يرفضون الاندماج في دولة يسيطر عليها العرب، لاسيما وإن هؤلاء الحكام العرب قد أعلنوا صراحةً عن تبنينهم لأيديولوجية القومية العربية مما زاد من حدة النفور الكردي وقطيئته.

وتعبيراً عن رفضهم القاطع لفكرة تنصيب ملك عربي عليهم، وإدماجهم قسراً ضمن حدود دولة العراق أعلن الكرد مقاطعة الاستفتاء الذي اجري لاختيار الملك فيصل، كما عارضوا مراسيم التتويج التي تمت في 23 آب 1921. وبهذا الخصوص كتب المندوب السامي البريطاني السير (بيرسی كوكس) قائلاً: (الأكراد خائفون على مصالحهم من الانضمام إلى العراق، كل منطقة السليمانية لم تشترك في الاستفتاء وفي اختيار ملك للعراق)<sup>(2)</sup>.

بيد أن الانكليز بدأوا بمراجعة حساباتهم مع ازدياد التهديد التركي المتنامي الذي بات يشكل خطراً حقيقياً على مصالحهم، وتم الاستعانة أيضاً بالشيخ محمود الحفيد الذي أرجعوه من منفاه في الهند في أيلول 1922 ليساعدهم على إخراج القوات التركية من ولاية الموصل.

وجد الشيخ محمود في هذه الأجواء الفرصة المناسبة لإعادة فرض نفوذه على

(1) ديفيد ميكروول، مصدر سبق ذكره، ص 265.

(2) درية عوني، مصدر سبق ذكره، ص 66.

المنطقة وتحقيق الحلم الكردي في نيل الاستقلال، فأعلن نفسه ملكاً على كردستان واتخذ من السليمانية عاصمة لها، وهذا كله يمثل دليلاً قاطعاً على رفض الأكراد لسلطة الملك العربي عليهم، ورفضهم لفكرة الارتباط بدولة عربية ضمن حدود العراق<sup>(1)</sup>.

صحيفة ( روزي كردستان ) الناطقة بلسان حال الشيخ محمود الحفيد كانت قد ذهبت بعيداً في تعزيز هذا التوجه الاستقلالي عندما وضعت كردستان على قدم المساواة في الاستقلالية مع العراق، إن لم تكن أكثر منه، فمن بين ما جاء فيها: ( (إنها<sup>(2)</sup> ) تتكلم عن كردستان كأنها جزء من العراق وتسميه لواء السليمانية لوجود بعض العلاقات التجارية والاقتصادية الوثيقة بينه وبين بغداد وهي أيضاً تسمى مجلس وزراء كردستان ( مجلس الإدارة المحلية ) وهذه الأقاويل مؤسفة جداً ولا يمكن أن يصدق المرء أن يبلغ شخص مثقف هذا المبلغ من الطيش في إصدار الأحكام المتسرعة، إننا لم نتوقع أن يطأ جارنا الصديق العظيم ( العراق ) حقوقنا التي تمتد عمرها ألف سنة بقدمه، ويقطع العلاقات الطيبة بين الحكومتين والشعبين أو أن يعتدي على حدودنا. إن قيام حكومة كردستان يعرض للعراق الفوائد بالألوف، لا بل أن كيان العراق ووجوده لا يمكن تحقيقه إلا بوجود حكومة كردستان... )<sup>(3)</sup>.

في حين أبدت نخبة من المثقفين القوميين الكرد تمسكها بشكل كبير بالهوية القومية الكردية، حيث أخذت على عاتقها تأسيس ( جمعية استقلال كردستان ) في تموز 1922، وكان هدفها الرئيسي ألا يحكم الأكراد من قبل العرب، وإن كانت هي على نفس القدر من العداء لأسلوب الشيخ محمود الحفيد القبلي<sup>(4)</sup>.

(1) درية عوني، مصدر سبق ذكره، ص 66.

(2) يقصد صحيفة عربية تصدر في بغداد.

(3) سي جي آدموندز، مصدر سبق ذكره، ص 281.

(4) ديفيد ميكدول، مصدر سبق ذكره ص 277.

## الهوية الوطنية العراقية

كل ذلك يؤكد وبوضوح على إن الكرد وبمختلف انتماءاتهم ( القبليّة والمدينيّة ) لم يتولد لديهم شعور بالانتماء الوطني العراقي، ولم يكونوا على استعداد لحمل هوية العراق الوطنيّة.

كذلك، فقد نظمت الاحتفالات الرسمية لاستقبال قادة الكرد القوميّين الذين كانوا في المنافي ثم عاودوا الرجوع إلى كردستان، وكان أبرزهم ( إسماعيل سمكو الشكّاك ) القائد الكردي المشهور الذي حارب الروس والترّك والأرمن والذي قتل المار شمعون الزعيم الروحي للطائفة الأشورية<sup>(1)</sup>.

إن الحاجة إلى تحييد النفوذ المتنامي للشيخ ( محمود الحفيد ) والخوف من تمدد النفوذ التركي داخل ولاية الموصل، أوجب على بريطانيا والحكومة العراقيّة ان تستصدر بياناً عام 1922 تستميل فيه الكرد وتكسب ودهم، حيث تضمن البيان اعترافاً ( بحق الأكراد القاطنين ضمن حدود العراق في تأسيس حكومة كردية ضمن هذه الحدود وتأمّل أن الأكراد على اختلاف عناصرهم سيتفقون في أسرع ما يمكن على الشكل الذي يودون أن تتخذه الحكومة، وعلى الحدود التي يرغبون أن تمتد إليها ويرسلون مندوبيهم المسؤولين إلى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصاديّة والسياسيّة مع حكومتي انكلترا والعراق)<sup>(2)</sup>.

إن صيغة البيان، ولاسيما استعمال تعبير ( حكومة كردية ) بمعناها الواسع والرسمي، بدلاً من ( إدارة كردية ) التي كانت تستعمل سابقاً، وترك مسألة ( الحدود الجغرافيّة ) سائبة دونما تحديد، وجعل مسألة تحديدها خاصّة بالكرد أنفسهم، قد أعطى الكرد شعوراً بالغبطة ودفعهم إلى التحضير لإنشاء كيان سياسي مستقل يتمتع بكامل مواصفات الدولة والسيادة ويكون منفصلاً عن العراق.

(1) ليورا لوكيتز. مصدر سبق ذكره، ص58.

(2) سي. جي آدموندز، مصدر سبق ذكره، ص281؛ وكذلك ديفيد ميكدول، مصدر سبق ذكره، ص269.

لكن هذا التصريح في حقيقته لم يصدر وبحسب المسؤول السياسي البريطاني (سي. جي آدموندز) إلا لغرض تحقيق بعض الأهداف السياسية والتغلب على ظروف صعبة ومواقف حرجة<sup>(1)</sup>. كما أكد المندوب السامي البريطاني السير (بيرسي كوكس) سراً لفيصل بأن بيانه لا يعني بأي شكل من الأشكال انفصال كردستان السياسي والاقتصادي عن العراق<sup>(2)</sup>.

على إن الضربة القاصمة التي تعرض لها الكرد جاءت عام 1923، فبعد النجاحات التي حققها أتاتورك، وإلغاء معاهدة سيفر، أجبر الحلفاء ومنهم (بريطانيا) على توقيع معاهدة (لوزان) عام 1923 والتي تجاهلت تماماً أي ذكر للمسألة الكردية، واكتفت بالتأكيد على وجوب احترام الحقوق الثقافية والدينية للأقليات<sup>(3)</sup>. الأمر الذي دفع الشيخ محمود الحفيد إلى إعلان ثورته الثانية التي مثلت احتجاجاً على ما اعتبره تجاهل المطالب القومية للشعب الكردي<sup>(4)</sup>.

وبرغم النتائج التي توصلت إليها المعاهدة، إلا أن مسألة ولاية الموصل بقيت معلقة، ولم تعد مشكلة دولة للأكراد، وإنما تحولت لمشكلة رسم الحدود بين العراق وتركيا، ما استدعى تدخل عصبة الأمم باعتبار المسألة من القضايا الدولية.

النتائج التي توصلت إليها لجنة عصبة الأمم الخاصة بالموضوع جاءت لصالح الكرد بشكل لا يقبل الشك في تكوين دولتهم المستقلة. كما أشرت تلك

---

(1) سي. جي آدموندز، مصدر سبق ذكره، ص 281.

(2) ديفيد ميكدول، مصدر سبق ذكره، ص 270.

(3) عبد الرحمن قاسم، مصدر سبق ذكره، ص 59؛ وكذلك ناهض حسن جابر الراوي. مفهوم السلطة في فكر الأحزاب السياسية الكردية العراقية المعاصرة. جابخانه شه هيد نازاده ورامي، كركوك، 2006، ص 83.

(4) للمزيد من التفاصيل عن هذه الثورة انظر: عبد الرحمن إدريس صالح البياتي. الشيخ محمود الحفيد (البرزنجي) والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى عام 1925، دار الحكمة، لندن، ط 1، 2005، ص 305 وما بعدها.

## الهوية الوطنية العراقية

النتائج بوضوح عن مدى تنامي الشعور القومي لديهم، فقد جاء في تقرير اللجنة: ( إذا ما أخذت المسألة العرقية وحدها بعين الاعتبار، فإن الاستنتاج الضروري الذي ينبغي التوصل إليه هو إنه يجب إقامة دولة كردية باعتبار أن الأكراد يشكلون خمسة أثمان السكان).<sup>(1)</sup>

( وإذا ما أضيفت نسبة الأكراد الايزيديين إلى هذا الرقم فإن النسبة تصبح ثلاث أرباع تقريباً)<sup>(2)</sup>. وأضاف التقرير: ( لقد وجدنا بين الأكراد وعياً قومياً متامياً، وهو بلا ريب قومي كردي وليس عراقياً...)<sup>(3)</sup> و (... إن الآراء التي تم التعبير عنها لمصلحة العراق كان مردها في أغلب الأحوال اعتبارات خاصة أو مصلحة مشتركة أكثر من أن تكون حياً مشتركاً للوطن)<sup>(4)</sup>.

إذاً، فإن الوثائق الرسمية لعصبة الأمم تؤكد على تغليب الكرد للمصلحة القومية على حساب المصلحة الوطنية العراقية، وإنهم يفتقدون إلى الرغبة في العيش المشترك مع إخوانهم الموجودين ضمن حدود دولة العراق، ويفضلون بدلاً من ذلك تحقيق دولتهم الكردية المستقلة. وفي حكمها النهائي قررت لجنة عصبة الأمم منح ولاية الموصل إلى العراق وكان ذلك مقترناً بشرطين:

1 - يجب أن يبقى الإقليم تحت الانتداب الفعلي لعصبة الأمم بفترة تقدر ب (25) عاماً.

2 - الأخذ بعين الاعتبار مطالب الكرد في حكم ذاتي، وأن تكون الإدارة فيها من الموظفين الكرد، وأن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية للتعامل. وأضيفت لاحقاً فقرة إلى القرار تفيد بأن قبول العراق في عصبة الأمم سوف يعني إلغاء الانتداب والاتفاقيات المتعلقة به.

وفي العام 1930 عقدت بريطانيا مع العراق معاهدة وضعت بموجبها نهاية

(1) ديفيد ميكدول، مصدر سبق ذكره، ص 238.

(2) المصدر نفسه، ص 238.

(3) المصدر نفسه، ص 238.

(4) المصدر نفسه، ص 240.

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

للانتداب البريطاني عليه ومهدت الطريق لتحقيق استقلاله رسمياً وهو ما تحقق فعلياً عندما تمّ قبول العراق في عضوية عصبة الأمم عام 1932 ، وبذلك فقد تم القضاء نهائياً على آمال الكرد في حق تقرير المصير أو إقامة حكم ذاتي.

ومنذ ذلك التاريخ كان الخط العام للكرد هو خط مواجهة مع الدولة العراقية واستمر ذلك الوضع طوال مدة العهد الملكي، حيث أثار حدث الاستقلال العراقي موجة من الرفض احتجاجاً على ما اعتبروه تتصلاً عن وعود كانت قد مُنحت إليهم بخصوص تكوين دولتهم المستقلة، أو منحهم الحكم الذاتي على أقل تقدير.

ونشط في هذا المجال بالإضافة إلى الشيخ محمود الحفيد كلاً من الشيخ ( أحمد البرزاني) وأخوه الملا (مصطفى البرزاني) ، فضلاً عن بعض الأحزاب القومية الكردية مثل حزب هيووا ( الأمل). مما يؤكد على إن مشاعر الانتماء للهوية القومية عند الكرد هي أقوى من مشاعر الانتماء للهوية الوطنية العراقية، إذ اصطدام ذلك الشعور القومي ( الموجود أصلاً) بفكرة إنشاء دولة عربية في العراق يتم فيها إدماجهم قسراً مما ولّد حالة من النفور والتباعد استمرت طوال مدة العهد الملكي.

## المطلب الثالث النزعة القومية الآشورية والهوية الوطنية العراقية

الآشوريون، أو كما درج العراقيون على تسميتهم (الآثوريين) أو (التياريين) نسبة إلى أكبر وأقوى القبائل الموجودة لديها، أو (النساطرة) أو (النسطوريين) كما أطلق عليهم العثمانيون نسبة إلى مذهبهم الديني<sup>(1)</sup>.

وهم مجموعة قبائل جبلية مسيحية الدين نسطورية المذهب تتحدر من جبال (حكاري) في شرق الأناضول (تركيا الحالية)، تخضع بشكل عام إلى نظام تراتبي (ديني / قبلي) يعتلي قمته البطريارك (المار شمعون) الزعيم الروحي للطائفة.

يدعي الآشوريون بأنهم ينحدرون من الإمبراطورية الآشورية العريقة الموغلة في القدم والموجودة في شمال العراق. ومنذ أواخر القرن الثامن عشر اعترفت بهم الإمبراطورية العثمانية كـ (ملة)<sup>(2)</sup> يتمتعون بنوع من الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونهم المحلية تحت رئاسة بطرياركها المار شمعون. وقد كان لتمسك الآشوريين بهذه الفكرة السبب الرئيس وراء عدم رغبتهم في الاندماج بدولة العراق الحديثة، كما إنها كانت سبباً من أسباب تأزم أوضاعهم في العراق

(1) لمزيد من التفاصيل عن الاختلاف في تسمية الآشوريين انظر: إبرم شيرا، الآشوريون في الفكر العربي المعاصر، دراسة مسألة: في العقلية العراقية تجاه الأقليات، دار الساقى، بيروت، ط1، 2001، ص ص 15-17؛ كذلك عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ط7، مصدر

سبق ذكره، ص76 وما بعدها

(2) لمزيد من التفاصيل عن مفهوم الملة راجع صفحة ( ) من هذا البحث.



الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

واندلاع العديد من الأزمات بينهم وبين الحكومة العراقية .

أساس المشكلة الآشورية بدأت بالظهور عام 1915 حين قام الأتراك بطردهم من مناطقهم في جبال ( حكاري ) نتيجة للصراع الذي كان محتتماً بينهم - كأقلية مسيحية - وبين الحركة التركية - الناشئة حديثاً - والمبنية على الأسس القومية ( حركة تركيا الفتاة )<sup>(1)</sup> .

وأزداد تدهور العلاقة بشكل أكثر بين السلطات التركية والآشوريين عندما أقدم الأخيرين على الانضمام إلى جانب الروس والانكليز ضد الأتراك في الحرب العالمية الأولى، إذ استغل دول الحلفاء الرابطة الدينية ( الانتماء للديانة المسيحية ) لتأليب الآشوريين ضد ( الأتراك المسلمين ) ، وكان ذلك مقابل وعدهم في تحقيق الدولة القومية الآشورية المستقلة ، لكن الأمور لم تسر على ما يرام بالنسبة للآشوريين، فروسيا القيصرية التي كانت ملاذاً آمناً للآشوريين الفارين من المذابح التركية أصبحت خارج دائرة الصراع إثر انهيارها واندلاع الثورة البلشفية فيها ، وتعرض الآشوريين الموجودين على أراضيها إلى أشد أنواع الفتك والتقتيل والإبادة من جانب الأتراك والكرد ما اضطرهم إلى النزوح الجماعي نحو همدان .

ومما زاد الأمور تعقيداً عليهم هو مقتل زعيمهم الروحي ( المار شمعون ) على يد ( إسماعيل سمكو ) رئيس عشيرة الشكاك الكردية ، ما أدى إلى تأزم العلاقة بين الطرفين ( الكرد والآشوريين ) بشكل حاد ، كما عرض ذلك موقف الآشوريين إلى الضعف بشكل كبير، ولم يبق أمامهم من خيار سوى إتباع الانكليز الذين قرروا التوجه بهم في آب 1918 نحو العراق وإسكانهم في مخيمات في مدينة ( بعقوبة ) ، وكان عددهم يبلغ آنذاك ( 40000 ) ألف شخص<sup>(2)</sup> .

ومنذ تلك اللحظة ، بدأت مشاكل الآشوريين فيما يتعلق بالاندماج في جسد

(1) ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص44.

(2) المس بيل، مصدر سبق ذكره، ص183.

## الهوية الوطنية العراقية

الدولة العراقية والانصهار في بنية المجتمع العراقي وتبني هوية العراق الوطنية، فهم لم يأتوا إلى العراق بمحض أرائهم، وإن تمّ اقتيادهم قسراً من قبل البريطانيين في ظل ظروف مزرية كانوا هم يعيشونها.

ولذلك، فهم لم يكونوا مع فكرة بقائهم في العراق، وإنما كان مطلبهم الأساسي هو العودة إلى موطنهم الأصلي في ( جبال حكاري ) الذي أصبح ضمن مناطق السيادة التركية ما جعل بقاء الآشوريين في العراق أمراً محتملاً، رغم شعورهم بحالة من العزلة عن المجتمع العراقي.

وقد تعمقت حدة هذه العزلة بين المجتمع الآشوري وعموم المجتمع العراقي مع إقدام بريطانيا على تجنيد عدد من الآشوريين باسم قوات ( الليفي ) أي ( المرتزقة ) الذين وصل عددهم زهاء الألفين شخص<sup>(1)</sup> وتسخيرهم للعمل تحت إمرتها، بما في ذلك استخدامهم لضرب الحركات الوطنية كثورة العشرين، الأمر الذي سد الطريق أمام احتمالات اندماج المجتمع الآشوري في بودقة المجتمع العراقي باعتبارهم لاجئين محميين من قبل بريطانيا.

حاول الآشوريون الاستفادة من مبدأ حق تقرير المصير الذي أعلن عنه الرئيس الأميركي ( ودر ولسن ) ، وكتفوا مطالبتهم بتطبيق مفهوم ( الأمة ) عليهم تمهيداً لإعلان دولتهم القومية المستقلة، لكن هذا المنطق كان يتعارض مع عملية بناء الدولة العراقية التي كانت آخذة في التكون عام 1921 .

وعلى هذا الأساس يمكن القول، بأن الآشوريين لم يكونوا على استعداد لتقبل فكرة الانصواء تحت لواء الدولة العراقية، ولم ينظروا إليها نظرة القبول والترحيب، بل إنهم ذهبوا إلى عدم الاعتراف بها وتجاهلها في كثير من الأحيان، ويقف خلف ذلك أسباب عديدة.

فمن جهة لم يكن الآشوريون يريدون التخلي عن وضعهم كمجتمع مسيحي محمي بالقانون الإسلامي وفقاً لنظام ( الملة ) الذي كان سائداً في العهد

(1) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص 148.

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

العثماني، حيث كانت حقوقهم مشخصةً بشكل دقيق ومضمونة من قبل الدولة<sup>(1)</sup>، فضلاً عن تمتعهم ببعض الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونهم المحلية. واستمر الآشوريون بالتمتع بالامتيازات مع مجيء الحكم العسكري البريطاني، إذ أصبحوا يتمتعون بعطف السلطات البريطانية على قضيتهم، وب حمايتها لهم من خصومهم العرب والكرد في انتظار تحقيق آمالهم القومية، وبالتالي فإن انتقال الحكم إلى العراقيين -من جهة نظر الآشوريين- كان يعني زوال الحماية البريطانية مما يجعلهم فريسة سهلة للكرد ( أعدائهم التقليديين). كما إن قيام دولة في العراق يهيمن عليها القوميون العرب سيعرضهم للابتلاع أو الاندماج القسري في المجتمع العراقي، أو سيتم إخراجهم من البلاد أو حتى إبادتهم<sup>(2)</sup>.

مقابل ذلك، فإن العرب والكرد لم ينظروا إلى وجود الآشوريين بين ظهرانيهم نظرة القبول والرضى أيضاً، فكانت المشاعر الدينية ترفض قبولهم كمسيحيين، وكانت المشاعر القومية ترفض قبولهم كوافدين، كما كانت المشاعر الوطنية ترفض قبولهم -لأنهم في رأيها- أدوات بيد الانكليز لضرب الحركة الوطنية وتثبيت المصالح البريطانية في البلاد.<sup>(3)</sup>

إن إصرار الآشوريين على عدم التنازل عن امتيازاتهم السابقة التي كانوا يتمتعون بها في العهد العثماني وأيام الحكم البريطاني المباشر إنما هو دليل على عدم تبلور الشعور بالمواطنة لديهم، وبالتالي فإنهم لم يكونوا على استعداد لمنح الولاء للدولة العراقية الجديدة.

وكذلك، فإن تكون جو من عدم الشعور بالثقة من جانب الآشوريين حيال الكرد والعرب، ومبادلة الشعور نفسه من جانب الآخرين تجاه الآشوريين كان

(1) ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص46.

(2) عبد المجيد حسيب القيسي، التاريخ السياسي والعسكري للآشوريين في العراق، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2004، ص35.

(3) المصدر نفسه، ص36.

## الهوية الوطنية العراقية

يعبر عن عدم وجود الرغبة لدى الجميع في الانصهار في بوتقة العيش المشترك بالشكل الذي يسهم في إنتاج هوية وطنية عراقية متماسكة.

وبعد أن أصبحت مسألة إقرار الدولة العراقية أمراً واقعاً، حاول الآشوريون التمسك بمقررات عصبة الأمم التي أقرتها عام 1925 والقاضية بإلحاق ولاية الموصل بالعراق مع تأكيدها على ضرورة منح الآشوريين نوع من الحكم الذاتي والاعتراف بزعامة (المار شمعون) للملة الآشورية ومنحه سلطة زمنية كما كان موجوداً في العهد العثماني.

لكن ذلك لم يرق لبريطانيا التي بدأت بالتوصل عن مسؤولياتها حيال الآشوريين التي وجدت فيهم عبئاً مالياً ومسؤولية سياسية يتطلب تأدية واجب تجاهها.

وتتضح وجهة النظر البريطانية الجديدة من خلال ملاحظات أدلت بها وزارة المستعمرات البريطانية، إذ جاء فيها: (الحقيقة إن الآشوريين يطلبون المستحيل، فهم يطالبون بالعيش في العراق، ولكن في الوقت نفسه لا يريدون التصرف كمواطنين عراقيين، هذا شيء مستحيل، لأن هدف حكومة جلالة الملك هو خلق دولة وأمة عراقية)<sup>(1)</sup>.

وبقدر ما شكل الحصول على الاستقلال عام 1932 نقطة تحول إيجابية في حياة الدولة العراقية، إلا إن ذلك لم يلق استحسان الآشوريين وزعيمهم (المار شمعون) الذي احتج على نيل العراق استقلاله لدى عصبة الأمم.

وبعد أن أيقن الآشوريون بأن الطريق قد أصبح مسدوداً أمامهم، قرروا تخفيض سقف مطالبهم وطالبوا بحكم ذاتي يحفظ حقوقهم الثقافية والسياسية حتى وإن كان ذلك ضمن إطار الدولة العراقية، إلا أنهم أصروا على ضرورة بقاء (المار شمعون) على رأس السلطة الروحية لهم. وهو ما جوبه بالرفض من لدن الأوساط الحكومية العراقية التي رأت في نجاح هذه الفكرة بأنها ستشكل

(1) ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص 52.

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

سابقة خطيرة ( لظهور دولة يتحكم بها رجال الدين من الطوائف المختلفة )<sup>(1)</sup>.  
ووصل تأزم الأحداث إلى ذروته عندما اصطدمت المجموعات القومية الآشورية بتوجهات الحكومة العراقية ذات التوجه القومي العروبي المتشدد برئاسة ( رشيد عالي الكيلاني ) الذي لم يتردد في سحق العناصر الآشورية وإبادة تجمعاتهم عام 1933 بشكل لم يسبق له مثيل في حياة الدولة العراقية .  
ومن جراء تلك الضربة القاصمة عانت الحركة القومية الآشورية الاحتضار .  
ومنذ ذلك الحين لم يعد لها دور يذكر في الحياة السياسية العراقية بعد إن تمّ إدماج ما تبقى من عناصرها قسراً في جسد المجتمع العراقي دون أن يتمكنوا من الانصهار فيه ، مما أثار سلباً على مشروع بناء هوية وطنية عراقية متجانسة .

---

(1) ليورا كولتيز، مصدر سبق ذكره، ص54.

## المطلب الرابع النزعة القومية التركمانية والهوية الوطنية العراقية

قبل الولوج في تفاصيل النزعة القومية التركمانية لابد من التوقف قليلاً عند بعض الجوانب التاريخية المتعلقة بالتركمان من حيث أصولهم، وامتدادهم التاريخي، ولغتهم لما لذلك من صلة وثيقة بالمطلب قيد الدراسة.

ينسب المحامي (عباس العزاوي) التركمان إلى أنهم (صنف من الترك خرجوا من بلاد تركستان وجاءوا إلى خراسان قديماً، ثم تفرقوا في البلاد)<sup>(1)</sup>.

فأصل التركمان يعود إلى قبائل الاوغوز (نسبة إلى إوغوزخان) الذين انتشروا في الشرق الأوسط والأناضول والقوقاز، وقد شمل ذلك السلاجقة، والأتراك الساكنون في تركيا الحالية، وتركمان العراق الحاليين الذين يشتركون جميعاً في أنهم ينحدرون من منحدر عرقي واحد وهو التفرع عن قبائل الاوغوز التي تحولت تسميتها لاحقاً إلى التركمان.<sup>(2)</sup>

أما لغة التركمان فهي الاذرية التي لا تختلف عن التركية الشائعة في العراق.. ولا عن التركية العثمانية، وإذا ما كان هنالك اختلاف فهو في اللهجات فقط<sup>(3)</sup>. ما يعني إن الروابط العرقية الموجودة بين التركمان العراقيين والأتراك قد تعمقت وتعززت بروابط لغوية وثقافية.

(1) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، المكتبة الحيدرية، قم، ج3، ط1، 1425هـ، ص23.

(2) أرشد الهرمزي، التركمان والوطن العربي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط3، 2005، ص20-14.

(3) عباس العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص23.

كذلك، فإن العلاقة الوطيدة التي كانت تربط التركمان مع الأتراك ( وخصوصاً في العهد العثماني) بحكم الروابط العرقية والثقافية القائمة بينهما قد منحت التركمان مركز اجتماعي متفوق ووضع طبقي متميز في مدن شمال العراق ( كركوك، اربيل) لأنهم كانوا ينتمون إلى الشريحة الثرية في تلك المناطق وإنهم من كبار ملاك الأراضي فيها<sup>(1)</sup>.

هذا التلازم ( العرقي - الثقافي - الطبقي) بأبعاده التاريخية قد أعطى للتركمان شعوراً بالانتماء إلى تركيا، وقلل من فرص اندماجهم بالدولة العراقية الجديدة، كما إنه منحهم هوية ( قومية) و ( ثقافية) مميزة كان من الصعب بالنسبة لهم التخلي عنها لصالح الهوية الوطنية العراقية المشتركة.

لذلك، فإن صلة التركمان العراقيين بالدولة العثمانية قبل انهيارها كانت قد أعطتهم امتيازاً لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يسمح لهم بقبول هذا الوضع الجديد المتمثل بإقامة دولة عراقية يتولى أدارتها ( العرب) ، وواقعة تحت الانتداب البريطاني الذي كان قد أزال دولة أبناء جلدتهم.

وتجسيدا لفكرة رفض التركمان الانضمام للدولة العراقية أو الاندماج فيها، فقد رفضت مدينة كركوك ( ذات الأغلبية التركمانية) الاشتراك في الاستفتاء الذي أُجري لغرض تنصيب فيصل ملكاً على العراق، وإن كانت بعض المصادر تشير إلى أنهم اشتركوا في الاستفتاء وصوتوا ضد فكرة تنصيب فيصل ملكاً على العراق.

فهذه ( المس بيل) تشير في مذكراتها إلى أن ( الاستفتاء تمّ و انتخب فيصل بالإجماع، إلا كركوك فأنها لم تصوت... وطلبت محلتان من مدينة كركوك عاهلاً تركياً.. ولم ينجح السيربيروسي في إقناع كركوك بالانصياع للعقل والمنطق)<sup>(2)</sup>.

في حين أشار ( عبد الرزاق الحسني) إلى أن (... لواء كركوك صوت ضد

(1) حنا بطاطو، الكتاب الأول، مصدر سبق ذكره، ص66.

(2) المس بيل، مصدر سبق ذكره، ص335.

## الهوية الوطنية العراقية

الأمير فيصل<sup>(1)</sup>. بينما أكتفى ( ستيفن هيمسلي لونغريك ) بالإشارة بشكل مختصر إلى أن ( كركوك رفضت ترشيح الأمير فيصل )<sup>(2)</sup>. وأياً كانت صيغة الرفض، فإن مواقف التركمان العراقيين كان قد عينها الشعور القومي<sup>(3)</sup>. فالتعصب القومي الذي أبدته جماعة ( تركيا الفتاة ) تجاه طوائفها قد زاد من حدة التعصب القومي العربي، وفتح الطريق أمام ظهور الحركات والأفكار القومية العربية التي تمكنت في النهاية من أن تصبغ المملكة العراقية الوليدة بصبغتها، وهو ما لم يكن يرضي التركمان العراقيين الذين كانوا يسعون إلى تحقيق طموحاتهم القومية في الانضمام إلى تركيا، أو الحصول على نوع من الاستقلال الذاتي الذي يجنبهم الخضوع المباشر لحكم العرب.

وبقدر ما كان التركمان يخشون الخضوع تحت الحكم العربي، بقدر ما كانوا يرفضون الهيمنة الكردية عليهم. ويتضح ذلك الموقف برفضهم قرار الحكومة القاضي بإلحاق كركوك بالسليمانية رسمياً كما دعا التركمان إلى ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية والقومية المميزة لمدينة كركوك وأسلوب الإدارة الذاتية فيها، وطالبوا بضرورة اعتبار إدارتهم ( إدارة خاصة ) تتمتع بوضعية معينة لاهي مثل السليمانية، ولا تكون في الوقت نفسه تحت السيطرة المركزية الكاملة، بما يحافظ على الطابع الثقافي ( التركماني ) للمدينة سواء أصبحت جزء من الدولة العربية، أو جزء من المنطقة الكردية. وهدد التركمان بمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي لعام 1924 ما لم يتم حفظ الطابع التركماني لإدارة اللواء، والاعتراف باللغة التركية كأحد اللغات الرسمية في البلاد<sup>(4)</sup>.

(1) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، مصدر سبق ذكره، ص39.

(2) ستيفن هيمسلي لونغريك، العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950، ج1، مصدر سبق ذكره، ص217.

(3) هنري فوستر. تكوين العراق الحديث، ترجمة عبد المسيح جويده، مطبعة السريان، بغداد، ط2، 1946، ص299.

(4) ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص63.



## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

نستشف من ذلك إن الصراع بين المكونات الاجتماعية الرئيسية في العراق كان صراعاً من أجل الحفاظ على الهوية المحلية ذات الخصوصية الثقافية التي تكونت وتبلورت عبر أجيال متعددة. ولم يكن لدى المجموعات القومية مع قيام الدولة العراقية أي استعداد لتقبل مفاهيم الانتماء والولاء الوطني، واستبدال الولاءات التقليدية الموروثة بهوية وطنية عراقية موحدة<sup>(1)</sup>.

وقد اتضح الموقف التركماني هذا بأوضح صورته مع قدوم لجنة عصبة الأمم الخاصة بقضية الموصل، حيث أكدت الوثائق بأن التركمان كانوا مع... إبقاء الولاية ضمن الأراضي التركية.. فالتركمان منحوا تأييدهم الكامل لتركيا بالنظر لاعتبارات عرقية ودينية وتاريخية وسياسية... وأتخذ التأييد مختلف الوسائل من القيام بالمظاهرات أو تقديم المضابط، أو الإدلاء بإفاداتهم إلى لجنة تقصي الحقائق.. كما شكل وجهاء التركمان جمعية في كركوك بهدف القيام بتعبئة شعبية للمطالبة بإبقاء ولاية الموصل ضمن تركيا..<sup>(2)</sup>.

ولكن بعد تسوية قضية الموصل رسمياً عام 1926 وحسم موضوعها في أن تكون ضمن حدود دولة العراق، دخل التركمان نوعاً من العزلة السياسية، وإن كانت صيحاتهم قد تعالت بسبب إلغاء قانون اللغات المحلية على عهد (ياسين الهاشمي) عام 1936 بسبب ما اعتبروه طمساً لهويتهم القومية والثقافية.

ولحين سقوط العهد الملكي عام 1958، استمر التركمان على عزلتهم السياسية وعلى نهجهم في التمسك بالهوية القومية والثقافية، ورفض الانصهار التام في جسد المجتمع العراقي وخصوصاً فيما يتعلق بطبيعة علاقتهم المتأزمة مع العرب والكردي. إذ شكل ذلك حاجزاً صلباً على طريق صياغة وبلورة هوية وطنية عراقية موحدة.

(1) المصدر نفسه، ص 65.

(2) عزيز قادر الصانجي. التاريخ السياسي لتركمان العراق، دار الساقى، بيروت، ط1، 1999،

ص 90.



## المبحث الثالث دور الطبقات الاقتصادية-الاجتماعية في بناء الهوية الوطنية العراقية

سعت بريطانيا منذ الأيام الأولى لاحتلالها العراق إلى إيجاد موطئ قدم لها بين صفوف السكان المحليين، وذلك لضمان حيادهم - إن لم نقل ولاعهم - في صراعها مع العثمانيين كيما تستطيع استكمال عملياتها بنجاح.

وقد كرسّ البريطانيون جهودهم للبحث عن قاعدة اجتماعية تستند عليها سيطرتهم، فوجدوا في طبقة المشايخ والأغوات ضالتهم، حيث ستوفر هذه الطبقة لبريطانيا في حال اشتراكها في الحكم إمكانية تجنب التكاليف العسكرية الباهظة في حال إبقاء قوات احتلال كبيرة في العراق.

وعلى إثر ذلك رمى البريطانيون ومن بعدهم ساسة العهد الملكي بثقل نفوذهم إلى جانب طبقة المشايخ الإقطاعيين في الريف الجنوبي الشيعي، وطبقة الأغوات الكرد في كردستان، في حين كان هناك إهمال واضح ومتعمد للطبقة الوسطى من المدن، إذ ترك ذلك أثراً كبيراً على عملية رسم ملامح الهوية الوطنية العراقية.

## المطلب الأول طبقة الإقطاع ( في الجنوب ) والهوية الوطنية العراقية

شرعت بريطانيا بعد أن تمكنت من إحكام سيطرتها على العراق في اتخاذ عدد من الإجراءات التي من شأنها تدعيم مركز شيخ القبيلة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

فبالإضافة إلى نظام ( دعاوى العشائر ) الذي يمنح شيخ القبيلة دور المحكم في المنازعات القبلية بعيداً عن المحاكم الوطنية ، ( والذي سنأتي إلى تفصيله بشكل أكبر في موضع آخر في هذا البحث ) ، فإن بريطانيا قد عمدت إلى استصدار عدد من القوانين المتعلقة بملكية الأرض.

فقد أعطت الضمانات لبعض شيوخ القبائل ممن تم انتقاؤهم بخصوص إثبات ملكيتهم للأرض . ونتج عن ذلك أن تركزت مساحات شاسعة من الأراضي بأيدي قلة صغيرة من الشيوخ ، ومن ثم تسجيلها لهم في الطابو . وبذلك توقفت - وبشكل مفاجئ - عملية اضمحلال البناء العشائري التي ظهرت أواخر العهد العثماني ، وأعيد الاعتبار إلى المشايخ<sup>(1)</sup> .

وعلى هذا الأساس ، فقد أصبحت الملكيات الإقطاعية الكبيرة تشكل القاعدة الاجتماعية للنظام الملكي عندما ثبتت بريطانيا لزعماء القبائل ( الملائمين لأهوائها ) الحيازة الكاملة لما كان يكوّن سابقاً ثروات مشاعة للقبيلة<sup>(2)</sup> .

(1) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص60.  
(2) أحلام حسين جميل. الخلفية السياسية والاجتماعية للأوضاع التي كان يطبق في ظلها دستور عام 1925، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1986، ص15.

وفي غضون أعوام قليلة برزت أكبر الملكيات العقارية في الشرق الأوسط على الإطلاق، لاسيما في منطقتي ( الكوت والعمارة ) جنوب العراق، وتم خلق معظم هذه الملكيات بجرة قلم ما بين عامي ( 1915 - 1925 ) على حد تعبير احد الباحثين<sup>(1)</sup>.

وتعززت منزلة قادة القبائل بشكل أكبر عندما ضمن لهم البريطانيون تمثيلاً سياسياً في البرلمان. فمن أصل ( 99 ) عضواً كانوا يشكلون الجمعية التأسيسية لعام 1924 كان هنالك لا أقل من ( 34 ) من المشايخ<sup>(2)</sup>، أي ما نسبته ( 34% )، وبحلول عام 1954 ارتفعت هذه النسبة إلى ( 38% )<sup>(3)</sup>.

ومما ساعد على تمدد النفوذ الإقطاعي للشيوخ القبليين هو القانون الصادر عام ( 1928 ) والذي يمنح حق الملكية الكاملة إلى الشخص الذي يستطيع نصب مضخات على الأراضي التي كانت تعود ملكيتها في السابق إلى الدولة<sup>(4)</sup>.

وفي ظل عدم وجود تحديد واضح لحدود الأرض التي كان يتم عليها نصب المضخات، فإن ذلك أدى وبشكل تدريجي إلى سيطرة أو حيازة صاحب المضخة على أراضي شاسعة كانت سابقاً ملكاً للدولة. وكان يتم تسهيل هذه العملية بمرور الوقت تحت أسم ما كان يعرف بالتملك بالتقادم<sup>(5)</sup>.

في الوقت ذاته، اتخذ التحالف بين شيوخ القبائل والطبقات الاجتماعية المدنية ( الغنية ) شكلاً أكثر وضوحاً وثباتاً عندما تحول هؤلاء الشيوخ إلى ملاكين غائبين بعد أن استهوتهم أنماط الاستهلاك الجديدة الموجودة في المدينة. مقابل ذلك شرعت بضعة رؤوس أموال مدنية بالاستثمار في الريف

- 
- (1) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 61.
  - (2) حنا بطاطو. الكتاب الأول، مصدر سبق ذكره، ص 122.
  - (3) ليام أندرسون وغاريت ستانسفيلد، مصدر سبق ذكره، ص 54.
  - (4) ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص 84.
  - (5) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 61.

## الهوية الوطنية العراقية

( نصب مضخات ) وبالتالي استملاك الأراضي<sup>(1)</sup>. مما زاد من حجم العبء الملقى على عاتق الفلاحين الذين تحولوا إلى مجرد آلة تعمل ليلاً ونهاراً لاسترضاء الملاكين الغائبين في المدن، والملاكين الوافدين القادمين من المدن برغم غربتهم عنهم، حيث لم يتردد الأخيرين في اللجوء إلى ابتزاز الفلاحين وربطهم بقيود قانونية مستغلين جهلهم الفاضح في ذلك.

وكان الإجراء الأكثر تحيزاً الذي اتخذته النظام الملكي في تدعيم سلطة رؤساء القبائل هو سياسته في (تسوية الأراضي)، أو بشكل أكثر دقة، التطبيق العملي في الأربعينيات والخمسينيات لقانون (اللزمة) رقم (51) للعام 1932. فقد قادت هذه القوانين عملياً إلى تأجير متكرر لأراضي الدولة الزراعية إلى الشيوخ القبليين، كما إلى تخلي الدولة التدريجي عن أراضي أخرى مقابل ضرائب متواضعة على الري. و كان من نتيجة هذه السياسات هو اغتصاب المشايخ للملكية الجماعية ( المشاعة ) للعشيرة، وسلب ملكية الجيران الأضعف، والتعدي التدريجي على الأراضي غير المزروعة للدولة.<sup>(2)</sup>

فعلى سبيل المثال، ازدادت مساحة الأرض التي كانت بحوزة الشيخ (موحان الخير الله) من عشيرة الشويلات بموجب هذه القوانين من (60000) دونم عام 1919 إلى أكثر من (مليون) دونم عام 1949، معظمها لم يكن مزروعاً.<sup>(3)</sup> في حين أصبح أحد مشايخ (الكوت) المستفيدين من هذه القوانين يتفاخر بأن ملكيته من الأرض باتت تعادل مساحة سويسرا بالكامل<sup>(4)</sup>. بالمقابل، كان الفلاح يعاني من شظف العيش، ويقاسي الإرهاق من كاهل الحياة اليومية،

---

(1) هشام داود، المجتمع والسلطة في العراق المعاصر، في مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي حفريات سوسولوجية، مصدر سبق ذكره، ص162.

(2) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص182.

(3) حنا بطاطو، الكتاب الأول، مصدر سبق ذكره، ص136-138.

(4) نقلاً عن نزار توفيق الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، مطبعة الكندي، بغداد، 1984، ص118.

خصوصاً بعد سن قانون (قواعد الحقوق والواجبات للفلاحين) عام 1933 والذي فرض على الفلاح الاعتماد بشكل كلي على المالك في كافة مراحل الزراعة من شراء الحبوب إلى الإرواء وحتى يحين الحصاد. وكذلك إرغام الفلاح على البقاء في الأرض التي يعمل فيها ولا يسمح له بالانتقال إلى قطعة أرض مجاورة كيما يستطيع تسديد الديون التي تراكمت عليه بشكل غير معقول.<sup>(1)</sup>

وفي حالات كثيرة كان الفلاح يلجأ إلى الاقتراض من المالك نفسه والذي لا يتردد بدوره من فرض فوائد عالية على الفلاح تتراوح نسبتها بين (50-100%) مقابل تأجيل الدفع لمدة سنة واحدة<sup>(2)</sup>.

ومما زاد وضع الفلاحين سوءاً وتدهوراً هو تمتين علاقات كبار الملاكين من شيوخ القبائل مع التاج الملكي، وتحديدأ عندما اقترنت العلاقات الإقطاعية بالعلاقات العائلية بعد أن أقدم الوصي (عبد الإله) عام 1953 على الزواج من (هيام) ابنة (محمد الحبيب الأمير) أمير عشيرة ربيعة. وقد انعكس ذلك في العناية الفائقة التي أولتها الملكية خلال السنوات الأخيرة من عمرها لصالح المشايخ. وخصوصاً في تكثيف ممارسة تطبيق قانون تسوية الأراضي بما فيه فائدتهم<sup>(3)</sup>.

وبحلول عام 1952 أصبح أكثر من نصف مليون (أيكر) من الأراضي الأميرية السابقة في منطقة الكوت وحدها مملوكة من قبل عائلتين الأولى للأخوين عبد الله وبلاس المياسين من عشيرة المياح، والثانية عائلة محمد الحبيب الأمير (والد زوجة الوصي). وفي المقاطعة ككل كانت (49) عائلة قد تملكت (775000) أيكر عن طريق اللزمة بالإضافة إلى (370000) أيكر مسجلة بالطابو<sup>(4)</sup>.

(1) ليورا لوكينز، مصدر سبق ذكره، ص 85.

(2) المصدر نفسه، ص 84-85.

(3) حنا بطاطو، الكتاب الأول، مصدر سبق ذكره، ص 50.

(4) ماريون فاروق سلوغت، بيتور سلوغت، من الثورة إلى الديكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 62.

## الهوية الوطنية العراقية

أما في منطقة العمارة فقد كان هنالك عام 1944 سبعة أقطاعيين تتراوح حيازة الواحد منهم بين (60000 و250000) أيكر، وكان هناك تسعة آخرون تراوحت حيازة الواحد منهم بين (30000 و60000) أيكر. وفي عام 1951 نجد ثمانى عوائل من الشيوخ قد تملك (53%) من الأراضي الزراعية وامتلك 18 آخرون (19%) من إجمالي الأراضي الزراعي في المنطقة<sup>(1)</sup>.

وفي البلاد ككل، أمتلك 8 إقطاعيين ما مجموعه (855000)، أي بمعدل (107000) أيكر لكل واحد منهم، وبحلول عام 1958 كان هنالك (2480) شخصاً - يمثلون 1% من إجمالي الإقطاعيين - يملكون أكثر من (55%) من كامل الأراضي الزراعية المملوكة من قبل الأهالي<sup>(2)</sup>. في حين نجد في الطرف المقابل من الميزان الاجتماعي حوالي (600000) شخص وكل منهم صاحب عائلة - أي هنالك 600000 عائلة - من إجمالي سكان الريف البالغ عددهم (3,8) مليون نسمة سنة 1957، لا يملكون قطعة أرض بتاتا<sup>(3)</sup>.

ولذلك، فقد أنصب العبء الأساسي على كاهل الفلاحين الذين تحولوا إلى أشباه أقتان، أما الإقطاعيون فقد لعبوا دوراً طفيفاً في الاقتصاد العراقي، وعززوا الاستهلاك بدل الاستثمار، إذ أنهم بدلاً من أن يطوروا إنتاجية الأرض، نجد إنها انخفضت من معدل (375) كيلوغرام للأيكر الواحد عام 1920 إلى (238) كيلوغرام للأيكر للفترة من 1953 - 1958<sup>(4)</sup>.

لقد أدى إحكام المشايخ الإقطاعيين لقبضتهم الخانقة على الإنتاج الزراعي إلى أن يصبح الفلاح هو الطرف الأكثر تضرراً على الصعيدين الاقتصادي

(1) حنا بطاطو، الكتاب الأول، مصدر سبق ذكره، ص 155-158.

(2) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص 181؛ وكذلك ماريون فاروق سلوغل، بيتر سلوغل، من الثورة إلى الديكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 62.

(3) ماريون فاروق سلوغل، بيتر سلوغل، المصدر نفسه، ص 62.

(4) ماريون فاروق سلوغل وبيتر سلوغل، من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 63.



## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

والاجتماعي، الأمر الذي أنعكس على وجوده الاجتماعي، وشعوره الوطني، ومسألة اندماجه في المجتمع.

وبحسب تعبير (حنا بطاطو) ، فقد بات المشايخ يمثلون كابوساً اقتصادياً، وأصبحوا المعبر الحقيقي عن التباين الاقتصادي الهائل الذي أخذ يعيق، وحتى أكثر من العشائرية، اندماج المجتمع وإدخال الفلاحين في نطاق الحياة الوطنية<sup>(1)</sup>. فقد عانى الفلاح العراقي انخفاضاً حاداً في المقام والدخل، وكذلك تدهوراً خطيراً في الوضع الصحي، وكما وصفه طبيب اختصاصي بريطاني بأنه ( عينة مرضية على قيد الحياة، وقد قرر معدل عمره بين 35 و 39 سنة)<sup>(2)</sup>.

ففي ظل هذه الظروف لم يبق أمام الفلاح من خيار سوى الهروب من القرية والالتجاء إلى المدينة على أمل الحصول على فرصة عمل ( مناسبة) بعد حصول التوسع النسبي في الاقتصاد الذي رافق عملية إنتاج النفط المتزايد في عقد الخمسينيات.

حدثت هجرة داخلية ضخمة منتظمة نحو المدن، إذ انحدر تدفق سكاني هائل من المناطق التي تركزت فيها ملكية الأرض بيد المشايخ بشكل أعلى من غيرها ( الكوت والعمارة على وجه الخصوص) ، التي كان اضطهاد الفلاح فيها بشكل أكثر حدة، واتجهت نحو المدن وخصوصاً نحو العاصمة بغداد، وتشير الإحصائيات إلى أن هذه الهجرة سببت انخفاضاً حاداً في عدد سكان المناطق الجنوبية، قابله ارتفاع كبير في عدد سكان بغداد فقد ارتفع عدد سكان بغداد من ( 515459) نسمة إلى ( 793183) نسمة بين عامي ( 1947 - 1957)<sup>(3)</sup>. وكانت معظم هذه الزيادة قد أتت من العمارة ( 114708 ) شخص، وكذلك من الكوت ( 41340 ) شخص<sup>(4)</sup>.

(1) حنا بطاطو، الكتاب الأول، مصدر سبق ذكره، ص 50.

(2) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 64.

(3) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 65.

(4) حنا بطاطو، الكتاب الأول. مصدر سبق ذكره. ص 161.

## الهوية الوطنية العراقية

ويمكن تصور مدى تأثير حركة بهذا الحجم وهذه السرعة على بلد مثل العراق. فقد أحدثت خللاً في التوازنات ظهر بشكل واضح في الاقتصاد، واستنزفت قوة العديد من المناطق الريفية، وأثقلت كاهل المدينة (العاصمة) بالسكان والمشاكل<sup>(1)</sup>.

وبدلاً من أن تسع المدينة للمهاجرين القادمين من الريف، فإنها لم تستوعبهم لا في منظومتها الديمغرافية، ولا في نسيجها الاجتماعي بل تركتهم (متذرين) (Segmented) خارج ثقافة المدينة، وأيضاً خارج البنى الريفية في الوقت ذاته<sup>(2)</sup>.

وبسبب غياب عوامل الصهر والاندماج في المجتمع المدني، ظل (الريفي) الذي تحول إلى (مدني) مرتبطاً بالعشيرة وشيوخها وتقاليدها ارتباطاً قوياً ومهيماً، وهكذا أصبحت المدينة في العراق بفضل المهاجرين الجدد، عبارة عن (قرية منتفخة) (Distended Village) فهي لم تقطع عن علاقات وجماعات ومرجعيات القرية والريف ولم تستبدل إلا بأسوأ منها<sup>(3)</sup>.

لذلك نجد إن العديد من العشائر الفلاحية التي هاجرت إلى المدن لم تتجاهل القوانين الحضرية والمحاكم الوطنية في حل نزاعاتها وضبط سلوكياتها فحسب، بل إنها ذهبت بعيداً في الاعتماد على الأعراف والتقاليد العشائرية التي زحفت معها نحو المدن، ليصبح وجود المضايق ودفع الدية من المظاهر المألوفة في مدن العراق، وفي العاصمة بغداد على وجه الخصوص.

وهكذا، بدلاً من أن (تتمدين العشيرة) فإن العكس قد حصل (تعشرنت المدينة)، مما يعني إنه تم الركون إلى الأعراف والعادات التقليدية (دون

(1) المصدر نفسه، ص 162.

(2) عزمي بشارة. التحول الديمقراطي، التدين الشعبي، نمط التدين الجاهيري، المستقبل العربي، بيروت، العدد 236، تشرين الأول (أكتوبر)، 1998، ص 91.

(3) علي وتوت. وعي الاختلاف من الخصوصيات إلى التنوع، سوسولوجيا التنوع الاجتماعي وتنوع المرجعيات الفاعلة، مجلة جدل، العدد الأول، السنة الأولى، كانون الثاني، 2006، ص 119.

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

الوطنية) التي تتعارض بالأساس مع جهود تشكيل هوية وطنية عراقية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد نقل هؤلاء المهاجرون معهم إلى العاصمة بغداد بعضاً من مظاهر موطنهم الأصلي، إذ كان هنالك في العاصمة بغداد عام 1956 حوالي ( 16400 ) صريفة<sup>(1)</sup> يسكن فيها ( 92000 ) ألف شخص<sup>(2)</sup>.

وكانت هذه الصرائف تمثل تعبيراً حقيقياً عن مدى تدني مستويات المعيشة لسكانها بحكم افتقارها إلى أبسط مقومات الحياة التي يحتاج إليها أي كائن بشري. كما إن الأوضاع الصحية والمعيشية السيئة التي جلبها معهم سكان الصرائف باتت تمثل تهديداً حقيقياً لسكان بغداد أيضاً.

وبرغم اشتراكهم في العداء لسياسات النظام الملكي، وخصوصاً في المراحل الأخيرة من عمر ذلك النظام، إلا أن ذلك لم يوفر مقدار وافر من التعاطف بين أبناء العشائر وأبناء المدن، ولم يكسر الحاجز التقليدي الذي كان قائماً بينهما. وذلك يعود بدرجة كبيرة إلى قلة الاتصال والتماس الحقيقي بين الجماعتين. فعندما انتقل المهاجر الريفي إلى بغداد لم يختلط بأهلها كثيراً إلا في موقع عمله الجديد، وفي ما عدا ذلك، ونتيجة للظروف، فإنه عزل نفسه في ( صريفته ) ، وكذلك فإن العامل الحضري لم يرحب من جهته بابن العشيرة لأنه لم يكن يرى فيه إلا منافساً له على ذلك القليل من الخبز<sup>(3)</sup>.

ولم يلتق هؤلاء وأولئك إلا لفترات قصيرة في لحظات التوترات الاجتماعية الكبيرة وبمبادرة واعية في أغلب الأحيان من بعض العناصر الوطنية<sup>(4)</sup>.

وهذا دليل واضح عن عدم وجود الانسجام والتجانس الاجتماعي بين المكونات الاجتماعية الرئيسية للمجتمع العراقي، وإن ما هو موجود من حواجز لا يمكن إزالته بسهولة.

(1) الصريفة هي أكوخ تبنى من السعف والقصب وتغطي بالطين خلال فصل الشتاء.

(2) حنا بطاطو، الكتاب الأول. مصدر سبق ذكره. ص 162.

(3) المصدر نفسه، ص 164.

(4) حنا بطاطو، الكتاب الأول. مصدر سبق ذكره. ص 165.

## الهوية الوطنية العراقية

ومما زاد من حدة المسافة التي تفصل بين أبناء المدن والمهاجرين الريفيين هو إن هذه الهجرة الفلاحية قد زادت من أعداد البطالة في صفوف الطبقة العاملة، وأدت إلى تقليص وإضعاف قوة التساوم للعمال لدرجة انخفضت فيها معدلات الأجور التي كانوا يتقاضونها إلى نسب كبيرة، لاسيما وإن المهاجرين الفلاحين قد ارتضوا لأنفسهم العمل في أوطان المهن (حمالين)، (منظفين)، (فلاحي حدائق منازل) وبأرخص الأسعار ما أدى إلى إغراق سوق العمالة بهم.

وبعد أن عجزت المدينة عن امتصاص هذه الكتلة الهائلة من الفلاحين المهاجرين، أعلنت الحكومة عن برنامجها الجديد القاضي بضم أعداد كبيرة من المهاجرين إلى صفوف قوات الشرطة حتى يتم استيعابهم في هذا السلك. وهنا تكمن المفارقة!

فالذين أتاحت لهم هذه الفرصة انضموا إلى صفوف قوات الشرطة و معظمهم من أبناء مدينة (العمارة)، أما الآخرين فقد انخرطوا في صفوف الحركة الوطنية المناهضة للنظام الملكي. ولأن جهاز الشرطة هو أداة القمع الرئيسية بيد النظام الملكي في مواجهة الحركات الوطنية، فإن ذلك يعني أن أبناء المنطقة الواحدة أصبحوا يتقاتلون فيما بينهم عندما أصبح عناصر الشرطة (من مهاجري الأرياف) سيوفاً مسلطة على رقاب أقرانهم وأبناء جلدتهم المنضوين تحت لواء الحركة الوطنية.

وبذلك، تمكن النظام الملكي من دق إسفين الخلاف بين أبناء المنحدر الواحد والمنطقة الواحدة.

إذاً، فقد كان للدور الذي اضطلعت به طبقة الإقطاع في الجنوب و بدعم من بريطانيا والنظام الملكي تأثيراً كبيراً انعكس بشكل سلبي على تنمية الشعور الوطني للفلاحين وتعزيز فرص اندماجهم في الحياة الوطنية والمجتمع العراقي.

فإنكار حق الفلاح في العيش في حياة حرة طبيعية، وجعله موضع ابتزاز ومساومة ومن ثم موضع نفور عندما أقدم على الهجرة إلى المدن، بلورت لديه نوع

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

من الشعور بالاغتراب حيال مجتمعه وبلده الذي بدا أنه لا يتسع له .

ويمكن لنا إن نستدل على طبيعة العلاقة التي باتت تجمع الفلاح بوطنه جراء الأحداث التي مر بها ، من خلال الحادثة التي جرت مع أحد نواب البرلمان في دورة ( بكر صدقي ) عام 1937 ، حيث روى النائب : ( منذ عشرين يوماً عندما كنت عائداً في زورق صغير من قرية حديد إلى البصرة ، قابلت جندياً على ضفة النهر ، فأخذته معي . . . وفي الطريق ، وبينما كنا نتحدث . . . وجدته في غاية الاستياء من تجربته كجندي ، حاولت بمختلف الوسائل أن أفهمه أهمية واجب خدمة الإنسان لوطنه . . . وكانت أجابته لي :

( عمّي <sup>(1)</sup> شنو وطن؟ ) ليس عندي كوخ أعيش فيه ، ولا أحد يسمح لي برعاية جاموسي حتى في الأهوار؟ <sup>(2)</sup> .

هذا الشعور المتدني من الوطنية كان بلا أدنى شك أحد العوامل الإشكالية في بناء الهوية الوطنية العراقية .

---

(1) (عمّي) بالإضافة إلى معناها الأصلي، مفردة دارجة في اللهجة العراقية تدل في الغالب على عدم توفر القناعة نحو شيء ما.

(2) حنا بطاطو، الكتاب الأول. مصدر سبق ذكره. ص 175.

## المطلب الثاني طبقة الأغوات ( الكرد ) والهوية الوطنية العراقية

قبل البدء بتناول تفاصيل دور طبقة الأغوات الكرد في التأثير على عملية بناء الهوية الوطنية العراقية، لا بد من التأكيد على حقيقة جوهرية وهي إن الولاءات البدئية والمتمثلة بالدرجة الأولى بالعائلة والقبيلة والشيوخ الدينيين والأغوات كانت ولا تزال هي التي تمثل المرجعية الفاعلة في مناطق كردستان<sup>(1)</sup>.

وإن ما يعزز من قوة هذه الولاءات ويرسخها هو إن الزعامة القبلية والمشیخة الدينية والهيمنة الطبقية غالباً ما تكون مجتمعة في يد أشخاص بعينهم، فزعماء القبائل هم أنفسهم شيوخ دينيين وهم أيضاً أغوات في الوقت نفسه، ما منحهم هيبة كبيرة تمت ترجمتها إلى نفوذ سياسي واجتماعي قلما يتمتع به الآخرون خارج هذه الحلقة<sup>(2)</sup>.

وذلك ما يفسر سبب ظهور القادة الكرد من طبقة الشيوخ / الأغوات أمثال الشيخ محمود الحفيد وأحمد البرزاني.

لقد كانت الولاءات البدئية لهؤلاء الزعماء وللقيم التي جسدها هي تحديداً، السبب الذي أدى إلى اكتساب الحركة القومية الكردية سميتها الجماهيرية<sup>(3)</sup>، وإلى نمو النزعة القومية الكردية على حساب الهوية الوطنية العراقية.

- 
- (1) مارتن فان بروينسن، الأغا والشيخ والدولة (البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان)، ترجمة أمجد حسين، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ج 1، ط 1، 2007، ص 34.
- (2) ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص 60.
- (3) مارتن فان بروينسن، الأغا والشيخ والدولة، مصدر سبق ذكره، ص 34.

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

فدور هؤلاء القادة كشيوخ وأغوات في الوقت نفسه عزز من قوة تأثيرهم من الناحيتين الروحية والمادية في تعبئة المؤيدين لهم. كما انه شيّد نظاماً ثقافياً معتمداً على ذاته ومحصن ضد التأثيرات الخارجية.<sup>(1)</sup>

ولعل ذلك ما يفسر سبب عدم تقبل الكرد لفكرة الانضمام إلى الدولة العراقية ( بلونها العربي) لأنهم وجدوا فيها تهديداً لمصالحهم الثقافية والمادية. ولأن البنية القبلية في كردستان تتخللها في الغالب علاقات هيمنة إقطاعية<sup>(2)</sup>، فإن العوامل السياسية والاقتصادية التي ظهرت خلال العقد الأول من القرن العشرين قد وفّرت الفرصة لظهور ملكيات إقطاعية كبيرة يتزعمها شيوخ القبائل الذين بلغوا مرحلة الثراء من خلال الاستيلاء على الملكيات الفلاحية الصغيرة، حيث أصبح الإقطاع هو السمة السائدة في حياة تلك المناطق<sup>(3)</sup>.

إن تنامي ثروة القلة من الزعماء الإقطاعيين القبليين على حساب الأكثرية من أبناء الأرياف دفعت (كوتولف) إلى التعبير عن هذه الحقيقة قائلاً: (وقد تحولت القبائل التي تقطن جنوب كردستان إلى تنظيمات طبقية لخدمة مصالح الإقطاعيين).<sup>(4)</sup>

ولكن بدلاً من أن ينتفض صغار الفلاحين الفقراء للدفاع عن حقوقهم المسلوبة، فإنهم لم يعوا للتناقضات الطبقية، وظلوا يتصرفون ضد مصالحهم الموضوعية من خلال الاستمرار بمنح الولاء لمضطهدهم الأغوات برغم الجهود المبذولة لكسر تلك الولاءات، فقد حاول جيل من الاشتراكيين الشباب أن يجندوا صغار الفلاحين على أسس طبقية، ومع ذلك استمر الفلاحين والرعاة

(1) ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص 68.

(2) مارتن فان بروينسن، الأغا والشيخ والدولة. مصدر سبق ذكره، ص 118.

(3) ل.ن. كوتولف، ثورة العشرين الوطنية التحريرية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم، بيروت، ط2، 1975، ص 55.

(4) ل. ن. كوتولف، مصدر سبق ذكره، ص 56.

## الهوية الوطنية العراقية

الأكراد يتبعون أغواتهم وشيوخهم. وفي الانتخابات كان المرشحون الناجحون على الدوام تقريباً هم الأغوات ومن دار في فلكتهم. وحتى حينما أصبحت العلاقة بين رجال القبيلة وآغاهم علاقة استغلالية بشكل أكثر وضوحاً، ولم تعد المنفعة التي يقدمها الأغا تعوض عن هذا الاستغلال، فإن الولاء ظل قائماً له لمدة طويلة.<sup>(1)</sup>

من ذلك يتبين إن مشاعر التضامن القومي لدى الفلاحين الأكراد مع أغواتهم قد تغلبت على الشعور بالظلم والاضطهاد والاستغلال الطبقي من جانب الأغوات، لاسيما وإن الأخيرين وبفضل نفوذهم المادي والمعنوي قد تمكنوا من أن يرسخوا انطباعاً في الوعي الجمعي الفلاحي بأنهم قادة الحركة القومية الكردية والممثلين الحقيقيين لها، والقادرين الفعلين الوحيدين على تحقيق الأمة الكردية في دولة مستقلة.

وفي النتيجة النهائية، فقد كان الكرد (أغوات وفلاحين) ضد فكرة الانتماء للدولة العراقية أو تبني هوية العراق الوطنية.

يضاف إلى ذلك، فإن هناك تفسير اقتصادي آخر يتعلق بسبب رفض الأغوات الكرد الاندماج في جسد الدولة العراقية وإحاق كردستان بالسلطة المركزية للعاصمة.

ومحتوى هذا التفسير ينطلق من أن (الأغوات) وخاصة في المناطق الجبلية، كان يتناهم شيء من القلق مبعثه أن السيطرة البريطانية على كردستان وإحاقها ببغداد قد يثير مسألة تشكل بالنسبة إليهم مصدر إزعاج وهي المتعلقة بملكية الأرض. حيث لم يكن لدى الكثيرين منهم سندات تملك لأراضيهم، وإنما جرى الاحتفاظ بها بالتملك القسري.

وعلى الرغم من تحفظ البريطانيين على إرسال سجلات الطابو الموجودة في السليمانية إلى بغداد حيث تكون هناك عرضة للتدقيق، إلا أن ذلك لم يمنع

(1) مارتن فان بروينسن، الأغا والشيخ والدولة، مصدر سبق ذكره، ص 32.



الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

هؤلاء الأغوات اطمئناناً كافياً يبدد القلق الذي يعتري نفوسهم بسبب اتساع نطاق عمليات الاستيلاء غير المشروعة التي مارسوها دون الاستناد إلى أي مسوغ قانوني<sup>(1)</sup>.

وكان ذلك أحد الأسباب التي دفعت الأغوات الكرد إلى رفض الخضوع اقتصادياً إلى بغداد كي لا يتعرضوا إلى المسائلة القانونية.

كما شكلت جباية الضرائب (الإتاوة) مصدراً مهماً من مصادر جمع المال الوفير بالنسبة للأغوات. وبالتالي، فإن عملية الارتباط بالدولة ومؤسساتها يعني حرمانها من هذا المورد المهم، خصوصاً فيما يتعلق بفرض الضرائب على موارد الأوقاف وتسويق التبغ<sup>(2)</sup>. بينما اعتبرت مصادر أخرى أن الثورات وحركات التمرد التي اضطلع بها الشيخ (محمود الحفيد) لم تكن تعبر سوى عن كونه ممثلاً لطبقة الأغوات ولم يكن راغباً في التخلي عن الضرائب التي كان يجنيها من أعضاء العشائر (الخمس من المحاصيل والضرائب على المواشي)<sup>(3)</sup>.

وهكذا، فإن طبقة الأغوات (الكرد) بسعيها الدؤوب للحفاظ على مصالحها الخاصة، وبما تمتلكه من إمكانيات مادية وروحية تؤثر فيها على جمهور الفلاحين الواسع في كردستان، فإنها كانت تشكل عقبة أساسية على طريق بناء هوية وطنية عراقية.

---

(1) المس بيل، مصدر سبق ذكره، ص 197؛ وكذلك ديفيد ميكدول، مصدر سبق ذكره، ص 247.

(2) ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص 60.

(3) ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص 59.

## المطلب الثالث الطبقة الوسطى ( في المدن ) والهوية الوطنية العراقية

تمثل الطبقة الوسطى عماد المجتمع وقائده حركة التغيير فيه، فهي الفاعلة والمحركة والمؤثرة وعليها يتوقف مستوى الحراك الاجتماعي، ودرجة اندماج المجتمع وتطوره.

وكما ازدادت الطبقة الوسطى اتساعاً قلت غلواء التناقضات والصراعات الطبقيّة التي تهدد وحدة المجتمع وتعيق إنتاج هوية وطنية مشتركة. وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فإن رسم اللوحة الاجتماعية العامة لمجتمع دولة العراق الملكي، وبشكل خاص لظروف نشأة الطبقة الوسطى العراقية، نلاحظ إن هذه الطبقة بفئاتها المتنوعة كانت ضعيفة<sup>(1)</sup>.

فمنذ التكوين الحديث للدولة عاشت الطبقة الوسطى وأجيالها المتعاقبة في العراق حالة من التشظي والتحلل والتهمش باتجاه الأدنى وفي سياق عملية إفقار شاملة لها ولمن دونها من جموع الفئات الفقيرة أساساً<sup>(2)</sup>. ومما زاد من حدة الأزمة التي تعانيها الطبقة الوسطى هو تدهور الأوضاع

---

(1) عامر حسن فياض، الطبقة الوسطى: الشرط السوسولوجي لإعادة السلم المدني وبناء الدولة العراقية، مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية، العدد الأول، السنة الثانية، آذار 2008، ص13.

(2) فالح عبد الجبار. الديمقراطية المستحيلة الديمقراطية الممكنة، دار المدى، بيروت، ط1، 1998، ص36.

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

الحياتية وتدني مستويات المعيشة بالنسبة للغالبية العظمى من عناصر هذه الطبقة والمستويات الأدنى منها ، خصوصاً بعد تزايد حدة الكساد وإقدام الدولة على خفض الرواتب والأجور وزيادة الضرائب بتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929 ، بالإضافة إلى قلة توفر السلع الأساسية بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية وانفلات تيارات التضخم التي صاحبت الازدهار الانفجاري النفطي في عقدي الأربعينيات والخمسينيات ، فضلاً عن الهجرة الكثيفة من الريف إلى المدن وخصوصاً في العاصمة بغداد .

وقد اتسم اقتصاد الحرب بالتصاعد اللولبي للأسعار ، وخاصة القمح والمواد الغذائية الأساسية ، وعلى إثر ذلك تزايدت الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء ، وساءت المواقع الاجتماعية والاقتصادية للطبقة الوسطى وأصبحت حالة الفقراء أشد قسوة . وفي الوقت الذي استمر فيه تصدير الحبوب ( وبخاصة القمح ) بكميات متزايدة إلى بريطانيا ، فإنه لم يتم النظر إلى احتياجات استهلاك السكان الذين كانوا في تمام مستمر<sup>(1)</sup> .

وعندما كان فقراء المدينة يعانون بـمعنى الكلمة- الحاجة إلى الخبز تمّ تصدير ( 298829 ) طناً مترياً من القمح والحبوب والطحين عام 1947 ، وفي عام 1953 ازدادت نسبة التصدير إلى ( 529734 ) طناً<sup>(2)</sup> .

وعلى الجانب الآخر ، وبينما كان العدد الأكبر من السكان يعيش حالة من البؤس ، كانت هناك شريحة من السلم الاجتماعي تضم ملاك الأراضي والتجار والمضاربين والسياسيين وآخرين - تثرى بسرعة ، وارتفعت الودائع الخاصة في المصارف من ( مليوني ) دينار في آذار 1931 إلى ( 18,3 ) مليون دينار في كانون الثاني 1948 ، أي بنسبة ( 815% ) ، والى ( 47,7 ) مليون دينار في حزيران 1958 ، أي بنسبة ( 2285% )<sup>(3)</sup> .

(1) عبد الوهاب حميد رشيد. العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص 99.

(2) حنا بطاطو، الكتاب الثاني. مصدر سبق ذكره، ص 127.

(3) حنا بطاطو، الكتاب الثاني. مصدر سبق ذكره، ص 128.

## الهوية الوطنية العراقية

لقد أصبحت التباينات الطبقيّة العراقيّة في ظل العهد الملكي عارية وفضلةً، وكان الاستياء الذي بقي حتى أواخر الأربعينيات سياسياً قد أصبح اجتماعياً، ويات موجهاً ضد النظام الاجتماعي برمته وليس ضد حكومة معينة<sup>(1)</sup>.

ولم يشفع نمو القوة المادية للدولة نتيجة الازدهار النفطي خلال العقد الأخير من الملكية في ردم الهوة بين الدولة وجماهيرها، أو تقليص الواقع الطبقي الفج الذي كان يعيشه العراق، بل على العكس إنه عمق من حالة الانفصال بين الطرفين.

فقد ارتفعت إيرادات الدولة من الإنتاج النفطي من (2,3) مليون دينار عام 1946 إلى (5,3) عام 1950 لتصل إلى (79,9) مليون دينار عام 1958<sup>(2)</sup>.

هذا الارتفاع أعطى الدولة مجالاً واسعاً لإثبات استقلاليتها عن طبقات المجتمع الأخرى، كما إنه هياً لها الفرصة لتطوير سياسات جديدة مبنية عليه<sup>(3)</sup> كانت في الغالب سياسات قمعية قائمة على العنف والقهر لقطاعات واسعة من شرائح المجتمع العراقي الذي أخذت تتحين الفرصة للانفجار ضد الوضع القائم، بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى النزوح السكاني الواسع النطاق من (المناطق الجنوبية) إلى العاصمة بغداد التي تضاعف عدد سكانها بين عامي 1922 و 1947. ثم زاد بمقدار النصف أيضاً بين العامين 1947 و 1957، و خصوصاً التيار ثابت التدفق من (الفلاحين - القبليين) إلى تكثيف صراع هؤلاء الناس من أجل الحياة<sup>(4)</sup>.

هذه العوامل مجتمعة هزت التوزيع السائد للمداخيل والثروات، وكان لها الانعكاس المباشر على حياة العمال وقطاعات الطبقي الوسطى التي تمثل

(1) المصدر نفسه، ص 124.

(2) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 76.

(3) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص 184.

(4) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، مصدر سبق ذكره، ص 128.

الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

المحور الأساسي لعملية بناء الهوية الوطنية وتماسك لحمتها .

ففي حين كانت الثروة تتركز في أيدي قلة من الناس، فإن أجور العمال كانت تتخلف كثيراً وراء الأسعار. وفي سنة 1948 لم يكن متوسط الكسب اليومي لهؤلاء العمال يزيد عن (400%) من مستوى العام 1939 بينما كان سعر طعامهم أعلى بنسبة (805%). أما بالنسبة للشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى والتي تشمل الموظفين وضباط الجيش والكتاب والمعلمين والصحفيين فقد كانت أسوأ حالاً من العمال بعد الاهتزاز الذي أصاب حياتهم اليومية بسبب دخولهم الثابتة والمحدودة والتي لم تستطع مسايرة الواقع المعاشي في تلك الفترة<sup>(1)</sup>.

وكان عجز الشريحة الحاكمة عن التعامل مع هذه المشكلات البنيوية نابع من طبيعة الارتباطات التي كانت قائمة بينها وبين الطبقات الاجتماعية المنتفعة، ف( نوري السعيد ) الذي شغل منصب رئاسة الوزراء لمدة 9 مرات خلال الفترة ( 1941 - 1958 ) كان يعتمد على المشايخ والأغوات ملاك الأراضي والتجار الأغنياء الذين كانوا يشكلون قاعدة حزبه ( حزب الاتحاد الدستوري ). لذلك، فإن نوري السعيد كان في العقدين الأخيرين من العهد الملكي هو الوسيط الرئيسي بين هذه الطبقات، بقدر ما كانت سياسته الداخلية في تلك الفترة لا تتفق إلا مع وجهة نظر احتياجاتهم ومصالحهم<sup>(2)</sup>.

إن تنامي حدة الفوارق الطبقيّة بين أبناء البلد الواحد بفعل السياسات الاقتصادية للنظام الملكي كان من شأنها تهديد بنية المجتمع العراقي بالتمزق، وتعرض نسيجه الاجتماعي للتفكك بعدما بات البلد محكوم بمعادلة أقلية متخومة مقابل أكثرية محرومة. كما جرّت تلك السياسات وراءها جمهوراً واسعاً من الناقمين والمتذمرين الذين كانوا يعانون من شظف العيش بعد أن

(1) المصدر نفسه، ص 127-128.

(2) اسحق نقاش. شيعة العراق، مصدر سبق ذكره، ص 167؛ وكذلك حنا بطاطو، الكتاب الأول.

مصدر سبق ذكره، ص 387.

أرهبهم كاهل الحياة اليومية بشكل كبير.

وعلى ما يبدو، فإن الملكية كانت تحمل عوامل تأكلها من الداخل بعد أن أضافت أعداداً جديدة إلى صفوف الشريحة الأكثر عداءً لوجودها، أي إلى صفوف الطبقة التي تضم المتعلمين وأشباه المتعلمين. فقد تزايدت أعداد الطلبة في الكليات والمدارس الثانوية والمهنية من حوالي (2000) عام 1927 إلى (28099) عام 1948 - عام الوثبة- وإلى (135658) عام 1958 - عام الثورة- (1).

زد على ذلك، فإن الملكية بتمييزها عدداً أكبر فأكبر من العراقيين عن الكتلة غير المتعلمة، كانت تمنح هؤلاء منزلة الطبقة الوسطى من دون أن تضمن لهم -على العموم- دخل الطبقة نفسها (2).

ومع ذلك، وبقدر ما تعرضت له الطبقة الوسطى من تدمير على يد النظام الملكي، فإن اتساع نطاق مديات التعليم مع ما صاحبها من تبلور في الوعي، بالإضافة إلى انسداد طرق الإصلاح الاجتماعي في ظل عدم فعالية القنوات السلمية للتعبير عن المصالح قد أسهم إلى حدٍ كبير في توليد نوع من الشعور التضامني حيال القضايا الوطنية.

كما أدى ذلك إلى نمو حركة وطنية عراقية التجأت إلى الشارع للتعبير عن تطلعاتها وطموحاتها عن طريق الوثبات والانتفاضات، قبل أن يتوج ذلك باختراق الطبقة الوسطى العسكرية لقمة هرم الدولة واستيلاءها على الحكم ابتداءً من عام 1958.

(1) حنا بطاطو، الكتاب الأول، مصدر سبق ذكره، ص 52.

(2) المصدر نفسه، ص 53.

## المبحث الرابع المراكز الاجتماعية والسياسية والعسكرية ودورها في بناء الهوية الوطنية العراقية

لعل أهم ما يميز المجتمعات الحديثة هو تعدد انتماءات الأفراد فيها إلى جماعات ذات طبيعة وأبعاد مختلفة، فهم ينتمون إلى أمة وإلى شعب، وهم أيضاً مواطنين في دولة ذات نظام سياسي معين. كما إنهم وبحكم عقيدتهم الخاصة ينتمون إلى هيئة اجتماعية، دينية كانت أم مذهبية، أو أن لهم انتماءاً عشائرياً، أو أنهم يضطلعون بأداء وظيفة اجتماعية أو سياسية معينة بحكم كونهم أعضاء في حزب سياسي أو جزء من تشكيلة الحكومة، أو الجهاز التشريعي للدولة، حيث يشغل الأفراد في كل هذه الانتماءات مركزاً ويقومون بدور معين موكل بهم.

والسؤال هو كيف استطاع العراقيون مع تأسيس الدولة العراقية التوفيق بين انتماءاتهم الفرعية هذه وانتماءهم وولائهم للدولة؟

ثم هل كان لهذه المراكز والانتماءات قوة تأثير عليهم فيما يتعلق بتأسيس إطار متماسك وشامل لهوية وطنية عراقية؟ أو بتعبير آخر، كيف كان توظيف العراقيون لمراكزهم الاجتماعية والسياسية والعسكرية في بلورة وصياغة ملامح هوية وطنية عراقية خلال العهد الملكي؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال المطالب التالية:

## الهوية الوطنية العراقية

المطلب الأول: المركز الاجتماعي والهوية الوطنية العراقية.

المطلب الثاني: المركز السياسي والهوية الوطنية العراقية.

المطلب الثالث: المركز العسكري والهوية الوطنية العراقية.



## المطلب الأول المركز الاجتماعي والهوية الوطنية العراقية

سنعمد في هذا المطلب إلى تناول دور رجال الدين وشيوخ العشائر باعتبارهما أكثر المراكز الاجتماعية أهمية في التأثير على عملية بناء الهوية الوطنية العراقية.

### أولاً : دور رجال الدين

إذا ما استثنينا دور رجال الدين السنة فيما يتعلق بموقفهم من مسألة الاندماج بالدولة العراقية الوليدة من عدمه، باعتبار أن أول رئيس وزراء للعراق ( السيد عبد الرحمن النقيب ( الكيلاني )) كان يمثل شخصية دينية سنية، فإن التركيز سيتم على رجال الدين الشيعة، ورجال الدين الكرد ( الشيوخ الصوفيون )، فضلاً عن ( المار شمعون ) الزعيم الروحي للطائفة الآشورية، لما كان لهم من دور فعال في تحديد أسس الاندماج الوطني والتأثير على عملية صياغة هوية وطنية عراقية.

### 1. دور رجال الدين الشيعة:

مع إنشاء الكيان العراقي الوليد عام 1921 كانت الهوية المذهبية للشيعة ضعيفة نسبياً إذا ما قورنت بالهوية القبلية أو المحلية. ففي حالات كثيرة كان الانتماء إلى القبيلة أو المحلة من الناحية السياسية أقوى من الرابطة الشيعية التي لم يرغب الشيعة في أن يمنحوها تعبيراً سياسياً، مما جعل نفوذ المراجع الدينية

الشيوعية ضعيفاً خارج إطار المدن المقدسة<sup>(1)</sup>.

لكن لا ينبغي الاستتباط من هذه الأحكام السالفة إن المراجع الشيوعية كانوا بلا أي نفوذ سياسي على أتباعهم. فقد لعب بعضهم دوراً قيادياً في تحريك ثورة العشرين التي قام بها رجال القبائل الشيعة في منطقة الفرات الأوسط<sup>(2)</sup>.

كما جرّ عدداً منهم وراءه جمهوراً واسعاً من المعترضين على الدولة العراقية والطاعين بشرعيتها.

والواقع، فإن رجال الدين الشيعة لم يكونوا ضد مفهوم الدولة (كدولة)، بقدر ما كان رفضهم للصبغة السننية التي تصبغت بها.

ويمكن تلمس ذلك من خلال المحتوى المذهبي (ولو الجزئي) لتمرد قبائل الفرات الأوسط والدور الذي لعبه حجة الإسلام (كاشف الغطاء) من موقعه في مدينة (النجف) في تأييد صدور ميثاق وقعه عدد من رؤساء القبائل يطالب فيه بتحقيق الإنصاف للشيعة من خلال الاهتمام بمناطق جنوب العراق، وزيادة عدد القضاة الجعفرين، وتدريس أحكام الفقه الجعفري، وبوقف استيلاء السنة على الأوقاف. غير أن أهم ما جاء في الميثاق هو مادته الأولى التي نصت: (( لقد تمشّت الحكومة العراقية منذ تأسيسها حتى اليوم، على سياسة خرقاء، لا تتفق ومصالح الشعب، واتخذت سياسة التفرقة الطائفية أساساً للحكم، فمثلت أكثرية الشعب (ويقصد الميثاق هنا الشيعة بلا شك) بوزير واحد أو

---

(1) حتى في مدينة النجف المركز الروحي للطائفة الشيعة نجد أن الولاء الأول والأقوى هو للمحلة أو القبيلة. فدستور حي البراق أحد الأحياء الأربعة الرئيسية للمدينة يشير بجلاء إلى أن التنظيم الاجتماعي للمحلة يقوم على القبيلة وإن قيم هذا التنظيم هي قبلية في الجوهر. ولم يسند الدستور أي دور سياسي للمرجعية (أعلى سلطة دينية للشيعة)، بل إنه لم يأت على ذكر هذه المؤسسة. أنظر: حنا بطاطو، الدور السياسي للشيعة وعملية الاندماج، ضمن مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي (حفريات سوسولوجية)، مصدر سبق ذكره، ص 195-196؛ وكذلك حنا بطاطو، الكتاب الأول، مصدر سبق ذكره، ص 38.

(2) حنا بطاطو، الدور السياسي للشيعة وعملية الاندماج، مصدر سبق ذكره، ص 196-197.

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

وزيرين ممن يسايرون السلطة في سياستها )<sup>(1)</sup>.

وكانت أصوات القيادات الدينية الشيعية ترتفع عندما كانت تشعر بالقدرة على إحراج الحكومة حين يتعلق الأمر بمسألة وطنية، كدعوتهم لمقاطعة الانتخابات النيابية المرتبطة بالتصويت على المعاهدة مع الإنكليز.

لذلك، فإن معارضة المرجع الأول للشيعية الشيخ (مهدي الخالصي) لإجراء انتخابات المجلس التأسيسي وتحريم المشاركة فيها، ولم تكن نابعة عن رغبة تتعارض مع منطق الدولة، وبناء مؤسساتها، بقدر ما كانت تعبيراً عن موقف وطني رافض لتكريس وتقنين الانتداب البريطاني عن طريق إجراء الانتخابات وإقرار المعاهدة.

وعلى هذا الأساس، فقد بقي موقف علماء الدين الشيعية الأساسي هو، وكما ورد في إحدى فتاويهم، (( الدفاع عن كيان العراق المقدس ))<sup>(2)</sup>. أو كما جاء على لسان حجة الإسلام (كاشف الغطاء) موقفاً: (( لا يكون الغرض منه قضايا طائفية، بل كل القصد الإصلاح من وجهة عامة للأمة العراقية بجميع عناصرها، وكافة مذاهبها على السواء ))<sup>(3)</sup>.

وهكذا، فقد بقيت السمة الأساسية للفتاوى ذات البيانات المصدر الديني والمرتبطة برجال الدين الشيعية، هي التمسك القوي بالكيان العراقي والتماهي المتين معه<sup>(4)</sup>، مما أثر على أتباعهم بشكل كبير ودفعهم إلى التمسك بالخط الوطني العراقي.

لكن غياب الجبهة الشيعية الموحدة نتيجة انقسامها على نفسها بين رجال الدين وشيوخ العشائر، وازدياد حدة التنافس والتخاصم فيما بينهم من جهة، وداخل كل مجموعة على حدة من جهة أخرى، قد أدى إلى زعزعة موقع رجال

(1) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج4، مصدر سبق ذكره، ص102.

(2) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص89.

(3) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج4، مصدر سبق ذكره، ص208.

(4) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص89.

الدين واهتزاز مكانتهم الاجتماعية، الأمر الذي أثار سلبياً على مشروع بناء هوية وطنية عراقية.

## 2. دور الشيوخ الصوفيون ( الكرد )

يتمتع الشيوخ الصوفيون والزعماء الدينيون الذين ينتمون إلى إحدى الطرق الصوفية بشقيها ( القادري والنقشبندي )<sup>(1)</sup> بنفوذ قوي ومكانة اجتماعية متميزة داخل المجتمع الكردي، حيث كان لذلك الأثر الهام في تعميق إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية.

وتبرز أهمية الدور الذي يلعبه شيوخ الطرق الصوفية من خلال النظر إليهم على أنهم وسطاء بين الله والإنسان، إضافة إلى دورهم كصناع سلام في حل المنازعات<sup>(2)</sup>.

وحيث تكثر حالات النزاع القبلي في المناطق القبلية، فإن دور شيوخ الطرق الصوفية يزداد أهمية هناك، حيث يحتلون موقعاً مثالياً للتوسط في حل مثل هذه المنازعات، ومن ثم فإن دورهم كحلالي منازعات يزيد من قوتهم السياسية<sup>(3)</sup>.

وقد أشار بعض الأجانب الذين زاروا التكايا في كردستان آنذاك، إلى دهشتهم من الممارسات التي كانت تقام فيها، مثلما لفت انتباههم شدة سيطرة أولئك الشيوخ الذين يديرون تلك التكايا، على مرديهم<sup>(4)</sup>.

ومما أضفى نفوذاً أكثر على قادة الطرق الصوفية، هو تمتعهم بمركز اقتصادي رفيع متأت من كونهم أغوات ومُلاك أراضي، بالإضافة إلى كونهم

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن الطرق الصوفية وممارساتها أنظر: سي. جي. آدموندز، مصدر سبق ذكره، ص 64 وما بعدها.

(2) ديفيد ميكدول، مصدر سبق ذكره، ص 102.

(3) مارتن فان برويتسن، الأغا والشيخ والدولة، مصدر سبق ذكره، ص 34.

(4) ف. ف. مينورسكي، الأكراد - ملاحظات وانطباعات، ترجمة معروف خزنة دار، مطبعة النجوم، بغداد، 1968، ص 52.

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

شيوخ دينيين، الأمر الذي دَعَم من مركزهم الاجتماعي، ومنحهم فعالية في المجتمع، واستجابة عفوية بين الناس تصل في بعض الأحيان إلى حد الانقياد غير المبررة لهم<sup>(1)</sup>.

وبقدر تعلق الأمر بموضوع البحث، فإن نمو الهوية القومية الكردية على حساب الهوية الوطنية العراقية قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالصعود السريع الذي شهدته الطرق الصوفية والدور المميز الذي لعبه قادتها في إنماء النزعة القومية الكردية. فالطرق الصوفية كانت أول أداة لبناء أول حركة قومية، وإذكاء وعى الذات الأولى بالكردية. وكان الشيوخ الدينيون هم القادة الحقيقيون لحركات التمرد القومي الكردي<sup>(2)</sup>.

إن هذا التلازم الموضوعي بين نمو الهوية القومية الكردية وانتشار الطرق الصوفية يجعل من الطبيعي أن يكون الشيخ (عبد الله النقشبندي) (شيخ طريقة) من أول المطالبين بكيان كردي مستقل عام (1878)<sup>(3)</sup>.

ومن هنا يمكن القول، بأن الطرق الصوفية وشبكاتهما الاجتماعية قد لعبت دوراً أساسياً في ترسيخ نطف التصورات القومية وإطلاق أولى تمرداتها في كردستان العراق<sup>(4)</sup>.

وعليه، يجب أن تفهم معارضة الكرد للاندماج في جسد الدولة العراقية وتبني هوية العراق الوطنية من منطلق (بالإضافة إلى القومي والاقتصادي) ثقافي متجذر في الخط الصوفي العام الذي تحوّل إلى عملية رفض ذات أبعاد سياسية، حيث وفّرت شبكة العلاقات الاجتماعية التي خلقتها (الطرق الصوفية) الكثير من عناصر المقاومة ضد الدولة العراقية<sup>(5)</sup>.

(1) عبد الرحمن إدريس صالح البياتي، مصدر سبق ذكره، ص 43.

(2) مارتن فان برويتسن، الأغا والشيخ والدولة، مصدر سبق ذكره، ص 35.

(3) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص 78.

(4) فالج عبد الجبار، القومية العربية بإزاء القومية الكردية دراسة في التماثلات والتباينات البنيوية،

مصدر سبق ذكره، ص 471.

(5) ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص 60-61.

الهوية الوطنية العراقية

لكن ما تجدر الإشارة إليه، هو أن الطرق الصوفية بقدر ما عملت على إنماء الهوية القومية الكردية، بقدر ما وقفت عائقاً بوجه توحيد المجتمع الكردي بسبب اشتداد حدة التوتر بين طريقة وطريقة منافسة أخرى، بل إن التوتر كان يمتد إلى الطريقة الواحدة نفسها عندما يتنافس الشيوخ من ذات الطريقة فيما بينهم على كسب شبكة من الأتباع التي سوف تقوم عليها سلطتهم. لكن دون أن يعني ذلك تغيير الشعور الكردي العام حيال مسألة الهوية الوطنية العراقية ورفضهم لتبنيها.

### 3. دور المار شمعون

يخضع الآشوريون إلى نظام ديني قبلي هرمي يتربع على قمته بطيريركهم الملقب ( المار شمعون ).

وللمار شمعون الرأي الحاسم والقول الفصل في كل ما يعرض للطائفة من مشاكل مع الغير أو بين أفرادها، وهو ممثل للطائفة لدى الحكومة.

وإضافة إلى ما يتمتع به المار شمعون من رئاسة مطلقة في شؤون الدين فهو في الوقت نفسه رئيس زمني وأمير محلي داخل طائفته يخضع له شيوخ القبائل ومن بعدهم رؤساء الأفخاذ<sup>(1)</sup>.

ومع تأسيس الدولة العراقية، أصر المار شمعون على ضرورة قيام السلطات البريطانية والحكومة العراقية بمنح الرؤساء الروحيين للطوائف الدينية سلطات زمنية، كما ودعا إلى منح طائفته الآشورية استقلالاً ذاتياً يمارسونه بمعزل عن الحكومة.

والواقع، فإن هذه المطالب كانت نابعة من طبيعة المجتمع الآشوري الذي كان يرى في وجود المار شمعون على رأس الزعامة الروحية للطائفة، بالإضافة إلى موقعه السياسي، تجسيدا حقيقيا لوجودهم الاجتماعي وتعبيراً أصيلاً عن

(1) عبد المجيد حسيب القيسي، مصدر سبق ذكره، ص3.

هويتهم الجماعية .

لذلك، فإن إصرار الآشوريين على عدم التعامل مع الحكومة إلا عن طريق المار شمعون وبموافقته، إنما هو الدليل على التأثير الكبير الذي يمارسه الزعيم الروحي للطائفة عليهم، كما إنه يعبر عن رغبة المجتمع الآشوري في الإبقاء على تقاليد المجتمع الديني والحفاظ على القيم التقليدية من خلال منح الولاء للزعماء الدينيين وليس إلى الدولة العراقية الحديثة، وهو ما كان يمثل تحدياً حقيقياً أمام بناء هوية وطنية عراقية .

### ثانياً : دور شيوخ القبائل

سيتم التركيز هنا على دور شيوخ القبائل في المناطق الجنوبية الشيعية، بالإضافة إلى الشيوخ القبليين الكرد في كردستان بحكم ارتباطهما الوثيق بجوهر موضوع البحث :

#### أ . دور شيوخ القبائل الشيعية :

لعل أبرز العوامل التي ساهمت في تحديد دور شيوخ القبائل الشيعية في التأثير على بناء الهوية الوطنية العراقية هو نجاح بريطانيا وساسة النظام الملكي في شق النخبة الشيعية، ودق إسفين الخلاف والفرقة بين قطبي القوة المنظمة للشيعية وهم المجتهدون وشيوخ القبائل . ففي حين كانت بريطانيا ومعها الدولة العراقية تعمل على تقويض سلطة كبار المجتهدين من رجال الدين، فإنها كانت تقدم في الوقت نفسه الحوافز السياسية والاقتصادية للشيوخ الكبار الذين كان غالبيتهم من الشيعية، مما أدى إلى تعزيز موقعهم الاقتصادي، وازدياد ثقلهم السياسي ( في البرلمان على وجه الخصوص )، وهو ما أفضى بدوره إلى ظهور الشيوخ الكبار ومعهم نظرائهم السنة كطبقة في العراق الحديث<sup>(1)</sup>.

(1) إسحاق نقاش، شيعة العراق، مصدر سبق ذكره، ص 165.

## الهوية الوطنية العراقية

واستمر الاتجاه المتمثل في تنامي هوية الشيوخ الطبقية على حساب هويتهم المذهبية ( الشيعية ) ، لاسيما بعد الامتيازات التي حصلوا عليها عند توثيق تحالفهم مع الملكية بشكل أكبر ابتداءً من عام 1941 حتى سقوط الملكية عام 1958 ، حيث انعكس ذلك على الفلاحين الفقراء وأثر بشكل سلبي على شعورهم الوطني، لاسيما بعد تزايد القهر والاضطهاد الذي تعرضوا له، واضطرار أعداداً كبيرة منهم للهجرة إلى المدن.

أما بخصوص الانتفاضات العشائرية التي كانت تتدلع في مناطق الريف الجنوبية أواسط الثلاثينيات والمدبرة من قبل بعض المشايخ، فإنها كانت تخلو من أية مسحة أو ملمح وطني، ولم تكن في حقيقتها سوى مظهراً من مظاهر الصراع على السلطة بين عناصر مختلفة من مكونات القيادة العشائرية، ومحاولة لكسب الامتيازات التي كانوا يفقدون إليها. ولم يكن من دافع وراء تحريك هذه الانتفاضات سوى طموحات ( السياسيين العشائريين ) المتواجدين في بغداد والذين رأوا في المشيخة وتسوية الأراضي وسيلة للوصول إلى السلطة<sup>(1)</sup>. الأمر الذي جعل هذه المناطق تتسم بالتوتر والاضطراب حتى تم إخمادها وبسرعة رهيبية على يد بكر صدقي وجنوده عام 1936 لينتهي مع ذلك عصر المشايخ. إذاً، فقد كان لشيوخ العشائر في مناطق الريف الجنوبي الشيعي دوراً سلبياً في تأسيس هوية وطنية عراقية.

## 2. دور الشيوخ القبليين الكرد:

يتميز المجتمع الكردي بأنه ذو طابع قبلي، فالروح القبيلة قوية للغاية عند الأكراد، ومن الصعب على أي كردي أن يلعب دوراً سياسياً بارزاً إن لم يكن في أصوله من شيوخ القبائل<sup>(2)</sup>.

(1) حنا بطاطو، الكتاب الأول، مصدر سبق ذكره، ص 147.

(2) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص 77.



## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

والقبيلة الكردية هي وحدة اجتماعية وسياسية، وكذلك بشكل عام مناطقية (وبالتالي اقتصادية) ، قائمة على التحدر السلالي والقراية، حقيقياً كان أم مزعوماً، وذات بنية داخلية مميزة<sup>(1)</sup>.

وفي بيئة كهذه يحتل شيوخ القبائل مكانة متميزة تتيح لهم أن يلعبوا دوراً سياسياً تتحدد على أثره طبيعة العلاقة بين القبيلة والدولة والتي غالباً ما كانت تتسم بالاحتدام والتوتر في مناطق كردستان.

ويكمن السبب الرئيسي في الاحتدام بين دور كل من الدولة والقبيلة في ( الهوية القبلية ) . فالزعماء القبليون من كافة المستويات مطلوبين لأداء أدوار معينة . فهم يقومون ضمن المجموعة التي تعترف بزعامتهم بدور الوسيط في فض المنازعات ، وبدور القائمين على توزيع الثروات والمنافع والمهام . كما يقوم الزعيم خارج حدود جماعته بدور الوسيط بين نظرائه والزعيم الأعلى من جهة ، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى . ويحرس الزعيم بعين يقظة احتكاره للعلاقات مع العالم الخارجي . فإذا مارست الدولة احتكارها للقوة ، فإن سلطتها فيما يتعلق بفرض الضرائب وإدارة القضاء ستشمل كل فرد داخل الإقليم ، وبالتالي تقوم الدولة بنفي دور وساطة الزعيم مع العالم الخارجي ، وهكذا يصبح مبرر الوجود القبلي لا معنى له<sup>(2)</sup>.

ومن هذا المنطلق ، يمكن تفسير سبب رفض الشيوخ القبليين الكرد لقيام الدولة العراقية الحديثة ، وإصرارهم على عدم الاندماج فيها ، ومقاومة التقييدات التي تفرضها عليهم .

وتعززت طبيعة هذا الموقف الرفض لمنطق الدولة بالنسبة لزعماء القبائل الكرد بالجوانب الروحية والمادية ، فهم بالإضافة إلى كونهم شيوخ قبليين ، فإنهم أيضاً شيوخ دينيين وأغوات في الوقت نفسه ، مما سمح لهم بتشديد نظام

(1) مارتن فان بروينسن، الأغا والشيخ والدولة، مصدر سبق ذكره، ص 118.

(2) ديفيد ميكدول، مصدر سبق ذكره، ص 52.

تقاي في معتمد على ذاته ومحصن ضد التأثيرات الخارجية<sup>(1)</sup>.

ولعل هذا ما يفسر طبيعة التقليد الكردي في معاداة ورفض أية سلطة مفروضة عليهم من خارج دائرتهم<sup>(2)</sup>.

وبما أن زعماء القبائل يملكون هذا القدر الواسع من التأثير الروحي والمادي على أبناء قبيلتهم، فإنه قد تمت ترجمة ذلك عملياً إلى ثورات وحركات تمرد واسعة شنتها القبائل الكردية ضد الحكومات الملكية المتعاقبة في العراق بعد أن نشأت علاقة معقدة بين النزعة القومية الكردية بوصفها خطاباً والريف بوصفه ساحة نضالية<sup>(3)</sup>.

وقد دفع حجم الدور الذي لعبه زعماء القبائل الكرد في منح الحركة القومية الكردية زخمها رجال الإدارة البريطانية إلى التعبير عن هذه الحقيقة بالقول، بأن التضامن الكردي كان عشائرياً أكثر منه قومياً<sup>(4)</sup>.

في حين علق (غلنر) عن هكذا نوع من النزعات القومية بأنها قد تكون ذات شرعة مزدوجة (قبلية للداخل) و (قومية للخارج)<sup>(5)</sup>.

أما (مايكل هدسون) فقد اختصر وصف ذلك بمفهوم (القومية القبلية)<sup>(6)</sup>. على أن من الواجب ذكره، بأن الحركة القومية الكردية بقدر ما استمدت زخمها وقوتها من زعماء القبائل، بقدر ما عانت الضعف بسبب اشتداد روح المنافسة بين هؤلاء الأخيرين. فبمجرد اشتراك زعيم قبيلة ما في الحركة

(1) ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص 68.

(2) ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت، من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 54.

(3) حميد بوزاسلان، العصبية والسياسة الكردية من منظور اجتماعي-تاريخي؛ في فالح عبد الجبار وهشام داود، الأثنية والدولة، الأكراد في العراق وإيران وتركيا، مصدر سبق ذكره، ص 223.

(4) ديفيد ميكدول، مصدر سبق ذكره، ص 263.

(5) آرنست غلنر، الأمة ومستقبل النزعة القومية، مصدر سبق ذكره، ص 195.

(6) Micheal Hudsonm, Arab Politics, The search for legitimacy, New Haven & London, Yale Univ. Press, 1977.

الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

القومية، كان ذلك في الغالب سبباً لأن يقف منافسوه على الضد من هذه الحركة<sup>(1)</sup>.

وفي المحصلة النهائية، فقد وقف زعماء القبائل الكرد وأبناء قبائلهم ضد فكرة الاندماج في دولة العراق، مما يعني أنهم كانوا جزءاً من تعقد إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية في العهد الملكي.

---

(1) مارتن فان بروينسن، الأغا والشيخ والدولة، مصدر سبق ذكره، ص34.

## المطلب الثاني المراكز السياسية والهوية الوطنية العراقية

وينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة محاور رئيسية، تتناول على التوالي دور الأحزاب السياسية، ودور المؤسسة التشريعية، والمؤسسة التنفيذية في التأثير على عملية بناء الهوية الوطنية العراقية.

### أولاً: دور الأحزاب السياسية:

تلعب الأحزاب السياسية دوراً سياسياً بارزاً في تشكيل الهوية الوطنية ومنحها ملامح الوجود المتكامل وذلك من نواح عدة.

فمن جهة، تتولى الأحزاب وظيفة تنشيط الشعور السياسي للأفراد، وإنماء الإحساس بالمواطنة لديهم. فالأحزاب تمتلك الفاعلية والقدرة على زرع روح المواطنة، وتعميق هذا المفهوم وتكريسه في الوعي الجمعي، سواء تجسد ذلك في خطابات الأحزاب أم في سلوكياتها. ومن جهة أخرى، تضطلع الأحزاب بوظيفة تنظيم وإمرار التشنجات التي تحدث بين الفئات الاجتماعية المختلفة لتجنب بالتالي الاصطدام العنيف الذي قد يقع بين القوى الاجتماعية والسياسية التي تمثلها<sup>(1)</sup>. حيث يسمح ذلك بتهيئة الأجواء المناسبة لخلق فرص العيش المشترك في إطار السلم الأهلي.

(1) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991، ص 47.

كما تمثل الأحزاب أحد أبرز القنوات والممرات الرئيسية القادرة على أن تستوعب في نطاقها الطبقات والتشكيلات الاجتماعية المختلفة، وأن تضمن لهذه الجماعات مشاركة فاعلة في بلورة وصياغة قواعد اللعبة السياسية بما يجعل الفرد يشعر بأن ذاته الوطني قد تحقق، وبأن له وجوداً حقيقياً في الوطن الذي يعيش فيه.

على صعيد آخر، ولكي تتمكن الأحزاب السياسية من أداء وظائفها المتعلقة بإنجاز هوية وطنية على وجهها الأكمل، فإنه لا بد من أن يتوفر في الحزب عدد من العناصر الرئيسية مثل استمرارية التنظيم حتى بعد انتهاء حياة القادة المؤسسين له، واتساع نطاق التنظيم ليشمل كافة أنحاء البلاد، والسعي الدؤوب لبناء قاعدة جماهيرية، فضلاً عن هدفه الرئيسي المتجسد في الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها<sup>(1)</sup>.

لكن هذا الحال لم يكن لينطبق على معظم الأحزاب السياسية العراقية التي ظهرت في العهد الملكي.

فباستثناء عدد محدود جداً من الأحزاب كالحزب الوطني بزعامة (جعفر أبو التمن) الذي ظهر في أوائل العشرينات، والذي سعى جاهداً لترسيخ الوعي الوطني في أذهان الأفراد، وتحقيق التقارب بين السنة والشيعة كخطوة أولى على طريق تحقيق الاندماج الوطني<sup>(2)</sup>، فإن معظم الأحزاب الأخرى كانت تتسم بالهشاشة نتيجة ضعف هيكلها وأهدافها الاجتماعية أو نتيجة اقتصرها على نخبة اجتماعية وطبقية ضيقة. كما اتسمت هذه الأحزاب بعدم استمراريتهما وقصر حياتها، وغالباً ما كان وجودها مرهوناً باستمرار المركز أو النفوذ السياسي لمؤسسيها، أو إنها كانت تتشكل وتحل تلبية لغايات سياسية

---

(1) Joseph La Palombara and Myron Welner, Political Parties and Political Developments, Princeton University Press, 1966, P. 6.

(2) حنا بطاطو، الدور السياسي للشيعة وعملية الاندماج، مصدر سبق ذكره، ص 200؛ وكذلك حنا بطاطو، الكتاب الأول، مصدر سبق ذكره، ص 332.

(3) نزار توفيق الحسو، مصدر سبق ذكره، ص 69.

## الهوية الوطنية العراقية

ولم تتم الأحزاب والجماعات والنوادي السياسية البارزة في العهد الملكي روح المواطنة، كما إنها لم تسع جدياً لبناء هوية وطنية عراقية، فهي كانت إما قومية أو أممية الاتجاه وقلما تجد أحزاباً ذات اتجاه وطني عراقي خالص.

فلو أخذنا (نادي المثى)<sup>(1)</sup> ذوي التوجه القومي العروبي لوجدنا أن دعواته للقومية العربية قد تأثرت بشدة بالفاشية الأوروبية بحيث أصبح التركيز على مفاهيم (النقاء الأثني) و (الأصالة العربية) عنصراً من العناصر المحددة لهوية المجتمع السياسي، ومكوناً رئيسياً من مكونات تلك النزعة المتطرفة التي ذهبت إلى حد التشكيك في الأصول الأثنية والانتماء الوطني لدعاة التوجه الوطني العراقي<sup>(2)</sup>. كما رى هذا النادي ميولاً ونزعات أو كشف عن غرائز قريبة من السلطوية<sup>(3)</sup>.

أما الحزب الشيوعي العراقي، فبرغم تزعمه للحركة الوطنية المناهضة للاستعمار والنظام الملكي، وبرغم دعواته لتشكيل نسيج اجتماعي عراقي أكثر تماسكاً عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أنه ومع ذلك لم يخرج عن نطاق الحزب الشيوعي السوفيتي الذي كان يستمد منه قيمه وأفكاره، بل إنه خضع لإملاءاته في كثير من القضايا، مما وُدد انطباعاً بأن الحزب الشيوعي يمثل مصالح أجنبية أكثر مما هو يمثل المصلحة الوطنية العراقية.

وحتى بالنسبة لـ (جماعة الأهالي) (نواة الحزب الوطني الديمقراطي الذي أجاز له ممارسة العمل السياسي عام 1946) والتي كانت قد تبنت الاتجاه الوطني العراقي ودعت إلى تحقيق الإصلاح الاجتماعي عن طريق الوسائل الانتخابية، فإن أفكارها لم تكن منبثقة تماماً من صميم الواقع العراقي بقدر ما هي تردد صدى (الفابية)، وأحياناً (الماركسية)، وأحياناً أخرى

---

(1) تأسس نادي المثى عام 1935 ثم أصبح لاحقاً نواة لحزب الاستقلال الذي حصل على الرخصة الرسمية لممارسة العمل السياسي عام 1946.

(2) آريك دافيس، مصدر سبق ذكره، ص 116، 131.

(3) حنا بطاطو، الكتاب الأول، مصدر سبق ذكره، ص 335.

(الدارونية) (1) ، وإن كانت الفابية هي الأكثر طغياناً على أفكارها .

كما إنها ارتضت لنفسها الدخول في معترك الانقلابات العسكرية والانجرار وراءها عندما اشتركت في حكومة ( بكر صدقي) الانقلابية عام 1936 على الرغم من توكيدات باعتماد الديمقراطية وصناديق الاقتراع كمبدأ لتداول السلطة .

وعلى ما يبدو ، فإن ( جماعة الأهالي) قد اكتشفت لاحقاً حجم الخطأ الذي اقترفته في الاشتراك في حكم عسكري وانقلابي ، وبحسب اعتراف قادة الجماعة أنفسهم (2) . وقد زعزع ذلك ثقة الشعب بقيادة الحركة الوطنية وقص آمالهم في إمكانية بناء هوية وطنية عراقية منبثقة من صميم المجتمع ومعبرة عن رغباته بشكل سلمي .

أما ( الحزب الوطني الديمقراطي) المنبثق عن ( جماعة الأهالي) فلم يكن بأفضل حال من نواته ، حيث كانت الخلافات الداخلية تعصف به ، وكثرت الانشقاقات والاستقالات بين صفوفه (3) ، مما أدى إلى تحجيم دوره وإضعاف نفوذه كحزب ممثل للاتجاه الوطني العراقي .

نستنتج مما تقدم ، بأنه لم يكن يوجد في العراق خلال مدة العهد الملكي أحزاب سياسية قوية وفعالة قادرة على بناء هوية وطنية عراقية . فقسم من هذه الأحزاب كان يطغى على وجودها واستمرارها المصالح الشخصية ، والقسم الآخر كان يعبر في فكره أو سلوكه عن مصالح أجنبية .

ومع ذلك ، يجب علينا أن لا نغفل الفترات التي تعرضت فيها الحياة الحزبية للخطر والتجميد والتي وصلت في بعض الحالات لمدة عقد كامل حصل كما في الفترة بين (1937 - 1946) . كما يجب أن لا نغفل حجم الضغوط التي تعرض لها عناصر الحركة الوطنية خصوصاً في الأيام الأخيرة من العهد الملكي ، لما كان لذلك من تأثير سلبي انعكس على طبيعة عمل الأحزاب السياسية الموجودة ، أو إنه أعاق ظهور أحزاب سياسية تضع مسألة بناء الهوية الوطنية في أولى اهتماماتها .

## ثانياً : دور المؤسسة التشريعية ( البرلمان ) :

تشكل المؤسسة التشريعية ( البرلمان ) أحد أهم الأعمدة الأساسية التي تبنى عليها الهوية الوطنية . ويأتي ذلك باعتبار أن هذه المؤسسة هي الممثلة لمختلف الجماعات والأقاليم والفئات التي تنتمي إلى الدولة نفسها ، وبالتالي فهي القادرة على إيجاد أرضية مشتركة تجمع فيما بينهم بما يسمح ببلورة مشاعر الانتماء الوطني لدى الجميع .

كما يعد البرلمان المؤسسة المؤطرة للاختلافات الاجتماعية والتي تستطيع استيعاب واحتواء التناقضات التي يمكن أن تنشأ عن تلك الاختلافات بما يقلل من احتمال تنامي فرص الصدع بين الأفراد والجماعات ذوي الانتماءات المختلفة ، وخصوصاً فيما يتعلق بالنواحي الدينية والعرقية والمذهبية .

ولأن البرلمان يمثل المؤسسة الدستورية التي تتولى بالإضافة إلى التشريع والتمثيل ، مهمة ممارسة الرقابة على عمل الحكومة ، فإن ذلك سيسهل ضماناً لحقوق وحرريات الأفراد السياسية والمدنية ، وهو الأساس في عملية بناء الهوية الوطنية .

بيد أن هذه الخصائص البرلمانية لم تكن تتسجم مع خصائص برلمان العهد الملكي في العراق<sup>(1)</sup> الذي شهد اختلالاً واضحاً سواء من ناحية صفته التمثيلية وهوية أعضائه ، أو من ناحية أدائه السياسي .

فالصفة التمثيلية لغالبية برلمان العهد الملكي قد اتسمت بهيمنة العناصر العشائرية والشيوخ القبليين ذوو المنحدر الريفي ، بحيث أصبح الشيوخ يشكلون الغالبية العظمى في البرلمان .

وكانت القوة السياسية لهؤلاء الشيوخ القبليين تزداد أهمية داخل قبة البرلمان ، كما توثق تحالفهم بشكل أكبر مع الناج الملكي ، وتحديداً في

---

(1) انقسم برلمان العهد الملكي (مجلس الأمة) في العراق إلى مجلسين: (مجلس النواب) المنتخب من الشعب، و(مجلس الأعيان) المعين من الملك.



العقدين الأخيرين من عمر الملكية، حيث ارتفعت نسبة تمثيلهم من (9،31٪) عام 1943 إلى (9،35٪) عام 1958 - عام سقوط الملكية<sup>(1)</sup>.

إن احتواء جماعات أولية ذات نفوذ كالعشائر، في جهاز سياسي حديث مثل (البرلمان) قد يعتبر خطوة إيجابية لتحقيق الاستقرار وإرساء الأسس لتحقيق وحدة اجتماعية وتماسك داخلي أكبر. لكن المشكلة كانت تكمن في العقلية التقليدية التي استحوذت على أفكار الشيوخ القبليين والتي كانت تتنافى والأسس الحديثة للدولة، فضلاً عن استغلال هؤلاء الشيوخ موقعهم السياسي لتنمية ثرواتهم الاقتصادية التي كانت آخذة في التراكم على حساب الفلاحين الفقراء<sup>(2)</sup>، الأمر الذي عمق من حدة الفجوة اقتصادياً وسياسياً بينهم وبين عامة جماهير الفلاحين، مما جعل من هذه المؤسسة التشريعية أن تكون أداة تفريق أكثر منها أداة توحيد.

أما من ناحية الأداء السياسي، فقد تميز مجلس النواب العراقي بقدرة ضعيفة على ممارسة وظيفته نتيجة لطبيعة الأحكام الهيكلية التي أوردها الدستور بشأن المجلس والتي حددت من صلاحياته كثيراً، أو نتيجة لسلوكيات أعضاء المجلس ذاته.

فبعد أن نصت المادة (19) من الدستور على أن (سيادة المملكة العراقية الدستورية للأمة)<sup>(3)</sup>، عادت وتراجعت عنها بإيجاد فكرة إيداعها لدى الملك، كما يتضح من الشطر الثاني من نص المادة (وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده)<sup>(4)</sup>.

وبذلك، فقد أصبحت السيادة للملك وليس للأمة. وقد تعزز ذلك عملياً عندما تم تجرييد مجلس النواب (الممثل للشعب) من صلاحياته التشريعية

(1) حنا بطاطو، الكتاب الأول، مصدر سبق ذكره، ص 130.

(2) نزار توفيق الحسو، مصدر سبق ذكره، ص 67.

(3) القانون الأساسي العراقي لعام 1925، المادة (19).

(4) المصدر نفسه، المادة نفسها.

## الهوية الوطنية العراقية

ومنحها للملك بعدما أتيح للأخير أن يسهم إسهاماً فعلياً في صنع مشروعات القوانين، وأن يجعل موافقته على أي مشروع قانون شرطاً من شروط رفعه إلى مجلس الأمة، بل إن الملك ذهب إلى أبعد من ذلك حينما منح نفسه القدرة على إصدار مراسيم لها قوة القانون<sup>(1)</sup>.

وإمعاناً في تحجيم دور مجلس النواب (المنتخب من الشعب) فقد تمّ الاكتفاء باستحصال موافقة مجلس الأعيان (المعيّن من الملك) على اقتراح (الوزارة) بحل مجلس النواب، حيث كان ذلك يتم بكل سهولة بحكم تداخل الدور الرسمي بعلاقات القوة للارسمية التي ربطت أعضاء الوزارة وأعضاء مجلس الأعيان<sup>(2)</sup>. وقد استخدمت هذه الوسيلة كسلاح لإقصاء العناصر الوطنية المعارضة وإبعادهم عن دائرة المجلس.

وبدلاً من أن يقوم مجلس النواب بتحريك المسؤولية السياسية للوزارة، فإن الأخيرة قد بسطت هيمنتها عليه.

وباستثناء مجلساً واحداً من ستة عشر مجلساً عرفها النظام البرلماني العراقي، لم يتمكن أي مجلس نواب في العراق إكمال دورته، وقد كانت بعض الوزارات تصدر قرار الحل في نفس يوم تأليفها، كما فعلت وزارة نوري السعيد في 3 آب عام 1954 بحل المجلس النيابي الذي لم يجتمع سوى مرة واحدة فقط<sup>(3)</sup>.

وهكذا، فقد أفرغ النظام البرلماني من مضمونه الحقيقي، وأصبح مجلس النواب الذي يفترض به أن يكون معبراً عن مصالح الجماهير مجرد أداة بيد الملك والوزارة. وذلك ما يدل على وجود مستوى عالٍ من الاحتقار للإرادة الشعبية واستعداد دائم للتلاعب بها. وقد برزت هذه الحالة بشكل أكثر وضوحاً عند تدخّل الحكومة بشكل فاضح في الإجراءات الانتخابية وفي عملية التصويت بما

(1) فائز عزيز أسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، دار السندباد، ط2، 1984، ص126.

(2) نزار توفيق الحسو، مصدر سبق ذكره، ص66.

(3) فائز عزيز أسعد، مصدر سبق ذكره، ص10.

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

يضمن صعود مرشحيها واستبعاد العناصر الوطنية التي تحظى بالتأييد الشعبي .  
ولم تتردد الحكومة في استخدام الأساليب المختلفة للتزوير لغرض الوصول إلى نتائج كانت معدة سلفاً .

وقد عبّر كامل الجادرجي ( زعيم الحزب الوطني الديمقراطي ) في إحدى المناسبات الانتخابية عن هذه الحقيقة بقوله : ( إنها كانت أشد إرهاباً وأكثر تزويراً من الانتخابات السابقة ... وإن المجلس الذي سينبثق عن ذلك مُعد سلفاً لإقرار المشاريع الاستعمارية الخطرة )<sup>(1)</sup>.

أما عبد الرزاق الحسني ، فقد دعم الحقيقة نفسها بالقول : ( لقد انتهت الانتخابات الجديدة بمأساة لم يشهد تاريخ البرلمان العراقي نظيراً لها ، فقد فاز بالتركية مئة وواحد وعشرون نائباً ، من أصل مئة وخمسة وثلاثين ، أما الباقون وعددهم أربعة عشر نائباً فقد فازوا بالانتخاب السوري )<sup>(2)</sup>.

ويعترف أحد أعمدة النخبة السياسية للعهد الملكي وهو ( توفيق السويدي ) بحقيقة هذا الواقع ، إذ يقول : ( إن مشكلات البلد ناشئة في الدرجة الأولى من ضعف الوزارات التي قامت في البلاد ، لأنها لم تستند إلى مجالس تشريعية منتخبة انتخاباً حراً لتمثيلها تمثيلاً صحيحاً . إن فقدان التمثيل النيابي الصحيح ، هو الذي باعد بين الشعب وحكومته )<sup>(3)</sup>.

وعلى هذا الأساس ، لم تفض الصورة المشوهة التي بني عليها النظام البرلماني إلا إلى قيام مؤسسة تشريعية ضعيفة يتصارع أفرادها على المركز والنفوذ ضمن ( شلل نيابية ) لا هم لها سوى تحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة الوطنية العامة ، وهو ما ولد حالة من التباعد والقطيعة بينها وبين عامة الشعب .  
وبذلك ، فقد كان للدور الذي مارسه المؤسسة التشريعية العراقية في العهد

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج9، مصدر سبق ذكره، ص164.

(2) عبد الرزاق الحسني، مصدر سبق ذكره، ص164.

(3) عبد الرزاق الحسني، مصدر سبق ذكره، ص58.

الملكي أثراً سلبياً على عملية بناء الهوية الوطنية العراقية.

### ثالثاً: دور المؤسسة التنفيذية ( الحكومة ) :

يتمثل دور المؤسسة التنفيذية في سياسات وممارسات الحكومات الملكية المتعاقبة في مجال بناء الهوية الوطنية العراقية.

ولعل أبرز السياسات التي دأبت الحكومات الملكية على ممارستها والتي كان لها الواقع الأكبر في التأثير على عملية بناء الهوية الوطنية العراقية هي استخدام العنف، والنفي والاستبعاد، وبإسقاط الجنسية.

#### أ . استخدام العنف :

إن من أبرز ميزات العهد الملكي هو إنه التجأ لاستخدام العنف لغرض حفظ النظام، بحيث جعل من تلك السلوكية بمثابة القاعدة وليس الاستثناء. وبهذا الخصوص، يمكن استعارة توصيف أحد الباحثين الذي أكد على إنه ( ابتداءً من الأفكار البريطانية في المحافظة على النظام، تم إدخال وإتقان استخدام العنف لقمع المعارضة من قبل الحكومات المركزية في بغداد منذ تأسيس الدولة )<sup>(1)</sup>.

وكان توجيه العنف إلى مجاميع الأقليات، هي الإشارة الأكثر وضوحاً إلى المدى الذي وصل إليه اضطراب الوضع السياسي، ومدى ترسيخ العنف كوسيلة سياسية لتحديد مجرى الحياة السياسية العراقية.

فقمع الأكراد أصبح جزءاً من ممارسة وطنية، وسحق الآشوريين بكل قسوة ووحشية أصبح رمزاً للفخر الوطني والوحدة الوطنية<sup>(2)</sup>.

وعلى النهج نفسه مارست حكومة ( رشيد عالي الكيلاني ) عام 1941

(1) ليام أندرسون وغارث ستانسفيلد، مصدر سبق ذكره، ص 58.

(2) ليام أندرسون وغارث ستانسفيلد، مصدر سبق ذكره، ص 57-59.

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

العنف ضد اليهود العراقيين، وأسفرت الأحداث التي تمت برعاية الحكومة وتحت إشرافها عن سلب ونهب وقتل نحو ما يقارب (200) يهودي. بينما اكتفت حكومة (ياسين الهاشمي) بمصادرة ممتلكات الأيزيديين بعد الأحداث التي اندلعت في سنجار صيف عام 1935<sup>(1)</sup>.

أما الانتفاضات العشائرية في مناطق الريف الجنوبي الشيعي، فإنها لم تنج من قهر السلطة بعد أن تم تصفيتهم على يد بكر صدقي وجنوده وأسط عقد الثلاثينيات.

وقد اتخذ العنف مستويات أبعد عندما تم توجيهه من جانب الحكومات الملكية إلى المعارضة السياسية والخصوم السياسيين ابتداءً من منتصف عقد الأربعينيات. فقد أقدمت قوات الشرطة عام 1946 على فتح النار على عدد من العمال المضربين عن العمل في شركة نفط كركوك، بتحريض من الحزب الشيوعي، وكان من نتيجة ذلك أن قتل عدد من الأشخاص وجرح العشرات منهم فيما أطلق عليه بـ (مجزرة كركوك) (كاورياغي)<sup>(2)</sup>.

وكانت القسوة الأشد هي في قمع الوثبات والانتفاضات الوطنية، وثبة عام (1948)، وانتفاضة عام (1952) و(1956)، إذ تم إخماد هذه الحركات الوطنية بكل قوة، وراح ضحية ذلك مئات القتلى والجرحى من المتظاهرين<sup>(3)</sup>.

كما تمت تصفية معظم العناصر الوطنية، وزج بهم في السجون ومعسكرات الاعتقال، ناهيك عن تعرض بعضهم لعمليات إعدام، كما حدث مع زعيم الحزب الشيوعي العراقي يوسف سلمان يوسف (فهد).

إن عدم تعامل السلطات الحكومية مع الأحداث السياسية من منطلق

(1) ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص122.

(2) لمزيد من التفاصيل عن هذه المجزرة أنظر: حنا بطاطو، الكتاب الثاني، مصدر سبق ذكره، ص190-191.

(3) المصدر نفسه، ص203 وما بعدها.

الهوية الوطنية العراقية

الاستيعاب السلمي، ولجوئها المتكرر إلى استخدام العنف، إنما هو دليل على أن العنف قد أصبح بالنسبة لها هو الوسيلة المثلى للسيطرة على الوضع المزوم الذي أصبح قابلاً للانفجار في أي لحظة.

كما يدل استخدام العنف على حجم الإفلاس السياسي للسلطات، ومدى تدني شرعيتها، ومقدار قطيعتها مع الجمهور، الأمر الذي يشكل تحدياً بوجه عملية بناء هوية وطنية عراقية.

## 2. النفي وإسقاط الجنسية:

تعد الجنسية الرابطة القانونية والسياسية التي يتمتع بموجبها حاملها بحقوق المواطنة المتساوية بالنسبة للجميع.

لكن النخبة السياسية الحاكمة في العهد الملكي قد نحت منحى آخر من خلال سعيها إلى تقسيم مواطنة المجتمع العراقي إلى درجات بالاستناد إلى قانون الجنسية الصادر عام 1924، وذلك لدوافع سياسية ولاعتبارات دينية وأثنية وثقافية.

فبموجب هذا القانون تنقسم الجنسية إلى (أ) (أصلية) وتمنح إلى العراقيين من التبعية العثمانية. والجنسية (ب) (تابعة) وهي أدنى من الأولى وتمنح إلى العراقيين من التبعية غير العثمانية.

إن هذا التمييز الذي وسم مبادئ المواطنة العراقية قد استخدمته الحكومة العراقية وسلطات الانتداب البريطاني كسلاح للتخلص من المرجعيات الشيعية المعارضة لسياستها في العراق، كاستبعاد الشيخ مهدي الخالصي الذي أتهم بأنه من التبعية الفارسية. وبموجب هذا القانون التمييزي فقد تم الطعن في عروبه وعراقيته برغم أن عروبة وعراقية الشيخ مهدي الخالصي وعائلته لم تكونا موضع شك في نظر العراقيين، ناهيك عن إنه كان العربي الوحيد وسط رئاسة دينية غالبيتها من الفرس<sup>(1)</sup>.

(1) جان بيير لويزار، مصدر سبق ذكره، ص 213-214.

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

كما أن هذا القانون مدعاة لأن يشكك شخص غير عراقي وهو ( ساطع الحصري) في عراقية الشاعر ( محمد مهدي الجواهري) الذي ينحدر من أسرة دينية لها جذور عميقة في مدينة النجف.

وامتدت هذه الصفة التمييزية للمواطنة لتشمل بعض الأقليات ( الأثنية - الدينية) كالکرد الفيليون الذين تم حسابهم في عداد الفئة حملة الجنسية التابعة (ب).

من جهة أخرى، فقد طغت على النخبة الملكية الحاكمة نظرة الارتياب وعدم الثقة بين الأقليات الدينية والأثنية بالشكل الذي جعل من مسألة أن تحرم السلطات الحكومية فئة كاملة من جنسيتها العراقية، أمراً طبيعياً، كما فعلت حكومة (توفيق السويدي) عندما أسقطت الجنسية العراقية عن جميع اليهود العراقيين عام 1950، رغم أنهم، نظرياً، كانوا من مواطني الدرجة الأولى<sup>(1)</sup>.

ولقد اتخذت حالات إسقاط الجنسية بعداً أوسع بعد أن تحولت إلى عقوبة سياسية موجهة إلى المعارضين السياسيين للنظام، كما حصل عامي 1954 و1955 بإسقاط الجنسية عن مواطنين عراقيين بتهمة ممارسة النشاط الشيوعي، ومن قبلها إسقاط الجنسية عن (عبد القادر إسماعيل) أحد مؤسسي جماعة الأهالي، ليضاف عامل آخر إلى العوامل التي تسهم في تعقيد إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية.

### رابعاً : دور الأسرة الهاشمية

فيما يخص الأسرة الهاشمية، فلقد اختلف الدور الذي اضطلع به كل ملك من ملوك تلك الأسرة فيما يتعلق ببناء الهوية الوطنية العراقية. بالنسبة للملك

---

(1) سعد ب. أسكندر، كرد بغداد الفيلية ونظام البعث، في فالح عبد الجبار وهشام داود، الأثنية والدولة الأكراد في العراق وإيران وتركيا، مصدر سبق ذكره، ص305.

الهوية الوطنية العراقية

فيصل، الذي تسلّم الحكم من ( 1921 - 1933 ) ، فإنه قد سعى جاهداً لبناء هوية وطنية متماسكة قادرة على توحيد المجتمع العراقي المنقسم على نفسه، مستغلاً في ذلك حنكته السياسية، وقدرته على تحقيق التوازن بين تطلعات الوطنيين من العراقيين والرغبة البريطانية في توجيه البلاد وفقاً لسياساتها. لكن الملك فيصل اصطدم بواقع مرير لم يسمح له بتحقيق هدفه، فلم تكن المتغيرات الخارجية ولا الوقائع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموجودة على أرض الواقع تصب في مصلحة تحقيق اندماج وطني وتأسيس هوية مشتركة.

وبعد اثني عشر عاماً من تأسيس الدولة العراقية كتب فيصل مذكرة سرية أوجز فيها الصعوبات والتحديات التي واجهت مسيرة الدولة العراقية وبناء الهوية الوطنية، إذ جاء فيها: (( أقول وقلبي ملآن أسى أنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتلات بشرية خيالية، خالية من أية فكرة وطنية متشعبة بتقاليد وأباطيل دينية لا تجمع بينهم جامعة، سمّاعون للسوء، ميّالين للفوضى، مستعدون للانتفاض على أية حكومة كانت، نحن نريد والحالة هذه أن نشكّل من هذه الكتل شعباً نهذب، وندربه ونعلّمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف، يجب أن يعلم أيضاً عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل ))<sup>(1)</sup>.

كما أشار فيصل إلى (( أن البلاد العراقية هي جملة من البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية، ذلك هو الوحدة الفكرية والمليّة والدينية ))<sup>(2)</sup>.

وتملك فيصل الجرأة الكافية عندما اتهم المجموعة الحاكمة في العراق بلونها السيئ الواضح وأعاب عليها قلة تحسسها بخطورة المسألة المذهبية، فقد أقرّ أن (( العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية، مؤسسة على أنقاض

(1) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج 1، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(2) المصدر نفسه، ص 9.



## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

الحكم العثماني) (1). وانتقد فيصل طريقة إدارتهم للبلاد القائمة على الانفراد بالرأي، حيث أشار إلى (( إن عدم المبالاة بالرأي بتاتاً مهما كان حقيراً، خطيئة لا تغتفر)) (2). ولأنه شعر بالضييق مما سمعه (ألوف المرات) من أن (( الضرائب على الشيعة، والموت على الشيعة، والمناصب للسني)) (3). فقد حاول طمأنة معنويات الشيعة من خلال التأكيد على ضرورة إشراكهم في خدمات الدولة وتسهيل دخولهم إلى الدوائر الحكومية. لكن فرص بناء الهوية الوطنية كانت قد تبذرت مع وفاة الملك فيصل ومجيء ولده غازي (حكم من 1933 - 1939) المتطرف في ميوله القومية العربية، والذي كان معروفاً (بقلة خبرته وعدم اكتراثه واستخفافه وقلة اهتمامه بالواجبات المكلف بها) (4).

وكان من نتائج ضعف غازي أن فقد التوازن الذي كان قائماً في عهد والده، مما فسح المجال لدخول الجيش في ميدان الحياة السياسية لملء الفراغ، بحيث أصبحت القوة المسلحة هي الأداة النموذجية لحفظ النظام والتعامل مع الأحداث، وسط دعوات غازي الحماسية للجيش (بإبادة المجتمع الآشوري) (5)، وترحيبه بقمع الانتفاضات العشائرية عام 1935. وقد وصل تغلغل الجيش في السياسة ذروته مع وقوع البلد برمته في شرك الانقلابات العسكرية.

لكن المعنى الاجتماعي للملكية قد تغير تماماً في عهد الأمير (عبد الإله) الذي حكم كوصي على العرش طيلة الفترة التي كان فيها ابن أخته فيصل الثاني قاصراً (6)

(1) المصدر نفسه، ص10.

(2) عبد الرزاق الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص10

(3) المصدر نفسه، ص11.

(4) ستيفن هيمسلي لونغريك، العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950، ج2، مصدر بقى ذكره، ص446؛ وكذلك حنا بطاطو، الكتاب الأول، مصدر سبق ذكره، ص ص372-373.

(5) آريك دافيس، مصدر سبق ذكره، ص105.

(6) أي أنه حكم من عام 1939 وحتى عام 1953 (عام بلوغ فيصل الثاني سن الرشد)، ومع ذلك، فإنه بقي متشبهاً بمقاليد الحكم حتى اندلاع ثورة تموز عام 1958.

الهوية الوطنية العراقية

فقد ارتقى عبد الإله في أحضان الإنكليز، وانتهج منطق العنف لتصفية العناصر الوطنية، مما أثار استياء الشعب وسخطه.

والأهم من ذلك، فإن الملكية تحت حكم (عبد الإله) بتحالفها مع المشايخ قد توقفت عن لعب دور الساعي إلى التوحيد الاجتماعي، وإنها بالتزامها ببنية اجتماعية ريفية قد تحولت إلى عامل تخلف اجتماعي، مما أعاق اندماج العراقيين بعضهم ببعض الآخر<sup>(1)</sup>.

إن هذا الانحدار في دور التاج الملكي قد جعل منه عائقاً يحول دون إمكانية بناء الهوية الوطنية العراقية بعد أن كان هو الساعي لتحقيق ذلك الهدف في الأيام الأولى من عمر الملكية.

---

(1) حنا بطاطو، الكتاب الأول، مصدر سبق ذكره، ص 50-53.

## المطلب الثالث المركز العسكري والهوية الوطنية العراقية

ينحصر هذا المطلب في تناول دور المؤسسة العسكرية في التأثير على عملية صياغة وبلورة ملامح هوية وطنية عراقية.

فلقد لعبت المؤسسة العسكرية دوراً بارزاً في الحياة السياسية العراقية أثناء العهد الملكي، وإن لم يكن ذلك واضحاً بشكل جلي إلا لفترات معينة.

وكان هذا الدور يزداد أهمية مع هزالة النخبة المدنية الحاكمة وتنافسها وتصارعها على السلطة، فضلاً عن تنامي وحدة التحديات التي واجهتها المملكة العراقية.

ويمكن لنا أن نستدل على حجم النفوذ العسكري داخل مؤسسات الدولة من خلال الإحصائية التي أجراها الباحث (عقيل الناصري) والتي تبين فيها إنه من خلال المدة (1920 - 1941) تشكلت (30) وزارة تداول رئاستها (12) شخصاً، كان (7) منهم من ذوي الأصول العسكرية، أي بنسبة (54%)، تداولوا رئاستها (21) مرة، أي بنسبة (70%). في حين إن الذين تداولوها من ذوي الأصول المدنية، لم يتجاوز عددهم سوى (5) أشخاص (اثان منهم كانوا من أصول مدنية والثلاثة الآخرين ضباط احتياط)، أي بنسبة (46%)، تداولوها (9) مرات فقط، أي بنسبة (30%)<sup>(1)</sup>.

(1) عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921-1958، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 2005، ص321.

## الهوية الوطنية العراقية

ولكن الملاحظ على تركيبة المؤسسة العسكرية والمواقع القيادية منها على وجه الخصوص بأنها لم تكن تعكس واقع تركيبة العراق الاجتماعية والأثنية المذهبية، إذ ظلت قيادة المؤسسة طيلة عقدي العشرينيات والثلاثينيات تقتصر على نخبة من الضباط العرب السنة والذين أغلبهم من أصول اجتماعية وسطي أو قريبة منها، ونادراً ما كان بينهم من القوميات والطوائف الأخرى. هذا الواقع الطائفي / الأثني هو انعكاس لمنظومة مفاهيم نخبة وعوائل الحكم وممارساتها السياسية، الذي أدى، ضمن ما أدى إليه، هو كبح تعزيز الاندماج في الهوية الوطنية العراقية وتبلورها<sup>(1)</sup>.

وكما أوضحنا سابقاً، فقد درس (محمد طربوش) تكوين الفئة العليا من الجيش العراقي من خلال عينة واسعة تضم (61) ضابطاً كبيراً كانوا في الجيش النظامي عشية انقلاب عام 1936، والصورة المتأتية عن العينة تشير في الواقع إلى ضيق واضح في المساحة الاجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء. وذلك أن (95%) منهم كانوا من المسلمين السنة، بينما لم تكن هذه الفئة تشكل آنذاك أكثر من (46%) من المجتمع. وكان (67%) منهم من مواليد بغداد، بينما لم تكن العاصمة تضم أكثر من (8%) من سكان العراق. وكان (82%) قد تدربوا في الجيش العثماني، وعملوا فيه على رغم انقضاء (16) عاماً آنذاك على تأسيس الجيش العراقي<sup>(2)</sup>.

وتعطي هذه الأرقام صورة عن مدى التشابه في هوية النخبتين المدنية والعسكرية آنذاك، كما تشير إلى التمثيل المتواضع للمجتمع المدني من خلال نخبته العسكرية. فالمؤسسة العسكرية كانت خارج المجتمع الحقيقي -إن صح التعبير- وكان دورها تالياً لمواجهة<sup>(3)</sup>.

وبذلك، فقد أصبحت المهمة الأولى للجيش، والوحيدة فعلاً لفترة من الزمن،

(1) المصدر نفسه، ص ص176-178.

(2) Mohammad A. Tarbush, Op. Cit., PP. 80-82.

(3) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص 149.

## الفصل الأول : نشأة الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

هي الحرب ضد ( العدو الداخلي ) ، أي ضبط الأمن في البلاد لمصلحة النخبة الحاكمة في بغداد والمصالح البريطانية<sup>(1)</sup>.

وكان الاختبار الحقيقي للجيش هو في قمعه للحركات والانتفاضات الشعبية المحلية بصورة بالغة القسوة والوحشية ، إذ شملت هذه الحركات معظم مناطق العراق ، واستهدفت غالبية التكوينات الاجتماعية ( الكرد ، الأيزيديين ، الآشوريين ، الشيعة )<sup>(2)</sup>.

ولكن أقوى تلك الحملات وأشدّها قسوة هي تلك التي استهدفت الآشوريين في الشمال ، والعشائر الشيعية في مناطق الفرات الأوسط والجنوب .

ويبدو أن توصيف أحد الباحثين بشأن العنف الممارس من قبل المؤسسة العسكرية هو الأقرب إلى وجه الدقة حينما قال : (( لقد تبوأّت المؤسسة العسكرية وقاداتها مكائهم الطبيعية بوصفهم اختصاصيين محترفين للعنف المنظم ))<sup>(3)</sup>.

لقد أفضى الاستخدام المنظم للعنف من جانب المؤسسة العسكرية ، وخصوصاً في عهد الملك غازي ، إلى إضعاف الحياة النيابية الحرة ، وتأسيس قاعدة متينة للانقلابات العسكرية ، حيث تمت ترجمة ذلك على أرض الواقع عندما شهد العراق وقوع أول انقلاب عسكري في العالم العربي على يد ( بكر صدقي ) عام 1936 .

إذ أشر انقلاب بكر صدقي إلى بداية نهاية النظام الدستوري في العراق ، وأصبحت تحولات السلطة غير الدستورية والعنيفة - في أغلب الأحيان - هي القاعدة لا الاستثناء<sup>(4)</sup>.

(1) المصدر نفسه، ص149.

(2) لمزيد من التفاصيل أنظر: عبد الكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الأول إلى صدام حسين، مصدر سبق ذكره، ص91 وما بعدها؛ وكذلك ستيفن هيمسلي لونغريك، العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950، ج2، مصدر سبق ذكره، ص377، 403.

(3) عقيل الناصري، مصدر سبق ذكره، ص211.

(4) ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، مصدر سبق ذكره، ص49.

## الهوية الوطنية العراقية

فخلال الفترة بين عامي 1936 و 1941 حدثت خمسة انقلابات عسكرية متتالية<sup>(1)</sup>. وبدأت علامات انحدار العراق نحو الفوضى وعدم الاستقرار السياسي. فطيلة السنوات الأربعة (1937 - 1941) كانت الوزارات تشكل وتقال حسب رغبات الضباط، ويكفي أن نستدل على حجم الدور الذي لعبه هؤلاء الضباط من خلال تمكنهم من إسقاط الوزارات السبع التي جاءت للحكم خلال تلك السنوات الأربع<sup>(2)</sup>.

وكان من نتائج ذلك أن بدأت عرى النسيج السياسي والاجتماعي العراقي بالتفكك، وأن أصبحت الاغتيالات والتصفيات الجسدية سمة سائدة في الحياة السياسية العراقية، بحيث طغى مشهد العنف الذي حمله العسكر معهم على كل مظاهر الحياة المدنية في العراق، مما أثر بشكل سلبي على عملية بناء هوية وطنية عراقية.

ولقد تراجع دور المؤسسة العسكرية إلى الوراء بعد دحر الحركة الانقلابية العسكرية الموالية لألمانيا عام 1941 على يد الإنكليز. ولقد أصبح العسكر خارج دائرة السلطة، أو بالأحرى إنهم كانوا ينسجون في الخفاء حتى تمكنوا من اختراق قمة السلطة عام 1958 عن طريق مجموعة الضباط الأحرار.

---

(1) عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص93. وهذه الانقلابات هي: 1- اغتيال بكر صدقي. 2- إسقاط وزارة جميل المدفعي الرابعة. 3- تثبيت وزارة نوري السعيد الخامسة. 4- إسقاط وزارة طه الهاشمي. 5- انقلاب عام 1941 وعزل الوصي عبد الإله ونوري السعيد.

(2) ماريون فاروق سلوغت، بيتر سلوغت، من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص .

## الفصل الثاني

# العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية





إذا كان العهد الملكي قد استند في وجوده على مقومات وأسس الدولة العصرية وإن كانت ضعيفة وهشة، وإذا كان قد شهد في لحظات من عمره بعض الملامح الليبرالية، فإن تلك المقومات وهذه الملامح كانت قد اختفت مع الانتقال إلى العهود الجمهورية.

فمن دستور دائم في العهد الملكي إلى مجموعة دساتير مؤقتة، ومن حكم مؤسسات سياسية دستورية مدنية إلى حكم أشخاص تطغى عليهم النزعة العسكرية، ومن تعددية حزبية وإن كانت مقيدة إلى مرحلة اللاحزبية أو حكم الحزب الواحد، ومن حكم نخب متمدنة إلى حكم نخب ريفية، ومن حكم لا تهيمن عليه عصبية معينة على نحو سافر إلى حكم عصبيات عشائرية وطائفية ومناطقية وصولاً إلى حكم الأسرة الواحدة.

وقد كان لكل هذه التحولات تأثير كبير على عملية بناء الهوية الوطنية العراقية، وهو ما سنتناوله من خلال المباحث الأربعة التالية:

- المبحث الأول: العهد الجمهوري الأول والهوية الوطنية العراقية.
- المبحث الثاني: العهد الجمهوري الثاني والهوية الوطنية العراقية.
- المبحث الثالث: العهد الجمهوري الثالث والهوية الوطنية العراقية.
- المبحث الرابع: العهد الجمهوري الرابع والهوية الوطنية العراقية.



## المبحث الأول العهد الجمهوري الأول والهوية الوطنية العراقية

صبيحة يوم 14 تموز 1958 تمكنت قوات من الجيش بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف من الإطاحة بالنظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري في العراق بحلته العسكرية.

لتصبح المؤسسة العسكرية قوام النظام الجديد والمحور الأساسي لتوجيه سياسة البلاد وصياغة وبلورة ملامح هوية وطنية عراقية.

والتساؤل هنا هو كيف كانت رؤية عناصر الجيش لتحديد توجهات الهوية الوطنية الملائمة للبلاد؟ وهل كان ثمة اتفاق بين أقطاب النظام الجديد لتحديد ذلك التوجه؟ أم أن عقبات حالت دون ذلك؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في المطالب التالية.

## المطلب الأول التنازع بين الهويتين ( الوطنية والقومية )

بدأت ثورة تموز بالإفصاح عن سياستها منذ الأيام الأولى لإعلانها باتخاذ عدد من السياسات والإجراءات التي ركزت في غالبيتها على الطبيعة التعددية للمجتمع العراقي.

وكانت الخطوة الأولى على هذا الطريق هو تشكيل مجلس السيادة المؤلف من ثلاثة شخصيات محمد مهدي كبة ( شيعي ) ، وخالد النقشبندي ( ضابط كردي ) ، ورئيس المجلس نجيب الربيعي ( ضابط عربي سني ) ، وإن كانت السلطة الممنوحة للمجلس هي سلطة شكلية .

كما أعلن عن تأليف التشكيلة الحكومية التي مثلت خروجاً لما كان معهوداً عليه في العهد الملكي من حيث إنه تمّ مراعاة واقع التنوع المذهبي والأثني للمجتمع العراقي، فقد ضمت الوزارة إضافة إلى رئيس الوزراء ووزير الدفاع عبد الكريم قاسم، ونائبه ووزير الداخلية في الوقت نفسه عبد السلام عارف، أربعة من الوزراء الشيعة وثلاثة من الوزراء الكرد من بينهم ( بابا علي ) ابن الشيخ محمود الحفيد البرزنجي .

وبعد ثلاثة عشر يوماً من إعلان الثورة صدر الدستور المؤقت الذي جاء، من بين ما جاء فيه، أن ( الكيان العراقي يقوم على أساس التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور بحقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية ) .<sup>(1)</sup>

(1) الدستور العراقي المؤقت لعام 1958، المادة الثانية.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

وقد مثل ذلك بادرة أمل بالنسبة للكرد لأنه فتح المجال أمام دور كردي أكبر في مجال صياغة الهوية الوطنية العراقية.

ولكن هذه الآمال سرعان ما تبذرت بعد أن أتضح وبوقت قصير من اندلاع الثورة إن مجموعة ( الضباط الأحرار ) المنفذة للثورة كانت تقتقد إلى وحدة العقيدة ولم يكن يجمع بينهم من جامع سوى الإطاحة بالنظام الملكي دون التفكير بالبدل الذي سيحل محله أو الذي سينوب عنه، وما أن تحقق هذا الهدف بالفعل، حتى تفككت عرى التآلف والاتفاق بينهم، ودب إليهم الشقاق والخلاف النابع من أفكار وتصورات متباينة<sup>(1)</sup>.

وكانت أبرز النقاط الخلافية هي تحديد ( هوية دولة العراق ) فيما إذا كانت عربية أم عراقية خالصة، وتركز جوهر الخلاف بالدرجة الأساس بين قائدي الثورة الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف.

فقد ركز الزعيم عبد الكريم قاسم على إقامة الكيان العراقي المستقل ودعا إلى إصلاح المشاكل الداخلية العراقية وتطوير العراق كدولة - أمة مستقلة يدعمه في ذلك الحزب الشيوعي وأنصار التوجه الوطني العراقي.

أما عبد السلام عارف، فقد دعا إلى تبني هوية قومية عربية بالانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة<sup>(2)</sup> تحت زعامة الرئيس جمال عبد الناصر يسانده في ذلك دعاة الوحدة العربية الشاملة.

ولكن إذا كان هذا الخلاف العقائدي يعكس في البداية في إحدى جوانبه صراعاً شخصياً على السلطة بين قائدي الثورة، فإنه أخذ ينمو بالتدرج ليتحول إلى بؤرة نزاع وصدام داخل المجتمع العراقي كادت أن تجر البلد إلى حرب أهلية

---

(1) أدبث واثي، أيف، بنروز. العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915- 1975، ترجمة عبد الحميد حسيب القيسي، ج1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1989، ص344.

(2) تشكلت الجمهورية العربية المتحدة من قيام الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958 برئاسة جمال عبد الناصر.

شاملة .

فقد بات كلاً من الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف يمثلان النقطة المحورية التي تلتف حولها التحالفات السياسية عندما أصبح أحدهما يصنف كمؤيد وداعم لأفكار ( الجناح اليساري ) الممثل بالوطنيين العراقيين وكذلك الشيوعيين ، والآخر مؤيد لأفكار القومية العربية والوحدة العربية الشاملة ، وتبلورت التحالفات السياسية تدريجياً حول هذين القطبين<sup>(1)</sup> .  
للتخذ طابع أكثر حدة وخشونة .

إذ انقسم الشارع العراقي وانقسمت أحياء بغداد بين مؤيدي فكرة الوحدة العربية وبين الشيوعيين ، وكانت بعض هذه الأحياء تخضع لسيطرة فئات سياسية معينة لا يجوز لأفراد الفئات الأخرى دخولها ، وكثيراً ما كانت تسمع أصوات الاشتباكات ليلاً عندما يحاول أفراد معينة التسلل إلى أحياء فئة أخرى<sup>(2)</sup> .

لذلك ، فإن التنازع بين الهويتين ( الوطنية والقومية ) ، وتنامي حدة الصراع الأيديولوجي بين الرؤيتين المتنافستين ضمن الدائرة السياسية العليا والذي انتقل لاحقاً إلى الشارع العراقي قد أحدث انقساماً حاداً بين ذوي الاتجاهات الأيديولوجية المتضاربة ( القوميون والشيوعيون ) ترتب عليه أحداث عنف دموية انعكست آثارها سلباً على عملية بناء هوية وطنية عراقية .

وعلى ما يبدو فإن الحماسية المفرطة التي كان عليها عبد السلام عارف ، وتطرفه الذي وصل إلى أقصى مدياته في الدعوة إلى تحقيق الوحدة العربية والانضواء تحت لواء الجمهورية العربية المتحدة كان أحد أهم أسباب شق وحدة الصف للشعب العراقي وانقسام غالبية أبنائه إلى جبهتين متضادتين .

فكثيراً ما كان عبد السلام عارف يعمل بنزواته وليس بتفكيره ، وكان

(1) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت. من الثورة إلى الديكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 86.

(2) أديث و آئي، أيف، بينروز، مصدر سبق ذكره، ص 352.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

يملك إحساساً ضعيفاً بالواقع العراقي، وفي كثير من الخطابات التي ألقاها في مناطق العراق المختلفة كان يتكلم بطريقة بدائية وغاية في السذاجة ذاهباً في كلامه إلى أبعد بكثير من مشاعر أكثرية الضباط القوميين الذي كانوا ينفرون منه ولا يحبذون التعامل معه برغم مشاركتهم له في الشعور القومي<sup>(1)</sup> مما أثار استفزاز بعض الجهات داخل العراق، وعلى الأخص الحزب الشيوعي والعناصر اليسارية المعارضة للوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة.

فقد كان عبد السلام عارف يلهب تعاطف الجماهير المحتشدة بخطب حماسية مرتجلة يبلغ خلالها تحيات القائد الرائد جمال عبد الناصر ويكيل له المديح والثناء<sup>(2)</sup>.

وأصر عبد السلام عارف على إيراد اسم جمال عبد الناصر في خطبه مشيراً إلى أنه (( البطل )) و (( المحرر العظيم )) و (( شقيقنا الأكبر )) في الكفاح<sup>(3)</sup>.

كما عمل عبد السلام عارف على استمالة التنظيمات القومية العربية (ومن بينها حزب البعث) ، وراح يقترب منها أكثر فأكثر من خلال التركيز على عبارات (( الأمة العربية شعب واحد )) وأن (( الوحدة ستتحقق بمشيئة الله ))<sup>(4)</sup>.

وهكذا، فقد خلقت تصريحات عارف غير المتزنة، واندفاعه الطائش نحو الوحدة<sup>(5)</sup> جواً شديداً التوتر وأخرجت حماسته التي لا تهدأ كل الخلافات الكامنة بين العراقيين وعمقتها وزادتها سماً<sup>(6)</sup>.

---

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي. ثورة 14 تموز 1958 في العراق، منشورات مكتبة البقعة العربية، بغداد، ط2، 1981، ص435.

(2) مجيد خدوري. العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص125.

(3) حنا بطاطو. الكتاب الثالث. مصدر سبق ذكره، ص129.

(4) المصدر نفسه، ص129.

(5) ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص346.

(6) حنا بطاطو. الكتاب الثالث. مصدر سبق ذكره، ص129.

## الهوية الوطنية العراقية

أو كما ورد على لسان أحد الكتّاب إن خطب عبد السلام عارف قد سببت الاختناق لأبناء الشعب، ودق بها إسفين شق وحدة الصف الوطني بحماس أحمق<sup>(1)</sup>.

أما الزعيم عبد الكريم قاسم، فإنه على الرغم من استعداده لإقامة علاقات ودية مع الجمهورية العربية المتحدة، إلا أنه لم يكن يقبل على الإطلاق التضحية بسيادة العراق واستقلاله التام. فقد كان عبد الكريم قاسم مدركاً أن جمال عبد الناصر يهدف إلى فرض زعامته المطلقة على العالم العربي، الأمر الذي يحد من استقلال العراق في إدارة شؤونه الخارجية، والذي إذا ما أدى إلى دمج العراق في الجمهورية العربية المتحدة، فإنه يعني خضوع العراقيين خضوعاً تاماً إلى السيطرة المصرية<sup>(2)</sup>.

وقد حاول عبد الكريم قاسم أن يوضح بأنه لم يكن معادياً للوحدة العربية، فقد قال في 27 تموز (يوليو) عام 1958: ((إن الوحدة شيء لا يقرره إنسان واحد بل يجب أن تقرره الشعوب العربية))<sup>(3)</sup>. وفي وقد لاحق أعطى عبد الكريم قاسم الضباط القوميين سبباً يجعلهم يعتقدون إنه ليس ضد الوحدة بل ضد الاندفاع الطائش نحوها<sup>(4)</sup>.

وفي معرض دفاعه عن تهمة كونه خائناً للعروبة والقومية العربية بسبب عدم دخوله في الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، قال عبد الكريم قاسم: ((العروبة في نظرنا ليست وسيلة لتحقيق مآرب سياسية، بل خصلة مستمدة من الحسب والنسب الشريف))<sup>(5)</sup>.

(1) عبد الغني الملاح. التجربة بعد 14 تموز 1958، دون مكان النشر، ط2، 1992، ص ص13-14.

(2) أدبث و آي، أيف، بيروز، مصدر سبق ذكره، ص 347.

(3) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 130.

(4) المصدر نفسه، ص 130.

(5) نقلاً عن اسحق نقاش. شيعة العراق، في مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي حفريات سوسولوجية في الأثنيات والطوائف والطبقات، مصدر سبق ذكره، ص 225.



## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

وفي خطاب ألقاه على ضباط الجيش في شهر شباط عام 1959 أشار عبد الكريم قاسم إلى (( أن العراق جزء من كل وليس جزء من جزء ))<sup>(1)</sup>. في إشارة لمعارضته خضوع العراق لهيمنة الجمهورية العربية المتحدة.

وقد أوضح مصدر مقرب من عبد الكريم قاسم سبب تردد الأخير في الانضمام للجمهورية العربية المتحدة بالقول: (( لقد استطعنا لتونا التخلص من الحجازيين الذين حكمونا لمدة 37 سنة، فما الداعي أن نذهب الآن ونضع رقابنا تحت السيطرة الأجنبية ))<sup>(2)</sup>. والواقع، فإن الهدف من وراء تركيز الزعيم عبد الكريم قاسم على السياسات الداخلية هو محاولته خلق مجتمع عراقي يعبر عن هويات المجموعات العرقية والمذهبية التي يتشكل منها على خلاف القوميين العرب الذين كانوا يرغبون في صهر كل التشكيلات المجتمعية قسراً في بوتقة المجتمع العربي تحت حكم الرئيس جمال عبد الناصر.

ولكي نصل إلى فهم تفصيلي أكثر للمرحلة قيد الدراسة لأبد من التوقف عند البيئة الاجتماعية / الاقتصادية / العائلية التي عاش فيها كلاً من الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف لما لها من دور بارز في تشكيل العقيدة السياسية لكلا الشخصين وبلورة السلوك السياسي لكل منهما باتجاه معين، أي باتجاه نزعة العروبة بالنسبة لعبد السلام عارف، والوطنية العراقية لعبد الكريم قاسم.

ولنبداً أولاً بشخصية الزعيم عبد الكريم قاسم.

ينحدر عبد الكريم قاسم من عائلة مختلطة، فوالده قاسم بن محمد بكر الزبيدي من قبيلة زبيد القحطانية وهو ( سني ) ، أما والدته فهي كيفية حسن الساكني وهي من عائلة شيعية<sup>(3)</sup>، وإن كان البعض يذكر بأنها تنحدر من

(1) أدبث و آئي، أيف، بينروز، مصدر سبق ذكره، ص348.

(2) ليور لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص195.

(3) عقيل الناصري. قراءة أولية في سيرة عبد الكريم، دار الحصاد، دمشق، 2003، ص21.

## الهوية الوطنية العراقية

أصول كردية ( فيلية )<sup>(1)</sup>. حيث كان لهذا دور كبير في تكوين رؤيته التكاملية للعراق التي تتجاوز النزعات الطائفية والعرقية الضيقة.

كما إن نشأة عبد الكريم قاسم الأولى في محلة المهديّة ثم محلة قنبر علي في جانب الرصافة حيث تقيم عائلات تنتمي إلى أعراق ومذاهب دينية متعددة قد وفرت له جواً سمحاً غير مشوب بتعصب عرقي أو تزمّت ديني، وقد أثر ذلك على عقيدته السياسية<sup>(2)</sup>. يضاف إلى ذلك، فقد كان لحياة الفقر والحرمان التي عاشها عبد الكريم قاسم، حيث اشتغل في صباه مع والده في النجارة ثم في الزراعة قبل أن ينتقل للدراسة في الكلية العسكرية كان لها الدور الكبير في أن يتحسس ما يعانيه العمال والفلاحون من اضطهاد واستغلال طبقي<sup>(3)</sup>.

وبحكم ارتباط عبد الكريم قاسم بعلاقة عائلية مع محمد علي جواد ( قائد القوة الجوية في عهد بكر صدقي ) ، فإن ذلك مكنه من أن يراقب عن كثب التفاعل بين القوى السياسية والانضباط العسكري، مما خلق منه شخصاً لا يؤمن إلا بالالتزام بالأوامر العسكرية الصارمة.

كما أثر هذا التقارب على ميول عبد الكريم قاسم الفكرية عندما تأثر بالأراء السياسية التي كانت تتبناها جماعة بكر صدقي، والتي كانت تؤكد على ( الوحدة الوطنية العراقية والتعاون بين العرب والأكراد )<sup>(4)</sup>.

في مثل هذه البيئة التي نشأ عبد الكريم قاسم وترعرع فيها كان من الطبيعي أن تتبلور ميوله الفكرية وعقيدته السياسية باتجاه الوطنية العراقية

---

(1) أوريل دان. العراق في عهد قاسم تاريخ سياسي 1958-1963، ترجمة جرجيس فتح الله المحامي، السويد، 1989، ص35؛ وكذلك حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص122.

(2) ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 328؛ وكذلك مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص102.

(3) ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص327.

(4) آريك دافيس، مصدر سبق ذكره، ص224؛ وكذلك مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص104؛ وكذلك ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص328.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

التي تتيح له تكوين مجتمع متماسك وبالتالي يكون قادراً على بناء هوية وطنية عراقية .

أما عبد السلام عارف، فقد كانت نشأته الاجتماعية تختلف كثيراً عن نشأة عبد الكريم قاسم، بحيث كان لكل واحد منهما بحكم تلك النشأة شخصية متميزة تكاد تكون متناقضة مع الآخر مما كان له الأثر البالغ في خلق الصدع الذي فصل بينهما والذي عجل في إمكانية وقع الصدام .

ينحدر عبد السلام عارف من بيئة محافظة ومحيط اجتماعي ضيق تسوده النزعة الطائفية<sup>(1)</sup> . وبرغم تظاهره بالتعصب بالإسلام إلا إنه لم يكن تقياً وورعاً بل إنه كان طائفيًا يظهر تحيزاً للسنة مما أثار قلق الشيعة والطوائف غير الإسلامية الأخرى<sup>(2)</sup> .

وكان عبد السلام عارف ينتمي إلى الطبقة التجارية الوسطى الدنيا ( ابن بائع قماش)<sup>(3)</sup> مناطق غرب العراق، من مدينة الفلوجة تحديداً التي تشتهر بأنه منطقة ( قبلية ) ، وقبيلة عارف ( الجميلات ) تفتخر بالإدعاء بانتمائها القبلي والانتساب للنسب العربي الصحيح .

وعليه نجد إن عائلة عبد السلام عارف كانت لها صلات قبلية ولم تكن قد تحضرت بعد كما تحضر أجداد عبد الكريم قاسم<sup>(4)</sup> . هذا الاختلاف في النشاطين كان يخفي وراءه اختلاف في الأهداف والرؤى والتوجهات، ولكن ما حافظ على بقائها مكبوتة هو مرحلة الأعداد للثورة والرغبة في نجاحها . وما أن نجحت الثورة حتى أصبحا على مفترق طرق وتبين إنهما لم يستطيعا العمل سوياً . وقد وصلت حدة الخلاف ذروتها بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بإقدام الأول على تنحية الأخير في 30 أيلول 1958 من جميع مناصبه

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 344.

(2) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص 299.

(3) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 124 .

(4) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص 127.

الهوية الوطنية العراقية

وتعيينه سفيراً في جمهورية ألمانيا الاتحادية .

وبعد أن رفض عبد السلام عارف ذلك العرض وأظهر تحديه لعبد الكريم قاسم حكم عليه بالإعدام ثم استبدل بالسجن لمدة عشر سنوات قبل أن يصدر أمراً بالإعفاء عنه عام 1961 .

وهكذا، بهزيمة عبد السلام عارف أصبح الطريق سالكاً أمام عبد الكريم قاسم لتتفيذ سياسته الرامية إلى خلق دولة - أمة عراقية، وبناء هوية وطنية عراقية والتي شرع فعلاً في بنائها وذلك على صعدٍ مختلفة سنأتي على تناولها الآن.

### أولاً: على الصعيد الاقتصادي

في إطار مساعيه لبناء هوية وطنية عراقية، عمل عبد الكريم قاسم على تحسين المستوى المعاشي لغالبية المواطنين وردم الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء سواء أكان ذلك على صعيد الإقطاع/ الفلاحين أو العمال / مالكي وسائل الإنتاج، وكانت وسائله في تحقيق ذلك الهدف تتم عبر:

#### 1 . التشريع القانوني .

كان عبد الكريم قاسم عازماً منذ الأيام الأولى للثورة على تقليص نفوذ المشايخ الإقطاعيين الكبار وتحجيم السلطة السياسية والاقتصادية لهم باعتبارهم العقبة الأهم أمام طريق تحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي الذي يمثل الركن الأساسي لبناء الهوية الوطنية العراقية .

وكانت أولى بوادر ذلك هو إصدار قانون الإصلاح الزراعي رقم (30) لسنة 1958 الذي شرع بالدرجة الأساس لتحسين بؤس الفلاحين ورفع الحيف عنهم .

فموجب هذا القانون تم الاستيلاء على حوالي (75%) من الأراضي

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

المملوكة القابلة للزراعة في العراق<sup>(1)</sup>. ما أعطى بادرة أمل لإزالة أسس التمييز الطبقي التي كانت سائدة في العراق طيلة مدة العهد الملكي.

ولم تقف التشريعات القانونية عند حد رفع المستوى المعاشي للفلاحين فحسب، بل شملت أيضاً العمال الفقراء والأفراد المنتمين للفئات الوسطى والوسطى الدنيا من الذين ليس لديهم أملاك، إذ استفادت هذه الشريحة كثيراً من حزمة القوانين التي استهدفت ضمان وضع معيشي وخدمي وسكني أفضل بالنسبة لهم.

وقد تمّ ذلك من خلال الاهتمام برفع أجور الطبقة العاملة، وتحديد عدد ساعات عملهم، وتنفيذ إجراءات التأمين الاجتماعي ضد البطالة والمرض. وكذلك تمّ تخفيض أسعار الإيجارات للغرف والبيوت والدكاكين وبعض أسعار المواد الغذائية الأساسية<sup>(2)</sup>. بما يقلل من حجم العبء الملقى على عاتق هذه الطبقات، ويوفر الظروف المناسبة لتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

وأصدر عبد الكريم قاسم مجموعة قوانين تستهدف تحسين الدخل القومي للعراقيين عن طريق تحرير الثروة الوطنية من الهيمنة الأجنبية. وأبرزت تلك القوانين هو قانون رقم (80) لسنة 1961 الذي حددت بموجبه مناطق الاستثمار لشركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق، حيث انتزعت بموجب هذا القانون (99,5%) من الأراضي الممنوحة للشركات الأجنبية غير المستثمرة<sup>(3)</sup>.

وقد سبق وأن أعلن عبد الكريم قاسم في 4 حزيران 1959 انسحاب العراق

---

(1) أدبث و آئ، أئف، بئروز، مصدر سبق ذكره، ص384؛ ولمزيد من التفاصيل عن هذا القانون، أنظر: زكي خيرى. ملاحظات أولية عن الإصلاح الزراعي المنشود في العراق، مطبعة الشعب، بغداد، 1974.

(2) لمزيد من التفاصيل انظر: حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص152.

(3) لئث عبد الحسن الزبئدى، مصدر سبق ذكره، ص275. وللإطلاع على نص القانون أنظر: الوقائع العراقية، العدد 616، 21 كانون الأول، 1961، ص ص1-3.

الهوية الوطنية العراقية

من المنطقة الإسترلينية وتحرير الدينار العراقي من الجنيه الإسترليني بما يضمن إنعاش الدينار العراقي ويجنبه الخضوع لتقلبات النقد البريطاني، أو تعرضه لعمليات تضخم في العملة تتعكس سلباً على النظام النقدي العراقي<sup>(1)</sup>.  
لقد وفرت هذه التشريعات الأسس اللازمة لبناء قاعدة اقتصادية تسهم في حال توفر لها المناخ السياسي المناسب في بناء هوية وطنية عراقية.

## 2 . الدعم المعنوي (السايكولوجي) .

على صعيد الحصول على الدعم المعنوي لتوفير الأرضية الاقتصادية الملائمة لبناء هوية وطنية عراقية ، كان عبد الكريم قاسم يعلن دائماً عن انتماءه لطبقة الفقراء واعتزازه بها ، وكان يؤكد على أنه ابن هذه الطبقة التي لا يمكن أن ينسلخ عنها في محاولة لخلق حالة من التفاعل بينه وبين جمهور الفقراء ودفع الأخيرين للالتفاف حوله ، كما أنها كانت إشارة لجمهور هذه الطبقة بأن سياسة العهد الجديد ستبثق من صميم معاناتهم وبؤسهم في وقت كان شبح الفقر يسود ويلازم غالبية حياة الناس .

في أكثر من مناسبة صرح عبد الكريم قاسم مخاطباً العمال الفقراء بأن هذا (( واجب على الابن أؤديه ، أنا ابن أبي وابن الطبقة العاملة ))<sup>(2)</sup>

وفي مناسبة أخرى قال أمام مؤتمر عمالي: (( إني واحد منكم .. انتم عائلتي وقبيلتي .. عندما أنظر في وجوهكم تصيبني قوة ما وأنقاد إلى مساعدة الكادحين في كل مكان ))<sup>(3)</sup> . ولكنه مع ذلك لم يكن يرغب في أن يستثير ردود فعل مضادة من جانب كبار ملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال بالشكل الذي قد يسمح بتصادم طبقات الشعب ، برغم أنه قد ذهب بعيداً في

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر: ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 267 – 270.

(2) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 150.

(3) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 150.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

تحطيم سلطة الإقطاعيين الكبار.

فقد صرح في ذات مرة: (( إننا لن نخفض من مستوى معيشة الأغنياء، بل سنرفع من مستوى معيشة الفقراء ))<sup>(1)</sup>.

وفي تصريح له مع مراسلي احد الصحف الأجنبية أكد له فيه بأن طبقات الشعب (( قد اندمجت بعضها ببعض الآخر ))<sup>(2)</sup>. وكان يستشهد دائماً بقرية والده الأصلية (الصويرة) ، حيث (يدعم الأغنياء والفقراء بعضهم بعضاً في السراء والضراء)<sup>(3)</sup>.

باختصار، كان عبد الكريم قاسم يعمل على دغدغة مشاعر الفقراء دون أن يستثير حفيظة الأغنياء، بحيث يصبح هو الوسيط لتحقيق التقارب بين طبقات الشعب المختلفة كيما يتمكن من السير نحو بناء هوية وطنية عراقية.

### ثانياً : على الصعيد الاجتماعي.

ضمن هذا السياق، سعى عبد الكريم قاسم لتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية، وذلك لغرض تحقيق العدالة الاجتماعية، ومستوى عال للمعيشة اللذان يمثلان بالنسبة إليه الهدف الأساسي للثورة. يقول عبد الكريم قاسم: (( جئنا لحل مشاكل المواطنين، لضمان الخير العام، وضمان الرفاه ومستوى عال للمعيشة للجميع... ))<sup>(4)</sup> (الاضطهاد، الجهل، الحرمان... إننا نعمل لإزالة هذه العوامل ونأمل في أن نساعد أبناء الشعب للعيش أحراراً كرماء متحدين)<sup>(5)</sup>.

ومن بين الإجراءات التي اتخذها لتحقيق ذلك الهدف هو إلغاء نظام دعاوى

(1) اوريل دان، مصدر سبق ذكره، ص 84.

(2) المصدر نفسه، ص 83.

(3) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 153.

(4) أوريل دان، مصدر سبق ذكره، ص 84.

(5) المصدر نفسه، ص 84.

الهوية الوطنية العراقية

العشائر الذي كان يحتكم إليه أبناء الريف يحل منازعاته العشائرية طيلة مدة العهد الملكي، حيث تحققت المساواة للجميع أمام القانون، وأصبح النظام القضائي المدني هو المرجع الوحيد الذي يحتكم الجميع إليه، مما وجه ضربة قوية للتقاليد العشائرية التقليدية في الحكم القضائي.

وعلى الصعيد الاجتماعي نفسه، سعى عبد الكريم قاسم لتوفير السكن لأكبر عدد ممكن من الأفراد. وقد شرع فعلاً بإنشاء مشاريع سكنية كان أبرزها مشروع إسكان سكان الصرائف وبناء ما يقارب (10,000) وحدة سكنية لهم في مدينة اسماها (مدينة الثورة).

كما أنشئت جمعيات سكنية للشرائح الأفضل حالاً مثل الضباط والمعلمين والمهندسين، وكانت تلك الجمعيات تؤمن قروضاً بفوائد منخفضة.

وقد توسعت الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية الأخرى بسرعة كبيرة، فبنيت مستشفيات جديدة، واتسع عدد طلاب جميع المراحل الدراسية -ومنها الكليات- إلى أضعاف. كما تم إنجاز عدد من المشاريع التنموية.

إذاً، فقد كان عبد الكريم قاسم يعمل من خلال إجراءاته تلك على وضع الحجر الأساس للهوية الوطنية العراقية.

### ثالثاً: على الصعيد التنشئة السياسية.

ركز عبد الكريم قاسم على تنشئة الأفراد سياسياً باتجاه الوطنية العراقية من خلال التأكيد على التراث الرافديني العريق للعراق، وعلى إن العراق هو (مهد الحضارة)، وتم استخدام رموز ودلالات لتعزز طبيعة هذا التوجه مثل اختيار الشمس البابلية لعلم العراق، واستخدام الرموز الرافدينية القديمة لرمزها الرسمي. كما جرى توظيف التراث الشعبي وأحياءه لتحقيق التقارب بين الأديان والمذاهب والأثنيات المختلفة من خلال التركيز على المشتركات الثقافية



## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

والطقوس والعادات والزي والتقاليد المتقاربة<sup>(1)</sup>.

وكان عبد الكريم قاسم أثناء زيارته إلى المدارس أو المؤسسات الحكومية الرسمية أو عند افتتاح مشروع خدمي معين يكثر من العبارات التي تروج للوطنية العراقية، ويركز على المفردات التي تقرب بين فئات وطبقات المجتمع المختلفة والتي من شأنها أن تدعو للتسامح وتزيل مصادر التوتر والاحتقان.

فكثيراً ما نراه يردد عبارة (( الجمهورية العراقية الخالدة )) ، في حين اعتبر الحاجة إلى وحدة الصف حاجة ملحة، وحاول تجسيد ذلك عملياً من خلال عبارات (( أدفنوا الأحقاد )) ، (( كونوا متسامحين مع أخوتكم )) ، (( عفا الله عما سلف )) ، (( الإنسان يخطئ )) ، (( لن نحاسب الملاكين الكبار أو نسيء إليهم، غير أننا سنوقظ ضمائرهم تجاه أبناء هذا الشعب )) ، (( إننا لا نحمل الابن وزر الأب )) ، (( سنبقى دائماً متسامحين حتى بالنسبة للأشرار من رجال العهد المباد ))<sup>(2)</sup>. كما تمّ تنقيح المناهج الدراسية، وتضمينها بالمفردات التي تشجع على الوحدة الوطنية والتي تصب في صالح خلق هوية وطنية عراقية.

### رابعاً : على صعيد تحقيق التقارب الديني / المذهبي / الأثني.

وهو أبرز وأهم الأصعدة التي اعتمدها عبد الكريم قاسم لبناء هوية وطنية عراقية، فقد حدد موقفه إزاء الأقليات بـ ( المساواة التامة في الحقوق ) ، وأنه لا فرق هناك بين الطوائف والقوميات ) ، ( وستعامل جميع الأقليات من منطلق واحد ) ، كما أكد على ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية عبر انصهار مختلف الطوائف والملل في بوتقة الوطن الواحد، وأنه يجب علينا بعد الآن، والقول لعبد الكريم قاسم، ( إن نحيا كأسرة سعيدة واحدة في هذا البيت الكبير جمهوريتنا الوليدة )<sup>(3)</sup>. ثم يستشهد بالدستور المؤقت لتأكيد هذه الفكرة، إذ

(1) أريك دافيس، مصدر سبق ذكره، ص 183.

(2) أوريل دان، مصدر سبق ذكره، ص 84.

(3) المصدر نفسه، ص 85.

يقول: (كلنا شركاء في هذا البلد كما نص عليه الدستور المؤقت)<sup>(1)</sup>.

لذلك، فإن (الوطنية العراقية) الخالصة التي كان يتمتع بها عبد الكريم قاسم، ونظرته المساواتية لجميع قطاعات الشعب العراقي باختلاف فصائلهم، قد جعلت الشيعة والمسيحيين واليهود وأفراد الأقليات الدينية المختلفة في البلاد تشعر بالارتياح خلال فترة حكمه<sup>(2)</sup>.

إذاً، فقد كان عبد الكريم قاسم يحمل أهدافاً وغايات سامية سعى إلى ترجمتها عملياً في صيغة بناء للهوية الوطنية العراقية، لكن المشكلة كانت تكمن في الآليات التي اعتمدها للوصول إلى ذلك الهدف. وبعبارة أخرى، إذا كانت دوافع عبد الكريم قاسم ونواذعه لبناء هوية وطنية عراقية نزيهة ولا يحيط بها أي شك، فإن آلياته ووسائله للوصول إلى ذلك كانت غير سليمة بحكم ما فرضه عليه الواقع السياسي المضطرب الذي كان يعيشه العراق وطبيعة المرحلة التي حكم هو فيها من حيث تصاعد وتيرة الصراع بين القوميين والشيوعيين، وظهور التيارات السياسية المتطرفة، فضلاً عن الدور الكبير الذي لعبه التدخل الخارجي (الدولي والإقليمي) في التأثير على الشأن الداخلي العراقي، ناهيك عما يحمله العسكر من فكر وسلوك لا يؤمن بنمط الحياة السياسية الديمقراطية، مضافاً إليها الأخطاء الجسيمة التي وقع بها عبد الكريم قاسم شخصياً.

كل هذه العوامل قادت عبد الكريم قاسم إلى أن يعتمد آليات ويسلك مسالك لم تكن في صالح بناء هوية وطنية عراقية.

(1) المصدر نفسه، ص 85.

(2) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت. من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 115.

## المطلب الثاني تقويض آليات الدمج الوطني

تعتمد عملية بناء الهوية الوطنية على توفر آليات الدمج الوطني والمتمثلة بوجود المؤسسات السياسية، وفتح قنوات المشاركة السياسية، فضلاً عن السماح للأحزاب السياسية بحرية ممارسة نشاطها الحزبي.

وقد كان النظام الملكي في العراق نظاماً برلمانياً دستورياً يعتمد على الأسس السالفة الذكر وإن كان بصيغة مشوهة ومقيدة، لكن الواقع تغير كثيراً مع الانتقال إلى الحكم الثوري العسكري وصعود طبقة الجندي / السياسي (العسكر) التي حطمت الدولة البرلمانية (التقليدية) 1921-1958.

فقد أطلق ذلك التحول العنان للميول الواحدية التي ألغت القواعد المؤسساتية الجنينية للفصل بين السلطات، وقوضت الآليات الوليدة للتمثيل والمشاركة في الجهاز السياسي في مجتمع متعدد الأثنيات والأديان. ولما كانت الدولة العراقية منذ نشوئها هي دولة تبحث عن أمة، فقد أطلقت في ظل العهد الملكي آليات بناء الأمة والمشاركة السياسية عبر جماعات الأعيان والشيوخ والأغوات والسادة التقليدية، ولكنها أهملت جماعتين جديدتين صاعدتين هما الطبقة الوسطى والطبقة العاملة.

ولكن يوم أطاح النظام الثوري بالحكم عام 1958 قلبت هذه العملية رأساً على عقب: فقيماً تحسس تمثيل الطبقات الوسطى وتوطيدها، اضطربت عملية الدمج الوطني للجماعات الأثنية والدينية بما أثار حالة من عدم الاستقرار. والأسوأ من ذلك كان تفكيك البنى المؤسساتية لبناء الأمة كمجلس النواب

ومجلس الأعيان<sup>(1)</sup>.

فعلى الرغم من أن النظام الثوري قد نقل المشروعية إلى إرادة الأمة أو إرادة الشعب، إلا أن ذلك لم يقترب بمأسسة وسائل تحديد هذه الإرادة. ولذلك، فإن غياب أي شكل مؤسساتي مفتوح لتمثيل المصالح السياسية والاقتصادية المتنوعة والمتضاربة في المجتمع، جعل من المستحيل حل الانقسامات عبر الحوار، مما أفضى إلى شيوع ثقافة العنف والتآمر الانقلابي الذي بات يمثل السمة السائدة في الحياة السياسية العراقية ابتداءً من عام 1958<sup>(2)</sup>.

وفي خضم موجة المؤسسات السياسية، وعدم استيعاب التناقضات الاجتماعية ضمن إطارها فقد قاد ذلك إلى أن تتحول تلك الصدمات العقائدية إلى صراعات اجتماعية وعشائرية عنيفة<sup>(3)</sup>.

أو بعبارة أخرى، فإن الصراعات الاجتماعية والعشائرية والطبقية التي كانت تعيشها بعض المدن وبسبب عدم احتوائها ضمن إطار مؤسساتي قد تفجرت على شكل صراعات أيديولوجية مما كان لها الدور الحاسم والمهم في التأثير سلباً على عملة بناء الهوية الوطنية العراقية. وقد ظهر ذلك جلياً في أحداث مدينتي الموصل وكركوك.

فقد توافد على مدينة الموصل أكثر من (250,000) عضو من منظمة أنصار السلام ( واجهة من واجهات الحزب الشيوعي) بعد أن قرروا عقد اجتماع لهم في تلك المدينة كأجراء استباقي لما ورد من معلومات تفيد بوجود تمرد قادم من حامية الموصل يقوم به العقيد عبد الوهاب الشواف. وأصبح الجو السياسي غاية في التوتر لينفجر الوضع معبراً عن تعقيدات النزاعات التي كانت تهز العراق<sup>(4)</sup>.

(1) فالح عبد الجبار، بنية وتطور القبيلة، مصدر سبق ذكره، ص12.

(2) فالح عبد الجبار، الدولة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص58.

(3) ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره، ص197.

(4) لمزيد من التفاصيل عن أحداث الموصل، أنظر: سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص38.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

كشفت أحداث الموصل الغطاء عن أحقاد دفينة وعداوات متنوعة قديمة وحديثة<sup>(1)</sup>. وانطلقت مشاعر العدا والكرهية والأحقاد الاجتماعية التي كانت تغلي منذ سنوات مرة واحدة، ووصلت بسرعة قياسية إلى مستوى يقرب من الحرب الأهلية، حيث أطلق الصراع بين القوميين والشيوعيين عداوات متأصلة وبدا معها وكأن النسيج الاجتماعي قد تفكك وأن السلطة قد تلاشت كلياً<sup>(2)</sup>.

فقد وقف في هذه الحرب الكرد والأيزيدون لأربعة أيام بلياليها ضد العرب، ووقف المسيحيون الآشوريون والآراميون ضد العرب المسلمين، وقبيلة البوميتوت العربية ضد قبيلة شمر العربية، وقبيلة الكركرية الكردية ضد البوميتوت العربية، ووقف فلاحو ريف الموصل ضد أصحاب الأراضي، وجنود اللواء الخامس ضد ضباطهم، وضواحي مدينة الموصل ضد مركزها، وعمامة حي المكاوي ووادي حجر الشعيبيين ضد ارستقراطي حي الدواسة العربي، وضمن حي باب البيد وقفت عائلة الرجبو ضد الأغوات منافسيها التقليديين<sup>(3)</sup>.

ومما أضاف الكثير إلى حدة النزاعات هو الدرجة الكبيرة من التزامن والتطابق بين الانقسامات الاقتصادية وتلك العرقية والدينية.

فعلى سبيل المثال، لم يكن جنود اللواء الخامس من أفقر طبقات السكان فحسب، بل كانوا كرد أيضاً، في حين إن الضباط كانوا بشكل رئيسي من عرب الطبقات الوسطى المتوسطة أو الدنيا. وأيضاً كان الكثيرون من فلاحو القرى المحيطة بالموصل من المسيحيين والآراميين بينما كان معظم أصحاب الأراضي من المسلمين العرب أو المستعربين<sup>(4)</sup>.

وباختصار، يمكن توصيف ما جرى من قتال على إنه كان على الأكثر

(1) أدبث و آئي، أيف، بينروز، مصدر سبق ذكره، ص363.

(2) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ص179، ص196.

(3) المصدر نفسه، ص179.

(4) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص179.

## الهوية الوطنية العراقية

بتأثير الخصومات القديمة المستتدة على أسس دينية وعشائرية وعرقية بين العرب والكرد، وبين العشائر العربية فيما بينها، وكذلك على كره الفلاحين لإقطاعي الأرض أكثر مما هي مبنية على الانقسامات الحزبية والأيدولوجية<sup>(1)</sup>.

باعقادنا، لو كانت هنالك مؤسسة سياسية (البرلمان) تستوعب هذه التناقضات الاجتماعية لما وصل الوضع إلى ما هو عليه.

أما بالنسبة لكركوك، فقد اندلعت فيها أحداث عنف دموية كان للشيوعيين اليد الطولى فيها، ولكن ككرد لا كشيوعيين، ولم تكن الأهداف التي سعى هؤلاء إلى تحقيقها شيوعية، بل كردية. فقد طوع الكرد كل المنظمات المساندة للحزب الشيوعي لخدمة أغراضهم، أي لخدمة نزاعهم القاتل والمتأصل مع منافسيهم التركمان<sup>(2)</sup>. ولقد وفرت مدينة كركوك بخليطها السكاني من العرب والكرد والتركمان الذي تشربوا بروح العداء المتبادل الأرضية المناسبة لانفجار الوضع<sup>(3)</sup>.

وعلى الرغم من قدم الخلافات وعمق الأحقاد، وخصوصاً بين الكرد والتركمان، إلا أن هذا الحقد قد اتخذ لنفسه شكلاً سياسياً مميزاً بعد ثورة 14 تموز 1958. ففي حين حظي الحزب الشيوعي ومنظماته الجماهيرية بتأييد واسع في أوساط الكرد، لاسيما الفقراء منهم، نجد إن التركمان ظلوا موحدين بتأثير التضامن العرقي وتجمعوا تحت راياتهم القومية بعد أن تبلور لديهم شعور أعمق بالهوية العرقية<sup>(4)</sup>.

وهكذا، لم يكن الصراع في مدينة كركوك مجرد صراع عقائدي، بل

- 
- (1) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت. من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 105.
  - (2) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 224.
  - (3) أوريل دان، مصدر سبق ذكره، ص 283.
  - (4) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت. من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 108؛ وكذلك حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 224.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

كان صداماً بين جماعات عنصرية مختلفة ( الأكراد والتركمان ) ، وأخذاً لثارات قديمة وتفتيساً عن أحقاد مكبوتة<sup>(1)</sup>.

ليس هذا فحسب، فقد شكل توازي الانقسامات العرقية مع الانقسامات الطبقيّة عاملاً رئيسياً وراء قيام المذابح في كركوك، ذلك أن التركمان كانوا يشكلون الطبقة المسيطرة اقتصادياً قياساً بالأكراد الوافدين الجدد على المدينة طلباً للعمل في صناعة النفط فيها. وكان التركمان -بشكل عام- هم الدائتون والأكراد مدينون، فضلاً عن هيمنتهم -أي التركمان- على المناصب الرفيعة في التعيينات<sup>(2)</sup>.

ونتيجة لهذا التباين الاجتماعي والاقتصادي، شرع أكراد كركوك، الذين كانوا يشكون من سوء الوضع الاجتماعي، والذين أوغرت الدعاية الشيوعية صدورهم على خصومهم، يهاجمون التركمان الذين لم يكونوا يخفون كراهيتهم للدعاية الشيوعية، وأعلن شيوعيو المدينة تسندهم أعداد كبيرة من شيوعي بغداد ( تطهير) المدينة من العناصر ( الرجعية ) والقضاء عليها قضاءً مبرماً<sup>(3)</sup>.

وصلت أحداث كركوك إلى حد المجزرة وإن تباينت التقديرات بشأنها، لكن هناك إجماع بأن أربعون شخصاً دفنوا وهو أحياء<sup>(4)</sup>.

وعلى هذا الأساس، فإن تفكيك البنى المؤسساتية اللازمة لبناء الأمة قد عمق من حدة الانقسامات الاجتماعية وحرّم العراق من فرصة بناء هوية وطنية عراقية.

(1) أديث و آي، أيف، بينروز، مصدر سبق ذكره، ص 371.

(2) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 224؛ وكذلك أوريل دان، مصدر سبق ذكره، ص 283.

(3) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص 174؛ وكذلك أديث و آي، أيف، بينروز، مصدر سبق ذكره، ص 371.

(4) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص 173.

## الهوية الوطنية العراقية

نستنتج مما تقدم، بأن النظام الثوري العسكري الذي حكم العراق خلال مدة العهد الجمهوري لم يكن راغباً في تصحيح وتقويم انحرافات النظام الدستوري البرلماني الذي كان قائماً أيام الحكم الملكي، بل هو خلاف ذلك، فقد عقد عسكر الثورة العزم على إذابة الحياة السياسية البرلمانية، وفرض الهيمنة المطلقة على السلطة المدنية، وإلغاء مبدأ التداول السلمي للسلطة وتركيزها بيد نخبة صغيرة من فئة العسكر قبل أن يتجه الحكم تدريجياً نحو حكم الفرد الواحد<sup>(1)</sup>.

فلأول مرة في التاريخ المعاصر يحكم العراق دستورياً من قبل عسكري (عبد الكريم قاسم) يجمع السلطات الثلاثة في شخصه<sup>(2)</sup>. حيث ولد ذلك ردود فعل معاكسة حتى من جانب (الضباط الأحرار) الذين شاركوا معه في الثورة، وكان منطلقاً لظهور دوامة العنف وعدم الاستقرار الداخلي التي شهدتها البلاد طيلة تلك الفترة.

فصيغة مجلس قيادة الثورة الذي يضم مجموعة الضباط الأحرار المنفذين للثورة والذي كان متفقاً بالإعلان عنه صبيحة يوم الثورة، قد تم الاتصال عنه الأمر الذي أثار استياء الضباط بسبب ما اعتبروه إنفراداً بالسلطة من جانب عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف (قبل تنحيته)، واستبعاداً له من مواقع المسؤولية المهمة ما دفع البعض منهم إلى تشكيل خلايا للقيام بعملية انقلابية لإسقاط نظام الحكم كما حصل مع تمرد الموصل الذي نفذه العقيد عبد الوهاب الشواف<sup>(3)</sup>. وما ترتب عليه من أحداث كادت أن تجر البلد إلى حرب أهلية شاملة عندما اشترك الجميع في حرب ضد الجميع.

وبذلك، فقد تقوضت مؤسسات التمثيل المدني الحديثة، وأصيبت الحركات

---

(1) عدنان الحلبي. تأسيس المجتمع المدني، دراسة في التقاليد السياسية العراقية، دار البراق، دمشق، ط1، 1997، ص224.

(2) عبد الوهاب حميد رشيد. العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص139.

(3) لمزيد من التفاصيل، انظر: ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص320-321.



## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

السياسية المدنية بالجذب والاضمحلال بعد أن انتقل مركز الثقل السياسي إلى دور نشاط الجندي / السياسي (العسكر) ، أي منظمي العنف داخل الدولة<sup>(1)</sup> .  
ومما ساعد على تعزيز هذا الدور وإنعاش هذا الوضع هو وجود عدد من العوامل ذات الأبعاد المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية والمتداخلة مع بعضها ، والتي يمكن إيجازها بالتالي<sup>(2)</sup> :-

- 1 . البيئة الدولية المؤاتية والداعمة للنموذج الكلاسيكي (الشمولي) .
- 2 . ابتلاع منظمات المجتمع المدني بالتدرج .
- 3 . صعود الثقافة الشعبوية .

فقد تصاعد النشاط السياسي للتيارات الراديكالية والقومية والماركسية وبخاصة خلال فترة الخمسينيات حيث سادت مشاعر عدم الثقة بالطموحات والمؤسسات البرلمانية . هذا الواقع الجديد قاد إلى ارتفاع رصيد ثقافة المنقذ الفرد على حساب ثقافة الدولة الدستورية ، واستبدلت مصطلحات مثل ( الديمقراطية والمعارضة البرلمانية ) بمصطلحات جديدة مثل ( الثورة ، الزعيم الأوحده ، القائد الملهم ) التي أضفى عليها العسكر هالة من القداسة لا يمكن المساس بها ، بل يجب المحافظة على قدسيته بكل الوسائل ، فكان أن رجحت كفة الجنرالات على حساب السياسيين المدنيين ( الأمة – الزعيم )<sup>(3)</sup> .

لقد أدى هذا التحول في بنية النظام السياسي إلى حصول ضرر أصاب جميع أطراف الدولة ، وحال دون تأسيس تقاليد سياسية تخدم مدينة المجتمع وتسهم في بناء الهوية الوطنية العراقية بشكل قويم .

كما أدى ظهور ( الثقافة الشعبوية ) التي هي إحدى إفرازات الثورة والتي

---

(1) فالج عبد الجبار . الديمقراطية المستحيلة الديمقراطية الممكنة ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، 1998 ، ص 1 ، ص 22 .  
(2) المصدر نفسه ، ص 22 .  
(3) فالج عبد الجبار . الديمقراطية المستحيلة الديمقراطية الممكنة ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، 1998 ، ط 1 ، ص 22 .

## الهوية الوطنية العراقية

تولى إدارتها وتوجيهها نخبة عسكرية، إلى أن ينقسم الشارع العراقي إلى شطرين متضادين متصارعين أيديولوجياً، في الوقت الذي شهد فيه التيار الليبرالي الوسطي تراجعاً واضحاً.

فبينما كان التيار الليبرالي المعارض يجابه في العهد الملكي دولة قانون ومؤسسات قد أفسدت، يحتل فيها العسكر دور الجهاز القمعي ضمن تنظيمات الدولة، فإنه أصبح يجابه في العهد الجمهوري الأول دولة عسكرية، قادتها بالأساس عسكر، وهي تؤلف بحد ذاتها قوة عنفية، وشعبويتها مدعمة من قبل أحد الأطراف الثورية، تارة شعبية عبد الكريم قاسم مدعمة بشعبوية التيار اليساري، والشيعي خاصة، وتارة أخرى بشعبوية عبد السلام عارف مدعمة بشعبوية الفكر القومي عامة<sup>(1)</sup>.

وعلى ما يبدو، فإن المظاهر الشعبية للثورة قد اتضحت منذ اليوم الأول لها من خلال البلاغات التي أذيعت والتي كانت تؤكد على ( دور الجيش ) في تلك الحركة، بالإضافة إلى دعواتها للشعب العراقي للخروج إلى الشوارع (( دعماً للثورة ))، ولفرض (( اقتلاع كل المنتهكين والخونة والفاستدين )) كما ورد في نص البلاغ.

وهو ما بقى استجابة من جانب أغلبية أبناء الشعب العراقي الذين هرعوا إلى الشوارع لنصرة الثورة وتقطيع قادة العهد الملكي إلى أوصال بكل وحشية ولا إنسانية.

وبذلك، فقد رسخت الثورة تقليداً في السياسة العراقية، كان معمولاً به من قبل ولكنها طورته ومنحته أبعاداً إضافية، وهو استخدام الجيش كوسيلة للسيطرة السياسية. وأصبح العنف الذي يمارسه ( الفوغاء ) شكلاً من أشكال المشاركة الشعبية.

وقد مثل ذلك نذير شؤم بالنسبة لمستقبل الحياة السياسية المدنية في العراق،

---

(1) رفعة الجادرجي. مقدمة لكتاب مذاكرة كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، منشورات الجمل، ألمانيا، ط2، 2002، ص48.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

ومبدأ التداول السلمي للسلطة اللذان يشكلان أحدهم الأركان الأساسية التي تقوم عليها عملية بناء الهوية الوطنية .

وبالإضافة إلى ما سلف ذكره من عوامل قادت إلى إجهاض الطابع المدني للحكم، يمكن إضافة عامل آخر لا يقل أهمية عن سابقاته وهو المتمثل بالضعف التي تعرض لها عبد الكريم قاسم شخصياً والتي دفعته باتجاه ترسيخ الحكم العسكري الفردي وعدم التعويل على دولة المؤسسات، وذلك على اعتبار أن تركيز الحكم في قيادة عسكرية هو الحل الأنسب لمواجهة تحديات المرحلة التي كان يمرُّ بها .

فمن جهة كان الصراع القومي - الشيوعي على أوجه، ومن جهة أخرى ازدادت التهديدات الخارجية ( الإقليمية والدولية ) . فالرئيس المصري ( جمال عبد الناصر ) كثف من حملته المعادية لعبد الكريم قاسم باعتباره معادياً للعروبة والقومية العربية، وعمل على تأجيج حدة الصراع الداخلي في العراق، وشجع حركات التمرد، وقدم الدعم المادي والمعنوي لإسقاط نظام حكم عبد الكريم قاسم مستغلاً تعاطف الجماهير ذات الاتجاه القومي العربي معه<sup>(1)</sup> .

وعلى الصعيد الدولي، فقد أخرجت سياسيات عبد الكريم قاسم الاقتصادية شركات النفط الاحتكارية كثيراً، وازدادت في الوقت نفسه مخاوف دول المعسكر الغربي من احتمال تنامي النفوذ الشيوعي في العراق، ما حدا بها إلى حيك المؤامرات وتديبرها لإزاحة نظام عبد الكريم قاسم، الأمر الذي دفع الأخير إلى تشديد قبضته العسكرية على مقاليد السلطة لتلا يفسح المجال أمام الآخرين لإنجاح مخططاتهم، ولكي يتمكن من فرض السيطرة على الوضع المضطرب .

ومهما تكن دواعي التمسك بالحكم العسكري، فإن الضحية هي الحياة

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن الدعم الذي قدمه الرئيس جمال عبد الناصر للإطاحة بنظام حكم عبد الكريم قاسم والذي اعترف به هو شخصياً، أنظر: رياض طه. محاضر محادثات الوحدة، دار الكفاح، بيروت، بدون تاريخ، ص21.

## الهوية الوطنية العراقية

السياسية الديمقراطية وآليات الحكم المدني من دستور وانتخابات وأحزاب ( أي المقومات التي تبنى عليها الهوية الوطنية ) .

فبرغم تصريحات عبد الكريم قاسم عن نية الانتقال إلى دستور دائم، إلا إن الدستور المؤقت هو الذي يحكم البلاد وبرغم وعوده بأجراء انتخابات حرة وعادلة خلال سنة من تسلمه الحكم إلا إن تلك الانتخابات لم تجر .

أما الأحزاب السياسية، فقد كان موقفه منها يتسم بالغموض، إذ أكد على أن الانتقال للحياة الحزبية وممارسة النشاط الحزبي سيتم ( بعد انتهاء فترة الانتقال ) دون تعيين تاريخ لنهاية هذه الفترة، تاركاً الأمر لحين تحقيق استقرار داخلي مكين، أي بحسب قوله ( ( عندما تسود الثقة ويسود الهدوء ) )<sup>(1)</sup> .

ولكن في تصريحات أخرى له نجد إنه لم يكن مع فكرة الحزبية وإن لم يكن قد أفصح عن ذلك علناً، فقد ذكر في إحدى المناسبات: ( يقول الواحد هذا قومي، ويقول الآخر: هذا شيوعي وذلك بعثي والثالث ديمقراطي. وأنا أقول هذا وطني وأبن هذا البلد )<sup>(2)</sup> .

وفي مناسبة أخرى كان أكثر عمقاً إذ قال: ( ( قمت بالثورة لصالح كل الناس، إني دوماً مع الناس كلهم، إني فوق الميول والتيارات دوماً، وليس لدي انحياز لأي جانب كان، إني أنتمي إلى الشعب بأسره ) )<sup>(3)</sup> .

وفي حديث له مع قادة شيوعيين طلبوا منه السماح بإعادة ترخيص الأحزاب السياسية لكي تشكل بمجموعها كتلة يضمن حماية أمن الجمهورية وسلامتها، قال: ( إن عامة الشعب قد ناصرته دوماً دون مساعدة الأحزاب السياسية أو وساطتها )<sup>(4)</sup> . وكان دائماً يكرر عبارة ( إن الحكم الحالي هو فوق الميول وفوق الاتجاهات )<sup>(5)</sup> . في إشارة مبطننة إلى أن الاتجاه الوطني الذي

(1) أوريل دان، مصدر سبق ذكره، ص 87.

(2) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 156.

(3) المصدر نفسه، ص 156.

(4) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص 189.

(5) أوريل دان، مصدر سبق ذكره، ص 87.

الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

يتبناه هو أكبر من اتجاهات وميول الأحزاب السياسية .

ولكن في بادرة فريدة من نوعها ، أعلن عبد الكريم قاسم في 14 تموز 1959 وبمناسبة مرور الذكرى السنوية الأولى للثورة عن أن الأحزاب السياسية سيسمح لها بالترخيص في أقرب وقت ممكن . وفي الأول من كانون الثاني 1960 أصدرت الحكومة قانون تنظيم الجمعيات الذي سيحل محل القانون القديم ، وفي السادس من كانون الثاني أصبح هذا القانون ساري المفعول .

وقد تم ترخيص عدد من الأحزاب السياسية المهمة على الساحة العراقية كالحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي في أيار 1960 ، والحزب الشيوعي ( جناح داود الصايغ ) في 9 كانون الثاني 1960 ، بينما رفض طلب جناح الحزب الذي تقدم به ( زكي خيري ) ، والحزب الإسلامي العراقي برئاسة عبد الله شهاب في شباط 1960 ، والحزب الوطني التقدمي برئاسة ( محمد حديد ) في أيار 1960 بعد أن انشق عن الحزب الوطني الديمقراطي بسبب خلاف مع زعيمه كامل الجادرجي .

أما الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة ( الملا مصطفى البرزاني ) فبرغم عدم منحه الترخيص بسبب الخلاف على برنامج الحزب لكنه كان يمارس نشاطه السياسي بحكم الصلات الودية التي كانت تربط الملا مصطفى البرزاني بعبد الكريم قاسم .

إلا إنه لم يكف ينتهي العام الأول على الترخيص للأحزاب السياسية حتى عادت الحكومة لتحد بشكل مباشر أو غير مباشر من النشاط الحزبي الذي ظهر بعد الثورة ، وبدأ النظام الحزبي للشعب نظاماً لا طائل فيه<sup>(1)</sup> .

وقد يكون عبد الكريم قاسم محقاً في اتخاذ هذا الأجراء بسبب ما شاع في البلد من صراعات سياسية حزبية أثرت على الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد وهو ما سنتعرف عليه في المطلب القادم .

---

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص 198.

## المطلب الثالث الميل نحو ترسيخ الحكم الفردي

لقد أثبتت تجربة الأحداث السابقة إن العسكر إذا ما تمكن من الاستيلاء على السلطة فإنه يصبح من الصعب إرغامه على التخلي عنها بأي شكل من الأشكال.

وتزداد الرغبة عند فئة العسكر للانفراد بالحكم كلما كان الوضع السياسي مضطرباً، والصراعات الاجتماعية على أوجها، مما يرجح بروز أحد عناصر هذه الفئة ليقوم بتركيز الحكم كله في شخصه حتى يتمكن من السيطرة على الوضع مرتكزاً في ذلك على عدد من الوسائل والآليات والإجراءات التي هي في الغالب غير سلمية وعنيفة، دون الأخذ بنظر الاعتبار لما قد ينتج عنه من عواقب وخيمة تزيد من حدة الاضطراب الاجتماعي والسياسي وتنعكس سلباً على عملية بناء الهوية الوطنية، وذلك ما حصل مع الزعيم عبد الكريم قاسم الذي اتبع عدة أساليب من هذا القبيل أثرت على الحياة السياسية العراقية بمجملها، وسنأتي هنا إلى تناول أبرز تلك الأساليب.

### أولاً: تأسيس ميليشيا المقاومة الشعبية

كان من بين أبرز الوسائل التي أعتمدها الزعيم عبد الكريم قاسم لتثبيت أركان نظام حكمه منذ الأيام الأولى للثورة هو إقدامه على تأسيس ميليشيا شعبية ترعاها الدولة ومرتبطة بوزارة الدفاع، أي به شخصياً عرفت باسم

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

( المقاومة الشعبية )<sup>(1)</sup> وكانت الميليشيا ذات طبيعة شبه عسكرية ويهيمن عليها في الغالب عناصر من الحزب الشيوعي.

وبرغم الإعلان عن إن الهدف من إنشاء هذه الميليشيا هو لإظهار (( التأكيد الشعبي الطوعي الذي تتمتع به الثورة )) ، وللمساهمة في (( حفظ الأمن الداخلي )) أو (( الدفاع ضد أي هجوم خارجي )) ، فإن عبد الكريم قاسم قد استخدمها كقوة عسكرية جانبية ضد خصومه السياسيين وتحديداً خصومه من دعاة الوحدة العربية الشاملة<sup>(2)</sup>.

وبكلمات أخرى ، فقد حول عبد الكريم قاسم ( المقاومة الشعبية ) إلى قوة يمكن استنهاؤها في حال تحول ميزان القوة لصالح القوميين<sup>(3)</sup>.

وهكذا ، بدلاً من أن يتم إنشاء دولة القانون والمؤسسات ، ظهرت دولة ترعى ( الميليشيات ) التي لم تتردد بدورها من انتهاج منطق العنف.

وكانت الميليشيا في بادئ الأمر محدودة العدد ، ثم أصبحت مهمتها في وقت لاحق الوقوف بوجه الفئات المعارضة لسياسة العهد الجديد ، وتولت مهمة مراقبة وتهديد الشخصيات الكبيرة المشكوك في عدم ولائها للنظام. وفي الليل كانت تذرع الشوارع الرئيسية في المدن والقرى باستعراض الميليشيا التي لم تخل من تعديات على الأملاك الخاصة ومداهمة البيوت الآمنة وارتكاب أعمال عنف ضد بعض الأشخاص وخصوصاً من ذوي الاتجاه القومي العربي.

وبرغم نجاح الميليشيا في تشديد قبضة عبد الكريم قاسم على البلاد كلها إلا إنها أدت إلى ترويع السكان وأثارت الرعب في قلوبهم الأمر الذي أثار غضبهم واستيائهم ، وقد كان الفعل العنفي لهذه الميليشيا هو الأساس لظهور رد فعل عنفي مضاد بعد سنين قليلة لاحقة على يد ميليشيا ( الحرس القومي ) التابعة لحزب البعث القومي. ولا شك في أن العنف هو البيئة الأكثر عدم ملائمة لبناء

(1) تولى الأشراف على هذه الميليشيا الزعيم الركن ذوي الميول الشيوعية طه مصطفى البامرني.

(2) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص 114.

(3) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 159.

الهوية الوطنية العراقية .

وبرغم إنكار السلطات الرسمية المسؤولة عن هذه التجاوزات، وإدعاءها إن أفراداً من غير الميليشيا كانوا يقومون بتلك الأعمال، ولكن موقف السلطة هذا في الدفاع عن الميليشيا كان يدحض بالأدلة والبراهين<sup>(1)</sup>.

### ثانياً : إنشاء محكمة الشعب

من الوسائل التي لجأ إليها عبد الكريم قاسم لترسيخ نظام حكمه الفردي هو إنشاء المحكمة العسكرية العليا الخاصة بالمعروفة باسم ( محكمة الشعب ) ، وقد أنشئت هذه المحكمة لمحاكمة رموز النظام الملكي السابق بتهمة ( تهديد أمن الدولة ) و ( قضايا الفساد ) لكبار موظفي الدولة . وقد أوكلت مهمة رئاسة المحكمة إلى قريب عبد الكريم قاسم ( فاضل عباس المهداوي ) الذي عرف عنه أسلوبه الهزلي الساخر، إذ حوّل قاعة المحكمة إلى أشبه بالمرحلية الهزلية، حيث كان يفتح جلساتها بإلقاء أبيات من الشعر بأسلوب تهريجي تأري الغرض منه التشهير والتكيل برموز العهد السابق، ثم يقوم بتوجيه سيل من الألفاظ البذيئة والجارحة من سباب وشتام للجمهور الحاضر في المحكمة بما في ذلك محامي الدفاع والشهود . وكثيراً ما كان يتطرق إلى مواضيع الساعة السياسية ويبيدي رأيه الشخصي فيها، ولاسيما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة والموقف من الرئيس جمال عبد الناصر وكان يتحدث بالنيابة عن الزعيم عبد الكريم قاسم . حيث شكل ذلك خرقاً للنظام القانوني، وإهانة لحرمة المؤسسة القضائية العراقية وانتهاكاً لقيم العدالة بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الدولة العراقية .

بيد أن الأهم من ذلك، هو انتقال المحكمة وبعد انتهائها من محاكمة عناصر النظام السابق لمحاكمة من أسمتهم ( أعداء الثورة ) ممن كانوا قد

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص114.



## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

تعاونوا مع عبد الكريم قاسم في بادئ الأمر ثم اختلفوا معه . أي محاكمة خصوم عبد الكريم قاسم السياسيين الذين تصارعوا معه على السلطة ولاسيما العسكريين منهم من زملائه الضباط الأحرار أمثال ( رفعت الحاج سري ، نظام الطبقي ) الذين اشتركوا في محاولة انقلابية مع عبد الوهاب الشواف والذين حُوكموا محاكمة موجزة عاجلة وأعدموا .

وبذلك ، فقد خلا الجو لعبد الكريم قاسم للانفراد بالحكم بعد أن اضطلعت المحكمة بمهمة تصفية خصومه السياسيين .

إذاً ، فقد دمرت المحاكمات الاستعراضية والمخصصة بشكل كبير لاستهلاك الجمهور مصداقية المحكمة كأداة للعدالة وتحولت بدلاً من ذلك أداة للفردانية ، وكذلك فإن قيم العدالة قد تعرضت للاهتزاز بعد أن تحولت المحكمة إلى أداة لترسيخ حكم عبد الكريم قاسم والتخلص من الأعداء المنافسين<sup>(1)</sup> .

وفي ظل تسييس المؤسسة القضائية ، وتراجع عدالتها فإنه لا يمكن بناء هوية وطنية عراقية .

ولكن والحق يقال ، إن الكثير من أحكام الإعدام التي أصدرتها المحكمة بحق المائتين أمامها ، قد تم نقضها أو التخفيف من وطأتها بطلب من عبد الكريم قاسم شخصياً انطلاقاً من مبدأه المعروف ( عفا الله عما سلف ) .

### ثالثاً : استغلال الانقسامات السياسية

شهدت فترة حكم عبد الكريم قاسم تصاعد وتيرة الصراع بين الأحزاب والقوى السياسية المتنافسة والمنقسمة على أساس أيديولوجي ( قومي / شيوعي ) مما حدا به إلى استغلال هذا الانقسام من خلال خلق توازنات بين القوى المتصارعة وتأييد الفئات بعضها ضد البعض الآخر حتى يستنفذ النزاع قوى

(1) ليام أندرسن و غاريت ستانسفيلد ، مصدر سبق ذكره ، ص 89 .

## الهوية الوطنية العراقية

الطرفين مما يتيح له تثبيت قدمه في الحكم وترسيخها كيما يتمكن من تحقيق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي كان قد وعد الناس بها، ولكي يضمن الحصول على تأييد أمة منقسمة على ذاتها كانت تتوق إلى التوحد منذ زمن بعيد<sup>(1)</sup>.

ولذلك، لم يكن عبد الكريم قاسم يقف فوق صراعات القوى والأطراف، وخصوصاً القوتان الرئيسيتان ( القوميون والشيوعيون )، ولا حاول هو التوسط بينهما، بل على العكس من ذلك فإنه لم يفعل إلا أن يسد بإبقائهم منقسمين، ويلعب أحدهم ضد الآخر وإبقائهم على خلافاتهم المتبادلة وبغض كل طرف منهما للآخر<sup>(2)</sup>.

ومن هذه النقطة كان عبد الكريم قاسم يميل إلى المناورة بين القوميين والشيوعيين وازعماً أحد الطرفين ضد الآخر، منهكاً إياه أو مبيئاً له، حسب ما تفرضه الظروف. وكان استمرار وجوده نفسه يعتمد على عدم سماحه لأي من القوتين بأن تصبح شديدة القوة، أو عدم السماح للقوتين بالاتفاق فيما بينهما<sup>(3)</sup>.

وعلى ما يبدو، فإن عبد الكريم قاسم قد بالغ في النظر إلى نفسه بصفته الحكم بين القوى المتنافسة، و (الزعيم الأوحده) الذي يستطيع ان يدير دفة الحكم وحده دون أن ينافسه أحد، دافعاً إياه إلى ذلك ما تبلور في ذهنه من فتاعة بأنه ( ( شخص محفوف بالعناية الإلهية ) ) ، و ( ( أن القدر الإلهي قد نصبه لحكم العراق ) ) ، لاسيما بعد نجاحه بأعجوبة من محاولة الاغتيال الفاشلة التي نظمها له حزب البعث عام 1959<sup>(4)</sup>، بالإضافة إلى ما أغدقت عليه غوغائية الحياة السياسية العراقية من ألقاب وأسماء تجاوز عددها الـ (55) اسماً ولقباً

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص 209، ص 137، ص 209.

(2) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 156.

(3) المصدر نفسه، ص 158.

(4) ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 337؛ وكذلك ماريون فاروق سلوغلت وبيتر

سلوغلت. من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 111.

تمجد فيه شخصه<sup>(1)</sup>.

وعلى هذا الأساس، فقد تأرجح بندول عبد الكريم قاسم بين الاتجاهين ( القومي - الشيوعي) بنجاح، ولكنه بدا في أحيان أخرى يميل أكثر من اللزوم باتجاه طرف دون الآخر بحسب ما تقتضيه طبيعة الظروف، مما انعكس بشكل كبير على استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية، وقاد - عن غير قصد - إلى تعميق حدة الاستقطابات وتفاقم حالة الانقسامات التي يعيشها المجتمع العراقي.

ومما زاد الطين بلة هو لجوء نظام الحكم الفردي لعبد الكريم قاسم إلى الاعتماد على الوسائل الديماغوغية في ظل تصاعد وتيرة العنف بين القوى المتصارعة وغياب المؤسسات السياسية الدستورية المستوعبة للتناقضات الاجتماعية، الأمر الذي أسهم في تنمية حدة هذه الاستقطابات والانقسامات<sup>(2)</sup>.

وقد ابتدأ مسلسل تناوب الأدوار بالنسبة لعبد الكريم قاسم منذ الأيام الأولى للثورة عندما مالت كفته إلى جانب الشيوعيين للوقوف بوجه الفئات المنادية بالوحدة العربية، وكان من نتائج تلك السياسة أن قادت إلى بروز الحزب الشيوعي كقوة متحكمة في الشارع السياسي العراقي وذلك من عدة نواح أبرزها سيطرة الحزب على ميليشيا المقاومة الشعبية، وتحول محكمة الشعب إلى منبر للحزب. كما سيطر الضباط الشيوعيون على معظم المراكز السياسية أو العسكرية الحساسة في البلاد أمثال الزعيم الركن الشيوعي طه الشيخ أحمد رئيس جهاز الاستخبارات، وجلال الاوقاتي قائد القوة الجوية، وسليم الفخري مدير الإذاعة، فضلاً عن لا أقل من (10) ضباط من آمري الألوية والكتائب والأفواج من الذين أراد بهم عبد الكريم قاسم درء الخطر الذي

---

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 335. ومن بين الألقاب والأسماء (الزعيم الأوحده)، (الزعيم المعجزة)، (الزعيم القديس)، (ابن الآلهة)، (رجل أقوى من الموت).

(2) عبد الوهاب حميد رشيد. العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص 145.

يهدده من جانب القوميين<sup>(1)</sup>.

وبقدر ما نجح عبد الكريم قاسم من تحقيق هدفه، بقدر ما أسهم في تأزيم حدة الموقف بين أطراف الصراع بسبب انحياز هؤلاء الضباط للشيوعيين في صراعهم مع القوميين، واستغلال مواقعهم الحساسة في مجرى الصراع الدائر بينهما.

ولا يمكن أيضاً أن نغفل الدور الكبير الذي لعبه الشيوعيون في إثارة أحداث العنف الدموية التي اندلعت في مدينتي الموصل وكركوك والتي خلفت وراءها عراقاً منقسماً بحدة ويحمل ندوباً لا يمكن أن تمحى على مر الزمن.

بالإضافة إلى ذلك، فقد قادت حرية المساحة المفتوحة أمام الشيوعيين إلى إيقاظ الدين المسيحي وخصوصاً في مدن العتبات المقدسة ذات البيئة المحافظة من خلال التصريحات الاستفزازية الموجهة ضد القيادات الدينية الشيعية.

ونتيجة لذلك، بدأت المؤسسة الدينية الشيعية التي لم تلعب دوراً هاماً جداً في الحياة السياسية العراقية للعهد الملكي تدخل في حلبة الصراع لكسب قلوب وعقول جماهير الشيعة لكي تخلق منهم بالتالي جمهوراً متديناً مقابل الجمهور العلماني<sup>(2)</sup>.

وهكذا، وبفضل ممارسات الشيوعيين، فقد أضيف الانقسام (الديني / العلماني) كعامل آخر من عوامل الانقسام المجتمعي بالإضافة إلى الانقسام الطائفي، وهو ما نزال نعيش آثاره السلبية حتى يومنا هذا بحسب اعتقادنا المتواضع، وذلك ما أعاق بشكل كبير عملية بناء هوية وطنية عراقية.

لقد كانت السياسة التوازنية التي اعتمدها الزعيم عبد الكريم قاسم تمثل سلاحاً ذو حدين، فبقدر ما أسهم ميله إلى جانب الشيوعيين إلى شد أزره وتعضيد موقفه حيال القوميين، فإن تلك السياسة قد خلقت في الوقت نفسه

(1) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص204.

(2) ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، مصدر سبق ذكره، ص95.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

عدواً كامناً نمت لديه روح التطرف وبقي يتحين الفرصة لقلب موازين القوى لصالحه، وقد تمثل هذا العدو بحزب البعث القومي.

والغريب في الأمر، إن عبد الكريم قاسم هو من فسح المجال أمام حزب البعث بالبروز في إطار سياسته للحفاظ على التوازن وتحجيم نفوذ الشيوعيين الذي بدأ يتمدد بشكل جعله يعتقد إن الخطر الأكبر سيأتيه من اليسار، في حين إن توقعاته لم تكن متطابقة مع الواقع بعد أن تمَّ الإحاطة به من جانب حزب البعث في انقلاب عنيف في 8 شباط 1963.

لذلك، فبحلول عام 1963 لم يكن من الأحزاب السياسية الفاعلة على الساحة السياسية سوى حزبين متطرفين هما فقط (البعث والشيوعي)، ولم يكن عبد الكريم قاسم هو الذي أوجد هاتين القوتين، بل هو الذي وفر المسرح الذي نفذ عليه هذا الطراز السياسي المتطرف والعنيف<sup>(1)</sup>. ولو كان عبد الكريم قاسم قد عمل على احتواء الأحزاب المعتدلة، وفسح لها المجال لتقويم انحرافات الخطاب السياسي الذي كان يستند عليه لكان الوضع مختلف لما آل إليه، لكن الاتكاء على حزب متطرف والعمل على ضرب الفئات بعضها بالبعض الآخر لم ينتج سوى المؤامرات والعمل السري والعنف المسلح<sup>(2)</sup>.

وفي النهاية لم يعد عبد الكريم قاسم يثق بأي من القوى والتنظيمات السياسية الموجودة ما دفعه إلى التحول نحو الحكم الشمولي المطلق واتخاذ سياسات فردية دون إعارة أدنى اهتمام لرأي الآخرين أو دون الأخذ بنظر الاعتبار لطبيعة الظرف والمرحلة التي يتخذ بها القرار.

فقد تراجع عبد الكريم قاسم عن تنفيذ الوعود التي كان قد منحها للكرد بشأن تطبيق الحكم الذاتي وبدأ الخلاف بينه وبين الملا مصطفى البرزاني يتخذ الطابع الشخصي.

(1) المصدر نفسه، ص88.

(2) عدنان الحلفي، مصدر سبق ذكره، ص214.

## الهوية الوطنية العراقية

وأصبحت تصريحات عبد الكريم قاسم تشير إلى إنكاره الضمني لحق الكرد في الحصول على الحكم الذاتي، فقد صرح ذات مرة عن أن (( الأكراد غير مميزين عن الشعب العراقي وجزء لا يتجزأ منه ))<sup>(1)</sup> ، وهو تصريح يتناقض والأفكار عن الحكم الذاتي.

واقترحت صحيفة الثورة الناطقة باسم الحكومة (( بأن سياسة الدولة يجب أن تقوم على دمج العرب والأكراد في العراق ))<sup>(2)</sup>.

ولكن الخلاف وصل ذروته مع إقدام الزعيم عبد الكريم قاسم على قصف قرية بارزان الكردية، ومنزل الملا مصطفى البرزاني على وجه التحديد مما ولد الفئاعة لدى الجميع بأن إمكانية بناء إطار متماسك وشامل لهوية وطنية عراقية بات أمراً غير قابل للتحقيق<sup>(3)</sup>.

ولكن مع ذلك، لم تكن حرب عبد الكريم قاسم، فأمدتها قد كال ونتيجتها باتت غير محسومة في ظل وجود خصم عنيد يتحصن في المعازل الجبلية مع وقوع خسائر لا يستهان بها في قوات الجيش، وأصبحت وحدة البلاد مهددة بالانهيار، الأمر الذي جعل نظام عبد الكريم قاسم يعيش في حالة عزلة نسبية.

وفي خطوة أخرى غير محسوبة، وربما جاءت لتحويل الأنظار عن الشأن الداخلي المضطرب أعلن عبد الكريم قاسم وبدون سابق إنذار عن دعوته لضم الكويت إلى العراق بعدها (( جزءاً لا يتجزأ منه )) ، مما أضاف لعزله الداخلية عزلة عربية وإقليمية ودولية لما أثاره هذا التصريح ردود فعل مستاءة. ليثبت نظام حكم عبد الكريم قاسم عجزه عن تحقيق الإصلاحات التي كان قد وعد بها، بل إنه بدلاً من ذلك أدخل البلد في لجة أزمات متتالية لم يعد قادراً على الخروج منها.

انتهى نظام حكم عبد الكريم قاسم بمقتله على يد عناصر حزب البعث في

(1) ديفيد ميكدول، مصدر سبق ذكره، ص476.

(2) المصدر نفسه، ص476.

(3) ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، مصدر سبق ذكره، ص96.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

8 شباط 1963 . وقد مثّل وجوده في دست الحكم فرصة نادرة لبناء الهوية الوطنية العراقية لما يملكه من توجه وطني وعفة نفس بشهادة حتى أعدائه، حيث مات ولم يكن يملك حتى مسكناً، ولم يكن له حتى وقت للراحة أو النوم، ولكن الصراعات السياسية التي شهدها عهده، وتنامي دور المؤسسة العسكرية التي ألغت أي شكل للحياة السياسية المدنية، وابتلاع مؤسسات المجتمع المدني، وظهور المحاكمات الديكتاتورية، وتأسيس الميليشيات شبه العسكرية، وبروز الأحزاب السياسية المتطرفة وغياب المعتدلة منها، إضافة إلى نزعة عبد الكريم إلى الفردية في الحكم على حساب العمل المؤسساتي، كلها عوامل أسهمت في إعاقة بناء هوية وطنية عراقية.





## المبحث الثاني العهد الجمهوري الثاني والهوية الوطنية العراقية

صبيحة يوم 8 شباط 1963 تمكنت مجموعة انقلابية بقيادة حزب البعث من الإطاحة بنظام حكم عبد الكريم قاسم.

ولقد كشف الانقلاب عن حجم التناقضات التي يعيشها المجتمع العراقي، فأحياء بغداد الشيعية ( الثورة، الكرامة) التي كان يغلب عليها الاتجاه الوطني العراقي قد هبّت للدفاع عن عبد الكريم قاسم، في حين صفت الأحياء السنية ( الكرخ، الأعظمية) ذات الاتجاه القومي العربي ضده ووقفت إلى جانب المنقلبين.

لكن موضوع النزاع لم يدم طويلاً بعد أن حسم قادة الانقلاب الأمر لصالحهم، ليدشنوا عهداً جديداً من العهود الجمهورية كان مليئاً بالأحداث التي انعكست على موضوع الهوية الوطنية العراقية.

## المطلب الأول عنف البعث والهوية الوطنية العراقية

ما أن تمكن زعماء الانقلاب الذين أطلقوا على أنفسهم اسم ( المجلس الوطني لقيادة الثورة) من إتمام عملياتهم الانقلابية بنجاح حتى أذاعوا البيان رقم ( 1 ). ومن بين ما جاء في نصل البيان ( إن هذه الانتفاضة قامت لضمان المسيرة الطافرة لثورة الرابع عشر من تموز المجيدة ) في محاولة من الانقلابيين لاستعادة روح ثورة 14 تموز 1958 ، كما دعا البيان إلى تحقيق ( وحدة الشعب الوطنية ) ( أي وحدة الشعب العراقي ) . لأول وهلة يبدو من تعابير واضعي البيان أنهم كانوا يميلون إلى تبني هوية عراقية للبلد وليس هوية عربية . وهذا واضح من استعمال تعبير ( الوحدة الوطنية ) وليس ( الوحدة العربية ) .

وباستثناء ما ورد من تنديد بسياسة عبد الكريم قاسم الانعزالية التي فصلت العراق عن ركب المسيرة العربية ، فإن البيان الأول لم يتضمن أي التزام بالوحدة العربية<sup>(1)</sup> .

وأكد البيان على أن تحقيق الوحدة الوطنية يستدعي ( تدعيم الأخوة العربية-الكردية ) ، و ( احترام حقوق الأقليات ) ، و ( تمكينها من المشاركة في الحياة الوطنية ) من ( أجل ضمان المصلحة الوطنية للجميع )<sup>(2)</sup> ، ولكن الواقع كان يخفي شيئاً آخر مغاير تماماً لما تم الإعلان عنه .

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص 276.

(2) لمزيد من التفاصيل عن البيان الأول للانقلاب انظر: حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ص 290.

والواقع، فقد كان الانقلاب حصيلة تحالف بين البعثيين والقوميين بشكل عام، وإن كان الثقل الأكبر للبعثيين، إذ حصلوا على (16) من أصل (18) مقعداً في مجلس قيادة الثورة، و (12) منصباً وزارياً بما فيها منصب رئيس الوزراء الذي ذهب (لأحمد حسن البكر).

ومع ذلك لم تتضمن البيانات الرسمية أي ذكر لحزب البعث أو قاداته، فلم يعلن غير اسم (عبد السلام عارف) الذي عين رئيساً للجمهورية، والذي اقترن اسمه بالوحدة العربية، ولم يتضمن بيان تشكيل المجلس أي اسم لحزب البعث واكتفى بالقول بأن المجلس هو هيئة عينت نفسها بنفسها مستمدة شرعيتها من السلطة العسكرية<sup>(1)</sup>.

ولعل السبب الرئيسي الذي يقف وراء عدم إقدام قادة البعث للإفصاح عن هويتهم هو مخاوفهم المتزايدة من احتمال قيام عمليات انتقامية مضادة من جانب الحزب الشيوعي بعد أن شرعت العناصر البعثية منذ الساعات الأولى للانقلاب إلى ارتكاب مجازر دموية راح ضحيتها الآلاف من الشيوعيين.

فكما كان الحال بالنسبة لمجموعة الضباط الأحرار التي لم يجمع بينها جامع سوى إسقاط النظام الملكي وصب جام غضبها على عناصر الأسرة الملكية الحاكمة، فإن عناصر حزب البعث التي استولت على السلطة لم يكن لها هدف سوى إسقاط نظام حكم عبد الكريم قاسم<sup>(2)</sup> والثأر من الحزب الشيوعي (عدوه التقليدي) بطريقة كانت غاية في الوحشية.

---

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص 268-269.  
(2) يتفق معظم الباحثين على هذا الرأي، أنظر على سبيل المثال: هاني الفكيكي. أوكار الهزيمة تجربتي في حزب البعث، دار رياض الديس للكتب والنشر، لندن، 1993، ص 99؛ علي كريم سعيد. عراق 8 شباط من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب الشبيب، دار الكنوز الأدبية، لندن، ط 1، 1999، ص 153؛ وقد أكد هذا الرأي أيضاً القيادي البعثي السابق (صلاح عمر العلي) في برنامج (فلان الفلاني) الذي عرضه قناة الشرقية بتاريخ 2010/6/11، الساعة التاسعة والنصف ليلاً.

## الهوية الوطنية العراقية

ونتيجة لذلك، فقد شهدت الفترة بين شهري شباط وتشرين الثاني (شهر سقوط البعث) عام 1963 أكثر مشاهد العنف رعباً، بعد أن تولت ميليشيا حزب البعث شبه العسكرية (الحرس القومي) مهمة تصفية خصمهم اللدود (الشيوعيين)، و (اجتثاثهم بلا رحمة)<sup>(1)</sup>، كما ورد على لسان علي صالح السعدي (أمين سر القيادة القطرية للحزب ونائب رئيس الوزراء والموجه الرئيسي لتحركات الحرس القومي).

كما أوكل للحرس القومي مهمة ((إبادة كل شخص يعكس صفو السلام))<sup>(2)</sup>. وكانت فترة التسعة أشهر التي تولى فيها حزب البعث السلطة كفيلة بإشاعة جو من الذعر والفوضى العارمة في شوارع العاصمة بغداد، وبحسب تقديرات الشيوعيين، فإن لا أقل من (5000) مواطن قد قتلوا في الأيام الثلاثة الأولى من عمر الانقلاب<sup>(3)</sup>، وتحولت الملاعب والمساحن والأماكن الترفيهية إلى معسكرات اعتقال وتعرض المعتقلين فيها لشتى صنوف التعذيب.

وقد شملت حملة التصفيات الدموية ستة من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي من بينهم السكرتير الأول للحزب (حسين الرضي) الذي واجه تعذيباً مبرحاً قبل مقتله<sup>(4)</sup>.

وفي شهادة هامة لقيادي بعثي بخصوص التعذيب يقول فيها: (كنا نعتقد إن إبادة الخصم وإذلاله هما من صميم العقيدة وأساليب الحزم الثوري)<sup>(5)</sup>.

وفي مسعى لزيادة حجمها، وتعبئة أكبر عدد ممكن ضمن صفوفها استقطبت ميليشيا الحرس القومي الضباط حديثي الانتماء للحزب أو ممن هم

---

(1) John Devlin. The Ba'ath Party. A history from its origin to 1966, California, Hoover Institution Press, 1966, P. 256.

(2) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت. من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 125.

(3) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 298.

(4) John Devlin, Op. Cite., P. 255.

(5) هاني الفكيكي، مصدر سبق ذكره، ص 276.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

سطحيي البعثية وارتكزت عليهم، وسبب ذلك ازدادت أعداد هذه القوة من ( 5000 ) شخص يوم وقوع الانقلاب<sup>(1)</sup> إلى ( 20000 ) في أيار حسب تقديرات السعدي نفسه<sup>(2)</sup>، ثم إلى ( 40000 ) حسب تقديرات بعثي آخر وقت انطفاء البعث في تشرين الثاني 1963<sup>(3)</sup>.

وكثيراً ما شوهد الرئيس عبد السلام عارف ورئيس الوزراء احمد حسن البكر وهو يرتدون زي الحرس القومي ويتجولون في شوارع بغداد، وقد التقطت لهم عدد من الصور وهو يرتدون هذا الزي<sup>(4)</sup>.

إذاً، فقد أصبح تطوير وتمتين الأساليب الثأرية هو السمة المميزة لفترة حكم البعث وليس الاهتمام بمبادئ بناء الدولة والمجتمع المدني وأسس الديمقراطية وسيادة القانون وتحقيق الوحدة الوطنية وبناء الهوية الوطنية التي كان ينادي بها البعثيون في بياناتهم<sup>(5)</sup>.

ولم تمض أسابيع على الانقلاب حتى صارت مؤسسة الحرس القومي في بغداد جيشاً يضاهاى عدده جميع القوات العسكرية الموجودة في العاصمة، مما خلق نوعاً من الازدواجية العسكرية، وكان أفراد الحرس القومي كثيراً ما يتدخلون في شؤون الناس اليومية وفي شؤون الإدارة والتسيير الحكومي، كما كانوا يخضعون رجال الهيئات الدبلوماسية وسيارات السفراء للتفتيش، مما سببوا إزعاجاً وإرباكاً لأمن الجميع بحسب شهادات البعثيين أنفسهم<sup>(6)</sup>.

لقد أشاع هذا الوضع المضطرب جواً من الرعب والذعر، وولد قناعة لدى

---

(1) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 324.

(2) John Devlin, Op. Cite., P. 262.

(3) هاني الفكيكي، مصدر سبق ذكره، ص 326.

(4) John Devlin, Op. Cite., P. 262.

(5) عدنان الحلفي، مصدر سبق ذكره، ص 232.

(6) أنظر: علي كريم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 166؛ وكذلك هاني الفكيكي، مصدر سبق ذكره،

ص 326 - 327.

## الهوية الوطنية العراقية

الشعب بأن قوة الحرس القومي والعناصر الراحية لها من أقطاب السلطة هم ليسوا قادة تأسيس دولة ولا دعاة بناء هوية وطنية عراقية بقدر ما هو عصابة من الشقاوات وقطاع الطرق وإنهم لا يمثلون لا حرساً ولا قومياً.

وبحسب بطاطو، إذا ما كان للمرء أن يحكم من خلال السلوك، فأن قوة الحرس القومي قد (ضمت متوحشين حقيقيين)، وكذلك فأنها قد ((ضمت المتحمسين والباحثين عن المغامرة))<sup>(1)</sup>.

وقد لاحظ نقد حزبي داخلي إن قيادة الحرس القومي ((تصرفت كما لو كانت هي السلطة الأعلى))، وأصبحت ((متهورة ومهووسة بالسلطة))<sup>(2)</sup>. وكان من بين الممارسات التي لجأ إليها الحرس القومي، أن قامت بدفن الآلاف من الضحايا وهو أحياء، ثم يقذفون على هذه الجثث زجاجات (الخمير) مع قطعة مكتوب عليها ((سنشرب نخب انتصارات الحزب على هؤلاء الذيلين))<sup>(3)</sup>.

وبذلك، فأنهم تجاوزوا حتى شعار قائدهم (علي صالح السعدي) الذي قال: ((اذبحوهم حتى العظم))<sup>(4)</sup>.

وتحدث (ميشيل عفلق) (أمين سر القيادة القومية للحزب) خلال مؤتمر حزبي عقد عام 1964 عن ((طريقة التغاضي عن أخطاء الحزبين في الوظائف والحرس القومي))، و ((عن الإهمال والارتجال بالأعمال الفردية الطائشة))، و ((فقدان الخطة والتناحر الشخصي))، وعن طريقة إدارة الحزبيين في التعامل مع الناس والمبنية على (خطأ) أو (وهم)، وكشف عفلق إن الأمور (وصلت إلى حد جعلت الرفيق احمد حسن البكر يقول إنني كنت ألمح علائم

(1) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص323.

(2) نضال البعث، ج10، القيادة القومية 1963-1966، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1967، ص92.

(3) حسن السعيد. نواظير الغرب، مؤسسة الوحدة للدراسات والتوثيق، بيروت، ط1، 1992، ص139.

(4) المصدر نفسه، ص139.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

الحب في عيون الناس، أما الآن فإني ألجأ إلى الطرق البعيدة، وليس فيها البشر لكي أختبئ وأتخشى أنظار الناس لأنني لم أعد أرى إلا الكره في عيون الناس<sup>(1)</sup>، وخلص عفلق إلى القول واصفاً الوضع: (بأن الحالة وصلت حدّاً لا يطاق)<sup>(2)</sup>.

لذلك، فإن اتساع مديات العنف في عهد البعث، وانتهاك حرمة القانون، وإشاعة حالة من الفوضى والاضطراب، وتراجع مظاهر الحياة المدنية والعمل المؤسساتي لصالح العمل الميليشياتي والعسكري ذي البعد العنفي، كلها كانت عوامل إشكالية في بناء الهوية الوطنية العراقية.

---

(1) نضال البعث ج10، مصدر سبق ذكره، ص ص90-91.

(2) المصدر نفسه، ص100، وحول المذابح التي قام بها البعثيون في العراق روى (محمد عمران) القيادي البعثي السوري خلال كلمته في المؤتمر القطري الاستثنائي في 17/3/1964، إذ يقول: ( حين زرنا العراق أثرتنا موضوع القسوة في قتل الشيوعيين، فكان الرأي هم الحزبيون البعثيون وحادثة جرت ذات مرة أن كلف ضابط بعثي بإعدام (12) شيوعياً، فقال أمام الكثيرين: أنا لا أذهب إلا لإعدام خمسمائة على الأقل، ولا أذهب لإعدام 12). انظر حزب البعث العربي الاشتراكي، وثيقة داخلية، ملاحظات الرفيق محمد عمران أمام المؤتمر القطري السوري الاستثنائي، 2 شباط، 1963، ص3.

## المطلب الثاني العقيدة السياسية البعثية والهوية الوطنية العراقية

لعل السمة المميزة لقادة انقلاب 8 شباط 1963 هو إنه لم يكن لديهم تصورات ورؤى واضحة عن التقاليد السياسية الواجب إتباعها في إدارة الدولة، وما كان يهمهم في هذا المجال هو فقط الاستحواذ على السلطة دون أن يبدي الأعضاء المدنيين والعسكريين الذين تألف منهم المجلس الوطني لقيادة الثورة أدنى اهتمام حيال أي برنامج سياسي<sup>(1)</sup>.

وكان من نتائج ذلك أن أصبح المجتمع العراقي في مواجهة أزمة خطيرة تمثلت بتغييب قادة البعث لأي نظرية سياسية للمجتمع المدني. إذ تجلت هذه الأزمة بأوضح صورها في سعي البعثيين لتأسيس الدولة بطابعها القومي من خلال الاستعانة بأدوات الانقلاب ذاتها التي لا تؤمن سوى بالعنف ولا تفهم معنى للبناء النظري للمؤسسات المدنية الدولية. فقد أفرز البعثيون واقعاً جديداً اختلطت فيه الفكرة القومية الفاقدة للإطار السياسي مع الرؤية العسكرية التي لا تفهم من السلطة سوى كونها غاية في حد ذاتها دون أن تكون وسيلة لبناء الدولة المدنية الحديثة<sup>(2)</sup>، التي تبلور مشاعر الانتماء الوطني لدى الأفراد وتسهم في تأسيس هوية وطنية عراقية.

(1) مؤيد جبير محمود. واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005، ص 105.

(2) عدنان الحلفي، مصدر سبق ذكره، ص 198.



## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

وبحسب شهادات البعثيين، فإن حزب البعث لم يكن يمتلك لحظة وصوله السلطة أي فكرة عن شكل البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي القادم، ولم يكن بين يديهم أي برنامج مؤقت أو ثابت يمكن وضعه موضع التطبيق واكتفى بجلب هموم قومية ورومانسية<sup>(1)</sup> لم تكن تتسق مع طبيعة الواقع العراقي، ولم تكن لتضيف إلا مشهداً آخر من مشاهد العنف على الساحة السياسية العراقية.

وفي شهادة هامة أخرى لقيادي بعثي آخر أكد فيها بأن القيادة القومية للحزب كانت قد أقرت بوضع برنامج مرحلي للحكم قبل الانقلاب بثلاثة أشهر، ولكن عندما اجتمعت القيادة في بيروت في 13 شباط، أي بعد خمسة أيام من استيلاء البعث على السلطة في العراق، اتضح إن هذا القرار لم ينفذ، واشترك كل من الأردني (منيف الرزاز) والسوري (عبد الله عبد الدايم)، وليس لأي منهما معرفة مباشرة بمشاكل العراق، وأنجزا في غضون ثلاثة أيام فقط برنامجاً لم يقرأه أحد، وسرعان ما وضع على الرف بهدوء<sup>(2)</sup>.

وقد خلق قادة البعث الانطباع بأنهم ضائعون، فقد قال (علي صالح السعدي) في إحدى المرات: (لقد ضعنا في الحكم)<sup>(3)</sup>. وكذلك، فقد أعترف السعدي ورفاقه بأن انقلاب شباط اتسم -إلى حد كبير- بكونه (قفزة إلى المجهول)<sup>(4)</sup>.

ولم يجد نظام البعث سنداً يعتمد عليه في أيديولوجية الحزب، لا بل إن أيديولوجية الحزب نفسها التي اعتمدت على أفكار منظر الحزب ميشيل عفلق التي صاغها خلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات كانت من العمومية وعدم التحديد أن يعجز المرء -وحتى البعثي نفسه- على أن يجد تحليلاً علمياً ولو

(1) علي كريم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص153.

(2) منيف الرزاز، التجربة المرة، دار غندور، بيروت، 1967، هامش ص78.

(3) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص328.

(4) المصدر نفسه، ص328.

الهوية الوطنية العراقية

واحداً لأي من مشاكل العراق، وسيجد بدلاً من ذلك مجموعة من الشعارات العريضة والغامضة<sup>(1)</sup>.

ويقود الإمعان في الفكر البعثي إلى الاستنتاج بأن هذا الفكر هو نتاج المفاهيم الرومانسية القديمة المغلفة بالأفكار الطوباوية، وإنها بمجموعها تشكل فكراً هجيناً وخليطاً غير متجانس من أفكار (ماركس)، (وهيجل) و (نيتشه) و (هردر).

ولم يكن منيع حزب البعث من العراق، بل إنه تأسس خارج حدود العراق في سوريا على يد شخص مسيحي (ميشيل عفلق) أتخذ من فكرة (القومية العربية) التي صاغها بأسلوب رومانسي الأساس النظري لفكر حزبه، إذ يؤكد على أن جميع مواطني البلاد العربية يمثلون شعب عربي واحد ويجمعهم شعار واحد وهو شعار الحزب (أمة عربية واحدة - ذات رسالة خالدة).

وبحسب (ميشيل عفلق)، فإنه لا يمكن أن يتم ((بعث عربي حقيقي ما لم تتوحد جميع الأقطار العربية))<sup>(2)</sup>. فالعروبة هي ((العنوان والاسم والروح التي تجمع بين هذا الشعب الواحد))<sup>(3)</sup>. وأن القومية العربية هي ((بديهة خالدة، وهي قدر محبب وإنها حب قبل كل شيء))<sup>(4)</sup>.

ولعل ذلك يتناقض مع إحدى الفقرات التي جاء بها ميشيل عفلق والتي تصل فيها حماسه إلى حدود القتال الدموي، إذ يقول: ((العمل القومي القابل للنجاح هو ذلك الذي يستثير الحقد حتى الموت تجاه أولئك الذين يجسدون فكرة مضادة للقومية. إن النظرية المعادية لا توجد بذاتها لذاتها، بل تتجسد في أشخاص لا بد من زوالهم لزوالها))<sup>(5)</sup>.

(1) المصدر نفسه، ص 329.

(2) ميشيل عفلق. في سبيل البعث، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1984، ص 192.

(3) ميشيل عفلق. في سبيل البعث، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1984، ص 192.

(4) المصدر نفسه، ص 179.

(5) نقلاً عن حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 46.

ويبدو إن المجازر الدموية التي ارتكبت بحق الشيوعيين عام 1963 كانت تمثل تجسيداً عملياً لهذه الفكرة التي ارتقت إلى أعلى درجات التعصب.

من ذلك يتضح، بأن قادة البعث لم يكونوا يروحووا لفكرة بناء أمة عراقية ولم يعملوا على تعزيز هذا التوجه، بل إنهم كانوا متجهين بالأساس لما هو فوق ذلك، أي نحو ( الأمة العربية ) التي تتصهر في جسدها قسراً شخصية الفرد العراقي، مما شكل عامل عرقلة لبناء هوية وطنية عراقية مميزة.

وحتى لو سلمنا جدلاً بإمكانية الاعتداد بالهوية القومية العربية التي نادى بها البعث، فإن تلاحق الأحداث قد اثبت إن هذا التوجه لم يكن أكثر من تكتيك سياسي تم الاستعانة به للبقاء في السلطة وإزاحة الخصوم السياسيين الآخرين والاتجاهات الأيديولوجية الأخرى ضمن إطار تم فيه تحريم الاختلافات الأيديولوجية بشكل نهائي.

كما لم تكن فكرة القومية العربية التي دعا إليها البعث أكثر من شكلاً من أشكال التعبئة السياسية التي تستثير الأحقاد ضد القوميات الأخرى وتدفع باتجاه هضم حقوقها.

فعلى الرغم من توكيدات ميشيل عفلق على إن فكرة العروبة هي فكرة (( إنسانية )) و (( إن القومية العربية تقوم على تقديس قوميات الآخرين ))<sup>(1)</sup>، لكن الوقائع كانت تشير خلاف ذلك، فمشاعر البعث كانت تميل دوماً إلى تجاهل وجود أي فئة قومية أخرى غير القومية العربية في المجتمع، فحزب البعث يفترض إن أفراد هذه الفئات هم عرباً أو على الأقل - يجب اعتبار أنفسهم جزء من الوطن العربي.<sup>(2)</sup>

وفي حالة الكرد، فقد تراجع قادة البعث علناً عن موقفهم بشأن منح الحكم الذاتي لهم بحجة أن الإقدام على ذلك الفعل (( يؤدي إلى الإضرار

(1) ميشيل عفلق، مصدر سبق ذكره، ص 175.

(2) أدبث و آي، أيف، بينروز، مصدر سبق ذكره، ص 22.

الهوية الوطنية العراقية

بالقومية العربية)). وكان ميشيل عفلق ذاته قد رمى بثقل نفوذه بعد استلام البعث للسلطة في العراق ضد فكرة أي حكم ذاتي للکرد<sup>(1)</sup>.

ولقد وصلت النزعة التعصبية للقومية العربية لدى البعث ذروتها بإرسال (جناح البعث فرع سوريا)، الذي تمكن من الاستيلاء على السلطة فيها بانقلاب عسكري في 8 آذار 1963، لواء عسكري قوامه (5000) جندي لمقاتلة الكرد في العراق وبطلب من الحكومة العراقية<sup>(2)</sup>.

لقد أثار الفكر القومي الشوفيني للبعث الذي كان يتكون من غالبية من أفكار هجينة ومستعارة لم تثبت من صميم الواقع العراقي سخط واستياء غالبية العراقيين، فهو لم يحمي بتمتين أو اصر النسيج الاجتماعي، ولم يعمل على بناء هوية وطنية للعراق، بل إنه على العكس قد عمق من حدة الشرخ المجتمعي بتعميقه لحدة النزاع بين العرب والكرد.

وامتزج هذا الإحساس بالاستياء بالمشاعر الدينية عندما كثرت التساؤلات عن جدوى تدخل شخص (سوري - مسيحي) (أي ميشيل عفلق) في كيفية تدبير (العراقيين المسلمين) لشؤون حياتهم.

إذاً، فقد قاد افتقاد قادة البعث لمفاهيم التأسيس المدني لنظرية عمل سياسي في العراق إلى أن تسير الأحداث باتجاه الصراع العنيف وليس الصراع الايجابي الذي يخلق نظام سياسي دولتي يقوم على الأسس الحزبية والمؤسساتية ويسمح بتوفير المعالجات السوسولوجية للأزمات التي يعاني منها البلاد<sup>(3)</sup>.

فغياب نظرية البنيان السياسي لإقامة دولة في العراق أدت إلى استعانة الجناح المدني للحزب بسلك الضباط العسكر الذين كانت تطفئ عليهم بالإضافة إلى النزعة العسكرية العنيفة ذات البعد التأمري، الأطر الضيقة لمساحات تفكيرهم. فقد بدأ أفراد التكتلات العسكرية ومن مواقعهم الرسمية ينسجون

(1) المصدر نفسه، ص 21.

(2) سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص 279.

(3) عدنان الحلفي، مصدر سبق ذكره، ص 199.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

تحالفات يجمعها في الغالب الولاءات العسكرية والقبلية والطائفية والعائلية والمناطقية<sup>(1)</sup>. وبدأت الخلافات تدق إسفينها في صفوف الحزب وأصبح الصراع والانقسام هو السمة المميزة لأعضاء النخبة البعثية الحاكمة.

فعلى سبيل المثال، أصبح تكتل الضباط البعثيين يتكون في غالبية من العرب السنة ومعظمهم ينحدر من مناطق ريفية في دجلة الأعلى أو الفرات الأعلى، في حين كان معظم أعضاء القيادة المدنية للحزب هم من الشيعة<sup>(2)</sup>.

كما ظهر نمط جديد من أنماط العلاقات يقوم على أساس العلاقات الضيقة (البلدة الواحدة تكريت على الأكثر) و (المهنة الواحدة، شريحة العسكر)، أو المنحدرين من الخلفية الاجتماعية الواحدة، مما عزز من نمو روابط المصلحة الخاصة أو المجموعات حول الأشخاص<sup>(3)</sup>. وبذلك، فقد انتعشت الهويات التقليدية (الطائفية، المناطقية، المحلية، الفئوية) على حساب الهوية الوطنية العراقية، وأصبح حزب البعث منشطاً إلى عدة أجنحة متصارعة لا يجمع بينها جامع لا على صعيد وحدة العقيدة ولا على صعيد التجانس الاجتماعي والطبقي. فالإجراءات الاشتراكية أثارت انقساماً خطيراً بين دعاة التطبيق الفوري لها والذي تبناه الاتجاه الراديكالي وبين الجناح المعتدل الذي دعا إلى التريث في تطبيق هذا المبدأ.

وكانت مستويات الأعمار للأعضاء القياديين في الحزب متفاوتة ويغلب عليها العنصر الشاب من الذين لا يمتلكون الخبرة الكافية لإدارة الدولة.

أما المستوى الطبقي، فقد ضم الحزب مستويات طبقية متباينة (طبقة عليا بعضهم كبار ملاك الأراضي) و (طبقة وسطى أطباء، معلمين، حرفيين)، وطبقة دنيا.

(1) هاني الفكيكي، مصدر سبق ذكره، ص 282.

(2) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 332.

(3) المصدر نفسه، ص 332.

## الهوية الوطنية العراقية

وهكذا، فقد تحول الحكم في عهد البعث إلى صراع مصالح فتوية في الوقت الذي كانت فيه البلاد تغرق بلجة أزمات متتالية وعلى صعدي مختلفة . وقد وصل الصراع داخل حزب البعث إلى ذروته مما جعل منه حزياً ممزقاً تنظيمياً وجهوياً، وأصبحت تجربة الحكم آيلة للسقوط والانهييار، وهو ما تحقق بالفعل على يد عبد السلام عارف الذي أزاح البعثيين عن موقع السلطة وتسلم هو زمام القيادة بنفسه .

لقد عبرت تجربة حكم حزب البعث لعام 1963 عن حجم الإفلاس السياسي الذي تعاني منه النخبة البعثية وعجزها عن بناء الدولة وتسيير شؤون البلد وفقاً لأسس العمل الحزبي والمؤسسي وراحت عوضاً عن ذلك تلجأ لأساليب العنف والصراع التي أنعشت الهويات الفرعية التقليدية وعمقت من حدة الصدوع التي تمزق بنية المجتمع العراقي بدل أن تعمل على رآبها، مما شكل تحدياً بوجه عملية بناء هوية وطنية عراقية .

## المبحث الثالث العهد الجمهوري الثالث والهوية الوطنية العراقية

يتناول هذا المبحث واقع الهوية الوطنية العراقية خلال العهد الجمهوري الثالث الذي ينقسم إلى مرحلتين الأولى وهي الممتدة من 18 تشرين الثاني إلى 13 نيسان 1966 والتي تولى الحكم فيها الرئيس عبد السلام عارف، أما الفترة الثانية فتمتد من نيسان 1966 ولغاية 17 تموز 1968، وتمثل فترة حكم أخيه عبد الرحمن عارف.

## المطلب الأول حكم القبيلة والهوية الوطنية العراقية

منذ توليه الموقع الأول في الدولة<sup>(1)</sup> أصبح الشغل الشاغل لعبد السلام عارف هو المحافظة على استمراره في السلطة ودرء أي خطر محتمل يهدد موقعه فيها ومن أي جهة كانت.

وكانت الوسيلة المثلى بالنسبة إليه لتحقيق ذلك الهدف هو الارتكاز على الرابط القبلي من خلال الاعتماد على عناصر تدين له بالولاء القبلي من أفراد عائلته وقبيلته (الجميلات) ومنحها مركز القوة والسيطرة على مواقع الدولة الحساسة عموماً ومراكز الجيش الأساسية خصوصاً، وتشكيلات الحرس الجمهوري على الوجه الأخص التي استعان بها عبد السلام عارف لتثبيت دعائم حكمه.

فقد ارتكزت قوة الحرس الجمهوري بالدرجة الأساس على رجال من لواء المشاة العشرين الذين ينحدر جلهم من القبيلة التي ينحدر منهما عبد السلام عارف (قبيلة الجميلات)<sup>(2)</sup>. وبذلك، فإذا كان حزب البعث قد استعان بميليشيا الحرس القومي وهي تشكيلة خارج نطاق المؤسسة العسكرية لتثبيت نظام حكمه، فإن عبد السلام عارف قد اعتمد على قوات (الحرس الجمهوري) التي هي وحدة من وحدات القوات المسلحة الرسمية، لتكون قوات

(1) أصبح عبد السلام عارف رئيساً لمجلس قيادة الثورة وقائداً عاماً للقوات المسلحة بالإضافة إلى منصبه الرئيسي كرئيس للجمهورية.

(2) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 342.



## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

نخبة متريفة مهمتها حماية رأس النظام<sup>(1)</sup>.

وعلى هذا الأساس، فقد تحولت وظيفة المؤسسة العسكرية على عهد الرئيس عبد السلام عارف من أداة للصهر الاجتماعي ووسيلة لبناء الهوية الوطنية إلى قوة مهيمنة يغلب عليها الطابع الريفي هدفها المحافظة على سلطة النخبة الحاكمة.

وبقدر ما يمثل الاعتماد على القبيلة التي أصبحت المحور الرئيسي لنظام الحكم الرغبة في المحافظة على السلطة، بقدر ما يعكس من جانب آخر عدم تبلور مفهوم الهوية الوطنية العراقية في ذهنية عبد السلام عارف وعدم وعيه وإدراكه لها.

ويمكن أن نعزو سبب ذلك إلى التشبث الاجتماعية التي نشأ عليها عبد السلام عارف في بيئة قبلية متعصبة لأعرافها وقوانينها التقليدية التي تميل للانحياز إلى (ذوي القربى) وتضعهم في أعلى مراكز الحكم في الدولة، وفي قمة مواقع المسؤولية حتى ولو كان ذلك على حساب المؤهلات والكفاءة أو حتى الشعور الوطني.

لذلك، فإن صعود نخبة حاكمة بعقلية متريفة يطغى عليها الولاء للهوية القبلية قد أعاق بشكل كبير ظهور هوية وطنية عراقية. على أن الطابع القبلي للحكم بدأ يتخذ شكلاً أوسع مع تزايد ضيق القاعدة التي يركز عليها نظام حكم عبد السلام عارف. فقد كانت الفترة الأولى التي تولى فيها عبد السلام عارف الحكم تتكون من ثلاثة مجموعات متنافسة وغير متجانسة وهم العارفين والبعثيين (العسكريين) والناصرين<sup>(2)</sup>. وكان الاعتماد على القبيلة يزداد بشكل أكبر في كل مرحلة يتم فيها التخلص من طرف منافس.

فما أن بدأ عبد السلام عارف بتثبيت أقدامه في الحكم حتى أنهى تحالفه

(1) ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت. من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 135.

(2) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 341.

## الهوية الوطنية العراقية

التكتيكي مع الضباط البعثيين مشعلاً مشاعر السخط والاستياء التي تولدت لدى الرأي العام حيال حزب البعث جراء أعمال العنف والوحشية التي شهدتها فترة حكمه.

وقد تحقق ذلك بإقدام عبد السلام عارف على إلغاء منصب نائب رئيس الجمهورية الذي شغله ( أحمد حسن البكر ) ، تبعه إقصاء ( حردان التكريتي ) وزير الدفاع ، ومن ثم تم تحييد عناصر بعثية أخرى أعلنت قطع علاقتها بحزب البعث أمثال ( رشيد مصلح ) وزير الداخلية<sup>(1)</sup> . ورئيس الوزراء ( طاهر يحيى ) لتتخذ حلقة الحكم شكلاً أكثر ضيقاً بالاختصار على عارف وأبناء قبيلته بالإضافة إلى الناصريين.

إذ عاش كلا الطرفين فترة تقارب بحكم التأثير الذي كان يمارسه الرئيس المصري جمال عبد الناصر على الرئيس عبد السلام عارف ، وإقدام الأخير على تعيين قائد القوة الجوية ( عارف عبد الرزاق ) وهو ( ضابط ناصري ) رئيساً للوزراء .

لكن هذا التقارب سرعان ما انفض بعد أن اضطلع عارف عبد الرزاق بمحاولة انقلابية فاشلة ضد عبد السلام عارف مستغلاً حضوره اجتماع مؤتمر القمة العربية في المغرب ليؤشر هذا الحدث نهاية النفوذ الناصري في العراق ولينفرد عبد السلام عارف والضباط من أبناء قبيلته ( الجميلات ) بالحكم .

إذ أصبح بالإضافة إلى عبد السلام وشقيقة عبد الرحمن ( رئيس الأركان العامة ) ، الرجل القريب من عبد السلام عارف مباشرة في الحل والربط داخل الجيش هو الجميلي العقيد ( سعيد صليبي ) الذي عين ( آمراً لحامية بغداد ) . كما أن الخيوط الرئيسية لإدارة الاستخبارات العسكرية صارت تمر بين يدي المقدم الركن ( عبد الرزاق النايف ) ( الجميلي الرابع )<sup>(2)</sup> ، وبعد مقتل عبد

(1) أدبث و ائى؁ أىف؁ بىنروز؁ مصدر سبق ذكره؁ ص 37.

(2) حنا بطاطو. الكتاب الثالث؁ مصدر سبق ذكره؁ ص 348.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

السلام عارف 1966<sup>(1)</sup> وتولي أخيه عبد الرحمن عارف إدارة الحكم واستمر في الاعتماد على شبكة الولاءات القرابية وخصوصاً على تشكيلات الحرس الجمهوري. لكن ضعف شخصية عبد الرحمن عارف، وما تبعها من تكالب الصراع على السلطة وخصوصاً من جانب العسكريين، فضلاً عن حبك المؤامرات واستدراج أحد أعضاء قبيلة الجميلات البارزين ( عبد الرزاق النايف) كان كفيلاً بسقوط النظام 1968.

وهكذا، فقد تحول الحكم في العراق خلال العهد الجمهوري الثالث إلى حكم قبيلة، فالهوية القبلية كانت هي الطاغية على أعضاء النخبة الحاكمة الذين لم ينظروا للعراق إلا من خلال قبيلتهم (الجميلات)، ولذلك فهم لم يعملوا على توفير الظروف الموضوعية الملائمة لبناء هوية وطنية من حياة سياسية مدنية ومؤسسات سياسية دستورية، وحياة حزبية ومؤسسات مجتمع مدني.

من ذلك يتضح، بأن تريف السلطة وخضوعها لتوجيه نخب قبلية تطفى على سلوكياتها العصبية القرابية والمحلية الضيقة كان أحد ابرز العوامل الإشكالية في بناء هوية وطنية عراقية.

---

(1) توفي في حادث تحطم طائرة.

## المطلب الثاني الطائفية السياسية والهوية الوطنية العراقية

لقد كان للمحيط الاجتماعي الضيق الذي نشأ فيه عبد السلام عارف أن جعل منه شخصاً لا تغلب عليه النزعة القبلية فقط وإنما كذلك النزعة الطائفية.

وفي هذا الصدد، يقول (مجيد خدوري): (( كان عبد السلام عارف ينتمي إلى عائلة متدينة وبسبب شدة تمسكه بالإسلام راح يظهر تحيزاً للسنة مما أثار قلق الشيعة والطوائف غير الإسلامية الأخرى، غير إن عبد السلام عارف لم يكن في صميمه تقياً وورعاً، وكان تظاهره بالتعصب بالإسلام نتيجة نشأته في بيئة محافظة ))<sup>(1)</sup>.

بينما يذكر (فرهاد إبراهيم): (( لقد كان عبد السلام عارف سني طائفي، وذلك ليس لأنه متصل في الإسلام السني، وإنما لأنه كان يساوي بين المذهب السني وبين استثثار السنة بالحكم ))<sup>(2)</sup>.

في حين يؤكد (هديب الحاج حمود) (وزير الزراعة في عهد عبد الكريم قاسم) على النزعة الطائفية والعنصرية التي كان عليها عبد السلام عارف، إذ يقول: (( إن عبد السلام عارف ذكر لأحد الضباط الأحرار الموجودين معه في الفوج ليلة 14 تموز 1958، بأنهم سينفذون الثورة وهناك ثلاثة جماعات يجب

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص 299.

(2) فرهاد إبراهيم. مصدر سبق ذكره، ص 297.

الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

استئصالها وهم: الأكراد والمسيحيون والشيعة) (4).

صحيح أن الطائفية السياسية كانت قائمة منذ العهد الملكي في العراق إلا أن حدتها لم تصل إلى المستوى الذي وصلت عليه خلال مدة حكم عبد السلام عارف، حتى إن بعض كبار المسؤولين أصبحوا يجاهرون بها علناً. وقد تجلت الطائفية السياسية لنظام حكم عبد السلام عارف من خلال عدة مستويات، سنأتي إلى تناول أبرزها.

### أولاً : على مستوى التعيينات الحكومية.

مثلت التعيينات الحكومية الصورة الأكثر وضوحاً لطائفية نظام عبد السلام عارف، سواء أكان ذلك على مستوى الطبقة السياسية العليا، أو حتى على مستوى المناصب الحكومية الأدنى.

فالملاحظ على تكوين الطبقة السياسية العليا<sup>(2)</sup> في ظل حكم عبد السلام عارف إنها كانت تقتصر تقريباً على السنة. ويمكن تليل ذلك إلى أن حزب البعث الذي تم تجريده من السلطة كان له حضوراً نسبياً بين أوساط الشيعة المتعاطفين مع تيار العروبة واستطاع أن يكسب ودهم -إلى حد ما- (3).

فحتى تشرين الثاني 1963 كان هنالك (8،53%) من القيادات الشيعية في صفوف الحزب<sup>(4)</sup>. ولكن بعد ذلك -أي بعد إزاحة البعثيين عن موقع السلطة- أصبح الحكم محصوراً بعبد السلام عارف والضباط من أبناء قبيلته (الجميلات) (وهم سنة) وكذلك بالناصرية التي لم تجد لها مكاناً بين صفوف الشيعة بسبب إن ظهورها كان لاحقاً لظهور حزب البعث، الأمر الذي

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص344.

(2) يضم تكوين الطبقة السياسية العليا كلاً من رئيس الوزراء، نائب رئيس الوزراء، وزير الداخلية، وزير الدفاع، وزير المالية، وزير الخارجية.

(3) فرهاد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص294.

(4) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص332.

## الهوية الوطنية العراقية

سبب انحساراً كبيراً في تمثيل الشيعة قياساً بما كان موجود في العهد الملكي الذي كان يعكس بالأساس ضعف التمثيل الشيعي<sup>(1)</sup>.

ووفقاً لدراسة إحصائية أجرتها الباحثة الأميركية (فيبي مار) فإن نسبة الشيعة ضمن الطبقة السياسية العليا للحكم خلال المدة بين (1958 - 1968) لم تتجاوز (16,6%) ، في حين استحوذ العرب السنة على (3,79%) ، أما المتبقي والذي يشكل (2,5%) فكان من حصة الكرد<sup>(2)</sup>.

ولقد أصبحت مناطق (المثلث العربي السني)<sup>(3)</sup> تمثل مركز الثقل الأساسي على عهد الأخوين عارف، وتعزز نفوذ منطقة الرمادي (التي ينحدر منها الأخوين عارف) بشكل كبير، وفي إحصائية مهمة توضح إن أبناء التجمعات السكنية التي يقل عدد سكانها عن (200) ألف نسمة (بضمنها منطقة الرمادي) استحوذت على (63%) من المقاعد الوزارية خلال تلك المدة<sup>(4)</sup>، وهذا دليل على ضيق المساحة الاجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء الوزراء، وعلى إن الصفة السننية باتت هي التي تميز السلطة أكثر من أي وقت مضى.

وكدليل على النزعة الطائفية للحكم فلم يتعد عدد الوزراء الشيعة في حكومة (عارف عبد الرزاق) التي شكلها في 6 أيلول 1965 (4) وزراء فقط من أصل (22) وزير<sup>(5)</sup>.

أما على صعيد المؤسسة العسكرية، فلم يكن عدد الضباط الاحتياط من الشيعة يشكلون أكثر من (20%) ، بينما كان العرب السنة يشكلون (70%) ، في حين توزعت الـ (10%) المتبقية بين الأكراد والمسيحيين والأقليات

(1) فرهاد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 294.

(2) نقلاً عن فرهاد إبراهيم، المصدر نفسه، ص 294.

(3) تشمل مناطق المثلث العربي السني (الانبار، تكريت، الموصل).

(4) عصام الخفاجي. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1983، ص 176.

(5) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص 324.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

الأخرى، وظل دخول مدرسة الأركان مقتصرًا في الغالب على الضباط السنة<sup>(1)</sup>. ويعكس ذلك التوزيع مقدار ضعف تمثيل المجتمع المدني من خلال نخبته العسكرية، وكذلك مدى وضوح الصيغة الطائفية السننية لنظام حكم الأخوين عارف.

وبحسب الوثائق السرية البريطانية فقد وصل حجم السخط والاستياء لدى الشيعة بسبب طائفية الجيش ذروته، ما دفع عبد السلام عارف إلى تحصين نفسه بالاعتماد على عدد من العشائر السننية المتشددة وخصوصاً في العاصمة بغداد<sup>(2)</sup>.

أما بخصوص مديريات الداخلية والأمن، فهي كانت مليئة بالمسؤولين من محافظة الرمادي والمناطق السننية شمال محافظة بغداد، وبحسب بطاطو، فقد كان هذا هو الأساس في التمييز المذهبي للتعامل مع البعثيين وقت إزاحة البعث عن السلطة في تشرين الثاني 1963، فقد لوحق البعثيون الذين ينتمون إلى المذهب الشيعي أكثر مما حصلهم مع رفاقهم السنة، وعملوا عند القبض عليهم بقسوة أكبر، بينما كان السنة كثيراً ما ينجون أو يعاقبون بأحكام مخففة جداً بسبب كونهم ينتمون إلى المذهب نفسه أو ينحدرون من المناطق أو البلدان أو القبائل ذاتها التي ينحدر منها رجال الشرطة والأمن<sup>(3)</sup>.

إذاً، فنحن نتفق مع الاستنتاج الذي توصلت إليه الوثيقة السرية البريطانية التي أكدت على طائفية النظام العارفي وحرصه على المحافظة على (سننية) دائرة الحكم في العراق، الأمر الذي أثار استياء الشيعة وسخطهم بسبب رفض

---

(1) أحمد الزيدي، البناء المعنوي للقوات المسلحة، بيروت، 1990، ص 158.

(2) انظر نص الوثيقة المرقمة 371 / 180831 QA، 1 / 1193 QA بتاريخ 1965/1/8 والمرسلة من السفارة البريطانية الموجودة في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية. موجودة عند حامد البياتي، شيعة العراق بين الطائفية والشبهات في الوثائق السرية البريطانية 1963-1966، مؤسسة الرافدين للنشر والتوزيع، ط 1، 1997، ص 78.

(3) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 397.

## الهوية الوطنية العراقية

مطالبهم من أجل الحصول على وظائف أكثر وأفضل على كل المستويات، وهو ما أفضى إلى أن يصبح الشعور الطائفي في العهد العارفي أقوى منه في العهد الملكي بدلاً من أن يكون أضعف<sup>(1)</sup>.

لذلك، فقد أيقظت الطائفية السياسية لنظام حكم الأخوين عارف الشعور الطائفي لدى الشيعة وأسهمت في إنهاض الهوية الطائفية الشيعية التي رأت نفسها في ظل السياسات الطائفية التمييزية للنظام بأنها عرضة للتذويب والمسخ ما دفعهم إلى التمسك بها بشكل أكبر، مما أثار بشكل سلبي على عملية بناء الهوية الوطنية العراقية.

## ثانياً: على مستوى التشريعات الدستورية والقانونية.

لقد تجلت الطائفية السياسية لنظام الحكم العارفي بأوضح صورها من خلال التشريعات الدستورية والقانونية التي قنتت الاستثثار بالحكم وحصرتة بفضة ( مذهبية / قومية ) معينة وهم ( العرب السنة ) دون بقية المذاهب والقوميات الأخرى وعلى الأخص الشيعة.

فقد تقرر في المادة الأولى من الدستور العراقي المؤقت الصادر في 22 نيسان 1964<sup>(2)</sup> (( بأن يكون عضو المجلس الوطني لقيادة الثورة<sup>(3)</sup> عراقياً ومن أبوين عراقيين ينتميان إلى أسرة تسكن العراق منذ سنة 1900 على الأقل، وكانت تتمتع بالجنسية العثمانية... ))<sup>(4)</sup>.

---

(1) انظر نص الوثيقة المرقمة 175749/371 OF، 54/1015 QA والمرسلة من السفارة البريطانية الموجودة في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 3 تموز 1964. موجودة عند حامد البياتي، مصدر سبق ذكره، ص ص 45-46.

(2) عُرِف هذا الدستور باسم قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم (61) لسنة 1964.

(3) شمل منصب عضو مجلس قيادة الثورة كلاً من: 1- رئيس الجمهورية. 2- رئيس الوزراء. 3- رئيس أركان الجيش. 4- معاونو رئيس أركان الجيش. 5- قادة الفرق. 6- قائد القوة الجوية. 7- الحاكم العسكري العام. 8- ضباط الجيش المستوزرون.

(4) قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم (61) لسنة 1964، مصدر سبق ذكره، المادة الأولى.



## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

ولكن في عام 1900 وبَعدها كان الكثير من الشيعة يحملون الجنسية الفارسية، ذلك أما لأنهم كانوا يطلبون حماية الدولة الفارسية الشيعية، أو لأنهم أرادوا التهرب من أداء الخدمة العسكرية في الجيش العثماني، وبهذه المادة حُرّم جزء كبير من الشيعة من تقليد منصب رئيسي في الدولة<sup>(1)</sup>.

فهناك عدد كبير من الأسر الشيعية المعروفة بأصولها العربية<sup>(2)</sup> والتي تجنست بالجنسية الإيرانية في العهد العثماني تخلصاً من الجندية في الجيش العثماني بسبب التمييز والتفريق الطائفي الذي كانت تمارسه ضدهم الحكومة العثمانية، وهي حكومة أجنبية.

والتساؤل هنا، لماذا هذا التقديس في العراق للجنسية العثمانية التي هي جنسية حكومة أجنبية كانت تشمل بالإضافة إلى الشعوب العربية، شعوباً كثيرة غير عربية (كالألبان والشركس والأرمن... الخ)، وهل يعني ذلك أن الفرد الذي ينتمي إلى هذه الشعوب غير العربية يعد عراقياً أصيلاً لمجرد حمله الجنسية العثمانية، وإن العراقي الأصل الذي ينحدر من أسرة عريقة وأجداد مولودين في العراق أجنبياً لكونه تخلص عن جنسيته لوجود مبرر منطقي ومعقول؟ لاشك إن السبب الذي يقف وراء ذلك هو طائفي محض أريد منه استبعاد الشيعة عن مواقع القيادة في الدولة الجديدة<sup>(3)</sup>.

وبذلك، فقد أراد نظام حكم عبد السلام عارف العودة بالعراق إلى قرون عديدة سابقة، وتحديدًا إلى زمن الصراع (العثماني - الصفوي) الذي حمل فيه كلا الطرفين لواء الطائفية السياسية (السنية - الشيعية)، وحاول إسقاط هذا الصراع المرير على الواقع السياسي للعراق المعاصر ليزيد من تعقد إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية وليضيف إليها أبعاداً أخرى أكثر سوءاً.

(1) فرهاد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 297.

(2) من بين أبرز الشخصيات التي تم الطعن بعروبيتها وفقاً لهذا القانون هو الشاعر العراقي الكبير (محمد مهدي الجواهري).

(3) عبد الكريم الازدي، مصدر سبق ذكره، ص 211-213.

## الهوية الوطنية العراقية

هذا على الصعيد الدستوري، أما على الصعيد القانوني فقد أصدر عبد السلام عارف قانوناً جديداً للجنسية برقم (43) لعام 1964 والذي خول بموجبه وزير الداخلية بسحب الجنسية ممن منحوها إذا أظهروا عدم الولاء للجمهورية العراقية. ولأن هذا الوضع قد اقتصر تقريباً على الشيعة فقط الذين استبدلوا جنسيتهم الفارسية بالجنسية العراقية بموجب قانون الجنسية رقم (42) الصادر في 9 تشرين الثاني 1964، فإن قانون الجنسية الجديد كان موجه بالأساس ضدهم بعدهم مواطنين مشكوك في ولاءهم<sup>(1)</sup>.

ولذلك، فإن إصرار عبد السلام عارف على التعامل مع تكوينات المجتمع الأخرى، وخصوصاً الشيعة، من منظور الطائفية السياسية التي تشكك في عروبة وعراقية وولاء المواطن العراقي قد شكّل عامل إعاقة بوجه عملية بناء الهوية الوطنية العراقية.

### ثالثاً: على مستوى القرارات المتخذة (إجراءات التأميم الاشتراكية)

اتجه الشيعة بشكل عام منذ العقد الأخير للعهد الملكي إلى التجارة بإقدام الحكومة الملكية عام 1949 على تسفير العراقيين اليهود والذين جلعهم من كبار التجار فسح المجال أمام طبقة التجار الشيعة التي بدأت تراكم جبروتاً اقتصادياً معتبراً، وأصبح لها السيطرة على معظم مقاعد الهيئة الإدارية لغرفة تجارة بغداد، فأصبح الشيعة يمثلون قوة اقتصادية لا يستهان بها، ومع ذلك ظل دورهم غير حاسماً على الصعيد السياسي<sup>(2)</sup>.

واستمد الشيعة السير باتجاه تعزيز قوتهم الاقتصادية والتجارية لاسيما على عهد عبد السلام عارف الذي حرّمهم من احتلال مناصب عليا في الدولة وضيق عليهم فرص الحصول على التعيينات الحكومية، ما دفعهم أكثر إلى التمسك بالعمل التجاري الحر.

(1) فرهاد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 297.

(2) حنا بطاطو. الدور السياسي للشيعة وعملية الاندماج، مصدر سبق ذكره، ص 202-203.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

لكن طائفة عبد السلام كانت أكبر من أن تجعل من الشيعة قوة تجارية مهمة، فالتجأ إلى إصدار قرارات التأميم الاشتراكية التي كان الهدف الرئيسي منها هو تحجيم نفوذ التجار الشيعة واستبعادهم عن ميدان القطاع الخاص الذي كان لهم موقع الغلبة فيه من خلال تأميم المؤسسات الاقتصادية والشركات التجارية التي كان يمتلكها الشيعة، وأيضاً حل غرف التجارة والصناعة التي كانت تعد ضمن دوائر الاختصاص الشيعية، وكذلك تأسيس مؤسسات اقتصادية خاضعة لتوجيه عدد من السياسيين السنة أمثال ( خير الدين حسيب)<sup>(1)</sup>.

وبحسب بعض المصادر، فقد قطع عبد السلام عارف الزيارة والاتصال بشركات التأميم التي كانت للشيعة نفوذ واسع فيها.<sup>(2)</sup>

وتشير الوثائق السرية البريطانية إلى حجم الضرر الذي أصاب رجال الأعمال الشيعة جراء قرارات التأميم لدرجة وصل التأثير إلى أصغر التجار. وبحسب الوثيقة أيضاً، فإن قرارات التأميم كانت قد اتخذت كإجراء عقابي ضد الشيعة بسبب اشتراك ما يقارب ربع مليون شيعي في تظاهرة ضد الحكومة في أربعيةينية الأمام الحسين في كربلاء<sup>(3)</sup>.

وقد احتج عدد من علماء الدين الشيعة على قرارات التأميم واصفين إياها بالاستيلاء القسري من قبل الحكومة على الممتلكات الشرعية للمسلمين<sup>(4)</sup>.  
ولكن لم يكن رد فعل الحكومة سوى شن حملة منظمة في وسائل الإعلام

---

(1) فرهاد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 296، ولمزيد من التفاصيل عن الأبعاد الطائفية لقرارات التأميم الاشتراكية، انظر: حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914-1990، مصدر سبق ذكره، ص 317 وما بعدها.

(2) سليم علي الورددي. مقتربات إلى المشروع السياسي العراقي 1921-2003، بغداد، ط1، 2005، ص

(3) انظر نص الوثيقة المرقمة 175766/371 OF، 23/1012 QA توزيع وزارة الخارجية والحكومة البريطانية في 1964/8/5. موجودة عند حامد البياتي، مصدر سبق ذكره، ص 151.

(4) حامد البياتي، المصدر نفسه، ص 150.

والصحافة للتشهير بعلماء الدين الشيعة وبقية المواطنين الموالين لهم<sup>(1)</sup>.

#### رابعا : على صعيد التصريحات الرسمية.

وتتضح الصيغة الطائفية لنظام حكم عبد السلام عارف من خلال النعوت والألفاظ والتوصيفات التي كان الشيعة يوصف بها والتي كانت تحاول دائماً الانتقاص منهم والظعن في عروبتهم وعراقيتهم كوصفهم بـ ( الروافض ) أو ( الشعوبيين ) ، إذ كانت هذه التصريحات ترد على لسان عبد السلام عارف نفسه أو أحد أقطاب نظام حكمه .

ويذكر القيادي البعثي ( هاني الفكيكي ) بأن عبد السلام عارف كان يستعمل كلمة ( الشعوبية ) لغرض طائفي القصد منه محاربة عرب العراق الشيعة ، كما إنه غالباً ما كان يطلق لقب ( الروافض ) على أعضاء القيادة البعثية من الشيعة<sup>(2)</sup>.

وعندما تمكن عبد السلام عارف من الاستيلاء على السلطة في تشرين الثاني 1963 ووضع حد لانتهاكات الحرس القومي أكد في نص البيان الذي أذاعه على حجم الأضرار التي لحقت بالدولة جراء الممارسات التي قام بها ( الشعوبيون المتعطشون للدماء من أفراد الحرس القومي )<sup>(3)</sup>. في إشارة إلى أن قيادات الحرس القومي هم من الشيعة .

أما الدكتور ( عبد الرحمن البزاز ) فبرغم كونه أول رئيس وزراء مدني في العهد الجمهوري ، وبرغم أنه لطف الأجواء بإضفاء الطابع المدني على الحكم العسكري ، إلا أن موقفه كان سلبياً بشكل عام من الشيعة ، فقد بدا صريحاً في توجيه تهمة الشعوبية بشكل لا ينصرف إلا إلى الشيعة من عرب العراق ، حيث يقول : ( ( الشعوبية لا تعني بحال من الأحوال عرقياً ... الشعوبية كما

(1) المصدر نفسه، ص150.

(2) نقلاً عن علي كريم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص308.

(3) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص294.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

تعلمون تعني الذين بحجة المساواة يجيئون حتى من أصول عربية شعبية لأنها تحتقر الأمة والتراث العربي فليست المسألة عنصرية والتعبير وارد وله قيمة ولأن في العراق كنا نقاسي من الشعبية أكثر مما قاسينا من الشيوعية (1).

ولعل هذا النص يوحي بوضوح إلى أن المقصود به هو الشيعة، بعدهم المطالبين بالمساواة التي يفتقدون إليها منذ تأسيس الدولة العراقية بسبب كونهم الأكثرية المغبونة سياسياً(2).

بينما حذر الدكتور عبد العزيز الدوري(3) في كتابه ( الجذور التاريخية للشعبوية في العراق)(4) من الحركة الشعبية المعاصرة في إشارة ضمنية إلى الشيعة العراقيين الذين طعن في عروبتهم، وشكك في ولائهم للدولة العراقية بسبب تركيزه على وجود حالة من الولاء المذهبي المفتعل بينهم وبين إيران دون الاستناد إلى أي أسس علمية أو موضوعية.

نستنتج من ذلك، بأن قيام عبد السلام عارف وعناصر نخبته الحاكمة بالترويج للطائفية السياسية والتشكيك في ولاء الشيعة العراقيين لوطنهم ( العراق) قد عمق من حدة الانقسام الطائفي في العراق ليعمق بالتالي من أزمة الهوية الوطنية العراقية.

(1) رياض طه، مصدر سبق ذكره، ص193.

(2) حامد البياتي، مصدر سبق ذكره، ص216.

(3) عيّن عبد العزيز الدوري رئيساً لجامعة بغداد على عهد عبد السلام عارف.

(4) عبد العزيز الدوري. الجذور التاريخية للشعبوية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1962.

## المطلب الثالث

### عسكرة السلطة والهوية الوطنية العراقية

لقد تميز الاتجاه السياسي الداخلي العراقي في العهد الجمهوري الثالث بتأكيد الطابع العسكري للحكم سواء تجسد ذلك بشخص الأخوين عارف أو من خلال بروز رمز ومجموعات من الضباط هيمنت على المشهد السياسي العراقي، إذ ترتب على ذلك أن كانت الأحزاب قد ألغت السياسية والمؤسسات التمثيلية أو أي صيغة من صيغ الحياة السياسية الديمقراطية التي يمكن الاعتماد بها كأساس لبناء الهوية الوطنية العراقية.

وبينما كان عبد الكريم قاسم يثير الأحزاب بعضها ضد الآخر، كان عبد السلام عارف قد أمر بحلها جميعها، واعتمد بدلاً من ذلك على مجموعة من الضباط الوندويون<sup>(1)</sup> الذين كان جلهم من الناصريين الذين تم احتواءهم ضمن تنظيم واحد وهو تنظيم (الاتحاد الاشتراكي العربي) على غرار ما كان موجوداً في مصر الناصرية إلا أنه كان يمثل صورة مشوهة له.

فلم يراع عند تأسيس هذا التنظيم طبيعة الاختلاف في الظروف الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في كلا البلدين (العراق ومصر). وبسبب سيطرة الضباط على الحكومات المتتالية لم تجر أية انتخابات نيابية، ولم تعلن أية حكومة تمثيلية، ولم يقرر لبناية البرلمان أن تشهد حياة برلمانية وإنما حولت إلى مقر مترف لعناصر النخبة العسكرية التي تحولت إلى طبقة جديدة في العراق<sup>(2)</sup>.

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص 298.

(2) أديث و آي، أيف، بينروز، مصدر سبق ذكره، ص 37.

فعبد السلام عارف والضباط من أعضاء حكومته الذين اشتركوا بإزاحة النظام الملكي بحجة عرقلته للنظام البرلماني والحزبي، ومن ثم قضاءهم على نظام عبد الكريم قاسم ونظام البعث بداعي انحرافهم عن مبادئ ثورة 14 تموز قد استلذوا بطعم السلطة السياسية عندما تمكنوا من الانفراد بها ووجدوا فيها حقاً مكتسباً لم تكن لديهم الرغبة في الاستغناء عنه<sup>(1)</sup>، الأمر الذي دفعهم إلى توجيه سياسة البلد بحسب أهوائهم والسير به نحو منزلقات خطيرة كادت أن تعرض وحدة البلاد للتفكك بعد أن قادت سياساتهم إلى تزايد حدة التباينات الاجتماعية والطبقية التي يعانيها المجتمع العراقي. فقد تعمقت حدة الفجوة الطبقية في المجتمع العراقي بعد ان تحول أعضاء النخبة العسكرية الحاكمة إلى طبقة تجارية مغلقة مستغلين مواقعهم في السلطة لتحقيق الإثراء السريع والفاحش.

وأصبح التناقض الطبقي الذي ولده حكم العسكر سمة بارزة من سمات ذلك العهد. وكان لضباط الجيش مساكن خاصة على مستوى عالٍ من الرقي والفخامة في حين لم تكن تنزل الأغلبية تعيش الأكواخ الفقيرة. وحتى على مستوى الأسواق التجارية فقد كان للضباط أسواقاً خاصة بهم ترفعاً فهم عن الاختلاط بطبقات الشعب الأخرى والفقيرة منها على وجه الخصوص.

وكانت جماهير الشعب بدورها تعي هذه المتناقضات وتعايشها يومياً، كما إنها كانت تعي أن الامتيازات التي تتمتع بها الطبقة العسكرية الحاكمة إنما هي على حساب طبقات الشعب الفقيرة التي أرهقتها شظف العيش اليومي ما ولد حالة من القطيعة بين الشعب ونظامه السياسي مما انعكس سلباً على عملية بناء الهوية الوطنية العراقية.

ومما زاد من حدة تعميق إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية هو تصادم النزعة العسكرية للضباط من ذوي الميول القومية العربية الموجودين ضمن

(1) المصدر نفسه، ص38.

## الهوية الوطنية العراقية

حكومة عبد السلام عارف مع القيادات الكردية بشأن مسألة منح الحكم الذاتي، فأعضاء تلك الحكومة كانوا مؤمنين على الأقل نظرياً بمبدأ الوحدة العربية الذي كان يتعارض بالأساس مع فكرة الحكم الذاتي الكردي<sup>(1)</sup>. ما نتج عن ذلك أن نشبت حرب استنزاف مفتوحة بين الطرفين لم تكن نتائجها محسومة أبداً.

وبحسب بعض المصادر، فقد شاعت حالة من الشكوك حول أخلاص بعض الضباط الذين يقودون المعارك مع الكرد والذين اتهموا بإغناء أنفسهم من الأموال التي يتسمونها لإدارة الحرب والتي لا يسألون عن حساب عنها<sup>(2)</sup>، وهو ما يعني أن المصالح والامتيازات الشخصية لطبقة العسكر قد تم تفضيلها حتى ولو كانت على حساب الوحدة الوطنية العراقية. وكان الرأي العام العراقي قد أصابه النفور جراء تلك الحرب وبدا مستاءً من طول أمدها لأنها حرب لم يكن ضحيتها سوى العراقيين فقط سواء أكانوا (عرباً أم كرداً) ناهيك عن الخسائر المادية الكبيرة المترتبة عليها، وحمل الرأي العام مسؤولية اندلاعها على العسكر ولما أصبحت الأمور أكثر تفاقمًا على يد العسكر الذي بدأ نفوذه يتمدد، أدرك عبد السلام عارف أن الحكم المستقر يجب أن يستند إلى تأييد شعبي لا إلى تأييد عسكري، وراح يمهد الطريق لإحلال زعماء مدنيين في الحكم مستعدين للاستئناس برأيه كرئيس للدولة على حد تعبير (مجيد خدوري)<sup>(3)</sup>. وهكذا، فقد قرر عبد السلام عارف تعيين (الأكاديمي والدبلوماسي)<sup>(4)</sup> السابق الدكتور عبد الرحمن البزاز<sup>(5)</sup> رئيساً للوزراء ليكون

---

(1) ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت. من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 144. كان من بين أبرز الضباط المتسمكين بفكرة الوحدة العربية والمعارضين لفكرة منح أي امتيازات قومية للأكراد التي لا وجود لها بالأساس من وجهة نظره هو وزير الدفاع (عبد العزيز العقيلي).

(2) أديث و آئي، أيف، بينروز، مصدر سبق ذكره، ص 59.

(3) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص 335.

(4) تولى عبد الرحمن البزاز منصب عميد الكلية الحقوق في جامعة بغداد بالإضافة إلى تسلمه منصب سفير العراق لدى الأمم المتحدة.



أول رئيس وزراء مدني في العهد الجمهوري.

ولكن بقدر ما كانت هذه الخطوة ذات دافع مصلحي من جانب عبد السلام عارف بقدر ما كانت تمثل خطوة إيجابية مهمة لتخليص البلد من الآثار السلبية التي راكمها حكم العسكر، والعودة به إلى نمط الحياة السياسية المدنية، وفوق هذا وذاك خلق الفرصة الملائمة لبناء هوية وطنية عراقية على أسس سليمة بعد أن تلاشت احتمالات بناءها في ظل الحكم العسكري الصرف.

طرح البزاز برنامج الوزارى الجديد بشكل لم يكن مألوفاً منذ ثورة تموز 1958، حيث دعا إلى (( سيادة القانون )) و (( قيام حكومة تمثيلية يكون جميع أعضائها من المدنيين ))، وركز على ضرورة (( فسح المجال أمام الحريات السياسية والمدنية )) . وانتقد بشكل ضمني السياسات الاقتصادية المتبعة ودعا إلى تبني (( الاشتراكية العربية الرشيدة )) التي تتسجم مع طبيعة الواقع العراقي وظروفه الخاصة، وبخصوص القضية الكردية، فقد أعلن البزاز عن رغبته (( بتحقيق أمانى الكرد القومية في نطاق الوحدة العراقية )) إيماناً منه بأن (( العراق لا يمكن أن يعيش إلا إذا استجاب لبعض المطالب القومية الكردية ))<sup>(2)</sup> وقد كان عبد الرحمن البزاز عازماً عن إصلاح الإدارة وتوسيع السيطرة المدنية في الحكومة مكان له أسلوبه الجريء في مواجهة النزعة ( العسكرية ) ففي خطاب له الحد فيه: (( بأن الوقت قد حان لأن يستعيد البلد حياته العادية، حيث لا يكون هناك مكان للمحاكم العسكرية والقضاة العسكريين، وحالات الطوارئ والدبابات في الشوارع أو أي شيء آخر قد يشعر المواطن بعدم الاستقرار في البلاد ))<sup>(3)</sup>. كما أكد في إحدى المناسبات

(1) لمزيد من التفاصيل عن هذه الشخصية وعن دورها في السياسة العراقية، انظر: سيف الدين الدوري، عبد الرحمن البزاز أول رئيس وزراء مدني في العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2006.

(2) لمزيد من التفاصيل، انظر: سيف الدين الدوري، مصدر سبق ذكره، ص 49 وما بعدها.

(3) أدبث و آي، أيف، بينروز، مصدر سبق ذكره، ص 61.

الهوية الوطنية العراقية

الاجتماعية عن نيته (( فضح الضباط )) ، وصرح في مقابلة خاصة له مع أحد الباحثين بأنه كان (( قد أخبر العسكر بأنهم لم يقوموا إلا بسلسلة من الانقلابات، هم لم يقوموا بثورة حتى اليوم ))<sup>(1)</sup>.

إن إصدار عبد الرحمن البزاز على كبح نفوذ الزمر العسكرية وتجمعاتها اللاعقلانية، ووضعه برنامج سياسي-اقتصادي-اجتماعي متكامل للبلد، فضلاً عن تبنيه لحلول عملية تتعلق بحل المعضلة الكردية كان يمثلبادرة أول مهمة لصياغة وبلورة هوية وطنية عراقية.

لكن هذا الأمل سرعان ما تلاشى عندما اصطدم بجملة من العوائق التي حالت دون تحقيقه فمطالبة عبد الرحمن البزاز تخفيض مبالغ الإنفاق العسكري الضخمة وتبني سياسة سليمة في كردستان قد أثار استياء الضباط لئلا يحرّموا من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها ما دفعهم إلى التكتل ورفض الصفوف من أجل العمل على إزاحته<sup>(2)</sup>. خصوصاً وأن بعض الضباط قد اتخذ من هذه الحرب مصدراً للإثراء وجمع المال بشكل غير شرعي. ومن جهة أخرى، فقد كان ينظر بتحفّظ لبعض الإجراءات الاقتصادية التي اتخذها البزاز والتي كان من شأنها إعادة الاعتبار ولو جزئياً لبعض طبقات الملاكين كجزء من أصلح الخلل الذي سببته إجراءات التأميم الاشتراكية اللامدروسة.<sup>(3)</sup>

وقد جاءت هذه النظرة من جانب بعض الفئات اليسارية الواعية سياسياً، والأهم من ذلك كله، أن عبد الرحمن البزاز قد ربط عجلته بعربة عبد السلام عارف وأصبح مصيره مقروناً به باعتباره من المحسوسين عليه.

ولذلك، فما أن توفّي عبد السلام عارف حتى أصبح عبد الرحمن البزاز بدون سند يتكأ عليه وأصبح منصبه عرضة لمطامع الأجنحة العسكرية المتكالبية في

(1) المصدر نفسه، ص 61.

(2) تشارلز تريب، مصدر سبق ذكره، ص 252.

(3) ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت. من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 139.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

السلطة، خصوصاً بعد استلام الرجل الضعيف وغير الحاسم عبد الرحمن عارف ( شقيق عبد السلام عارف ) لمنصب رئاسة الجمهورية، فقد بدأت تبرز على السطح تدريجياً ظاهرة ( التللية ) والتنافس بين الضباط الذي كان عبد السلام عارف متمكناً من الإبقاء عليها وعلى التوازن فيما بينها<sup>(1)</sup>.

في حين كان عبد الرحمن عارف أضعف من أن تكون له وجهة نظر بخصوص الصراع الرائد بين التكتلات العسكرية، واكتفى باتخاذ موقف المتفرج على الصراع دون أن يكون قادراً على السيطرة على الوضع الذي بدأ يتخذ طابع أكثر تأزماً وحدة مع تصاعد عدائية ضباط الجيش لعبد الرحمن البزاز<sup>(2)</sup> وتحت ضغط العسكر اضطر عبد الرحمن عارف للإذعان للمطالب المنادية بتتحية عبد الرحمن البزاز وتم استبداله بشخص عسكري ( ناجي طالب ) ليؤشر ذلك الحدث نهاية الحكم المدني في العراق وتبدد الفرصة التي كان معولاً عليها لبناء الهوية الوطنية العراقية.

وعلى ما يبدو، فإن الخطوة التي أقدم عليها عبد الرحمن عارف بتتحية عبد الرحمن البزاز والمجيء بشخص عسكري آخر محله كانت تحمل معها نهاية عارف نفسه، ففي ظل عدم السماح بوجود الأحزاب السياسية وفي ظل عودة الحكم العسكري بقوة، لم يبق مجال للعمل السياسي في العراق سوى بالاقْتصار على العمل التأمري والتنافس الشخصي داخل هذه الفئات وبين بعضها والبعض الآخر<sup>(3)</sup>.

كما منح ذلك المجال أيضاً لدخول الأحزاب التأمريية على الخط والتي كانت تتسج في الخفاء كحزب البعث العربي الاشتراكي الذي تمكن من الاستيلاء على السلطة بانقلاب عسكري عام 1968 وهو الرابع خلال عشر سنوات ليؤكد على حجم الدور المتزايد الذي لعبه العسكر في الحياة السياسية

(1) المصدر نفسه، ص 140.

(2) تشارلز تريب، مصدر سبق ذكره، ص 251.

(3) أديث و آي، أيف، بينروز، مصدر سبق ذكره، ص 73.

## الهوية الوطنية العراقية

العراقية، وليرسي أيضاً قاعدة أساسية في السياسة العراقية مفادها أن النظم العسكرية الفاقدة للشرعية والقاعدة الشعبية لا يمكن إزاحتها عن السلطة إلا بالطريقة نفسها التي أتت بها وليس عن طريق التداول السلمي للسلطة، وهو ما يعني أن حكم العسكر كان المصدر الأساسي لعدم الاستقرار السياسي الذي انعكست آثاره سلباً على بناء هوية وطنية عراقية.

## المطلب الرابع إخفاق المشاريع التنموية والهوية الوطنية العراقية

إن أهم ما يميز السياسة الاقتصادية العراقية في عهد الرئيس عبد السلام عارف هو إنها كانت ترتبط بشكل رئيسي بفكرة القومية العربية ومشروع تحقيق الوحدة العربية وبشكل خاص مع مصر، إذ كان لتأثر الرئيس العراقي عبد السلام عارف بالرئيس المصري جمال عبد الناصر يعده الزعيم العربي الذي يمكن أن تتحقق على يده الوحدة العربية الكبرى الدور الكبير في أن تسيّر سياسة العراق الاقتصادية في ركاب مصر الناصرية، وأن يقرر السياسيون من ذوي الميول الناصرية الذين منحهم عبد السلام عارف نفوذاً واسعاً في الحكومة، وجهة الاقتصاد العراقي وتحددوا الأسس التي يقوم عليها، حيث تم صياغتها على غرار ما هو موجود في مصر، برغم وجود الاختلاف بين البلدين.

ولكن إذا كانت مسألة قيام الوحدة العربية هي الجامع بين كلاً من عبد السلام عارف وجمال عبد الناصر، فإن مسألة الاشتراكية كانت محط خلاف بينهما، وكان لكل منهما توجهه الخاص بشأنها انطلاقاً من نشأته وبيئته الاجتماعية التي يعيش فيها.

فنشأة عبد السلام عارف في بيئة محافظة جعلت منه شخصاً لا يبدي بالاشتراكية أي اهتمام، وكثيراً ما كان يدعي بالإسلام ويستمد آراءه السياسية والاجتماعية والاقتصادية منه، مؤكداً على إن قاعدة الاشتراكية هي الإسلام<sup>(1)</sup>.

(1) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص 299.

## الهوية الوطنية العراقية

ولم يتطرق البرنامج الوزاري الذي أعده رئيس الوزراء ( طاهر يحيى ) بتكليف من الرئيس عبد السلام عارف إلى الاشتراكية إلا على سبيل المجاملة للرئيس المصري جمال عبد الناصر، ولم يمر عليها إلا مروراً عابراً<sup>(1)</sup>.

وحتى الدستور المؤقت الذي صدر في مايس عام 1964 فبالرغم من كونه دعا إلى ( وحدة عربية شاملة تبدأ بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة )<sup>(2)</sup> ، وبرغم تأكيدته على ضرورة اعتماد ( التخطيط القومي الشامل )<sup>(3)</sup> ، إلا إنه أكد في الوقت نفسه على أن ( الملكية الخاصة مصونة ) ، و ( لا تتزعزعا إلا لأغراض المنفعة العامة ومقابل تعويض عادل )<sup>(4)</sup>.

بينما نجد نقيض ذلك في مصر، حيث شدد الرئيس جمال عبد الناصر على الاشتراكية والعلمانية ولم يكن يذكر الإسلام إلا على سبيل المجاملة للرئيس عبد السلام عارف<sup>(5)</sup>.

وذهب الرئيس جمال عبد الناصر إلى ابعاد من ذلك حينما دوّن فقره في الدستور تؤكد على ( ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ) كما إنه اعتمد على فكرة أن تكون الاشتراكية العربية هي الشرط الأول لتحقيق الوحدة العربية.

وعلى هذا الأساس، فقد استغل الوزراء والمستشارون الناصريون اندفاع عبد السلام عارف نحو الوحدة العربية - أو على أقل تقدير دعوته لها - ومارسوا ضغوطاً عليه لدفعه نحو تبني قرارات اشتراكية على غرار القرارات المصرية.

وكان خير الدين حسيب أحد مستشاري الحكومة، وهو ناصري الميول وعلى علاقة وثيقة بجمال عبد الناصر هو حلقة الوصل بين مصر والعراق، وكان يعتقد إن تأميم الصناعة في العراق، كما هو الحال في مصر، أمر

(1) أديث و آئي، أيف، بيروز، مصدر سبق ذكره، ص 39.

(2) قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة لعام 1964، المادة الثانية.

(3) المصدر نفسه، المادة 12.

(4) المصدر نفسه، المادة 12.

(5) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص 298.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

مرغوب فيه لضمان حد معين من الاستثمارات، وخلق هيكل صناعي يساعد على التنمية الاقتصادية في العراق<sup>(1)</sup>.

ويمثل هذا الكلام تمكن خير الدين حسيب من إقناع رئيس الجمهورية عبد السلام عارف ورئيس الوزراء طاهر يحيى باتخاذ قرارات التأميم.

وبذلك، فقد أقدمت الحكومة في يوم 14 تموز 1964 وبشكل مفاجئ على إصدار خمسة قرارات تقضي بتأميم كل المصارف وشركات التأمين بالإضافة إلى (32) مؤسسة صناعية وتجارية كبيرة<sup>(2)</sup>.

وهكذا، فقد اتصلت الحكومة عن وعدها التي كانت قد منحت لرجال الأعمال بشأن عدم نيتها تأميم الصناعة.

وقد كان لقرارات التأميم الاشتراكية عدد من الأبعاد السلبية التي انعكست على الهيكل الاقتصادي العراقي بشكل عام، وعلى موضوع الهوية الوطنية العراقية بشكل خاص.

فمن جهة، اتضح البعد الطائفي لتلك القرارات من حيث أن المؤسسات الصناعية الكبرى كانت خاضعة لنفوذ رجال الأعمال الشيعة وبالتالي فإن توجيه ضربة لها بهذا الحجم كان يعني ضرب الحركة التجارية الشيعية وتقليل حجمها، خصوصاً وإن عبد السلام عارف كان قد صرح سابقاً عن عزمه على استئصال الشيعة بين فئات أخرى<sup>(3)</sup>.

ومما يعزز من صحة هذا الافتراض هو استبدال رجال الأعمال الشيعة المؤممة مؤسساتهم بأخرين من السنة ووضعهم تحت إشراف الدكتور خير الدين حسيب الذي أصبح رئيساً للمؤسسة الاقتصادية التي تم استحداثها والتي تتكون من المؤسسة العامة للصناعة، والمؤسسة العامة للتأمين، والمؤسسة العامة للتجارة.

(1) أديث و آئي، أيف، بينروز، مصدر سبق ذكره، ص 43.

(2) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 345. وأبرز الشركات المؤممة هي شركات الأسمت والتبوغ والزبوت النباتية وشركات الاسبست.

(3) ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 344.

الهوية الوطنية العراقية

هذا بالإضافة إلى أن الدكتور خير الدين حسيب، بصفته محافظاً للبنك المركزي، كان رئيساً للمؤسسة العامة للمصارف والمهيمن، بهذه الصفة، على جميع المصارف المؤممة<sup>(1)</sup>.

وبالإضافة إلى البعد الاقتصادي / الطائفي لإجراءات التأميم الاشتراكية فإن لها بعداً سياسياً / طائفيّاً آخر على اعتبار أن قرارات التأميم كانت تمثل الخطوة الأولى على طريق إعلان الوحدة العربية، وبالتالي فهي إجراءات تمهيدية لقيام وحدة يرتقي فيها السنة إلى مرتبة الأكثرية في حين يتراجع الشيعة إلى أقلية صغيرة في وحدة سنية كبرى، وهو ما كان يطمح إليه دعاة القومية العربية منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921.

وقد كان للبعد الطائفي لقرارات التأميم الاشتراكية تأثيراً كبيراً في عملية بناء الهوية الوطنية العراقية سبق وإن استعرضناه من قبل، فضلاً عما خلفته تلك الإجراءات من آثار سلبية أحدثت خللاً بنيوياً في الهيكل الاقتصادي العراقي.

فقد أدت تدابير التأميم واحتكار الحكومة الشامل للاستيراد إلى زعزعة الاقتصاد الوطني، لاسيما وإن كوادر الإدارة العامة كانت تعاني تخلفاً شديداً ولم تكن مؤهلة للسير في الطريق باتجاه الاشتراكية<sup>(2)</sup>، كما شجعت تلك التدابير هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وكذلك رجال الأعمال والفنيين من ذوي التخصص مما تسبب بانخفاض ملحوظ في مستوى الإنتاج وهو ما استوجب بدوره استيراد السلع بكميات متزايدة<sup>(3)</sup>.

وأرتفع معدل البطالة نتيجة لهذا الأجراء بشكل كبير، فقد وصل عدد العاطلين عن العمل ما لا يقل عن ( 20287 ) شخصاً<sup>(4)</sup>. وبدلاً من أن تتجه

(1) عبد الكريم الأزري، مصدر سبق ذكره، ص 278.

(2) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 346.

(3) تشارلز تريب، مصدر سبق ذكره، ص 246؛ وكذلك أديث و آئي، أيف، بينروز، مصدر سبق ذكره، ص 46.

(4) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 347.



## الفصل الثاني : العهد الجمهوري الأربعة والهوية الوطنية العراقية

تدابير التأميم الاشتراكية لمعالجة المشاكل البنوية للاقتصاد العراقي للتقليل من حجم المعاناة التي تعيشها الغالبية الفقيرة من أبناء الشعب، فإنها قد اتخذت وسيلة من جانب ضباط الجيش ورجال السلطة والمقربين منهم لتحقيق الثراء الفاحش بسبب استغلالهم لمردودات قرارات التأميم لمصلحتهم الخاصة ولتتمية ثرواتهم الشخصية<sup>(1)</sup>. الأمر الذي زاد من حجم الفجوة الطبقيّة التي يعاني منها المجتمع العراقي، فلم يضاف التأميم للفقراء إلا فقراً، ولم يعمل إلا على مفاقمة أوضاعهم سوءاً أكثر.

إذاً، فقد قاد التخطيط غير المدروس لمشاريع التأميم، بالإضافة إلى الاستغلال غير المشروع لمردوداته، فضلاً عن عدم نزاهة دوافعه بالأساس إلى ترسيخ حالة الانقسام الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع العراقي وتعميق حداثها من خلال زيادة العبء الاقتصادي الملقى على كاهل المواطن العراقي بعد أن أصاب الاقتصاد الخلل والضرر، وهو ما انعكس صداه على الشعور الوطني للأفراد الذين رأوا في نخبتهم الحاكمة أداة للتمييز والابتزاز والاستغلال بدلاً من أن تكون في خدمة مصالحهم، الأمر الذي لم يكن يتسق مع الأسس السليمة لبناء الهوية الوطنية العراقية.

---

(1) أدبث وائي، آيف، بينروز، مصدر سبق ذكره، ص



## المبحث الرابع العهد الجمهوري الرابع والهوية الوطنية العراقية ( 1968-2003 )

يتناول هذا المبحث واقع الهوية الوطنية العراقية خلال العهد الجمهوري الرابع الذي تمكن فيه حزب البعث بالتعاون مع عصابة ضباط القصر<sup>(1)</sup> من الاستيلاء على السلطة، قبل أن يتمكن حزب البعث من الانفراد بها بطريقة تآمرية أزاح من خلالها شركاءه في الحكم بعد ثلاثة عشر يوماً فقط من إعلان الانقلاب - أي في 30 تموز 1968 - ليتحول الحكم إلى حكماً بعثياً خالصاً ولتتحدد على إثر ذلك أسس بناء الهوية الوطنية العراقية .

---

(1) تتألف عصابة ضباط القصر من المقدم الركن عبد الرزاق النايف مدير الاستخبارات العسكرية والمقدم إبراهيم عبد الرحمن الداود آمر الحرس الجمهوري والرائد سعدون غيدان مسؤول حماية القصر.

## المطلب الأول قومية البعث والهوية الوطنية العراقية

ما إن تمكن حزب البعث من إزاحة شركاءه / خصومه في السلطة وتثبيت أقدامه فيها حتى أفصح عن نيته في تبني هوية قومية عربية من خلال تصريحات قياداته الرسمية، أو من خلال التأكيد على ذلك دستورياً، حيث نصت المادة الأولى على ( أن العراق جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة)<sup>(1)</sup>.

لكن قومية السلطة التي ارتكز عليها حزب البعث بالإضافة إلى كونها لا تتمتع بالأساس بقوة جذب لدى قطاعات واسعة من المجتمع العراقي ( كالشيعية والأكراد ) ، فأنها مثلت وسيلة لاستمرار هيمنة النخب العربية السنية على أجهزة الدولة وعلى الحياة السياسية بشكل عام، وإقصاء واستبعاد المكونات الدينية والعرقية والمذهبية الأخرى التي تمّ التعامل معها باستخدام الدمج القسري لكي يتمكن حزب البعث من فرض نظام يخدم مصالحه الخاصة على مصالح المجتمع بفئاته المختلفة، مما جعل من الفكرة القومية عامل إعاقة لبناء هوية وطنية عراقية جامعة.

فضيق أفق النظرية القومية لحزب البعث كان وراء سعيه المستمر إزاء أي اختلاف حتى ولو كان بالفطرة، وتصفية أية قاعدة من قواعد الاستقلالية الاجتماعية والثقافية بوصف ذلك عنصراً لضمناً الولاء المطلق للحكم<sup>(2)</sup>.

(1) الدستور العراقي المؤقت لعام 1968، المادة الأولى.

(2) سامي زبيدة. صعود وانهيار المجتمع المدني في العراق، ضمن مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي حفریات سوسیولوجیة، مصدر سبق ذكره، ص 109.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

وتتضح هذه الصيغة بشكل جلي في إنكار حزب البعث لحق الوجود للتكوينات الأخرى وسعيه لصهرها قسراً بالقومية العربية، حيث تقوم الفكرة القومية لحزب البعث على دينامية إلغاء التمايزات الدينية والقومية والمذهبية بتر الأعضاء غير المنسجمة داخل الجسد القومي العربي الواحد<sup>(1)</sup>.  
وسنأتي هنا إلى تناول هذه المواقف بالتفصيل.

### أولاً : على الصعيد الديني :

أتسم نظام حزب البعث باعتماده سياسة التمييز الديني، ففضلاً عن تصفيته تماماً للمجتمع اليهودي الموجود في العراق عام 1969 تحت ستار حياكة "المؤامرات" و"التجسس" لصالح إسرائيل، فإنه لم يعترف بأي حقوق للأقليات الدينية الأخرى الموجودة في العراق، ولم يسمح لهم بالحصول على التعليم الخاص بهم، وكذلك لم يسمح لهم التمثيل في السلطة، باستثناء من كان يدور في فلك النظام.

صحيح إن من بين أبناء الديانة المسيحية<sup>(2)</sup> من كان يرتقي مواقع مهمة في الدولة، إلا إن مثل هؤلاء الأشخاص كان يتم استخدامهم كواجهة من دون أن يكونوا ممثلين حقيقيين عن أبناء دياناتهم.

### ثانياً : على الصعيد القومي .

انطلق حزب البعث في نظريته للتعامل مع الأقليات القومية الموجودة في العراق على أنها تمثل ( أدوات للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للعراق )<sup>(3)</sup>.

---

(1) زهير الجزائري. المستبد صناعة قائد صناعة شعب، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ط1، 2006، ص202.

(2) أبرز تلك الشخصيات هو (طارق عزيز) الذي تولى عدة مناصب مهمة في الدولة.

(3) آريك دافيس، مصدر سبق ذكره، ص390.

الهوية الوطنية العراقية

ولذلك، فإنه سعى جاهداً إلى صهرهم قسراً في (بوتقة) القومية العربية مستخدماً في ذلك أساليب وممارسات غاية في القمعية والوحشية، ولعل أبرز المجموعات القومية تعرضاً لضغوط الصهر القومي وللممارسات البعثية العنيفة هم الكرد والتركمانيون.

## ١ . الكرد .

برغم توكيدات حزب البعث على تجاوزه النعرات العنصرية<sup>(1)</sup>، وبرغم إعلانه عن الرغبة في حل المسألة الكردية حلاً سلمياً يرضي جميع الأطراف من خلال اعتماد صيغة من صيغ الحكم الذاتي، إلا أن تلك التصريحات لم تكن أكثر من وعود جوفاء استعان بها البعث لكسب الوقت لغرض بناء وتشيت أسس نظامه حتى يتمكن من تطبيق سياسته الأصلية حيال المنطقة الكردية<sup>(2)</sup>. هذه السياسة التي تعتمد على أسس التمييز العنصري القائم على النفي والتهجير والاستبعاد قبل أن تتحول إلى حروب إبادة جماعية لها سمة الإفناء العرقي.

فبيان الحادي عشر من آذار ( 1970 ) الذي جاء ثمره مفاوضات مطولة والذي أشار لأول مرة في تاريخ العراق إلى منح الكرد الحكم الذاتي وأُقرت بشرعية وجودهم القومي وخصوصيتهم الثقافية، لم تعد له قيمة تذكر بسبب عدم رغبة حزب البعث جدياً في تطبيقه وتصله تدريجياً عن الوعود التي كان قد منحها من خلاله، فضلاً عن سعيه المستمر لإفراغ البيان من مضمونه الحقيقي.

فلم يلتزم نظام البعث بمناطق الحكم الذاتي التي حددها الاتفاق، بل إنه دعا إلى اعتماد المناطق التي حددها هو نفسه، كما إنه عمد على التلاعب

(1) انظر على سبيل المثال: التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، القطر العراقي، كانون الثاني 1974، ص 163-164.

(2) ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت. من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 180.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

بالتركيبة الديموغرافية لمدينة كركوك من خلال نقل عدد من المدن ذات الأغلبية الكردية من عدادها وضمها إلى المدن الغربية، ومن ثم تعريب ما تبقى من المدن الكردية في كركوك من خلال ضخ أكبر عدد ممكن من السكان العرب.

وبذلك، فقد أنهار بيان آذار عملياً بحلول عام 1974 بسبب السياسات القومية لحزب البعث، لتتخذ المسألة الكردية طابع ذات تعقيداً أكثر بعد أن شرع حزب البعث في تبني سياسات جديدة تتدرج ضمن نطاق سياسة (الاستيعاب القسري) الأكثر تطرفاً حيال الكرد والأكثر ضرراً على الهوية الوطنية العراقية وهي سياسة (التهجير القسري).

فبعد أن تردت العلاقات مع إيران عام 1971 أقدم نظام البعث على تهجير نحو ما يقارب (40000) كردي فيلي (شيعي) ورميهم على الحدود مع إيران<sup>(1)</sup>.

في حين شن في مرحلة لاحقة حملة واسعة النطاق من عمليات التهجير القسري ضد الكرد شملت عدداً يفوق الـ (60000) شخص، حيث تم نقل معظمهم إلى مناطق معزولة، أو إلى مناطق نائية في جنوب العراق لغرض تمزيق حياتهم التقليدية وقطع أي صلة تماماً عن جذورهم الأصلية.

وامتهنت كرامة جميع هؤلاء، ومن كان يضبط منهم متسللاً للعودة إلى داره كان يعدم بغض النظر عن عمره أو جنسه، كما رصدت مكافآت مالية للعرب الذين يتزوجون من كريات، وهو تشجيع متعمد لتحقيق الانصهار القومي<sup>(2)</sup>. على أن هذا الوضع قد اتخذ أقصى أشكاله تطرفاً وخطورة مع مجيء صدام حسين إلى الحكم عام 1979 الذي انتهج في عهده سياسة (الأرض المحروقة) التي شملت إبادة الآلاف من القرى والمدن الكردية وتدمير الحرث والنسل فيها باستخدام الغازات الكيماوية السامة. وكان (علي حسن

(1) تشارلز تريب، مصدر سبق ذكره، ص 282.

(2) ديفيد ميكدول، مصدر سبق ذكره، ص 512.

## الهوية الوطنية العراقية

المجيد) (ابن عم صدام حسين) والذي عُرف عنه بنزعتة العدائية المتطرفة ضد الكرد هو القائد الميداني لتلك العمليات التي أسفرت عن إبادة مئات الآلاف من المواطنين الكرد في ظاهرة أشرت لدى جميع المراقبين والمطلعين الأجانب ومنظمات مراقبة حقوق الإنسان عن وجود حالة من التطهير العرقي<sup>(1)</sup>. لتثبت النزعة القومية الشوفينية لنظام البعث على إنها أحد أبرز العوامل في تعميق إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية.

## 2. التركمان:

لم تقتصر سياسة التمييز القومي على الكرد فقط، بل إنها امتدت لتشمل التركمان، فبرغم إن التركمان يشكلون القومية الثالثة في البلاد بعد العرب والكرد، إلا إنهم لم يتم الاعتراف بهم دستورياً بصفتهم أحد المكونات الأساسية التي يتكون منها المجتمع العراقي.

ليس هذا فحسب، بل أن نظام البعث عمد بكل الوسائل المتاحة على طمس هوية التركمان والقضاء على مقومات وجودها وتدمير خصوصياتها.

وكمثال على ذلك منع التدريس باللغة التركمانية، وأصبحت هذه اللغة مطاردة ولا يسمح باستخدامها إلا فيما يصب في مصلحة النظام. أنظر نص الوثيقة رقم (1).

كما سعى نظام البعث إلى القضاء على الوجود التركماني وصهره - وخصوصاً في مدينة كركوك - من خلال توسيع دائرة الاتهام حولهم وممارسة الانتهاكات ضد حقوقهم الإنسانية، مما تسبب في إعدام عدد كبير من القيادات التركمانية، بالإضافة إلى تصفية التركمان الشيعة الذين كانوا ينتمون إلى حزب الدعوة المحظور<sup>(2)</sup>.

(1) Human Rights Watch, 1993, P.R 79-84.

(2) لمزيد من التفاصيل، انظر: الشهداء التركمان صفحات من التاريخ السياسي المعاصر لتركمان



## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

ومن منطلق نزعته الشوفينية، أصدر نظام البعث قراراً يحث فيه المواطنين التركمان وكذلك ( الأكراد ) على استبدال قوميتهم بشكل نهائي واعتناق القومية العربية، متجاهلاً إن القومية هي شعور داخلي بالانتماء تولد مع ولادة الإنسان ولا يمكن تغييرها لأي سبب كان، أنظر نصر الوثيقة رقم (2).

وعلى هذا الأساس، فإن سعي حزب البعث للقضاء على الوجود القومي للأقليات الأخرى ومحاولة دمجها قسراً ضمن القومية العربية لم يزد تلك القوميات إلا تشبهاً بوجودها للحفاظ على هويتها القومية الخاصة، وكان ذلك كله على حساب الهوية الوطنية العراقية.

### ثالثاً : على الصعيد المذهبي

تميز نظام البعث في العراق بكونه نظاماً طائفيًا، أتخذ من المسألة القومية أساساً لترسيخ المسألة الطائفية بعدها أحد وسائل الحكم الرئيسية التي تستخدم لإخضاع الأغلبية الشيعية واحتكار السلطة<sup>(1)</sup>

وقد اتضحت طائفية النظام البعثي بأوضح صورها من خلال محدودية التواجد الشيعي في مواقع الدولة الرسمية ووظائفها سواء أكان ذلك على مستوى المناصب الحكومية العليا أو حتى المستويات الأدنى منها، فلم يدخل شيعي واحد لمجلس قيادة الثورة حتى عام 1977<sup>(2)</sup>.

وخلال السنة نفسها لم يكن للشيعية ممثلون من تشكيلة أعضاء القيادة القطرية للحزب سوى 26%<sup>(3)</sup>.

أما منصب رئيس الوزراء فلم يحتله طيلة مدة حكم البعث ( 1968 -

---

العراق 1979-1991، دار الدليل للصحافة والنشر، ط1، 1999.

(1) حسن العلوي. الشيعة والدولة القومية 1914-1990، مصدر سبق ذكره، ص278.

(2) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص93.

(3) ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، مصدر سبق ذكره، ص127.

2003) سوى شخص شيعي واحد<sup>(1)</sup> ولدة لم تتجاوز بضعة أشهر.

ويمكن أن نستثني من ذلك المجلس الوطني ( المؤسسة البرلمانية التكميلية ) التي كان تمثيل الشيعة فيها جيداً بشكل عام لأهداف كان نظام البعث يروم تحقيقها .

فقد تقرر إعادة إحياء هذه المؤسسة ومنح الشيعة فيها تمثيل جيد نسبياً لغرض زيادة أهمية شبكات الاستقطاب القاعدي في ظل ظروف حرب مع إيران (دولة شيعية) من جانب جيش (الجيش العراقي) يشكل الشيعة (80%) من قواعده<sup>(2)</sup>.

لكن الأهم من ذلك، هو إن هذا المجلس لم يكن يتمتع من الناحيتين القانونية والفعالية بصلاحيات هامة تذكر، وبالتالي فأن منح الهيمنة العديدة للشيعة فيه لم يكن سوى وسيلة جديدة ابتكرها حزب البعث لتقليص الاستبعاد السياسي للشيعة دون أن يكون لهم نفوذ يذكر<sup>(3)</sup>، أو بعبارة أخرى، لجأ البعث إلى أحياء مؤسسة ( جعلها شكلية ) الغرض منها التغطية على عمليات الإقصاء السياسي للشيعة<sup>(4)</sup>

أما على صعيد المؤسسة العسكرية، فقد شكل نظام البعث امتداداً لما كان سائداً في العهود السابقة من حيث أن الأغلبية الساحقة للضباط هم من (العرب السنة) ، في حين إن معظم الجنود والمراتب هم من الشيعة. ولم يحتل أي بعثي شيعي موقعاً قيادياً في أجهزة الأمن التي كان يعتمد عليها النظام.

(1) الشخص هو (سعدون حمادي).

(2) فالح عبد الجبار. الدولة المجتمع المدني والتحمل الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص99.

(3) ليام أندرسن وغاريت ستانسفيلد، مصدر سبق ذكره، ص127.

(4) حصل الشيعة على (43%) من المقاعد في انتخابات المجلس الوطني لعام 1980 وأصبح (نعيم حداد) شيعي رئيساً للمجلس. أما (سعدون حمادي) الشيعي الآخر، فقد أصبح رئيساً للمجلس في انتخابات عام 1984.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

ولم تسند وزارة الأوقاف أو مديريتها العامة إلى أي شيعي قط في السلطة، ولم يكن يسمح للعراقيين الشيعة بأن يكونوا موظفين فيها حتى من الدرجة الخامسة<sup>(1)</sup>.

ويمكن تفسير سبب هذا التهميش الشيعي من جانب نظام البعث إلى أن الأخير كان يشكك في عروبة ووطنية الشيعة العراقيين ويعتبرهم امتداداً لإيران وأداة لتنفيذ أجندة إيرانية على الأراضي العراقية بحكم العقيدة المذهبية المشتركة لكلا الطرفين، وبالتالي فإنه كان يشكك في ولائهم لبلدهم وكان يتعامل معهم من موقع أدنى لحقوق المواطنة.

وبذلك، فإن نظام البعث لم يكن ليخرج عن التقليد المتبع في العهود السابقة في التشكيك بعروبة ووطنية الشيعة سوى إنه أخذ شكلاً أكثر تطرفاً من خلال انتهاجه سياسة (التهجير القسري). فقد سهل على نظام البعث رمي الشيعة العراقيين بـ (الأعجمية) أو (كونهم من أصل إيراني) الانتقال إلى مرحلة أعلى من مراحل ممارسة سياسة التمييز الطائفي من خلال إصدار قانون التهجير وتعرض مئات الآلاف من العراقيين الشيعة إلى التهجير والنفى الجماعي<sup>(2)</sup>، إذ أصدر النظام قراره رقم (666) في 1980/5/7 والقاضي بـ (إسقاط الجنسية عن كل عراقي من أصل أجنبي إذا تبين عدم ولائه للوطن والحزب والأهداف القومية والاجتماعية العليا للثورة).

وكان هذا القرار موجهاً بصورة خاصة للعراقيين الشيعة ممن كانوا هم أو آبائهم أو أجدادهم من حملة الجنسية الإيرانية التي اكتسبوها - كما سبق وأن أوضحنا ذلك من قبل - للتخلص من الخدمة الإلزامية في العهد العثماني، ومن ثم اكتسبوا الجنسية العراقية بموجب قانون الجنسية العراقي الذي شُرع عام 1924.

وهكذا، فإذا كان نظام عبد السلام عارف قد حرم من كان يحمل

(1) حسن العلوي. الشيعة والدولة القومية 1914-1990، مصدر سبق ذكره، ص278.

(2) حسن العلوي. الشيعة والدولة القومية 1914-1990، مصدر سبق ذكره، ص275.

## الهوية الوطنية العراقية

الجنسية الفارسية في السابق من تولى منصب عضوية مجلس قيادة الثورة، فإن الطائفة السياسية المتطرفة لنظام البعث قد رمت بمئات الآلاف من العراقيين الشيعة من الذين يحملون هذه الجنسية خارج حدود العراق بعد أن أطلق عليهم اسم (التبعية الإيرانية).

ويتحدث أحد رموز النظام البعثي (فاضل البراك) (مدير الأمن العامة الأسبق) عن سبب إخراج هؤلاء المهجرين من حقوق المواطنة وحرمانهم من حق التمثيل في السلطة، هو (إنهم أناس متصلون تاريخياً وسيكولوجياً واجتماعياً واقتصادياً بوطنهم الأم الإيراني)<sup>(1)</sup>.

ويضيف (البراك) أيضاً بأن (التهجير يشمل كل من يشك في ولائه للحزب والثورة حتى لو كان يملك شهادة الجنسية العراقية (4-1)، أي من الدرجة الأولى)<sup>(2)</sup>.

وهذا يعني إن كل الذين شملهم التهجير كانوا يمتلكون الوثائق اللازمة التي تثبت لهم حق المواطنة العراقية، إلا إن نظام البعث كان يعتبر الولاء للحزب هو المعيار الأساس الذي تتحدد بموجبه صفة المواطنة.

وقد تعزز هذا الوعي الطائفي لنظام البعث بالضرورات الأمنية الاقتصادية عندما اعتبر التجار الشيعة مصدر تهديد لأمن البلاد، فيتحدث (فاضل البراك) عن سبب عمليات الإقصاء لعدد من التجار الشيعة المسيطرين على مراكز التجارة الرئيسية هو وجود (3245) شخصاً من هؤلاء التجار المشتبه بوصفهم من أصول إيرانية، أو أنهم من الوسط الذي تعاون مع حزب الدعوة العميل - حسب وصفه - عن طريق تقديم الدعم المالي له)<sup>(3)</sup>.

(1) فاضل البراك. المدارس اليهودية والإيرانية في العراق دراسة مقارنة، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، 1984، ص145.

(2) مجلة ألف باء عدد أيار 1980. نقلاً عن هادي المدرسي. شخصية الطاغوت صدام نموذجاً، دار البقيع للطباعة والنشر، قم، ط1، جمادي الأولى، 1417، ص132.

(3) فاضل البراك، مصدر سبق ذكره، ص143.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

وبعد نجاحه في قمع الانتفاضة الشعبانية التي اندلعت بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 عبر نظام البعث علناً عن مشاعره الطائفية البغيضة التي يكنها حيال الشيعة، فبالإضافة إلى القسوة المفرطة والوحشية الرهيبة التي قمعت بها الانتفاضة والتي فاق عدد ضحاياها أربعة أضعاف ما حصدهته الحرب<sup>(1)</sup>، فإن التشكيك بأصل المذهب الشيعي وبعراقية المواطنين الشيعة وبعروبتهم اتخذ صيغة رسمية تم التعبير عنه في سلسلة مقالات نشرت في الصحف الحكومية والتي تصف فيها الشيعة بأنهم (( روافض )) و (( أبواق غير شريفة لعناصر الشغب والخيانة )) ، و (( إنهم مجرمون مأجورون ))<sup>(2)</sup>.

أي أن النظام كان يريد القول بأن الولاء الطائفي لشيعة العراق نحو إيران هو السبب في اندلاع أحداث الانتفاضة وليس السياسات التمييزية التي كان يتبعها هو.

لذلك، فإن نظام البعث بسعيه إلى إضعاف مذهب معين وخلق انطباع حول أتباعه بأنهم يعملون ضد المصلحة الوطنية مقابل تقوية مذهب آخر على حسابه قد أدى إلى إذكاء وتغذية النعرات الطائفية الضيقة مما قاد إلى تقوية الهويات الطائفية وترسيخها على حساب الهوية الوطنية العراقية.

نستنتج مما تقدم، بأن الصيغة القومية الشوفينية التي ارتكزت عليها سلطة البعث لم تؤد إلى خلق هوية وطنية عراقية، بل إنها خلاف ذلك باعتمادها سياسة إقصائية تسعى لإذابة المكونات القومية والدينية والمذهبية الأخرى في بوتقتها، بالإضافة إلى إنكارها حق الوجود على الآخرين، واستئثارها بالسلطة لوحدها كانت عامل إعاقة لبناء هوية وطنية عراقية.

(1) زهير الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص 234.

(2) المصدر نفسه، ص 232.

## المطلب الثاني الحكم الشمولي والهوية الوطنية العراقية

يصف بعض الباحثين العراق على عهد حزب البعث بأنه قد شهد تحولاً في نظامه السياسي من نظام سلطوي إلى نظام شمولي يهيمن عليه حكم الفرد، وتخضع في ظله جميع عناصر الحياة السياسية لهيمنة النظام<sup>(1)</sup>. وهو ما كان يشكل المقدمة اللازمة لنمو الاستبداد السياسي ومسح الهوية الوطنية العراقية. فقد كانت الأنماط السلطوية راسخة في النظم السياسية العراقية حتى عام 1968 وهي التي وفرت البيئة الملائمة لاستيلاء حزب البعث على السلطة، ولكن صعود الأخير للحكم أسهم في التحول نحو الشمولي وترسيخ أنماط الاستبداد السياسي. ولكي تكون الصورة أكثر وضوحاً فإنها سنعمد إلى التفريق بين النظامين السلطوي والشمولي.

إذ يعرف (جوان لينز) في سياق تحليله التقليدي للسلطوية، الأنظمة السلطوية بأنها: (أنظمة سياسية ذات تعددية سياسية محدودة ولكنها غير مسؤولة، أي ليست ذات إيديولوجية مفصلة وإرشادية) ولكنها ذات عقلانية مميزة) وليس فيها حراك سياسي مكثف أو واسع (إلا عند مراحل معينة في تطورها)، وذات قائد أو مجموعة مصغرة أحياناً، يمارس السلطة ضمن حدود غير واضحة رسمياً ولكنها قابلة جداً للتبؤ، وقد يرى البعض أن تلك العناصر كانت موجودة في العراق، على الأقل حتى عام 1968 والانقلاب البعثي الثاني.

(1) غارث ستانسفيلد. العراق الشعب والتاريخ والسياسة، دراسات مترجمة (31)، مركز الأبحاث للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2009، ص88.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

أما الأنظمة الشمولية فلها خصائص مختلفة تماماً إذ تعرف ( هنا أرند ) ( Hannah Arendt ) في عملها الكلاسيكي بعنوان أصول الشمولية بأنها ( الهيمنة المستمرة على كل فرد في كل منحى من مناحي الحياة ) وانطلاقاً من تعريف ( أرند ) ، يحدد شابيرو ( Schapiro ) خمس خصائص للشمولية<sup>(1)</sup> . إذ تنطبق هذه الخصائص جميعها على مدة حكم حزب البعث ، وعلى وجه الخصوص المدة التي حكم فيها صدام حسين من ( 1979-2003 ) .

وتشمل الخصائص الخمس الشمولية بما يلي :-

- 1 . الحكم الفردي للقائد .
  - 2 . الهيمنة على النظام القانوني .
  - 3 . الهيمنة على القيم الأخلاقية الخاصة .
  - 4 . التعبوية .
  - 5 . الحراك المستمر .
- أما الدعائم الثلاثة التي تستند عليها مثل تلك الأنظمة ، فأنها تتمثل بالتالي :
- 1 . الأيديولوجية .
  - 2 . الحزب .
  - 3 . الجهاز الإداري للدولة<sup>(2)</sup> .

والملاحظ على هذه ( الخصائص ) و ( الدعائم ) بأنها كانت تشكل السند الذي ارتكز عليها حكم حزب البعث بشكل عام ، والرئيس صدام حسين ( على وجه التحديد ) .

ومما ساعد نظام البعث أكثر على إحكام قبضته الشمولية هو استخدام المؤسسة العسكرية كأداة للقهر الداخلي ولقمع أي معارضة ( حقيقية كانت أم محتملة ) ( حيث تبين هذا الدور بشكل أكثر وضوحاً في دور الجيش في قمع

---

(1) نقلاً عن غاريت ستانسفيلد . العراق الشعب والتاريخ والسياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص 87 .

(2) نقلاً عن المصدر نفسه ، ص 87 .

## الهوية الوطنية العراقية

الانتفاضة الشعبانية عام 1991) ، وكذلك الاعتماد على شبكة الولاءات القريبية من خلال ظهور نخبة حكم تكريمية كانت تزداد ضيقاً، وفوق هذا وذاك، تحول دولة البعث إلى (دولة راعية) تعتمد على الاقتصاد الريعي والكسب الريع بفضل الفورة النفطية والارتقاع المتزايد لعائداتها، ابتداءً من عقد السبعينات من القرن الماضي، حيث كان من نتائج ذلك أن ارتبط المجتمع بالدولة وتزايد اعتماده عليها بعد أن أصبحت هي مصدر رزقه الأساسي.

وبذلك، فقد قضت السلطة الشمولية لنظام البعث على أي احتمال لظهور أي شكل من أشكال المعارضة السياسية يدعها في ذلك وجود عدد من المؤسسات الأمنية والاستخبارية والحزبية التي أتقنت استخدام أساليب العنف بكل مهارة<sup>(1)</sup>. ليصبح العنف في عهد البعث أداة لتحكم الدولة لا رمزاً لغياب سلطتها كما كان سائداً في العهود السابقة<sup>(2)</sup>. وقد أرسيت هذه المؤسسات شبكة رقابية صارمة من الشك والخوف والكبت، تخللت أوجه الحياة كافة في العراق، ولم تدع هذه البيئة محالاً لقيام أي شكل مؤسساتي من مؤسسات العمل المدني أو السياسي، لاسيما المؤسسات اللازمة لقيام الديمقراطية التمثيلية<sup>(3)</sup> والتي تمثل الشرط الأساسي لبناء الهوية الوطنية العراقية. ويكفي أن نستدل على حجم الرعب والخوف الذي أشاعه حزب البعث من خلال تعبير أحد الباحثين الذي وصف الوضع قائلاً (( لم يفعل حزب البعث شيئاً سوى أنه غرس العنف داخل كل جزئية مهما صغرت في علاقات الدولة المختلفة بالمواطنين في العراق... الجميع خائفون، لقد ضاعت شخصية المواطن العراقي أمام قوة لا تقهر ))<sup>(4)</sup>.

- 
- (1) لمزيد من التفاصيل عن المؤسسات الأمنية وممارستها القمعية، انظر: عامر مخيف العمر. مربع الإرهاب، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
  - (2) ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد. مصدر سبق ذكره، ص138.
  - (3) غاريث ستانسفيلد. العراق الشعب والتاريخ والسياسة، مصدر سبق ذكره، ص106.
  - (4) سمير الخليل. جمهورية الخوف، ترجمة أحمد رائف، دار الزهراء للأعلام العربي، القاهرة، ط3، 1991، ص96.



## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

وقد أدت هذه الإستراتيجية البعثية المزدوجة القائمة على الرعاية (بفضل الاقتصاد الريعي) والفسر (بفضل مؤسسات العنف) إلى تشطير المجتمع العراقي إلى ذرات من خلال إضعاف الروابط بين مكوناته، وربط كل فرد عموماً بالدولة الراعية التي اقترن وجوده بوجودها<sup>(1)</sup> ما يعني أن حزب البعث قد عرقل جهود بناء هوية وطنية عراقية .

كما عمد البعث وفي إطار سعيه لترسيخ الحكم الشمولي إلى حظر النشاط الحزبي، فلم يكن مسموحاً بوجود الأحزاب السياسية استثناء حزب البعث الذي تم زيادة أعداده بطريقة تعبوية من خلال اعتبار (العراقيون بعثيون وأن لم ينتموا) .

وبحسب المصادر المتاحة فقد ارتفعت عضوية الحزب من عدد لا يكاد يصل الألف عام 1968 إلى (500) ألف عام 1976<sup>(2)</sup> في حين تمت تصفية الأحزاب الأخرى مع الداخلة مع حزب البعث في اتفاق ما أطلق عليه اسم (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية) بشكل منهجي منظم<sup>(3)</sup> .

حيث كان مفترضاً أن تكون هذه الأحزاب شريكة مع البعث في الحكم بحسب ما كان متفقاً عليه .

أما بخصوص مؤسسات المجتمع المدني، فقد تم ابتلاعها بالكامل من جانب نظام البعث الذي هيمن على الحيز الأكبر من وظائفها في ميادين إنتاج وتبادل الثروة والتنظيمات الاجتماعية، وإنتاج الثقافة، وأصبحت المؤسسات جميعها الاقتصادية والعلمية والتربوية والثقافية والطلابية والعمالية والشبابية والنسوية

---

(1) غارث ستانسفيلد. العراق الشعب والتاريخ والسياسة، مصدر سبق ذكره، ص106.

(2) فالح عبد الجبار. الدولة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ص140-142.

(3) لمزيد من التفاصيل عن الطريقة التي تم بها استبعاد وتصفية الأحزاب المشاركة في الجبهة، انظر: رحيم عجينة. الاختبار المتجدد ذكريات شخصية وصفحات من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط1، 1998.

وغيرها واجهات للنظام، وتم تعبئتها لصالح الحزب ودمجها به<sup>(1)</sup>.

وهكذا، فإن إرساء نظام حكم ديمقراطي وبناء مؤسسات تمثيلية، وتأسيس مجتمع مدني فعال تسهم بمجموعها في بناء هوية وطنية عراقية أصبح أمراً أبعد ما يكون عن التحقيق في ظل نظام حكم البعث الشمولي، ولكن الأمور ستزداد سوءاً أكثر بعد عام 1979، أي مع صعود صدام حسين للحكم الذي شهد العراق على عهده الانتقال من مرحلة حكم حزب الواحد إلى مرحلة حكم الفرد الواحد لتعزز بالتالي القدرة على التحكم بالمجتمع.

فقد أصبح العراق في هذه المرحلة خاضعاً لتراتب هرمي يتحكم بموجبه جهاز الدولة في البلاد، وحزب البعث لجهاز الدولة، وصدام حسين بحزب البعث<sup>(2)</sup>.

وكان الهم الأساسي لصدام حسين تثبيت موقعه في السلطة وتحقيق الانفراد بها، ولم يتردد في استخدام شتى الأساليب التي تعينه على تحقيق ذلك الهدف ابتداءً من تصفية أي أثر من آثار التعددية السياسية والمدنيات المدنية وصولاً إلى تشييط مؤسسات القمع الدموي وتصعيد مديات العنف بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الدولة العراقية المعاصرة بحيث أصبح العنف هو الملمح الأبرز في الحياة السياسية العراقية.

لقد أثبتت سلطة البعث على عهد صدام حسين بأنها سلطة للعنف والقهر وإنها قد وجدت بالأساس لمواجهة المجتمع وليس حكمه<sup>(3)</sup>. ولذلك فإن عجز المجتمع عن مجارة جبروت السلطة القمعية قد ولد لديه جزءاً وشعوراً بالعزلة عن نظامه السياسي قادت إلى تعميق عرى الانفصال بين الطرفين وزيادة حالة القطعية بينهما، مما أثر بشكل سلبي على عملية البناء السليم للهوية الوطنية العراقية.

---

(1) فالج عبد الجبار. الدولة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 77-78.

(2) ليام أندرسن وغاريت ستانسفيلد. مصدر سبق ذكره، ص 119.

(3) سمير الخليل، مصدر سبق ذكره، ص 96.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

إن بروز صدام حسين كشخصية محورية في نظام البعث لا يمكن لأحد أن يجرؤ على منازعتها في المنصب كقائد أوجد خلفته (الضرورة التاريخية) كما كانت تروج له وسائل الإعلام التي وجدت من شخصه إلى حد التأليه<sup>(1)</sup> قد انطوى على صيغة متناقضة من صيغ بناء الهوية الوطنية العراقية تقوم على التدمير والخلق في الوقت نفسه مع رفع صدام حسين من منزلته كقائد سياسي يرمز للوحدة الوطنية وضع هو نفسه فيه، دون أن تكون سياسته على صعيد الواقع تتفق مع ذلك، لا بل أنها كانت مغايرة تماماً.

فقد شملت الأبعاد النفسية للجهود البعثية لتشكيل الهوية الوطنية العراقية (المفترضة) على يد صدام حسين عملية تدمير روابط الولاء التقليدية للمجتمع من خلال فصل عناصره إلى وحدات صغيرة متناثرة، تم إعادة تركيبها إلى كتبة موحدة ثم ربطها بتاريخ جماعي عريق مرتبط برباط الولاء لحزب البعث، وبشخص (الرئيس) صدام حسين الذي كان يظهر للجماهير بمظاهر متعددة ولكل منها دلالاته، فمرة يظهر كزعيم قبلي يرتدي الزي البدوي، وأخرى يرتدي اللباس الكردي، ومرة ثالثة يظهر بمظهر المتعبد المصلي في المراقد المقدسة الشيعية، كما أنه كثيراً ما كان يركز في أحاديثه، على الرموز والحضارات التاريخية كصلاح الدين الأيوبي (كردي)، والحضارة العباسية، فضلاً عن انه نسب نفسه إلى شجرة آل بيت النبوة في محاولة لاستقطاب الشيعة إلى جانبه.

وقد استغل صدام حسين التراث الرافديني العريق للعراق لخلق ظاهرة "عبادة الفرد" وجعلها تدور حوله حيث كان يطمح إلى أن تأخذ هذه الظاهرة بعداً واسعاً فقد تم نصب لوحات جدارية كبيرة تظهر الرئيس صدام حسين في بدلات تاريخية مختلفة، مرة مثل الملك البابلي القديم (حمورابي) (يمنح العدالة للشعب العراقي، ومرة مثل (نبوخذنصر) يسلم اليهود إلى الأسر من جديد.

---

(1) منح صدام حسين لنفسه (99) لقباً على غرار أساء الله الحسنی، وفي سياق المديح والإطراء لشخص الرئيس صدام حسين والذي وصل حد التأليه، يقول أحد الشعراء:

## الهوية الوطنية العراقية

باختصار، فإن صدام حسين كان يكافح بشدة لخلق مجتمع يكون هو فيه الرابط الأساسي بين مكونات المجتمع المختلفة<sup>(1)</sup>. أي أن صدام حسين لم يكن هدفه الحقيقي بناء هوية وطنية عراقية، بقدر ما استغل هذه الفكرة لتتمية ظاهرة عبادة الفرد وجعل الجميع مرتبطاً به كشخص.

وحتى لو سلمنا جدلاً، بأن صدام حسين كان يؤمن بالتنوع الديني والمذهبي والعرقي للمجتمع العراقي وأنه كان عازماً فعلاً على بناء هوية وطنية للعراق، فإن الصيغ القمعية التي استخدمها ضد معظم التكوينات الاجتماعية تدحض هذه الفكرة وتفنّد أسسها.

وهكذا، فإن الحكم الشمولي والاستبداد السياسي لنظام البعث قد وقف حاجزاً أمام بناء هوية وطنية عراقية.

---

(1) ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد. مصدر سبق ذكره، ص 152.

## المطلب الثالث إحياء القبيلة والهوية الوطنية العراقية

لقد كانت الميزة الأساسية لنظام حزب البعث الذي تمكن من العودة إلى الحكم عام 1968 هو أن جعل من مسألة بقائه في السلطة غاية في حد ذاتها يجب المحافظة عليها بشتى الوسائل حتى ولو كان ذلك على حساب بنية المجتمع العراقي التي يمكن أن يلحق بها الضرر.

فمنذ ذلك التاريخ، والتحويلات الجذرية التي أحدثتها تأثيرات نظام البعث المتشعب بالسلطة تفعل فعلها في بنية المجتمع العراقي، حيث اتخذت تلك التحويلات أشكالا عدة كان أبرزها إعادة تنظيم الدولة على أساس قبلي، وتنظيم المجتمع على أساس قبلي، وما ترتب على ذلك من تجزئة المجتمع على يد الدولة وتدمير ركائز المجتمع المدني<sup>(1)</sup>. وقد انعكس ذلك بشكل كبير على عملية البناء السليم للهوية الوطنية العراقية.

ويرى الدكتور (فالح عبد الجبار) بأن القبيلة في العراق قد شهدت على عهد البعث تطور نمطان أساسيان يمكن وصف احدهما بأنه نمط قبيلة الدولة (Tribalism Etatism) التي تركز إلى قيام النخبة الحاكمة الهشة والضعيفة باستخدام جماعتها القرايية بهدف إحكام سيطرتها على الدولة وتوطيد سلطتها السياسية، والآخر نمط القبيلة الاجتماعية (Tribalism

(1) غارث ستانسفيلد. العراق الشعب والتاريخ والسياسة، مصدر سبق ذكره، ص 172.

الهوية الوطنية العراقية

(Social) الذي يتجسد باعتراف الدولة بالقبيلة الثقافية، وسعيها إلى تعميم هذه النزعة القبلية اجتماعياً<sup>(1)</sup>.

### أولاً : نمط قبيلة الدولة والهوية الوطنية العراقية .

بعد تجربة انشقاق عام 1963 والانشقاقات المتكررة التي أعقبتها اكتشف قادة البعث بأن الاعتماد على شبكة العلاقات الحزبية ( الأيديولوجية / التنظيمية ) للحفاظ على تماسك الفئة الحاكمة غير كافٍ، من هنا جاء ميل أكبر الكتل القرايية ( المجموعة التكريتية ) إلى الركون إلى الولاءات الفرعية، والاعتماد على شبكة العصبية القرايية والمحلية<sup>(2)</sup>. على أن هذه الحلقة القرايية الضيعة كانت تزداد ضيقاً في كل مرحلة يمر بها النظام كما سيتضح ذلك تباعاً .

ووفقاً لشهادة القيادي البعثي ( صلاح عمر العلي ) فمنذ الأسابيع الأولى بدأ الميل لدى الكتلة التكريتية إلى تغليب الولاءات العشائرية على الحزبية، خاصة في المواقع العسكرية الحساسة، وبحسب العلي ( . . . بعد استلام السلطة بدأت دلائل اعتماد الأقارب محل الحزبين من خلال أجهزة الحماية الشخصية لل بكر و صدام حسين )<sup>(3)</sup>.

أما بطاطو، فقد توصل إلى نتيجة مفادها ( إن التكرارة يحكمون من خلال حزب البعث وليس حزب البعث هو الذي يحكم من خلال التكرارة )<sup>(4)</sup>.

لكن ينبغي الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من تمتع العشائرية التكريتية

---

(1) فالج عبد الجبار. شيوخ وأيديولوجيون تفكك القبائل وإعادة تركيبها في ظل الشمولية الأسرية في العراق 1968-1998، مصدر سبق ذكره، ص 1.

(2) فالج عبد الجبار. الدولة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 83.

(3) فالج عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص 84؛ كذلك زهير الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص 83.

(4) حنا بطاطو. الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 401.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

بمركز ثقل نسبي، إلا أن مركز النفوذ الأساسي كان يتمحور في عشيرة (آبو ناصر) من قرية العوجة، وبشكل أكثر تركيزاً في فخذ (البيجات) الذي ينحدر منه الرئيسين السابقين أحمد حسن البكر و صدام حسين، خصوصاً بعد ما أطلق عليه ( مؤامرة ناظم كزار)<sup>(1)</sup>.

واستمرت الفئة المهيمنة الأضيقة في الانتماء، لتطلق بدورها تحولات داخل فخذ (البيجات) نفسه والتي تمثلت بإزاحة البكر عام 1979 وتسلم صدام حسين الموقع الأول في الحزب والدولة، لينتقل مركز الثقل الأساسي هذه المرة إلى داخل بيتوتات معينة، وتحديداً إلى بيوت (البو مسلط) الذي ينتسب إليه (عدنان خير الله طلفاح)، صهر صدام حسين وابن خاله والذي احتل منصب وزير الدفاع، وبيت (البو خطاب) الذي ضم أخوة صدام حسين غير الأشقاء (سبعاوي، برزان، وطبان)، وكذلك بيت (البو غفور) ويتفرع عنه (آل مجيد) وهم مجموعة أولاد العم وضمت (حسين كامل و صدام كامل) الذين تحولوا إلى أصهار و (علي حسن المجيد) الذي تولى مسؤوليات بارزة كوزارة الدفاع ومكتب تنظيمات الشمال.

إلا أن ضيق الجماعة القرابية وصل إلى أعلى مراحلها حينما تم (منتصف الثمانينيات) إقصاء أخوة صدام حسين غير الأشقاء من مواقع المسؤولية بسبب نشوب خلافات عائلية<sup>(2)</sup>، وأيضاً بعد وفاة (عدنان خير الله) في حادث تحطم طائرة عام 1988 كثرت حوله الشكوك في كونه كان مديراً، وكذلك بعد انشقاق صهري صدام حسين (حسين كامل و صدام كامل المجيد) ومصرعهما على أيدي أفراد من أبناء قبيلتهما فيما عرف حينها بـ (صولة

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن هذه المؤامرة، انظر: جواد هاشم. مذكرات وزير عراقي مع البكر و صدام، دار الساقى، لندن، ط1، 2003، ص ص209-216.

(2) لمزيد من التفاصيل عن طبيعة هذه الخلافات العائلية، انظر: طالب الحسن. حكومة القرية فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت، دار أور للطباعة والنشر، بيروت، ج1، 2002، ص89.

## الهوية الوطنية العراقية

عشائرية) ، أو كما عبر عنه رئيس النظام بأنها جاءت بمثابة ( (بتر إصبع مريض في يد العشيرة) ) . لتتغلب مبادئ العشيرة لدى نظام البعث على قوانين الدولة .

وبإزاحة اقرب المقربين عن مواقع السلطة بعد تزعزع ثقة الرئيس صدام حسين بهم دخل العراق مرحلة جديدة وهي ( مرحلة نمو دولة الحزب / الأسرة الواحدة التسلطية)<sup>(1)</sup> التي هيمن فيها الرئيس صدام حسين على كل مقاليد الحياة السياسية في العراق واحتكر هو وأفراد عائلته ( وتحتديداً ولديه عدي وقصي) كل المهام والسلطات والصلاحيات ومسؤولية الأشراف على الأجهزة الأمنية الحساسة لينحدر الحكم في العراق إلى حكم عائلي وليس حكم مؤسسات دستورية رسمية .

يتضح مما تقدم، إن نظام البعث في العراق قد أنشأ شكلاً من أشكال ما يمكن أن نطلق عليه اسم ( القبيلة الوطنية ) التي أصبحت مرادفة لمؤسسات الدولة الرسمية ، فحزب البعث تحول من مؤسسة أيديولوجية وسياسية إلى قبيلة ومن ثم إلى عائلة لا ينقصها سوى الاسم فقط<sup>(2)</sup> .

إن تغلغل النفوذ القبلي / العائلي في قمة هرم النظام السياسي بهذا الشكل الخطير، وحلول الأطر والروابط التقليدية محل أسس العمل السياسي والمدني إنما هو يمثل نكوصاً إلى صيغة من صيغ ما دون الدولة لا تتسق مع الأنساق البنيوية السليمة لبناء الهوية الوطنية العراقية .

## ثانياً : نمط القبيلة الاجتماعية والهوية الوطنية العراقية .

إذا كانت قبيلة الدولة تمثل ظاهرة فئوية إقصائية تركز إلى قيام النخبة

---

(1) فالج عبد الجبار. الدولة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص79.

(2) ليام أندرسن وغاريت ستانسفيلد. مصدر سبق ذكره، ص195؛ وكذلك غاريت ستانسفيلد. العراق الشعب والتاريخ والسياسة، مصدر سبق ذكره، ص173.



## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

الحاكمة باستخدام جماعتها القرايية بهدف إحكام السيطرة على الدولة كدولة، فإن القبيلة الاجتماعية تدخل في صلب علاقة الدولة بالمجتمع. أو بتعبير أدق، تقوية سيطرة الدولة على المجتمع من خلال قيام الدولة بتفويض الجماعات القرايية المحلية وتمكينها أو دفعها إلى إحياء و/ أو إعادة تركيب القطاعات القبلية أو العشائرية على المستوى المحلي<sup>(1)</sup>.

فقد أشرت أحداث الانتفاضة الشعبانية عام 1991 بوضوح تزعزع دور الحزب والأجهزة الأمنية المدنية كقاعدة لحماية النظام، ما حدا بالنظام إلى البحث عن بدائل تتيح له تثبيت قدمه في السلطة وتدرأ عنه أي خطر محتمل، وقد وجد أن الحل الأنسب لتحقيق ذلك الهدف يكمن في إعادة إحياء القبيلة.

فنظام البعث والرئيس صدام حسين الذي كان ينظر إلى القبيلة على أنها مصدر للرجعية وإثارة النعرات الضيقة التي يجب العمل على تجاوزها<sup>(2)</sup>، أصبح الآن يعيد إحياء القبيلة، ليس كقوة سياسية فحسب، بل كمنظومة قيمية تم دمجها بالتقاليد العراقية القديمة وبتقاليد التراث العربي<sup>(3)</sup> في مسعى لإضفاء صفة (الأصالة العربية) عليها.

وإذا ما كان لعملية إحياء القبيلة من مغزى، فأنها كانت تشير بوضوح إلى رغبة الرئيس صدام حسين في تفكيك المجتمع العراقي إلى عناصره الأولية كوسيلة لإخضاعه بعد أن تعذر ضمان إذعانه بالكامل والسيطرة عليه<sup>(4)</sup>

وإن كان الرئيس صدام حسين يسعى في السابق لكي (يجزئ) الشعب العراقي كمرحلة أولى ضرورية لإنشاء نظام اجتماعي جديد يكون هو فيه الشخص المجد الذي يمثل كل أعضاء المجتمع، فإنه أصبح بعد العام 1991

---

(1) فالح عبد الجبار. شيوخ وأيديولوجيون تفكك القبائل وإعادة تركيبها في ظل الشمولية الأسرية 1968-1998، مصدر سبق ذكره، ص2.

(2) التقرير المركزي للمؤتمر القطري الثامن، مصدر سبق ذكره، ص163.

(3) ليام أندرسن وغارث ستانسفيلد. مصدر سبق ذكره، ص196.

(4) زهير الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص229.

الهوية الوطنية العراقية

يسعى إلى (تفرقة) الشعب العراقي كإستراتيجية للبقاء بسبب سهولة التحكم بالشعب المجزأ، وكانت أفضل وسيلة بالنسبة إليه هي إحياء القبيلة ومنح زعماء القبائل السلطة والنفوذ في مناطق تواجدهم<sup>(1)</sup>.

إن سعي الرئيس صدام حسين إلى (تفرقة) المجتمع بدلاً عن (توحيده)، وإصراره على بعث الهويات القبلية ومنحها بعداً سياسياً، إنما هو دليل على إن احتمالات تشكيل هوية وطنية عراقية في عهد البعث قد تلاشت بشكل نهائي.

وكانت البوادر الأولى لإحياء القبيلة هي استقبال الرئيس صدام حسين بعد قمع الانتفاضة الشعبانية مباشرة وفداً من شيوخ العشائر الذين تم انتقاؤهم من قبل النظام لموالاتهم له وتصيبيهم على رأس تلك العشائر. وظهر صدام حسين بمظهر (الزعيم القبلي) بعد أن منح نفسه لقب (شيخ المشايخ). وكان هؤلاء الشيوخ يرددون أهازيج الحرب تعبيراً عن تضامنهم مع النظام بعد أن أقامت علاقة شراكة بين الطرفين، وتوالى رؤساء العشائر على تأدية (القسم) وتقديم (عهود البيعة) لشخص الرئيس على أن تبقى مناطقهم آمنة وأن يتولوا هم أنفسهم مسؤولية حفظ القانون بدلاً من سلطة الدولة.

وتعهد شيوخ العشائر وفقاً لـ (ميثاق شرف) عقد بينهم وبين الرئيس بإخماد التمردات القبلية التي تقع في المناطق التي يعيشون بها، وفي حالة وجود "خائن" أو "متسلل" أو "هارب من الخدمة" أو "عميل" فإنه دمه يكون مهدوراً ولا يسمح لأحد المطالبة بثأره أو فصله<sup>(2)</sup> وهذا يعني أن قوانين العشيرة في الثأر والفصل كانت حاضرة وتم تفعيلها من قبل النظام نفسه غير إنها لا تشمل المنشقين عن طاعته.

ومما زاد الأمور سوءاً أكثر هو امتداد تلك القوانين والأعراف العشائرية المنتعشة إلى المدن مع انتقال شيوخ العشائر (المزيفين)، الذين هم معظمهم من

(1) ليام أندرسن وغاريت ستانسفيلد. مصدر سبق ذكره، ص 204-205.

(2) الفصل في العرف العشائري هو دفع مبلغ من المال كتعويض عن ارتكاب جريمة ما.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

أصل غير عشائري، للعيش في المدينة وتشمل تلك القوانين أيضاً جنايات عادية كالسرقة والاعتداء والتحرش.

وبذلك، فقد شهد العراق على عهد البعث انحداراً في نظامه القانوني والقضائي، فإذا كان قانون دعاوى العشائر الذي كان سائداً في ظل نظام الانتداب البريطاني محصوراً بأبناء العشائر فقط، فإن ما أرساه حكم صدام حسين من تقاليد وأعراف عشائرية قد أمتد ليشمل أهل المدن أيضاً. فكثيرة هي الحالات التي كان احد طرفي النزاع فيها شخصاً من أبناء المدن، وكثيراً أيضاً ما يقع هؤلاء ضحية الابتزاز بسبب عدم معرفتهم بأساليب الفصل العشائري.

كما تعرضت المنظومة القيمية للمجتمع العراقي للتدمير نتيجة تقشي حالات السرقة والاعتداء والتحرش الجنسي بسبب اطمئنان منفيها بعدم خضوعهم لحكم القانون، وإنه من الممكن تسوية المسألة عشائرياً لاسيما إذا كانوا هم من عشائر نافذة في الدولة.

وعلى هذا الأساس، فقد انسحب دور القضاء والقوانين المدنية والجزئية لصالح المؤسسة العشائرية وتقاليد الفصل العشائري ليمثل ذلك ضربة تدميرية قوية للمجتمع المدني وأسسسه وتقاليدته التي تمّ تصفيته تماماً على يد رئيس النظام، حيث كان لذلك تأثيراً سلبياً كبيراً على عملية بناء الهوية الوطنية العراقية.

وبالإضافة إلى ما تم ذكره، فقد فتحت سياسة صدام حسين القبلية سبلاً أخرى للانقسام، فإمداده وتزويده للقبائل بالأسلحة والمعدات العسكرية (بعضها كان ثقيلاً كالمدفعية) لمواجهة أي تحد للنظام، قد أسهمت في تحويل بعض النزاعات القبلية إلى مواجهات عسكرية واسعة نطاق أودت بحياة المئات من الأفراد العشائريين، كما نشرت ذلك إحدى الصحف الحكومية الرسمية<sup>(1)</sup>.

---

(1) زهير الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص244؛ وكذلك ليام أندرسن وغاريت ستانسفيلد. مصدر سبق ذكره، ص205.

## الهوية الوطنية العراقية

كما قاد اعتماد صدام حسين المتزايد على دعم وإسناد القبائل وفي الوقت نفسه على نشاطات الأجهزة الأمنية والوحدات النخبوية للنظام إلى ابتكار صيغة جديدة تقوم على أساس (قبلنة المؤسسات الأمنية) من خلال الاعتماد على عشائر معينة (كانت عربية سنية في الغالب) ومنحها مركز النفوذ والقوة داخل تلك المؤسسات بما يضمن ولائها المطلق للحكم بحكم ما تتمتع من منافع و امتيازات لم تكن متاحة لغيرها .

ولقد أدى اعتماد النظام على تلك المجموعات القبلية / الأمنية التي تحولت إلى بؤرة مراقبة لتحركات الأشخاص وأحياناً أخرى قمعهم، إلى جعلها مجموعات قبلية صغيرة منبوذة اجتماعياً، مما عمق من حدة الانقسام الاجتماعي وأضاف إليه تعقيدات أكثر زادت من حدة إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية .

## المطلب الرابع السياسات الاقتصادية البعثية والهوية الوطنية العراقية

لقد ارتبطت السياسات الاقتصادية البعثية بشكل رئيسي بالثروة النفطية والتحويلات التي شهدتها، سواء على الصعيد المحلي والمتمثلة بتأميم صناعة النفط في العراق عام 1972 وما رافقه من مردودات مالية هائلة تعززت قيمتها بفعل ارتفاع أسعار النفط عالمياً استجابة لما أقرته منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في أعقاب الخط النفطي الذي تسببت فيه حرب عام 1973 بين العرب وإسرائيل، ويمكن لنا أن نستدل على وفرة العائدات النفطية الناتجة عن قرار التأميم من خلال الإحصائيات التي تشير إلى تضاعف الدخل القومي من 1412,2 مليون دينار عام 1973 - وهذا يمثل بدوره زيادة هائلة عن معدلات الخمسينيات والستينيات - إلى 3002,5 مليون دينار في ظروف سنة واحدة وأصبح ثلاثة إضعاف في السنتين التاليتين ليبلغ 4478,8 مليون دينار عام 1976<sup>(1)</sup>.

إن وقوف النظام على هذا الكم الهائل من مردودات الثروة النفطية كان يتبع له إمكانية استغلالها لتأمين فرص التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وردم التباين، بل حتى تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للمجموعات الاجتماعية المختلفة وبناء هوية وطنية عراقية، لكن البعث قد نحى منحى آخر مغاير لذلك تماماً.

(1) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت. من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 304.

## الهوية الوطنية العراقية

فليس هنا أوضع من تجربة العراق في عهد البعث في سوء استخدام هذه الثروة وتبديدها، إذ اتبع للنظام الذي تمكن من الاستئثار بثروة نفطية كبيرة ووضعتها تحت تصرفه التحكم - إلى حد بعيد - بالمجتمع ومواجهته، ووفر له أيضاً قدرة مطلقة على تثبيت دعائم حكمه وترسيخها<sup>(1)</sup>.

فبفضل الإيرادات المالية الهائلة لعوائد النفط تمكن نظام البعث من أن يستقل مالياً عن المجتمع، وبدأ يشرع في تطوير وسائله للسيطرة عليه، من خلال توسع قطاع الخدمات الحكومية (زيادة عدد الموظفين) وربطهم بالدولة الراعية، وكذلك عن طريق بناء جهاز واسع ومعقد للأمن الداخلي<sup>(2)</sup>.

فبحلول عام 1990 كان هنالك ( 21٪ ) من قوة العمل و ( 40٪ ) من الأسر تعتمد اعتماداً مباشراً على الدولة من أجل العيش<sup>(3)</sup>. ومما كان يندرج بالخطر أكثر هو أنه في عام 1980 ( العام الأول للحرب مع إيران ) كانت خمس القوة العاملة العراقية التي يمكن تصنيفها على أنها قوى منتجة اقتصادياً، والتي تصل إلى حوالي ( 3،4 ) مليون نسمة كانت مرتبطة مؤسسياً بشكل وبأخر بإحدى مؤسسات العنف<sup>(4)</sup>، آخذين بنظر الاعتبار إمكانية تزايد هذه السنة بسبب استمرار الحرب مع إيران لمدة ( 8 ) سنوات، وسعي صدام حسين المستمر لتثبيت حكمه الشخصي عن طريق الاعتماد على تلك المؤسسات القمعية.

لذلك، فلم يقر نظام الدولة الريعية سوى إلى ربط مصائر غالبية الفئات الاجتماعية بمصير الدولة التي كان يسيطر عليها حزب البعث والتي اتخذت

---

(1) جوردون جونسون ومجد الهيثي. لجنة النفط والاقتصاد السياسي للاستبداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ط1، 2008، ص ص 27-28.

(2) غارث ستانسفيلد. الانتقال إلى الديمقراطية: الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، في مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي حفريات وسوسيولوجية، مصدر سبق ذكره، ص 352.

(3) غارث ستانسفيلد. العراق الشعب والتاريخ والسياسة، مصدر سبق ذكره، ص 104.

(4) سمير الخليل، مصدر سبق ذكره، ص 88.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

دور ( الرازق ) و ( الواهب ) بما جعلها المصدر الأساسي لمعيشة الأفراد<sup>(1)</sup>. مما حدا بالأفراد القنوع بهذه البيئة الفردانية والخضوع لهيمنة الحزب الواحد المتجبر الذي قضى على أي شكل من أشكال المعارضة السياسية مما مزق مشروع الهوية الوطنية العراقية بدلاً من أن يعمل على بناءه.

كما لم يفض النظام الريعي في العراق إلا إلى إنعاش الاستبداد بفعل ارتكازه على آلة قمعية تتيح له تصفية المعارضين السياسيين، فضلاً عما وفره للنظام والنخبة البعثية الحاكمة من صلاحيات مطلقة حيال المجتمع نابعة بالدرجة الأولى من حقيقة تحكمه بالثروة، الأمر الذي ألغى دور المجتمع المدني في فرض الرقابة على تجاوزات النظام، لا بل أن المجتمع المدني هو الذي كان يسعى للتحرر من القبضة الخانقة للنظام بعد أن تم دمج فيه قسراً وبوسائل الإكراه<sup>(2)</sup>.

وهكذا، فقد عزز الربيع النفطية نزعة التعارض بين المجتمع والدولة<sup>(3)</sup>.

وبذلك، فقد أسهمت الثروة النفطية، وبفضل إجراءات البعث، لا إلى تعزيز وحدة المجتمع العراقي ورعاية مصالحه، بل إلى تشظي المجتمع العراقي إلى ذرات مفككة وهو ما كان يطمح إليه النظام لكي يسود ويثبت دعائم حكمه.

ويعزو احد الباحثين سبب نجاح البعث في إخضاع الشعب العراقي لحكمه لفترة طويلة إلى ( قدرته على تشطير السكان إلى ذرات وربط كل ذرة منفصلة بالدولة الراعية )<sup>(4)</sup>.

---

(1) غارث ستانسفيلد. الانتقال إلى الديمقراطية: الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، مصدر سبق ذكره، ص 352.

(2) جوردن جونسون ومجيد الهيثي، مصدر سبق ذكره، ص 28-29.

(3) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت. من الثورة إلى الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص 302؛ وكذلك جوردون جونسون ومجيد الهيثي، مصدر سبق ذكره، ص 28.

(4) نقلاً عن غارث ستانسفيلد. الانتقال إلى الديمقراطية: الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، مصدر سبق ذكره، ص 354.

## الهوية الوطنية العراقية

وقد كانت أحد أوجه تدمير العلاقة بين الدولة ومجتمع المواطنين هو استغلال النظام للثروة النفطية وعوائدها المالية للتحكم بالحراك الاقتصادي والاجتماعي والانحياز إلى قطاعات جزئية من المجتمع العراقي بالاستناد إلى أسس قرابية وطائفية ومناطقية .

فقد استطاع نظام البعث خلال فترة وجيزة نسبياً أن يخلق تغييرات جوهرية في الاصطفاف الاجتماعي من خلال التحكم بتوزيع الثروة، مما أفضى إلى تبدد وتدهور شرائح اجتماعية وظهور شرائح أخرى وفئات أخرى ترتبط مباشرة، من خلال وشائج الولاء والقرباية بالخبذة المهيمنة على الدولة ونظامها السياسي<sup>(1)</sup>، فأكبر المقاولين المستفيدين من خطط التنمية الانفجارية كانوا مرتبطين بعلاقة قرابة مع الدولة<sup>(2)</sup>.

وتشير الدراسات إلى أن البيجات وحلفاؤهم ممن امتصتهم قبيلة الدولة ودمجتهم في جسدها الخاص قد التحقوا بطبقة المقاولين العليا<sup>(3)</sup>.

ولم يكن الجانب القرابي هو العامل الحاسم والوحيد لتحديد إمكانية الاستفادة من مشاريع الريع النفطي، بل إن الجانب الطائفي قد لعب دوراً كبيراً في هذا المجال. ووفقاً لإحصائية أجراها (عصام الخفاجي) في السبعينيات على مجموعة من كبار المقاولين (31) مقالواً وجد فيها أن (23) مقالواً، أي بنسبة (74٪) كانوا من صفوف السنة، بينما كان (8) فقط بنسبة (26,8٪) من الشيعة<sup>(4)</sup>.

وهذا يعني إن نظام البعث لم يعمل على استغلال تحكمه بهذا الكم الهائل من مردودات الثروة النفطية باتجاه تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، بل

(1) جوردون جونسون ومجيد الهيثي، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(2) زهير الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص 50.

(3) فالح عبد الجبار. شيوخ وأيديولوجيون تفكك القبائل وإعادة تركيبها في ظل الشمولية الأسرية في

العراق 1968-1998، مصدر سبق ذكره، ص 15.

(4) عصام الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص 110.



## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

إنه ذهب خلاف ذلك بتعزيزه حالة الانقسام الاجتماعي بفعل السياسات التمييزية التي كان يتبعها في مجالات التوزيع والإنفاق وتقسيم مشاريع العمل.

إذاً يمكن القول، بأن اندماج السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية بيد الدولة، وتحول الأخيرة بفضل الثروة النفطية إلى أكبر عمل بالإضافة إلى نموها الفائق كجهاز ضبط وسيطرة<sup>(1)</sup> قد قاد إلى نمو النزعة الاستبدادية في الحكم التي تحكمت في مصير الاقتصاد والمجتمع العراقي لتجرهما بفضل نزعتها اللاعقلانية والمتمثلة بمضاعفة حجم الإنفاق العسكري<sup>(2)</sup>، والدخول في حروب مدمرة وتزييد عدد المؤسسات القمعية إلى خطر التشويه والتحلل.

فقد أصبح المواطن العراقي يقاسي ظروفًا معيشية سيئة للغاية، وخصوصاً بعد إقدام نظام البعث على غزو الكويت في آب 1990 وفرض عقوبات اقتصادية دولية على العراق، إذ أصبح الشغل الشاغل للمواطن العراقي هو الحصول على لقمة العيش بعد أن انخفض متوسط دخله الشهري إلى أقل من (2) دولار، في حين لم يمس ذلك الحال النظام ورموزه بشيء، وظلوا يتمتعون بامتيازاتهم وثرواتهم التي ازدادت تفاقماً وتراكماً، مما زاد من عزلتهم عن عموم جمهور الشعب.

لقد قاد سياسات البعث الاقتصادية إلى كارثة حقيقية عبر عنها أحد مراقبي الأمم المتحدة، حينما قال: (( حين يصل الناس إلى نقطة المشروع في بيع الأثاث والمصوغات، فأنا نعرف، إحصائياً، أنهم بلغوا مرحلة المجاعة ))<sup>(3)</sup>.

---

(1) فالح عبد الجبار. الديمقراطية المستحيلة الديمقراطية الممكنة، مصدر سبق ذكره، ص 22 وما بعدها.

(2) بحسب الإحصائيات المتوفرة، فقد تزايد حجم الإنفاق العسكري خلال المدة بين عامي 1970-1980 من (343) مليون دولار إلى (11900) مليون دولار، أي انه ازداد ما مقداره (34) مرة خلال تلك المدة. أنظر: محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين تطور أم تقهقر، دار الرافدين للنشر والتوزيع، لندن، 1995، ص 209.

(3) عباس النصاروي. الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950-2010، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط 1، 1995، ص 141.

## الهوية الوطنية العراقية

وفوق ذلك كله، فإن ( الطبقة الوسطى) التي هي أحد الأركان الأساسية لبناء الهوية الوطنية قد تعرضت للتهشم وأصابها الجذب والاضمحلال بعد أن أصبحت تعيش وبحسب تقرير الأمم المتحدة لعام 1996 ( دون مستوى خط الفقر) ) على إثر التضخم الهائل الذي أتى على مدخراتها وقوض قدرتها الشرائية، وتركها تعيش على فتات المؤن الحكومية ( البطاقة التموينية الشهرية)<sup>(1)</sup>، حتى ذهب الحال إلى اضطرار احد المشتغلين بالحقل بالأيديولوجي إلى أن يقدم ( نعيه) للطبقة الوسطى في إحدى الصحف الحكومية الرسمية<sup>(2)</sup>.

من خلال ما تقدم تبين، إن السياسات الاقتصادية لنظام البعث قد أعاقت عملية بناء الهوية الوطنية العراقية، فبدلاً من توظيف الموارد النفطية الهائلة لخدمة المجتمع العراقي وتحقيق الرفاهية له، فإنه تمّ استغلالها في توطيد دعائم السلطة وتثبيت أركانها من خلال بناء شبكة مؤسسية أمنية واسعة، وكذلك الدخول في غمار حروب خاسرة وإقحام البلاد في مغامرات لم تكن نتائجها سوى إفقار غالبية أبناء الشعب العراقي، وتدمير منظومتهم القيمية، وتعريض بنية المجتمع العراقي للتفكك مما انعكس بشكل سلبي على عملية التكوين السليم للهوية الوطنية العراقية.

---

(1) فالج عبد الجبار. الديمقراطية المستحيلة الديمقراطية الممكنة، مصدر سبق ذكره، ص45.  
(2) المعني هو (عبد الجبار محسن) (مقالة انهيار الطبقة الوسطى، جريدة بابل اليومية 1994/12/20)، نقلاً عن فالج عبد الجبار. الديمقراطية المستحيلة الديمقراطية الممكنة، مصدر سبق ذكره، ص46.

## المطلب الخامس عسكرة المجتمع والهوية الوطنية العراقية

ذكرنا فيما سبق، بأن حزب البعث قد ذهب بعيداً في (تبعيث) الحياة العراقية من خلال اعتبار العراقيين (بعثيين وإن لم ينتموا) وكانت أحد أبرز اهتمامات البعثيين في هذا المجال هو العمل على تبعيث الجيش من خلال إحكام السيطرة عليه و (تطهيره) من كل شخص لا يتفق والتوجهات السياسية للنظام، ليتحول الجيش إلى مؤسسة بعثية خالصة.

ووفقاً لهذه المعطيات، فإن التصور الأول الشائع، هو إن البعث قد بعث المؤسسة العسكرية، وهو قد فعل ذلك بحق، إلا أن ذلك يعكس جزءاً من الحقيقة، أما الحقيقة الكاملة فهي تتمثل بأنه قد خطا خطوة أكثر تطرفاً من ذلك في الاتجاه الاجتماعي والسياسي، وكانت تلك الخطوة هي تأكيد علي سيادة المؤسسة العسكرية على المجتمع، فقد توصل البعث بإجراءاته إلى صناعة شكل فريد لإدارة السلطة، لا يقوم على تبعيث المؤسسة العسكرية كما يشاع، بل عسكرة التنظيم البعثي، وبالتالي عسكرة المجتمع بأسره<sup>(1)</sup>، لتصبح العسكرة الوسيلة المثلى التي استعان بها البعث لإخضاع المجتمع العراقي والتمكن من إحكام القبضة عليه أي أن البعث اتخذ من عسكرة المجتمع كمنهج لتسيير دفة الحكم وإدارة الحياة وفقاً لرغباته، ليتحول المجتمع العراقي بفضل ذلك إلى مجتمع مؤسس على القوانين العسكرية، وما كان لذلك من تأثير سلبي كبير على مشروع بناء هوية وطنية عراقية.

(1) سلام عبود. ثقافة العنف في العراق، منشورات الجمل، ألمانيا، ط1، 2002، ص142.

## الهوية الوطنية العراقية

وقد اتضحت رغبة البعث في عسكرة الحياة العراقية من خلال الازدياد المضطرد للنمو العسكري والتنامي الهائل لعدد الذين يحملون السلاح، إذ ارتفع هذا العدد من ( 242 ) ألف عام 1980 ( العام الأول للحرب مع إيران ) إلى ( 607 ) ألف عام 1984<sup>(1)</sup>، ليصبح قوام المؤسسة العسكرية عام 1990 حوالي مليون شخص من أصل ثمانية عشر مليون عراقي، أي بنسبة تقارب ربع عدد المؤهلين لحمل السلاح<sup>(2)</sup>، وخلال فترة الحرب مع إيران كانت خدمة الجندي في الجيش مفتوحة لأجل غير مسمى.

أما في المجال المدني، وضمن مخطط تعبئة أكبر عدد ممكن من المدنيين لخلق ( جيش مدني ) يكون قوة ساندة توفر الدعم والحماية للنظام في أوقات الأزمات، فقد أقدم البعث على تأسيس ميليشيا ( الجيش الشعبي ) التي نما عددها من ( 50 ) ألف<sup>(3)</sup> منتصف السبعينيات إلى ما يقارب نصف مليون نسمة يوم اندلاع الحرب مع إيران عام 1980<sup>(4)</sup>.

وضم هذا الجيش في صفوفه عدة الآلاف من النساء أما الرجال فقد كانوا يسوقونهم قسراً للانخراط في صفوفه، وأوكلت إليهم مهمات قتالية بارزة خلال مدة الحرب مع إيران.

وضمن المسعى نفسه، عمد البعث إلى خلق جيل عسكري يتم تنشئته على قيم الولاء للنظام ويشمل جميع الفئات العمرية ابتداءً من منظمة الطلائع ثم صعوداً إلى منظمات الفتوة والشباب ويمر الجميع ببرامج عمل عقائدية وعسكرية مع إقامة معسكرات لهم في فترة العطلة الصيفية.

ويرتدي هؤلاء بدلات قتالية، ويتولون مهمة إطلاق العيارات النارية في الهواء

(1) سمير الخليل، مصدر سبق ذكره، ص 84.

(2) فالح عبد الجبار. الدولة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 71.

(3) مجيد خدوري. العراق الاشتراكي، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1985، ص 99.

(4) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص 155.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

في الساعة الأولى من صباح اليوم الدراسي، لتتحول المؤسسة التعليمية إلى ما أشبه بثكنة عسكرية يتقلّى فيها الطالب قيماً ودروساً تتمحور حول عسكرة التربية وتربية العسكر<sup>(1)</sup>.

ويتحدث البعث بلغة الفخر والاعتزاز عن قدرته على خلق روح (المواطنة العسكرية) ، وتمكين (الروح العسكرية) من التغلغل في المجتمع العراقي، إذ يقول: (( حب العسكرية، لقد أصبح اللباس العسكري موضع الاعتزاز والتباهي بين الشباب، وصارت اللعب العسكرية أكثر اللعب التي يعشقها الأطفال، وانتشرت اللغة العسكرية على نطاق واسع وأصبحت متداولة على الصعيد الاجتماعي))<sup>(2)</sup>.

ومن ذلك يتضح، إن حزب البعث كان عازماً على تعبئة المجتمع عسكرياً، وعلى تنشئته على قيم العسكرة بعدها الوسيلة الأنجع لضمان استمراره في الحكم وتحكمه المطلق في المجتمع.

وقد تحقق ذلك من خلال استيعاب أكبر عدد ممكن من الأفراد ضمن مؤسسة (نقصد المؤسسة العسكرية) خصصت بالدرجة الأولى لتدعيم حكم النظام ومواجهة الاضطرابات الاجتماعية التي تحصل أكثر مما كانت أداة لصد الاعتداءات الخارجية<sup>(3)</sup> وبالتالي فإنه قد تمكن من القضاء بسهولة على أي معارض حقيقية كانت أم مفترضة لتتحول تلك المؤسسة إلى أداة لمواجهة المجتمع وليس الدفاع عنه.

---

(1) زهير الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص 64-65.

(2) حزب البعث العربي الاشتراكي. التقرير المركزي الصادر عن المؤتمر القطري التاسع 1982، القطر العراقي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983، ص 171-180.

(3) لأنصاف لم يكن دور المؤسسة العسكرية المذكور أعلاه من اكتشاف حزب البعث، بل يمكن العودة به إلى العهد الملكي عندما اضطلعت المؤسسة العسكرية بمهمة تصفية الآشوريين وقمع الانتفاضات الشيعية جنوب العراق، لكن البعث كان قد منح هذه المؤسسة دوراً أكبر وقمعية أكثر في التعامل مع الأحداث المستجدة.

الهوية الوطنية العراقية

كما كانت عسكرة المجتمع بالنسبة للبعث تشكل إحدى أهم الوسائل التي استعان بها لاستتباب الواحدة السياسية خصوصاً بعد إصداره قراره حظر النشاط السياسي داخل المؤسسة العسكرية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد مثلت العسكرة الحل الأنسب لتحويل انتباه المواطن العراقي وشغله عن مديات القمع السياسي التي كانت تصل أوجها.

ومن هذا المنطلق، فقد اختفت مظاهر الحياة السياسية المدنية بشكل مطلق، ولم يعد ممكناً الحديث عن دستور أو أحزاب أو قوانين سياسية مدنية، بل إن الجميع أصبح معبأً عسكرياً وخاضعاً لإرادة الحكم الفرد ( صدام حسين) الذي منح بدوره لنفسه أعلى رتبة عسكرية في العالم<sup>(1)</sup> ليضع المجتمع المتعسكر ( رهن إشارته) لخوض غمار أي حرب كان يرغب في أن تتدلع.

ولذلك، لم تكن الحرب /الحروب التي خاضها النظام البعثي سوى التجسيد العملي لفكرة عسكرة المجتمع وتعبيراً عنها. فالبعث لم يكن يستطيع أن يدير الحياة السياسية والاجتماعية إلا عن طريق تلك الحروب<sup>(2)</sup>.

وبغض النظر عن تفاصيل تلك الحروب، فإنها خلفت وراءها نتائج كارثية تمثلت في بنية تحتية منهارة، واقتصاد مفلس، وثورات مبددة، مما انعكس على الوضع المعيشي والصحي والخدمي للمواطن العراقي الذي أصبح يعاني ظروفاً قاسية.

وأصبحت بنية المجتمع العراقي مهددة بالانهيار بفعل تلك الحروب، حيث الآلاف من العوائل المفككة والأرامل واليتامى، كما تعرضت المنظومة القيمية للمجتمع للتدمير بسبب بروز بعض المظاهر غير المألوفة في المجتمع كـ ( الانحطاط الأخلاقي) الذي كانت تتصاعد وتيرته مع تصاعد وتيرة الضغط النفسي الذي كان يتعرض له الجنود المشاركون في الحرب، وكذلك فقد

---

(1) منح صدام حسين نفسه رتبة (مهيب ركن) وهي رتبة عسكرية لم يسبق لشخص عسكري في العالم أن حصل عليها.

(2) سلام عبود، مصدر سبق ذكره، ص143.

## الفصل الثاني : العهود الجمهورية الأربعة والهوية الوطنية العراقية

تفشّت مظاهر ( الرشوة والفساد الإداري والمالي ) التي كانت تزداد كلما أزداد الوضع المعيشي سوءاً .

فعلى سبيل المثال ، كان العسكريون الذين عاشوا على خط النار في الحرب ورأوا الموت بأم عينهم ينفسون عن توترهم المكبوت بأعمال عدوانية انعكست على الشارع المدني مثل السياقة الصاخبة وكثرة الشجارات والاعتداء على النساء<sup>(1)</sup> حيث كان لذلك تأثيراً كبيراً على عملية صياغة وبلورة هوية وطنية عراقية .

وكان نظام البعث يتلذذ بعرض مشاهد الحرب ، فمع افتتاح البث التلفزيوني تظهر مقاطع متلفزة لأشلاء من الجنود الإيرانيين الذين لقوا حتفهم في ساحة المعركة ، ويعلق المذيع بصوت أجش ونبرة مخيفة متوعداً بالمزيد من القتل . ومع انتهاء البث التلفزيوني تعاد هذه اللقطات على المشاهد مما يخلق لديه حالة من الذعر والرعب وخصوصاً بالنسبة للشباب الذين ينتظرهم مصير مشابه لذلك .

كما اتبع النظام أقسى أنواع العنف والتعذيب تجاه الهاربين والمتخلفين عن أداء الخدمة العسكرية ، فإذا ما نجى الفرد من عقوبة الإعدام ، فإنه يتعرض للتشويه الجسدي كالوشم على الجبين أو قطع الأذن ، مما ولد شعوراً نفسياً محبطاً لدى غالبية الشباب العراقي .

ولقد أثبتت الهزيمة القاسية التي تعرض لها نظام البعث في حرب الخليج الثانية 1991 ، وقيام الانتفاضة الشعبانية مدى تزعزع أركان حكمه ومدى حاجته إلى توطيد دعائم نظامه ، حيث وجد في ( عسكرة المجتمع بأسره ) الحل الأنسب لذلك ، إذ تم استحداث تنظيمات شبيه عسكرية<sup>(2)</sup> ( خارج نطاق

(1) زهير الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص158.

(2) من بين أبرز هذه التنظيمات هي ميليشيا (فدائيو صدام) التي يشرف عليها عدي صدام حسين وقد حددت مهمتها بمواجهة أي طارئ يشكل أي تهديد للنظام. ويرتدي أفراد هذه الميليشيا بدلة سوداء وقناع وجه أسود لا يبرز إلا العينين بما يشير الذعر والرعب للآخرين. وعلى الغرار نفسه

الهوية الوطنية العراقية

المؤسسة العسكرية الرسمية) تمّ فيها استقطاب أشخاص من أعمار مختلفة على وفق قاعدة منح الولاء للقائد .

وتكريساً للنهج نفسه، أعلن نظام البعث عن تشكيله لما سمي بـ ( جيش النخوة) عام 1998 الذي فرض على الآلاف من الطلبة والموظفين والكسبة الالتحاق فيه، وقد تم تهيئة معسكرات صيفية معدة لهذا الغرض .

وفي العام ( 2001 ) كرر النظام التجربة نفسها من خلال ما سمي هذه المرة بـ ( جيش القدس) الذي تزامن استحداثه مع اندلاع انتفاضة الأقصى في فلسطين والذي وصل قوامه حسب ما أدعت به وكالة الأنباء العراقية حوالي ( 7 ) ملايين شخص .

وكان المواطنون يقنطرون قسراً من محل سكنهم ومواقع عملهم، ومن يتخلف عن الالتحاق كان يتعرض للمسائلات القانونية كالفصل من الوظيفة أو قطع البطاقة التموينية عنه، مما تسبب في تدني ملحوظ في مستوى الإنتاجية، واضطراب العمل في دوائر الدولة الرسمية، وحصل إرباك واضح في جميع مناحي الحياة .

يتضح مما تقدم، بأن نظام البعث قد أتخذ من ظاهرة عسكرة المجتمع كأداة يتمكن من خلالها إحكام سيطرته على المجتمع وفرض هيمنته عليه بحيث أصبحت هذه الظاهرة وسيلة لتميع الشعور الوطني، بالإضافة إلى كونه جعل المؤسسة العسكرية أداة للقهر الداخلي، الأمر الذي انعكس بدوره على عملية تشكيل هوية وطنية عراقية جامعة .

---

تم إنشاء ميليشيا (أشبال صدام) التي كانت متخصصة بالأطفال دون سن الثانية عشر .



## الفصل الثالث

# إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية بعد العام 2003



لاحظنا فيما سبق إن إحدى أهم إشكاليات بناء هوية وطنية عراقية هي النشأة غير الطبيعية للدولة، فتلك الدولة الناشئة عانت من إشكالية بنيوية عميقة تجسدت في كونها كانت نتاجاً مشوهاً لنمط الهيمنة البريطانية، واستجابة لحقل التصورات الثقافية والاجتماعية والسياسية المهيمنة في المجتمع العراقي.

وبعد مضي أكثر من ثمانية عقود، انهارت هذه الدولة بفعل تدخل خارجي على يد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها، ليصبح الفرق بين نشأة الدولة وإعادة بناءها، إن تلك قد تمت على يد الاحتلال البريطاني، وهذه تتم الآن على يد الاحتلال الأمريكي ووسط تعثر النخبة الحاكمة وتخبطها في قيادة البلاد إلى بر الأمان، الأمر الذي أدى إلى تفجر الولاءات التقليدية وانبعاث الهويات الفرعية وهو ما أثر سلباً على مشروع بناء هوية وطنية عراقية.

وسنأتي إلى تفصيل ذلك من خلال المباحث التالية:



## المبحث الأول غياب المشروع الوطني العراقي

لقد أفضى انهيار النظام الشمولي في العراق إلى بروز القوى الاجتماعية والسياسية والدينية التي كان لكل منها هويتها المميزة ومرجعيتها الخاصة، ومن ثم انغماسها في الحقل السياسي لتتنامى على إثر ذلك ظاهرة التخندق والانكفاء على الذات بين المكونات المجتمعية العراقية ولتتخذ هذه المرة شكلاً سياسياً مما زاد من تعميق أزمة الهوية الوطنية العراقية.

## المطلب الأول تسييس الهويات الجزئية ( دون الوطنية )

نفض العراق عنه غبار نصف قرن من الحكم العسكري والتسلطي، فورث إرثاً شائكاً من الحروب المدمرة، والعقوبات الكاسحة، وسوء الحكم، وسوء الإدارة، وحكم الأسرة والفساد .

أدت هذه الظروف إلى استنزاف الموارد ودمار المجتمع المدني، وإضفاء الطابع الشخصي على مؤسسات السلطة، وخلفت وراءها مجتمع ينوء تحت ثقل التشظي الشديد، ويعاني من أزمة هوية طاحنة.<sup>(1)</sup>

وعليه، يجب أن لا تقتصر وظيفة القوى التي افرزها واقع الاحتلال على ممارسة السلطة، بل يجب أن تتعداها إلى بناء دولة شرعية مستقرة تكون في مقدمة أولوياتها بناء أمة عراقية، وإرساء هوية ذات لحمة جامعة، تكون أكبر من مجموع الأجزاء المتنافرة.

لكن سقوط نظام البعث أخرج إلى حيز الوجود أيضاً من المؤسسات الدينية والزعامات الطائفية والقبلية والنزعات القومية، وانطلقت الهويات المكبوتة سابقاً لتؤكد حضورها السياسي المتميز.

وكان هدفها الرئيسي في ذلك هو إعادة بناء النظام السياسي وتحديد آليات المشاركة السياسية ولكن ليس لغرض تحقيق المصلحة الوطنية، وإنما بدافع

(1) فريق أبحاث: ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي)، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ط1، 2007، ص12.

الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية... .

إزالة الحيف أو لاسترجاع الامتيازات السابقة<sup>(1)</sup>.

المشكلة تكمن ليس في وجود الهويات المحلية أو تنوعها ، إنما في تسييس هذه الهويات والتي اتخذت في كثير من الأحيان صيغة التسييس العنيف المسلح بعد أن كانت مستورة تحت غطاء أيديولوجي مغلف باسم القومية العربية على عهد نظام البعث السابق .

صحيح ، إن خطوط الانقسام الأثني والديني والطائفي سبقت تشكيل الدولة الحديثة في العراق ، لكنها تعمقت تدريجياً بفعل سياسات العهود السابقة المتمثلة بتدمير كافة آليات المشاركة الوطنية ( وخصوصاً العهود الجمهورية ) ، إذ استبدلت تلك الآليات بنظام إكراهي قائم على المشاركة الانتقائية والتبعية الشخصية ، إلى أن تبلورت بعد العام 2003 في تسييس الهويات تسييساً عدائياً في ظل وجود نظام سياسي يعمل على إعادة إنتاجها واتخاذها إطاراً لتأطير العملية السياسية .

وتبرز الهويات المسيسة في أشكال ثلاثة أساسية : شاملة ( أي طائفية ) ، واثنية مضادة ( أي أثنية كبيرة ضد اثنيات صغيرة ) ، وفرعية ( محلية ) .

### أولاً : تسييس الهوية الطائفية

على الرغم من تقدم العملية السياسية في العراق ، وكسر الطابع التقليدي لاحتكار السلطة السياسية من قبل فئة واحدة ، لكن ذلك بالكاد يغطي التصدعات الداخلية التي تسببها المصالح المتضاربة والمتعارضة بين المكونات المجتمعية والتي تتمحور حول عدد من القضايا الجوهرية يأتي في مقدمتها التوزيع الجديد لمقاييد السلطة السياسية وكيفية اقتسام الموارد الاقتصادية؟ وما هي طبيعة الهوية المناسبة للبلاد؟ وكان الخلاف السني – الشيعي أحد أوجه هذه الأزمة .

(1) فريق أبحاث. ديناميكيات النزاع في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 13.

## الهوية الوطنية العراقية

فالسنة تستند إلى دور الزعامة التقليدية المسند إليها منذ قيام الدولة العراقية عام 1921 والمقرونة بالخوف من فقدان السلطة، مع الرغبة في استرجاع الامتيازات السابقة. أما التهميش الشيعي السابق فإنه يدفع قادة الشيعة إلى فرض إرادتهم وبسط هيمنتهم على مؤسسات العراق الجديد تدفعهم في ذلك الرغبة لإزالة الحيف ورفعهم عنهم<sup>(1)</sup>.

لقد كان للبعد التاريخي الذي رافق الانقسام الطائفي (السنّي/الشيعي) أن جعل من هذا الانقسام هو الأكثر تعقيداً على الدوام. إذ تركز الاستياء الشيعي على السيطرة السنّية على كل مراكز السلطة في الدولة<sup>(2)</sup>. لذلك، فما أن سقط الاحتكار الأحادي للسلطة بسقوط نظام البعث، وأتيحت الفرصة للاشتراك في الحياة السياسية، سعى قادة الشيعة إلى أن يثبتوا حضور الهوية الشيعية بكل قوة. أي أنهم أرادوا أن يمنحوها بعداً وتعبيراً سياسياً بعد طول حرمان وكبت استمر لأكثر من ثمانية عقود متتالية.

ولكن يجب التذكير هنا بأن الهوية الشيعية على الرغم من اندفاعها القوي نحو الحكم، إلا إنها لم تصل إلى الحد الذي ترغب فيه أن تطغى على الهوية العراقية، فالقوة الدافعة لمعظم القادة الشيعية هي الدين، أي أنهم يفترضون وجوداً مستمراً للعراق لكنهم يريدوا أن يجعلوا توجهه الأساسي إسلامياً بصيغة شيعية<sup>(3)</sup>.

أما بالنسبة للسنة، فلم تكن الهوية الطائفية يوماً ضعيفة فيما بينهم، إلا أنها تعمقت وترسخت بشكل أكبر مع صعود الشيعة للحكم كطرف مشارك، وكذلك نتيجة لما يراودهم من شعور (بالتهميش) بسبب اعتماد مبدأ (حكم الأغلبية) الذي تقررته الانتخابات.<sup>(4)</sup>

(1) فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 13.

(2) ليام اندرسن وغاريت ستناسنفيلد، مصدر سبق ذكره، ص 349.

(3) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف الأشرف، بيروت، 2008، ص 522.

(4) فريق أبحاث. ديناميكيات النزاع في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 28.



الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية... .

إذ غالباً ما تقرر الانتخابات ( في المجتمعات المنقسمة على نفسها على أسس طائفية، أثنية، دينية) الأوزان العددية والسياسية للتكوينات الاجتماعية المختلفة، وهو ما لا يصب في صالح العرب السنّة.

والواقع، فإن السنّة العرب يصّرون في غالب خطابهم على هوية عراقية خاصة، ذات محتوى محدود وإطار ضيق تخرج الكثير من المكونات الأساسية العراقية، ويختزن البعض منهم في داخله هاجس مشكلة الأصالة العربية وضبط الانحدار العرقي بحيث يتبدى هذا في أحيان كثيرة في مظاهر من التشكيك بعروبة الآخرين وأصالتهم. وقد انعكس هذا الفهم على الشعور بمسألة الأحقية في السلطة وبقية الحقوق، وما زال الأغلب الأعم حتى بعد عملية التغيير ومحاولة إعادة صياغة الهوية العراقية ولملمة فتاتها المتناثر من عمليات التجزئة القصدية، فأنهم لا يستوعبون هوية عراقية بهذه المساحة وبهذا المحتوى الفكري المتنوع<sup>(1)</sup>.

وقد بات واضحاً من تجربة الأعوام القليلة السابقة التي أعقبت مجيء الاحتلال بأن السنّة غير مستعدين لقبول ما تروج له الدولة العراقية الجديدة من إطار هوياتي جديد لعراق ما بعد التغيير، لأن الإقرار به يعني نهاية الهيمنة السنية على الدولة.

بل إن هذا الاعتراض السنّي قد أخذ شكل التمرد الموجه ضد الحكومة التي يراها خاضعة لهيمنة رجال الدين الشيعة، فيما اعتبروه مشروع استئثار أحادي بالسلطة، برغم كون السنّة طرفاً فاعلاً في العملية السياسية.

### ثانياً: تسييس الهوية الأثنية:

لم يقتصر تسييس الهويات على الجانب الطائفي فقط، بل أمتد ليشمل الجماعات الأثنية أيضاً، فالجماعات الاثنية المنزوعة الحقوق السياسية، سواء أكانت صغيرة أو كبيرة، تتمتع بهويات جماعية، وتتداخل المنافسة فيما بينها من جهة وبينها وبين شركاء العملية السياسية الآخرين من جهة أخرى لتأمين ما

(1) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص524.

## الهوية الوطنية العراقية

تعتبره حصتها الشرعية في النظام الجديد . ولعل أبرز مجموعة أثنية وأكثرها حراكاً في العملية السياسية وتأثيراً عليها هم الكرد .

ولكن إذا كانت المشكلة السياسية الشيعية ذات طبيعة داخلية أساساً: صراع للسيطرة على دولة العراق، فإن المشكلة الكردية كانت على النقيض من ذلك خارجية: صراع على سبيل إفلات الكرد من سلطة بغداد<sup>(1)</sup>.

وعلى هذا الأساس، فقد طور الكرد سياسات أثنية، فبعد انتفاضة العام 1991، تحقق الاستقلال الذاتي الكردي كأمر واقع، وضاعف من ترسيخ الهوية الأثنية الكردية على حساب الوطنية العراقية<sup>(2)</sup>.

والواقع، فقد كان الأكراد يتطلعون دائماً إلى تركيز هويتهم القومية الخاصة التي يعتبرونها الملبى الحقيقي لطموحاتهم والمعبر الكامل عن خصائصهم عوضاً عن الهوية العراقية التي يعتبرونها هوية اضطرارية طارئة تلزمهم بها حقائق الجغرافية والظروف السياسية<sup>(3)</sup>.

لذلك، فقد استقبل الكرد استخدام الولايات المتحدة بعد سقوط نظام البعث لعبارة ( تقرير المصير) بقدر كبير من الأمل. فمنذ عقود، والكرد قيادةً ومجتمعاً، يتطلعون إلى اللحظة التي تعود فيها ( قوى عظمى) إلى المنطقة لتراجع الوضع وتصحح أغلاط عملية بناء الدولة التي جرت في مطلع القرن العشرين فيما يعتبره الكرد غمط لحقوقهم في إقامة دولتهم المستقلة<sup>(4)</sup>.

ومن هذا المنطلق، فلم يتردد الكرد في أن يذكوا اندفاعاً نحو الحكم الذاتي مقروناً بإشارات انفصالية كرفع العلم الكردي إلى جانب العلم العراقي

---

(1) غارث ستانسفيلد، الانتقال إلى الديمقراطية: الإرث التاريخي، والهويات الصاعدة والميول

الرجعية في المجتمع العراقي، حفريات سوسولوجية، مصدر سبق ذكره، ص 351.

(2) فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(3) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 523.

(4) محاضرة ألقاها الدكتور (غارث ستانسفيلد) في معهد الدراسات الإستراتيجية في بيروت، بتاريخ

الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية... .

بل ومنحهُ الأفضلية على العلم العراقي في مؤسسات الدولة الرسمية وفي الظهور الرسمي للمسؤولين الكرد والتركيز أيضاً على أمجاد رموز الحركة القومية الكردية كالشيخ محمود الحفيد والملا مصطفى البرزاني.

وبالرغم كون الكرد من أقوى الأطراف المحلية الفاعلة في العملية السياسية، إلا أنهم لا يزالون يميلون إلى اعتبار أنفسهم أكراداً أكثر من كونهم عراقيين، فمن جهة لم يكفوا عن التلميح إلى فرقائهم أن عليهم أن يدفعوا ثمناً مقابل إبقاء الكرد عراقيين، ومن جهة أخرى لم يأنفوا من المطالبة بالتعويض عن سنوات الحيف السابقة، ويملئون حقائبهم بقائمة لا تنتهي من المطالب التي تشمل الاحتفاظ بمستوى الاستقلال الذاتي المحلي وتوسيعه بضم كركوك وأجزاء من الموصل وديالى، وضمان حصة صافية من النفط أكبر مما تنتجه مناطقهم، وحياسة ميلشيا عسكرية (البيشمركا) التي تفوق في صلاحيتها صلاحية الجيش العراقي الرسمي مما يجعل كردستان العراق دولة مستقلة في كل شيء عدا الاسم<sup>(1)</sup>.

وتشكل هذه المطالب الكردية، وخصوصاً مطلب (الفيدرالية القائمة على أساس اثني) ردة فعل لدى المجموعات الأخرى الموجودة في المنطقة الشمالية تمثلت في تحفيز الهويات الأثنية وبالتالي تسييسها وبشكل خاص هويات التركمان والأشوريين التي يمتلك كلاً منهما تخيلاتهما القومية وخطاباتها الخاصة حول أصليهما. فكلتاهما تضعان تصوراً لمنطقة إدارية خاصة بها، أي إن هناك هويات أثنية مضادة نهضت كرد فعل على تسييس الهوية الأثنية الكردية<sup>(2)</sup>.

في حال التركمان، فقد طالب السكان التركمان بتأسيس (وحدة فيدرالية) تركمانية تشمل مدينتي (الموصل وكركوك). حيث لاقى هذا

---

(1) غارث ستانسفيلد، الانتقال إلى الديمقراطية: الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، مصدر سبق ذكره، ص 364-365؛ كذلك حسن لطيف الزبيدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 523.

(2) فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 49.

الهوية الوطنية العراقية

المطلب دعماً من قبل قوى إقليمية (تركيا) التي أفصحت علناً عن رغبتها بالتدخل العسكري إذا ما ألحقت كركوك بمنطقة الحكم الذاتي<sup>(1)</sup>.

إذاً، فقد وفرت ظروف ما بعد العام 2003 البيئة المناسبة لبروز وانطلاق الهويات الطائفية والأثنية المسيسة التي تحاول الظهور والرسوخ في إطار صراع تأكيد الوجود.

فانعدام الثقة بين المكونات الاجتماعية، والرغبة في تجاوز المظالم التاريخية أو استعادة الامتيازات السابقة المفقودة كان هو الأساس في تعامل القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة، ما أدى إلى تغييب رؤية وطنية مشتركة تعزز وتساهم في بناء الهوية الوطنية العراقية.

### ثالثاً: تسييس الهوية المحلية

لعل الصورة الأكثر وضوحاً في تجسيد هذا النموذج في عراق ما بعد العام 2003 هو تسييس الهويات المناطقية، إذ تتخذ الهويات المحلية عادة شكل الولاء لمدينة، فالهويات المحلية تعكس التنوع الاجتماعي والفروقات الجهوية التي ترسخت بفعل المصالح المختلفة والتنمية غير المتكافئة<sup>(2)</sup>، وخصوصاً في ظل السياسات التمييزية التي اعتمدها نظام البعث السابق.

وتقدم مدينة البصرة المثال الأوضح على ذلك، إذ هدد مجلس محافظة البصرة وعلى لسان كبار المسؤولين الموجودين فيه بقطع إمدادات النفط عن العاصمة بغداد بسبب نشوب بعض الخلافات الجزئية بين الجهتين. وتصرف المجلس وكأن محافظة البصرة هي جزء مستقل تماماً عن الدولة العراقية، مما أثار المخاوف لئلا تحذو محافظات أخرى على هذا الحذو بما يعرض وحدة الدولة العراقية للتجزئة والتفكك.

(1) ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد، مصدر سبق ذكره، ص 363.

(2) فريق أبحاث. ديناميكيات النزاع في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 48.

## المطلب الثاني مأسسة المشروع الطائفي - الأثني

تشكل المؤسسات السياسية إحدى أهم الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها بناء الدولة الحديثة لما تضطلع به من دور في خلق منظومة ووعي تتيح للأفراد التخلي عن ولاءاتهم الفرعية وانتماءاتهم الضيقة وتوجيهها لصالح هدف أسمى وأعلى وهو الوطن والأمة.

لكن الصيغة المشوهة التي بنيت عليها هذه المؤسسات في عراق ما بعد العام 2003 من خلال انتهاج نهج المحاصصة، واعتماد الأعراق والطوائف والديانات كمعيار يتم من خلاله اقتسام السلطة بين أعضاء النخبة السياسية، قد أسهمت في تكريس حدة الانقسامات الطائفية والعرقية، بل إنها امتدت لتشمل القاعدة الاجتماعية أيضاً.

وقد يحتاج البعض، بأن تقاسم السلطة على الأسس العرقية والدينية والطائفية في مجتمعات تتسم بالتعدد والتنوع هو الحل الأنسب إشراك جميع مكونات المجتمع في إطار ما يطلق عليه بـ (الديمقراطية التوافقية)، والتي حدد (آرنت ليبهارت) خصائصها بأربعة:<sup>(1)</sup>

- 1 - قيام (تحالف كبير) يضم المكونات الأساسية للمجتمع التعددي.
- 2 - تعضيد خاصية (التحالف الكبير) بمبدأ (الاعتراض المتبادل) أو

(1) لمزيد من التفاصيل عن الديمقراطية التوافقية، أنظر: آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ط1، 2006.

( الفيتو ) لضمان الحقوق السياسية للأقليات .

3 . وجود قاعدة ( النسبية ) على مستوى النظام الانتخابي ، والحكومة ،  
والوظائف العمومية .

4 . منح كل مكون من مكونات المجتمع المتعدد نوع من الاستقلال الذاتي  
لإدارة شؤونه الداخلية . وبذلك يضمن الجميع مشاركته في الحكم ، وتصبح  
الديمقراطية التوافقية مصدراً من مصادر تحقيق الاستقرار السياسي  
والاجتماعي .

ربما ينطوي ذلك على جانب من الصحة ، لكن سوء تطبيق هذا المفهوم في  
العراق ، وغياب قاعدة أساسية من الثقة بين الجماعات السياسية ، فضلاً عن  
تحول بعض الوزارات والهيئات والدوائر إلى مؤسسات ( طائفية ) أو ( عرقية )  
خالصة قاد إلى أن تتحول الصيغة التوافقية من وسيلة لتحقيق الانسجام  
الاجتماعي إلى مصدر من مصادر التوتر والتناظر الاجتماعي ، كما عمق ذلك  
من حدة الاستقطابات الطائفية والعرقية بين صفوف القاعدة الاجتماعية .

وكانت الخطوة الأولى على طريق تقنين وترسيخ الانتماءات والولاءات  
التقليدية هي صيغة مجلس الحكم الانتقالي<sup>(1)</sup> وهنا تجدر الإشارة إلى انه قبل  
حرب عام 2003 ، كانت الاستياءات الاثنية – الطائفية ، والاجتماعية  
والاقتصادية والسياسية تشكل ردود فعل ضد الدولة بصفتها الطرف الأبرز ،  
والمنظم ، والمالك لمعظم الثروة الاجتماعية . أما بعد الاحتلال الأميركي ، فقد  
اتجهت هذه الاستياءات ضد سلطة التحالف المؤقتة . وبعد إنشاء مجلس الحكم  
المؤقت ، و"انتقال السيادة" إلى حكومة مؤقتة ، اتخذت التوترات والاعتراضات  
تدرجياً صفة احترام بين الطوائف والاثنيات أو في داخلها<sup>(2)</sup> .

(1) كان عدد أعضاء مجلس الحكم الانتقالي (25) عضواً تم اختيارهم على أساس ديني، طائفي،  
عربي وفق التشكيلة التالية: (13) شيعة عرب، (5) سنة عرب، (5) كرد سنة، (1) مسيحي  
عربي، (1) تركماني سني.

(2) فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق، مصدر سبق ذكره، ص13.

وبذلك، فقد أدت طريقة المحاصصة الطائفية والعرقية، المشوهة التي تمّ على أساسها إعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية إلى استنهاض الموروث التقليدي للقاعدة الاجتماعية، لاسيما وإن بعض أعضاء النخبة الحاكمة قد بدأ يروح إلى أن أبناء طائفته أو دينه أو أشتيته هم محل استهداف الآخرين، مما عمق من حالة التمترس والانزواء خلف الهويات الفرعية التي باتت تشكل بديلاً حقيقياً عن الهوية الوطنية العراقية.

ووسط إصرار بعض أعضاء النخبة السياسية على منح الانقسامات الأثنية والدينية والطائفية بعداً مؤسساتياً، فقد أنتجت مرحلة ما بعد العام 2003 ظهور كيانات طائفية وعرقية مغلقة لم يكن لديها ادني استعداد للانفتاح على الكيانات الأخرى.<sup>(1)</sup>

فهذه الكيانات أم كيانات سياسية شيعية، أو كيانات سياسية سنية، أو كردية، أو تركمانية... الخ، وكل منها منغلقة على نفسها بشكل مطلق. وكان من نتائج ذلك أن أفرزت الانتخابات التشريعية لعام (2005) تمركزاً حول الهويات الطائفية والأثنية، إذ تمّ التركيز على رموز ودلالات تؤكد على التوحد الطائفي أو النقاء العرقي. فقد استعانت النخب الشيعية (بالعمامة السوداء)، والسنية (بالعمامة البيضاء)، في حين ركز الكرد على استنهاض كل ماله صلة بالموروث الكردي.

ما نتج عن ذلك أن خرج إلى حيز الوجود برلماناً مشلولاً في أدائه السياسي تغلب على أعضائه المصلحة الجهوية (الطائفية والعرقية) على حساب المصلحة الوطنية.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل لقد سعت النخب السياسية وفي إطار إنعاشها لروح المحاصصة ومنحها اعترافاً مؤسساتياً إلى استحداث مناصب وهيئات أو وزارات، أو وزارات دولة جديدة، وربما لا يوجد حتى تصور أولي وتفصيلي عن

(1) ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، مصدر سبق ذكره، ص 362.

## الهوية الوطنية العراقية

المهام التي ستقوم بها في هذا الجانب. فعلى سبيل المثال، تم استحداث وزارة الشؤون الخارجية، ووزارة لشؤون المحافظات، والمجلس السياسي للأمن الوطني، ووزارة حقوق الإنسان على الرغم من وجود مفوضية مستقلة لبعض هذه التسميات<sup>(1)</sup>.

ولا يمكن أن نغفل هنا حقيقة أن معظم أعضاء الطبقة السياسية الحاكمة التي هيمنت على المشهد السياسي العراقي بعد العام 2003 هم من عراقيو الخارج، ممن كانوا في المنافي ضمن صفوف المعارضة، وبالتالي فإن غالبيتهم لم يكن يمتلك رؤية واضحة عن كيفية بناء الأمة، وإعادة ترميم الواقع الاجتماعي المتشطي والمثقل بهموم عقود مضت. واكتفى هؤلاء بتبني مشاريع سياسية طائفية وأثنية ضيقة.<sup>(2)</sup>

وقد اتضح ذلك في الخطاب السياسي العراقي الذي لم يستقر على مفهوم واضح يحدد خصوصيات المجتمع العراقي. فهناك من يروج للهوية الإسلامية -أو بالأحرى- الطائفية (سنية كانت أم شيعية) ، وهناك من يتمسك بالهوية القومية (عربية كانت أم كردية أو تركمانية) ، وغير ذلك من الخطابات التي لا تنتمي إلى الخطاب السياسي الوطني العراقي.

إذاً يمكن القول، بأن المشروع الطائفي-الاثني المؤسس في العراق، والصورة المشوهة التي تمّ فيها اقتسام السلطة على أسس طائفية وأثنية ودينية قد قادت إلى استحضار الانتماآت التقليدية لدى القاعدة الشعبية ومن ثم التمسك بها، مما قلل من فرص التضاف الهويات الفرعية على الهوية الوطنية العراقية كهوية شاملة ومشتركة.

---

(1) حيدر أدهم الطائي، مظاهر قانونية لطائفية في العراق، مجلة شؤون مشرقية، مصدر سبق ذكره، ص 141.

(2) حسين درويش العاملي، نحو أمة عراقية، سيدة حرة أصيلة، الحلقة الثانية، الهوية العراقية بين الاستلاب والتعويم والتبعية، الحوار المتمدن، العدد 372، 2003/2/3. موجودة على الموقع



## المطلب الثالث تأثير التدخل الخارجي

لقد فعل التدخل الخارجي فعله في التأثير على المشروع السياسي الوطني العراقي وعلى عملية بناء هوية وطنية عراقية، وينقسم ذلك التدخل إلى نوعين: تدخل أميركي، وتدخل إقليمي.

### أولاً : تأثير التدخل الأميركي

لاحظنا فيما سبق، إن إحدى أبرز المصاعب التي واجهتها الدولة العراقية عند التأسيس فيما يتعلق ببناء الأمة وحل مشاكل الاندماج الاجتماعي وأزمة الهوية، هو إن هذه الدولة كانت تمثل تجسيدا لإرادة دولية وتعبيراً عن رغبات استعمارية خارجية أكثر من كونها كانت منبثقة عن صميم المجتمع العراقي.

واليوم يتكرر المشهد نفسه من حيث إن إعادة بناء الدولة يتم على يد الولايات المتحدة الأمريكية التي شكلت أخطاؤها في التعامل مع الأحداث المستجدة، وكذلك إصرارها على تفعيل القيم التقليدية المكونة للهوية الاجتماعية ( الطائفية والعرقية على وجه الخصوص ) ، واعتمادها كأساس في التعامل مع الأطراف العراقية، شكلت حجر عثرة على طريق بناء أمة وهوية وطنية عراقية .

فمنذ الأيام الأولى لسقوط النظام السابق اعتمدت سلطة التحالف المؤقتة التي تولت تسيير شؤون الحكم في العراق برئاسة الحاكم المدني الأمريكي ( بول بريمر ) ، اعتمدت نهجاً راديكالياً تمثل في محو الدولة عبر تفكيك بناها ومؤسساتها، بما فيها تلك التي كانت تستوعب أعداداً هائلة من الأشخاص،

## الهوية الوطنية العراقية

والتي ظلت على تماس يومي ومباشر بالمجتمع طوال أكثر من ثلاثة عقود من الزمن ( مثل الجيش، أجهزة الإعلام ) ، بحيث أدى حلها لا إلى تفاقم الميول المستاءة ومضاعفة أخطارها على المدى البعيد فحسب، وإنما كذلك إلى تشكيل مرجعيات سياسية وثقافية جديدة، متلهفة إلى إعادة تعريف أدوارها وأدوار القوى الاجتماعية المعبرة عنها، وذلك من أجل أن تأخذ بيدها مسالة حسم التناقضات الداخلية مبكراً وبوسائل عنيفة وغير مسبوقه وخارج أي نوع من الرقابة، مما أدى إلى تنامي إمكانات الصدام داخل المجتمع العراقي<sup>(1)</sup>. كما أدى ذلك الإجراء إلى خسارة أفراد الطبقة التكنوقراطية ذات الكفاءات التي يحتاجها العراق في إعادة البناء والتأهيل بشكل خاص. كذلك، فإن تصفية جميع الأجهزة الأمنية قد فاقم من مشكلات تثبيت الأمن والقضاء على الجريمة وعصابات السرقة<sup>(2)</sup>. ما جعل البلد يدخل في دوامة من العنف والاستقرار، وهو ما أفضى بدوره إلى أن يلجأ الجميع للركون خلف هوياتها الفرعية طلباً للحماية.

وفي تعليقه على هكذا سياسات، أشار د. فالح عبد الجبار في تقريره لمعهد السلام الأمريكي إلى ( أن النهج الذي اتبعته سلطة التحالف المؤقتة كان دافعه أيديولوجياً وليس عملياً، وكشف عن فهم ضيق لطبيعة النظام وقوام النخبة الحاكمة)<sup>(3)</sup>.

من جهة أخرى، فقد خلق الاحتلال الأميركي بتكتيكاته السياسية و الاقتصادية والعسكرية العنيفة مناخات مناسبة لاستيراد التطرف الديني الدموي من الخارج، وعزل التيارات الليبرالية الوطنية التي يقع على عاتقها مهمة

(1) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 509.

(2) Mathewson, US policy in post – Saddam Iraq (Lessons Washington Institute for Near East Policy, 2003, P. 65.

(3) فالح عبد الجبار، عراق ما بعد الحرب، معهد السلام الأميركي، تقرير خاص رقم (120)، أيار 2004، ص 5.

الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية... .

بناء الهوية الوطنية للعراق الجديد ، في مقابل شحذ مشاعر التعصب الديني والطائفي لدى بعض التنظيمات والأفراد<sup>(1)</sup>.

فأسلوب الإهانة المتكرر، وحملات الاعتقال العشوائية، وعدم الاكتراث بالمنظومة القيمية للمجتمع من جانب قوات الاحتلال الأميركية، كلها عوامل أسهمت في زيادة أعداد المتمردين الذين لبسوا في الغالب لبوساً دينية أو طائفية متطرفة.

ولأن الولايات المتحدة الأميركية تتطلق من عامل ( المصلحة ) في التعامل مع الآخرين، فإن مصلحتها اقتضت ( النظر إلى العراق و التعامل معه استناداً إلى الأجزاء المكونة له، بدل أن تراه كمجموع لهذه المكونات)<sup>(2)</sup>. الأمر الذي أسهم في تكريس واقع الانقسام الطائفي والعراقي الذي يعيشه المجتمع العراقي.

وكان التجسيد العملي لهذه الفكرة هو أن عمل الاحتلال الأميركي على مأسسة المشروع الطائفي والعراقي ( ابتداءً من مجلس الحكم فصاعداً ) ، لأن ذلك - كما روجت له الولايات المتحدة - هو السبيل إلى اقتسام عادل للسلطة، وتجاوزاً للغبن التاريخي الذي لحق بالمجموعات العرقية والطائفية<sup>(3)</sup>.

وفي إطار المسعى الأميركي لفرض إرادته على الجميع، فقد وجد بأن أفضل السبل لتحقيق ذلك الهدف هو تأجيج حدة الصراع الداخلي، والعمل على ضرب ( الكل بواسطة الكل ). وضمن هذا السياق، سمحت الولايات المتحدة لإدخال عملية التجاذب بين مكونات الشعب العراقي في إطار جديد وسحبها إلى ساحة

---

(1) فارس نظمي، الهوية العراقية والمواطنة المذبوحة، موجودة على الموقع الإلكتروني. [www.rezgar.com](http://www.rezgar.com) 2009/2/8.

(2) غارث ستانسفيلد، الانتقال إلى الديمقراطية: الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، ضمن مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي حفريات سوسولوجية، مصدر سبق ذكره، ص 361.

(3) رند حكمت محمود، مشكلة بناء الدولة في العراق للمدة 1921-2006، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص 262.

## الهوية الوطنية العراقية

الصراع على السلطة وفكرة الحاكم والمحكوم والغالب والمغلوب. وهنا تولدت مشاعر إضافية جديدة تتمثل بالشعور المرير بالخسارة لمكونات كبيرة كانت تتمتع بالسطوة والهيمنة، هذا الشعور يصل في حالات متأزمة إلى الرغبة في تدمير كل شيء انطلاقاً من شعور البعض بأنهم سيحرمون من جميع المكاسب التي يأتي بها التغيير الجديد وستؤول الأمور إلى غيرهم، وبالتالي لا ينبغي للأخر أن يهنأ بهذا التبدل الجديد<sup>(1)</sup>.

نستنتج من ذلك، بأنه لم تكن الولايات المتحدة تسعى جدياً لبناء (دولة - أمة) عراقية تتبنى المشروع السياسي الوطني العراقي، بل هي على خلاف ذلك شجعت ظهور (دولة - أعراق وطوائف وقوميات) تتنازع فيما بينها حتى يكون لها الكلمة الفصل في تسوية الموقف، بما يضعف كثيراً من موقف الهوية الوطنية حيال الهويات الفرعية المنتعشة.

## ثانياً: تأثير التدخل الإقليمي

برغم تعدد التدخلات الإقليمية في الشأن العراقي، إلا أن أكثرها تأثيراً وأهمها نوعية هي تلك التي تنبعث من دول الجوار الجغرافي.

فقد سعت معظم دول الجوار العراقي إلى زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي للعراق، وإفشال تجربته في التحول نحو الديمقراطية. ويأتي ذلك نتيجة القلق الذي ينتاب تلك الدول من أن تجربة عراق ديمقراطي يمكن أن تنتقل إليهم، أو إنها -على أقل تقدير- سوف تفتح أبواب الاحتجاج الجماهيري في هذه البلدان التي تعاني معظم أنظمتها السياسية المستندة إلى أسس قبلية ووراثية ودينية من تآكل خطير في مسألة الشرعية.

وانطلاقاً من ذلك، فقد تبنت الدول المجاورة للعراق استراتيجيات غير معلنة في الغالب كان تأثيرها سلبياً على عموم التجربة العراقية، وعلى تماسك

(1) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 519.

الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية... .

المجتمع العراقي بشكل خاص من خلال العديد من القنوات أهمها السماح بتدفق العناصر الإرهابية واحتضان نشاطاتها ودعمها بالمال والسلاح والدعاية الإعلامية، إذ كشفت التحقيقات تورط بعض أجهزة المخابرات التابعة لدول الجوار في تدريب واستجلاب الإرهابيين من أنحاء مختلفة وتسهيل عبورهم عبر الحدود<sup>(1)</sup>.

ويبدو إن مسألة تفكيك العراق واندلاع الحرب الأهلية فيه باتت تغري دول الجوار لكي تتدخل لصالح الفئات التي ترغب في أن يكون لها الغلبة في الصراع. ومن اليسير القول، إذا ما اندلعت الحرب الأهلية، بأن الدول العربية ستتدخل لصالح العرب السنة، وإيران ستدعم الشيعة، وتركيا ستتدخل طرفاً في النزاع لصالح التركمان.

ويتضح ذلك من خلال تصريحات وممارسات قادة تلك الدول وأكبر المسؤولين فيها. ففي تهديد صريح ومباشر كتب (نواف عبيد) ، المستشار في الحكومة السعودية، إنه في حال انسحاب القوات الأميركية من العراق، وعمت حالة من الفوضى والتجزئة الشاملة فيه فإن ( القيادة السعودية تخطط لدعم القادة العسكريين السنة بنفس وسائل الدعم التي درجت إيران على تقديمها للجماعات الشيعية المسلحة... أو إنها تقوم بإنشاء ألية سنوية جديدة لمواجهة الميليشيا المدعومة من إيران )<sup>(2)</sup>.

ورغم أن الحكومة السعودية وجهت نقداً لأدائه فيما بعد وعزله من منصبه كمستشار، إلا أن مسؤولين سعوديين آخرين أكدوا ضمناً هذا الموقف والتوجه<sup>(3)</sup>.

كما عبر بعض القادة العرب علناً، وفي إطار دفاعهم عن العرب السنة، عن

(1) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص549.

(2) مجموعة الأزمات الدولية، بعد بيكر - هاملتون: ما العمل في العراق، تقرير الشرق الأوسط رقم (60)، 19 كانون الأول 2006، ص14؛ وكذلك الواشنطن بوست، 29 تشرين الثاني 2006.

(3) النيويورك تايمز، 13 كانون الأول 2006.

## الهوية الوطنية العراقية

مشاعرهم المضادة للشيعية، كما فعل العاهل الأردني الملك (عبد الله) الذي حذّر من إمكانية قيام (الهلال الشيعي). في حين شكك الرئيس المصري (حسني مبارك) في ولاء الشيعة لبلدهم واعتبر بأنهم عبر التاريخ كان ولائهم لإيران<sup>(1)</sup>.

وبالنسبة لتركيا، فقد حذّر وزير خارجية تركيا (عبد الله غول) من أن ((تفكيك العراق سيرغم جيرانها على التدخل وإدخال المنطقة في عهد جديد من الظلمة يصعب تصديقه))<sup>(2)</sup>.

أما إيران، فأنها ستستفيد حتماً، في حال اندلاع حرب أهلية في العراق، من شبكة البيوت الأمنية ومخابئ الأسلحة، وقنوات الاتصال الواسعة التي أنشأتها في العراق. كما إنها ستكون في وضع جيد تستطيع معه تأمين مصالحها بفضل ما جندته من عملاء نفوذ ومقاتلين يعملون لصالحها داخل العراق<sup>(3)</sup>.

وبذلك، سيبدو العامل الخارجي عاملاً مؤثراً في إذكاء حدة الصراع الداخلي العراقي وتعميق حالة الاصطفافات الطائفية والعرقية بين المكونات الاجتماعية العراقية. ومما يعمق أكثر من حدة تأثير هذا التدخل هو إن لكل طرف إقليمي لاعبوه المفضلون في العراق والذين لازمتهم مشاعر الانشداد لهذه الجهة الخارجية أو تلك لتصل في بعض الحالات إلى منح مشاعر الانتماء والولاء لدولة خارجية بما يعرض وحدة العراق وتماسكه للخطر، ويجعل مسألة خلق الإحساس بالوحدة الوطنية والهوية الوطنية أمام امتحان وتحدي عسير.

(1) واشنطن بوست، 7 كانون الثاني 2004؛ وكذلك أكد الرئيس المصري حسني مبارك هذا الكلام في مقابلة مع قناة العربية الفضائية بتاريخ 8 نيسان 2006.

(2) الاسوشيتد برس، 16 تشرين الثاني 2006.

(3) مجموعة الأزمات الدولية، بعد بيكر - هاميلتون: ما العمل في العراق، مصدر سبق ذكره، هامش

## المبحث الثاني ضعف الوعي الوطني الجماهيري

كثيراً ما يوصف التنوع الهوياتي بأنه جزء من التراث الثقافي واللغوي والسكاني للمجتمعات الحديثة شريطة أن لا يخرج عن سياقه الجوهري وإن يبقى دائراً في فلك الهوية الوطنية الواحدة، لأن تماسك كل مجتمع إنساني يتوقف على فهم أفراده لقيمه وقواعده المشتركة.

ولكن إذا ما استجاب هذا التنوع لمحفزات التشظي والانقسام، فإنه يصبح أحد مولدات العنف الهوياتي، ويدخل البلد برمته في أزمة هوية. وتتوقف تلك الاستجابة على طبيعة الوعي الوطني الجماهيري الذي يتكون ويتبلور بوجود عدة عوامل أهمها نمط السلطة السياسية الحاكمة فيما إذا كانت استبدادية أم ديمقراطية، وكذلك طبيعة الثقافة السياسية السائدة، ومدى فعالية روابط ومؤسسات المجتمع المدني الحديث.

وانطلاقاً من المعطيات السالفة الذكر سنتناول الوعي الوطني الجماهيري في عراق ما بعد العام 2003 كأحد إشكاليات بناء الهوية الوطنية العراقية، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: ترسيب الاستبداد السياسي.

المطلب الثاني: طبيعة الثقافة السياسية السائدة.

المطلب الثالث: دور مؤسسات المجتمع المدني الحديث.

## المطلب الأول ترسبات الاستبداد السياسي

يحمل العراقيون اليوم إرثاً ثقيلاً من الاستبداد السياسي، فباستثناء فترة العهد الملكي التي شهدت وجود الفكر الديمقراطي وممارسته، وإن ظل هذا الوجود وتلك الممارسة ضعيفاً يعبر فقط عن لحظات وليس عن أزمان<sup>(1)</sup>، فإن الفترات الجمهورية التي أعقبتها والتي تميزت بصعود فئة الجندي/ السياسي (العسكر) واعتلائها قمة هرم السلطة<sup>(2)</sup> قد شهدت قيام تصفية سياسية مباشرة لتلك التعددية الموروثة حيث وصل ذلك ذروته على يد نظام البعث (1968 - 2003) بعد أن عمد رئيس النظام إلى صهر العراقيين جميعاً في بوتقة الحزب الواحد واختزال الأمة بأكملها في شخصه.

وكان من نتائج تلك السياسة الاستبدادية المتراكمة أن أدت إلى ضعف النضج السياسي لغالبية العراقيين<sup>(3)</sup>. ما أدى بدوره إلى إضعاف الوعي الوطني الجماهيري، لأن ثقافة الاستبداد لا تتج سوى الخوف من الحاكم وتبرير سلطته بما يفرض على الجميع الخضوع والخنوع وعدم التدخل في المسائل السياسية، وخصوصاً تلك التي تتعلق بحقوق المواطن في بلده لأنها تعتبر من الأمور المحرمة.

(1) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص 47.

(2) فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص 58.

(3) عبد الجبار أحمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، مركز الخليج

للأبحاث، ط 1، 2005، ص 58.



كما شكلت النتائج المترتبة على سياسات الاستبداد في العراق مثل الدخول في حروب مدمرة، وإيقاع البلاد تحت طائلة العقوبات الاقتصادية الكاسحة نقطة تحول حاسمة باتجاه حصول تدهور كبير في التوازن الاجتماعي، واختلال خطير في المنظومة القيمية للمجتمع العراقي، فضلاً عن إسهام ذلك في توفير قاعدة داخلية للصراع والتأزم. ونتيجة لذلك، فقد أصبحت السلوكيات والمفاهيم المتدنية تشكل ظاهرة بنيوية تحوز على الاعتراف الجمعي وتتغلغل في أعماق الحس الاجتماعي، مما أثر على التماسك العام للمجتمع الذي أخذ يتفكك تحت وطأة الأزمات العميقة في مختلف مناحي الحياة<sup>(1)</sup>. وهو ما انعكس سلباً على الوعي السياسي الوطني العراقي الذي يمثل الشرط الموضوعي اللازم لبناء الهوية الوطنية العراقية.

من ناحية أخرى، فإن الاستبداد السياسي يمثل الحاضنة الأمثل لنمو الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية العراقية.

ويقدم نظام البعث النموذج الأوضح على تأكيد صحة هذا الافتراض. فالقاعدة الاجتماعية التي كان يستند عليها نظام البعث الاستبدادي هي قاعدة اجتماعية ضيقة نظراً لما لاقاه من رفض من قبل القوى الاجتماعية والسياسية الموجودة، ما دفعه إلى تعويض ذلك الضعف بالاعتماد على نخبة أقلية ضيقة كانت في الغالب ( عشائرية، طائفية، مناطقية)<sup>(2)</sup>. الأمر الذي حفز التكوينات الاجتماعية الأخرى التي شعرت بالتهميش، وأثار فيهم ردود على معاكسة كرسست إلى حد كبير الانتماءات التقليدية في العقل السياسي العراقي.

وإذا ما نظرنا للموضوع من زاوية أخرى، فسوف نجد أن سلطة البعث قد تمكنت من ابتلاع الدولة العراقية بالكامل، وهو ما أتاح لها إمكانية الإبقاء

---

(1) منتصر مجيد حميد، التحول الديمقراطي وبنية المجتمع العراقي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص 162.

(2) حنا بطاطو، الكتاب الثالث. مصدر سبق ذكره، ص 405.

## الهوية الوطنية العراقية

على نوع من ( التوحيد القسري) بين المكونات المجتمعية العراقية تحت غطاء الكبت. ولكن ما أن انهارت السلطة في 2003/4/9 حتى انهارت معها الدولة بالكامل، وتمت تصفية مؤسسات السيطرة والضبط سواء أكانت إدارية مدنية ( الحكومة ) ، أم سياسية ( حزب البعث ) ، أم أمنية ( أجهزة الأمن والمخابرات ) ، أو عسكرية ( الجيش ) ، وتفككت وسائل اللجم القسري التي كانت ناجحة في إبقاء لحممة ( شظايا الشقاق) الطائفي والعرقي. وباختفاء السمات المركزية ( اللاحمة) من حكم البعث انفتح الطريق أمام انبعاث القوى الاجتماعية-السياسية المكبوتة، التي خضعت طويلاً للجم الدولة، بوسائل الإكراه والترغيب<sup>(1)</sup>.

ولذلك، فإن انتشار العنف وظهور حالة الانفلات الأمني التي صاحبت سقوط السلطة السياسية وتداعي أركان الدولة المركزية قد دفعت المواطن العراقي للنكوص إلى جذور عصبياته الأولية، والاحتماء خلف هوياته الفرعية، والاحتكام إلى مرجعياته التقليدية التي باتت تمثل السبيل الوحيد لتوفير الحماية في ظل تحلل الدولة وانهارها<sup>(2)</sup>.

إذاً، فإن إحدى أهم مخرجات الاستبداد السياسي في العراق الذي تندمج فيه السلطة بالدولة، هو انه يسهم في بروز الهويات التقليدية وانتعاشها، خصوصاً وإن الاستبداد يعيق ظهور مؤسسات سياسية راسخة ومتجذرة تعمل على بلورة الوعي الوطني للأفراد.

وأخيراً، فأن الاستبداد السياسي يقود إلى إضعاف وعي الدولة في ذهن

---

(1) غارث ستانسفيلد، الانتقال إلى الديمقراطية. الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، ضمن مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية، مصدر سبق ذكره، ص358.

(2) نامر عباس، جيوبوليتيكا صراع الهويات في المجتمع العراقي، حفريات في الموارد الانثروبولوجية، مجلة المواطنة والهوية الوطنية، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بغداد، ط1، 2008، ص79.

الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية. . .

الأفراد ، وإفراغ مفهوم الوطن والمواطنة من محتواه الحقيقي<sup>(1)</sup> ، لما يخلقه من انطباع بأن كل شيء هو ملك الدولة بما في ذلك المرافق الخدمية العامة ، وما ظاهرة سلب ونهب وحرق مؤسسات الدولة العراقية ، إلا التجسيد العملي لحقيقة هذا التصور .

من خلال ما تقدم نستنتج ، بأن النظام الاستبدادي الذي حكم العراق كان قد اضطلع بمهمة تدمير المقومات الموضوعية اللازمة لبناء الهوية الوطنية العراقية من خلال إلغاء القاعدة الرمزية للقيم العامة التي تمثل الوعي الاجتماعي ، مما أدى إلى غياب مفهوم الهوية الوطنية عن ذهنية الفرد العراقي<sup>(2)</sup> .

---

(1) عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، تقديم الدكتور فالح عبد الجبار، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، 2009، ص 173 .  
(2) منتصر مجيد حميد، مصدر سبق ذكره، ص 210 .

## المطلب الثاني طبيعة الثقافة السياسية السائدة

إن عملية فهم واقع الوعي الوطني الجماهيري الضعيف في العراق لا يمكن إن تتم بالاختصار فقط على معرفة أنماط السلوك السياسي الظاهر للأفراد والجماعات دون البحث عن القيم المحركة لهذه السلوكيات والمؤثرة فيها، والتي تدرج ضمن إطار ما يعرف بـ (الثقافة السياسية). ويعرف (غابرييل الموند وسيدني فيربا) الثقافة السياسية بأنها:

(( مجموعة من المعتقدات والاتجاهات السياسية التي هي استعدادات ونزعات طبيعية خفية لدى الأفراد للتحريك بطريقة معينة دون غيرها إزاء مواقف سياسية معينة ))<sup>(1)</sup>.

أما (لوسيان باي) فهي عنده: (نسق من القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في المجتمع الذي تميزه عن غيره من المجتمعات وتعود إلى نوع من التلازم الاجتماعي لسلوك المجتمع الذي يعطي نظاماً ومعنىً للعملية السياسية)<sup>(2)</sup>.

ويذهب الدكتور صادق الأسود إلى تأكيد معنى الثقافة السياسية على مستويين: الأول مستوى الفرد الذي تتخذ فيه الثقافة بعداً سيكولوجياً من حيث التذكير على كيف يشعر الفرد؟ وكيف يفكر بالرموز والمؤسسات والقواعد

(1) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص333.

(2) نقلاً عن هشام حكمت عبد الستار، الديمقراطية وإشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002، ص22.

الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية. . .

التي تكون النظام السياسي في مجتمعه؟ أما المستوى الثاني، فهو المستوى الذي يطرح تعريف الثقافة السياسية على مستوى النظام. أو بعبارة أخرى، كيفية تقييم الجماهير الواسعة لمؤسساتهم السياسية الرسمية والشعبية؟ وما هو موقفهم من النظام السياسي القائم والعناصر التي تتكون منها؟ وهنا تؤخذ الثقافة السياسية على محمل كونها وسائل اندماج وتلاحم بين الأفراد ضمن النظام قائمة على أساس التوجهات الثقافية السياسية المتماثلة والمتناسقة والملائمة بالنسبة إلى المؤسسات السياسية<sup>(1)</sup>.

بينما يقدم ( غابريل الموند وسيدني فيريا ) مقارنة علمية للثقافة السياسية بناءً على دراسة تركزت حول ( خمسة بلدان )<sup>(2)</sup> توصل فيها إلى إن الثقافة السياسية تحتوي على ثلاثة عناصر وهي عناصر إدراكية ( المعرفة ) ، وعناصر عاطفية ( العواطف ) ، وعناصر تقييمية ( القيم ) ، التي تؤلف أنظومات الاتجاهات السياسية الخاصة بكل مجموعة من الأفراد .

فالعناصر الإدراكية هي كل ما يعرفه الفرد، أو يعتقد أنه يعرفه عن رجال السياسة والأحزاب والمؤسسات السياسية. أما العناصر العاطفية فتتكون من مشاعر وعواطف الأفراد ومدى ولاءهم للمؤسسات أو القادة السياسيين، وهذه العواطف غالباً ما تقف وراء الحكم العقلاني الذي يتخذه الفرد. وتأتي أخيراً العناصر التقييمية التي تتألف من القيم، والمعتقدات، والمثل، والمبادئ، والأيديولوجيات التي تفعل فعلها في التأثير على السلوك السياسي للأفراد والجماعات<sup>(3)</sup>. والملاحظ على مفهوم الثقافة السياسية الوارد في هذه التعاريف بأنه ينطوي على مجموعة من المشتركات الأساسية المتمثلة بوجود المعتقدات، والعواطف السياسية المسيطرة في أمة، وفي مدة زمنية معينة. وحيث أن التصورات منها، كما إنها تتحكم في الاتجاهات، وتنظم صيغ التزام الأفراد،

(1) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص326.

(2) هذه البلدان هي الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، المكسيك.

(3) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص333.

فهي أذاً تحتل حيزاً مهماً في العمل السياسي<sup>(1)</sup>.

وتتقسم الثقافة السياسية انطلاقاً من مستوى تطور المجتمعات إلى ثلاثة أنواع رئيسية كما عرضها (ماكس فيبر) وهي: الثقافة السياسية التقليدية التي ترتبط ببيئة تقليدية، تستوعب الثقافات المحلية القائمة على علاقات القرابة والعرف والدين، وهي ثقافة ما قبل الثقافة السياسية الخاصة بالدول أو بالمجتمع الوطني، وينتشر هذا النوع من الثقافة في بلدان عالم الجنوب التي تلعب فيه العلاقات القرابية والعشائرية والطائفية دوراً في تحديد الولاءات والانتماءات السياسية<sup>(2)</sup>.

أما النوع الثاني، فهي الثقافة السياسية الرعوية (ثقافة الخضوع) وهي نمط من الثقافة السياسية التي تنتشر في المجتمعات الحديثة ذات الأنظمة الشمولية والأبوية، أي إنها تتعلق ببنية سياسية سلطوية ومركزة<sup>(3)</sup>.

أما النوع الثالث من الثقافة السياسية فهي الثقافة السياسية المشاركة (ثقافة المساهمة) التي تتسق مع بنية سياسية ديمقراطية، ويسود هذا النمط في مجتمعات العالم المتقدم، إذ يكون لدى أفراد هذه المجتمعات اتجاهات إدراكية ومعرفية وعاطفية وتقييمية إزاء النظام السياسي بشكل عام، وهذا ما يشكل دلالة على وجود مستوى عالٍ من الوعي بالشؤون السياسية<sup>(4)</sup>.

إن هذه الأنواع الثلاثة من الثقافة السياسية لا توجد مستقلة أو منفصلة بعضها عن البعض الآخر، بل قد تكون متداخلة فيما بينها، ولكن قد تبدو واحدة منها مهيمنة، أو قد تبدو بعضها متعايشة مع الأخرى على وفق المستويات الثقافية والحضارية للسكان في المجتمع<sup>(5)</sup>.

ومهما يكن، لا يوجد في أي مجتمع كان ثقافة سياسية واحدة وموحدة،

(1) المصدر نفسه، ص 327.

(2) موريس ديفرجية. سوسولوجيا السياسية، ترجمة هشام ذياب، دمشق، 1980، ص 39.

(3) المصدر نفسه، ص 39.

(4) نقلاً عن هشام حكمت عبد الستار، مصدر سبق ذكره، ص 32.

(5) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص 334.

الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية... .

وفي كل الأمور السياسية هناك تمييز أساسي بين ثقافة الحكام أو الذين يمسكون بزمام السلطة وبين ثقافة الجماهير، سواء كانوا مجرد رعايا في مجتمع قديم، أو مواطنين مساهمين.<sup>(1)</sup>

إن هذه الثقافات الفرعية هامة من الناحية السياسية، لأنها قد تفعل أثرها باتجاه معاكس لاتجاه الثقافة الوطنية العامة، بحيث أن الاستقرار الذي يفهم على أساس إنه منبعث من ثقافة مشتركة قد يفترق وقد يتعرض الشعب إلى ضغوط تتعاكس فيما بينها متأتية عن أنماط السلوك التي تفرضها الثقافات الفرعية وأنماط السلوك التي تتطلبها الثقافة الوطنية الأوسع.<sup>(2)</sup>

وبعد هذا الاستعراض المفاهيمي لمفهوم الثقافة السياسية يحق لنا طرح التساؤلات التالية: أي نوع من الأنواع الثلاثة قد طغى على الثقافة السياسية العراقية؟ وما هو حجم التأثير الذي مارسته الأنظمة السياسية المتعاقبة في تحديد نمط الثقافة السياسية الطاغية؟ ثم هل كان هنالك ثمة تعارض بين الثقافات السياسية الفرعية والثقافة الوطنية الشاملة؟ وما هو السبب الذي يقف وراء ذلك؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه الآن سعياً للوصول إلى الدور الذي مارسته الثقافة السياسية في التأثير على بناء الهوية الوطنية العراقية.

### أولاً: الثقافة السياسية التقليدية والهوية الوطنية العراقية

لقد ورث العراق تراكمات ثقيلة من حالة التخلف وعلى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وما كان لذلك من دور في سيادة العقلية المتخلفة ونمط التفكير التقليدي في التعامل مع المتغيرات.<sup>(3)</sup>

فعلى الصعيد الاقتصادي، فإن إطار التخلف المادي الإنتاجي الذي ساد

(1) المصدر نفسه، ص 335.

(2) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص 335.

(3) مؤيد جبير، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005، ص 59.

## الهوية الوطنية العراقية

المجتمع العراقي والذي استمر حتى وقت ليس ببعيد عن الآن لم يتح أمام العراق فرصة اكتساب الحد الأدنى من العادات العقلية المرتبطة بالتقدم الصناعي والنظرة الموضوعية والعقلانية إلى الأمور<sup>(1)</sup>، إذ كرس نمط الإنتاج المتخلف كل ما له صلة بالأفكار والممارسات التقليدية.

وعلى المستوى السياسي، فقد كان للسيطرة العثمانية طويلة الأمد والتي استندت في حكمها على المفاهيم السياسية التقليدية مثل (السلطنة) و (السلطان)، وما تلتها من أنظمة حكم ارتكزت على الأسس التقليدية أيضاً (وراثي-ديني في العهد الملكي)، (طائفي-قبلي ابتداءً من العهد الجمهوري الثالث فصعوداً)، حيث كان لذلك دوراً في تكريس واقع التخلف الموجود، وأحياء الثقافات الفرعية على حساب الثقافة الوطنية الشاملة.

أما على الصعيد الثقافي، فمعروف هو حجم التخلف الثقافي الذي كان يعيشه العراق في عهد الدولة العثمانية، حيث وصلت الأمية والجهل إلى نسب عالية جداً<sup>(2)</sup>.

ولم تعمل العهود اللاحقة التي جاءت من بعدها بشكل جدي على ترميم البنية الثقافية للمجتمع العراقي، لتصبح البيئة الثقافية المتردية هي الحاضرة الأساس لتكريس حالة التخلف، وخاصة تخلف العقلية السياسية العراقية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فقد شاعت القيم البدوية وخاصة قيم الولاء للقبيلة والعشيرة والتعصب لها، وتم الاحتكام إلى قوانين (العرق العشائري) و (الثأر) و (الفصل) و (دفع الدية). وقد قادت هذه الروح القبلية المتأصلة إلى ترسيخ نمط ثقافة قبلية لا تقبل بوجود سلطة خارجية غريبة عليها<sup>(3)</sup>.

---

(1) عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق 1920-1934، دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1980، ص257.

(2) لمزيد من التفاصيل عن البنية الثقافية للعراق أواخر العهد العثماني، انظر: المس بيل، مصدر سبق ذكره، ص33 وما بعدها.

(3) لمزيد من التفاصيل، انظر: علي الورد، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج5، مصدر سبق ذكره، ص30 وما بعدها.



الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية... .

لذلك، كانت ولاءات الأفراد تتجه نحو العشائرية والقبلية، ولم تكن في أغلبها للدولة- الأمة.

إن شيوع هذه القيم أنتج ثقافة اللاوعي بالدولة، وترسخ هذا اللاوعي برفض الدولة بطول عهود الاستبداد، واستمرت آثاره حتى الوقت الحاضر<sup>(1)</sup>.

يتضح مما تقدم، إن للتراكم التاريخي وعمق الموروث المرجعي دوراً بارزاً في ترسيخ الانتماءات والولاءات التقليدية، بحيث لا تزال الوحدات الاجتماعية التقليدية ( الدين، الطائفة، العشيرة) هي التي تمثل المرجعيات الفاعلة في ذهنية الفرد العراقي، ومنها يستمد الأفراد هوياتهم، واليها تتجه ولاءاتهم أكثر مما تتجه للوطن، مما يؤكد على إن الثقافة السياسية للمجتمع العراقي لا تزال ثقافة سياسية تقليدية، وهو ما يتنافى بالأساس مع أسس بناء هوية وطنية عراقية.

### ثانياً : ثقافة الخضوع والهوية الوطنية العراقية

تمثل ثقافة الخضوع احد أبرز الأسلحة السياسية التي استعانت بها النخب العراقية الحاكمة من أجل رفض الاعتراف بالآخر، وإنكار حالة التعدد والتنوع التي يتميز بها المجتمع العراقي، فكان ذلك سبباً للتخلف والتمزق الديني والمذهبي والقومي، الأمر الذي أدى إلى تعطيل التوجه نحو بناء هوية وطنية عراقية، وإذا كان العهد الملكي قد شهد - وإن كان لفترات محدودة وبدرجات ضيقة- بعض الحريات السياسية فإنه قد تم القضاء عليها مع الانتقال للعهد الجمهوري وإرساء ظاهرة الزعيم-الكارزما المنتشع بثقافة العسكر التي تميزت بحظر النقد والحوار، فضلاً عما أضفت عليه هذه الظاهرة من قداسة لا يمكن المساس بها<sup>(2)</sup>.

وقد وصل الاستبداد السياسي وإلغاء الرأي الآخر ذروته مع وصول نظام

(1) عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص246.

(2) عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص250.

## الهوية الوطنية العراقية

البعث الشمولي للسلطة وما مارسه من ثقافة خضوع سلطوية أجبرت المواطن على وحدانية السلوك والامتثال. وأخذت العلاقة بين الحاكم والمحكوم تنزع إلى أن يردد الجمهور ما تقوله السلطات الحاكمة من دون أي حق في النقد والحوار. وبذلك، فقد تكرر منطق السكوت والصمت في ظل هزيمة واضحة للإنسان والفكر وقوى الشعب وجرها إلى الماضي في أكثر أشكاله ظلامية وجهاً<sup>(1)</sup>.

وحيث أن الفرد العراقي يشعر بأنه مغيب ولا وجود له، فإن ذلك يؤثر سلباً على انتمائه الوطني ويفقده الشعور بالمواطنة. وعلى ما يبدو، فإن هذا الموروث التاريخي المتراكم من الاستبداد والانفراد بالرأي وإقصاء الطرف الآخر الذي اتسمت به ثقافة الخضوع قد انتقل -بشكل عفوي- إلى الثقافة العامة للمجتمع وانغرز في العقل الجمعي العراقي، ليجعل السمة الأساسية للثقافة المجتمعية العراقية بأنها ثقافة سلبية إقصائية.

فالمواطن العراقي يشعر دائماً بأنه يمتلك الحقيقة المطلقة ولا يقبل النقاش حولها. فمن وجهة نظره أن الثقافة التي يملكها هي ثقافة المثال والتفوق التي يجب تعميمها على الآخرين، دون أن يكون للثقافات الأخرى أي وجود.<sup>(2)</sup>

كما إن الثقافة العراقية هي ثقافة واحدة وترفض ثقافات متعددة. فعلى الرغم من أن التعدد والتنوع هو سمة من سمات النسيج الثقافي العراقي، إلا أن ما يحكم هذا التعدد والتنوع هو نزعة عصبوية تتكرر وترفض الاعتراف بهذا التنوع والتعدد<sup>(3)</sup>. وتبعاً لذلك، يمكن تلمس إسقاطات هذا الفهم على الواقع

---

(1) عامر حسن فياض، أحجار كريمة في مستنقع آسن، حول الثقافة وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 317، كانون الثاني 2006، ص 111.

(2) أحمد عبد الله ناهي، العراق من الدكتاتورية إلى الديمقراطية (مسارات التحول وإشكالية التأسيس)، مجلة جدل، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(3) حميد فاضل حسن، الخيار الديمقراطي في العراق بين الاستبداد واستيعابه، مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد (6)، السنة الثالثة، تشرين الثاني 2006، ص 57.

الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية... .

الجديد في العراق، والمتمثل بعدم قبول الآخر المختلف إثنيًا أو مذهبيًا أو ثقافيًا. إذ أُسس على قضية (الاختلاف / الخلاف) ، ثم الهيمنة أو النفي أو الإقصاء، فكون الآخر مختلف (عني) في الاثنية أو الدين أو المذهب، فيجب العمل على الهيمنة عليه، أو نفيه أو إقصائه عن الموقع والامتياز والاستحقاق. وهو وعي يختزن وجوب التماثل التكويني بين الناس وتوحدتهم العقائدي والفكري والاثني والمذهبي<sup>(1)</sup>. وهو ما لا ينسجم مع الأنساق البنيوية السليمة لبناء الهوية الوطنية العراقية.

### ثالثا: ثقافة المساهمة والهوية الوطنية العراقية

تعد الثقافة السياسية المساهمة الركن الأساسي الذي تركز عليه عملية بناء الهوية الوطنية. وأن من أهم أساسيات ما تتطلع إليه هذه الثقافة هو ( أن يكون المواطن على مستوى عال من الوعي بالأمور السياسية ويقوم بدور فاعل فيها، ومن ثم يؤثر على النظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة في الانتخابات مثلاً، أو الدخول في عضوية حزب سياسي)<sup>(2)</sup>.

وبرغم أن التحول الديمقراطي الذي شهده العراق بعد التاسع من نيسان 2003، قد وفر الفرصة المناسبة لنشر ثقافة المساهمة وتنمية الوعي السياسي للعراقيين، إلا أن هذه الثقافة الجديدة لا يمكن لها أن تزيج بسهولة ترسبات ثقافة الخضوع، فضلاً عن إنه لا يمكن إغفال حقيقة مهمة وهي إن الثقافة السياسية التقليدية لا تزال قائمة في ذهنية المجتمع العراقي، من حيث إن المرتكزات القبلية والطائفية والاثنية تلعب دوراً مهماً في تحريك الاتجاهات السياسية للأفراد.

وتلعب هنا التنشئة الاجتماعية-السياسية دوراً بارزاً في العمل على تكريس

---

(1) حسين درويش العادلي، التنوع والاختلاف على أرضية المواطنة والإسلام والديمقراطية، موجودة على الموقع الإلكتروني. [www.rezgar.com](http://www.rezgar.com) 2005/3/14.

(2) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص345.

## الهوية الوطنية العراقية

هذا التوجه وتعزيزه. فالمواطن العراقي دينياً، أو مذهبياً، ينتمي إلى دين أو مذهب يُفرض عليه بحكم التشبُّه الاجتماعية، ونادراً ما يستطيع تغييره أو التخلص منه حتى ولو أصبح مقتنعاً أنه مجاني للضوابط. ويرى أحد الباحثين في السوسيولوجيا إن هذه الحالة تمثل واقعة اجتماعية لا ضير فيها بحد ذاتها، لكن الضير الأساسي يأتي من التفاعلات السلبية لهذه المرجعيات مع الهوية السياسية للمواطن<sup>(1)</sup>.

وذلك ما يجعله يتصرف سياسياً تصرفاً ازدواجياً فهو إما مسلم أو مسيحي، وإذا كان مسلماً فهو أما مسلم سني سياسي أو مسلم شيعي سياسي، مما يجعل (المواطنة العراقية) و (الهوية العراقية) تتراجع في سلم الانتماءات والولاءات داخل المجتمع في العراق نفسه<sup>(2)</sup>.

ولنا في تجربة انتخابات العام (2005) أوضح مثال على ذلك. فمعظم الناخبين صوتوا على أساس انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية وأعطوا لها معنىً سياسياً، وهم الذين أفرزوا نخبة سياسية (متطيفة) و (متأثثة). وبالرغم من مشاركة بعض التيارات الليبرالية الوسطية - وإن كانت هي بالأصل ضعيفة - ، إلا أن ذلك لم يشفع لها بالحصول على أصوات كافية تمكنها من الدخول في البرلمان، أو تتيح لها أن تحتل مكانة متميزة في العمل السياسي، والسبب في ذلك هو تنامي حدة الاستقطابات والتخندق الطائفية والعرقية والدينية بين المكونات المجتمعية، مما يؤكد على أن المجتمع العراقي هو جزء من إشكالية تعقد الواقع الهوياتي الذي يعيشه العراق اليوم.

أما الأحزاب السياسية التي تفرض فيها أن تكون الإطار الأوسع لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الأفراد بما يضمن لهم مشاركة سياسية ديمقراطية فعالة تصب في صالح خلق ثقافة سياسية مساهمة، فهي كانت بالأساس تعاني

(1) خليل أحمد خليل، في الجنون السياسي والثقافي، دار الطليعة، بيروت، 1996، ص 7.

(2) علي وتوت، وعي الاختلاف من الخصوصيات إلى التنوع سوسيولوجيا التنوع الاجتماعي وتنوع المرجعيات الفاعلة، مجلة جدل، مصدر سبق ذكره، ص 125.

### الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية. . .

من ضعف استيعاب مفهوم الديمقراطية سواء من ناحية تركيبها البنائي الداخلي وآلية تداول المسؤوليات فيها، أو من ناحية تعاملها مع الأحزاب الأخرى وعدم تقبل طروحاتها والتصادم معها.

كما إن غالبية الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية اليوم لا تعدو أن تكون مجرد واجهات لشخصيات طائفية وعشائرية ودينية، وهي لهذا غير قادرة على تجاوز هذه الإطارات المجتمعية باتجاه الأفق السياسي الرحب، مما يجعلها تتعارض مع جوهر النظر إليها كمنظمات جماهيرية تتبنى عملية التحديث المجتمعي وتحقيق الاستقرار السياسي وتثبيت أركان الوحدة الوطنية وبناء الهوية العراقية.

وعلى هذا الأساس، فإن عدم نضج ثقافة سياسية مساهمة يعود بالدرجة الأولى إلى عدم تبلور مرتكزاتها في ذهنية الفرد العراقي، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتعلق بمفهوم المواطنة من حيث هي حقوق وواجبات، ومفهوم المشاركة السياسية وما يتطلبه من سلوك سياسي مدني بعيداً عن الأطر التقليدية للانتماء والولاء، إذ تعزز تلك المفاهيم مشاعر الانتماء والولاء الكلي للوطن. وبخلاف ذلك، ستتعرض الانتماءات التقليدية بما يعرض مشروع بناء الهوية الوطنية العراقية للفشل.

## المطلب الثالث

### دور مؤسسات المجتمع المدني الحديث

يعرف المجتمع المدني على إنه ( مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام و التراضي والتسامح ، والإدارة السلمية للتنوع والخلاف)<sup>(1)</sup>.

وعلى هذا النحو، تبدو الصلة واضحة بين الدور الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني وعملية تحقيق الاندماج الاجتماعي وبناء الهوية الوطنية من حيث إن هذه المؤسسات تعمل على بث وعي وطني يتمحور حول تفعيل المشاركة السياسية للأفراد ، وتنشيط الفعاليات الاجتماعية والسياسية للقطاعات المهنية والجمعيات الإنسانية الحاضنة لحقوق الإنسان والمصونة تحرياته كيما يحول ذلك دون تسلط الدولة وتمدد نفوذها .

كما تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إشاعة القيم المدنية، ونشر الثقافة السياسية المساهمة، وخلق المبادرة الذاتية، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي، فضلاً عن سعيها الدؤوب لتأطير الصراع والتحول داخل المجتمع من خلال الاعتراف بالاختلاف والتغاير واحترام الرأي الآخر بما يضمن تصريف الحركة والصراع داخل عملية التحول السياسي تصريفاً سلمياً<sup>(2)</sup>.

(1) سعد الدين إبراهيم، مقدمة لكتاب فالح عبد الجبار، الدولة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص5.

(2) أمل هندي الحزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية المواطنة والمجتمع المدني (العراق أنموذجاً).

### الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية... .

وبذلك، يوفر المجتمع المدني الشروط الموضوعية الملائمة والمناخ السياسي المناسب لبناء الهوية الوطنية وتمتين أواصر النسيج الاجتماعي والتساؤل هنا هو هل إن المجتمع المدني في عراق اليوم يمتلك من عناصر القوة ما يتيح له المساهمة في تأسيس هوية وطنية عراقية أم أنه مجرد تنظيم ضعيف وواه؟

وهل إن الفعل التراكمي للعهود السابقة ( الملكية والجمهورية ) قد أسس لبناء دولة مجتمع مدني تصب في هذا الاتجاه؟

للإجابة على هذا التساؤل، لابد من معرفة طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في العراق حتى نستطيع التوصل إلى إجابة موضوعية عن حجم الدور الذي تمارسه مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على عملية بناء هوية وطنية عراقية .

في البدء لا بد من القول، بأنه لم تكن الدولة العراقية المركزية بجميع مراحلها واتجاهاتها منذ تأسيسها عام 1921 وحتى انهيارها عام 2003 دولة المجتمع المدني الحقيقي إلا في مدى قليلة على الرغم من المحاولات المحسوسة هنا وهناك لإبعاد سيطرة العسكر والفرد الواحد والقلّة الذين لا يمثلون إلا أنفسهم<sup>(1)</sup>.

ومنذ عقد الخمسينيات ( عقد وفرة العائدات النفطية ) والعلاقة بين المجتمع والدولة تشهد اختلالاً متصلاً لصالح الأخيرة، وانفصلاً نسبياً للدولة عن فعل القوى المجتمعية<sup>(2)</sup>. واستمرت كفة ترجيح الدولة على المجتمع مع التغييرات والمنعطفات السياسية التي شهدتها العراق ابتداءً من عام 1958 والتي حطمت الدولة البرلمانية التقليدية ( 1921 - 1958 ) على يد فئة العسكر، ومن ثم أعقبها إزاحة الدولة التسلطية/ العسكرية الحديثة ( 1958 - 1968 ) بعد أن أضعفتها بسلسلة الانقلابات، ثم فتحت الطريق لنشوء الدولة الشمولية

---

مجلة العلوم السياسية، السنة 17، العدد 32، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، شباط 2006، ص 142-143.

- (1) فلاح حسن آل مانع، المجتمع المدني في العراق، دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2004، ص 182.
- (2) فالح عبد الجبار، الديمقراطية المستحيلة الديمقراطية الممكنة، مصدر سبق ذكره، ص 30.

الهوية الوطنية العراقية

اللاحقة<sup>(1)</sup>. التي أنهت كل تطلع للمجتمع المدني التعددي وألغت دور الفرد والمجتمع معاً.

إذ شهد العراق على عهد دولة البعث الشمولية ابتلاع كامل لمؤسسات المجتمع المدني، فقد هيمنت الدولة على الحيز الأكبر لوظائف المجتمع المدني في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأصبحت مؤسسات المجتمع المدني جميعها واجهات للحزب، وتمَّ تعبئتها لصالح النظام<sup>(2)</sup>.

وهكذا، ما أن حل التغيير في العراق، حتى كان المجتمع المدني متهاكاً ويعاني من الضعف المزمن، خصوصاً مع إصرار النظام البعثي السابق على اعتماد سياسات رجعية تمثلت بإعادة إحياء القبيلة، وعسكرة المجتمع، وتهشيم الطبقة الوسطى التي تمثل الرافع الأمتن لحمل المجتمع المدني.

وبعد حصول التغيير السياسي، وانتهاء الدولة في العراق في 2003/4/9 ظهر كم هائل من مؤسسات المجتمع المدني، إذ تجاوز عدد المسجلة منها لدى وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني حتى عام 2006 ( 5071 )<sup>(3)</sup>، بيد إن غالبية تلك المؤسسات وبرغم وفرتها لم تكن تؤسس لمشروع وطني عراقي، ولم تعمل للهوية الوطنية العراقية، بل لهويات جزئية<sup>(4)</sup>.

فالكثير من هذه المؤسسات قد تأسست أصلاً تحت مسميات العشائرية والطائفية والدينية، لا بل إن بعضاً منها قد تشكل وفق قواعد فردية-عائلية بحتة، وهو ما يتنافى مع شروط المواطنة الحقبة برغم إن جميع تلك المؤسسات قد أدعت وصلاً بها<sup>(5)</sup>.

---

(1) المصدر نفسه، ص 31.

(2) فالح عبد الجبار، الدولة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 80-81.

(3) مكتب المنظمات غير الحكومية في وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني، 2006/8/13.

(4) عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص 309.

(5) عبد الجبار أحمد عبد الله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية،



ومن المآخذ الأخرى المسجلة على عمل مؤسسات المجتمع المدني بعد العام 2003 هو إن قسماً كبيراً منها يسعى إلى تحقيق الريح من الجهات المانحة الخارجية أو الداخلية<sup>(1)</sup>. بما يجعل هدفها الأساسي مادياً أكثر منه وطنياً، كذلك فإنها ستكون أسيرة تنفيذ أجنداث حزبية أو خارجية معينة أكثر مما هي تنفذ أجندة وطنية، إذا ما استثنينا طبعاً حقيقة أن بعضها مجند بالأساس للتسويق السياسي لجهات أو أحزاب أو منظمات سياسية تحت شعار العمل الخير والإنساني.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إحدى أبرز المشكلات التي تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني في العراق هي إنها تفتقد لروح المبادرة، لأنها في الغالب قد تعودت على تلقي التعليمات وتنفيذها من دون أن تكون لديها حرية اتخاذ القرار بحكم طابع الاتكالية والتبعية الذي طبعت عليه بسبب ما يختزنه المواطن العراقي من ذاكرة تجعله غير قادر على تصور نفسه بأنه يمارس دوره كمواطن حر في مجتمع مدني مفتوح، فأى مبادرة اجتماعية أو سياسية فردية كانت أم جماعية، توقظ في نفسه كل ذكريات القمع والاضطهاد التي عاناها في مرحلة النظام الشمولي<sup>(2)</sup>.

مما أعاق ذلك تفعيل مؤسسات المجتمع المدني، وزعزع ثقة الناس بها وبدورها كمؤسسات تقوم على تجميع المصالح المجتمعية وبلورتها، أملاً في الحصول على مخرجات سياسية تعود بالنفع العام على الجميع.

وأخيراً، فإن تشوه التكوين البنيوي وسوء الأداء الوظيفي لم يكونا هما العاملين الوحيدين وراء ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني، بل إن ذلك مرتبط أيضاً وبشكل وثيق بطبيعة البيئة التي تمارس فيها مؤسسات المجتمع المدني نشاطها والتي كانت على العموم في العراق بيئة غير صالحة بسبب ما شهده

---

السنة السادسة عشر، العدد 31، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تموز 2005، ص 93.

(1) عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص 309.

(2) فلاح حسن آل مانع، مصدر سبق ذكره، ص 182.

## الهوية الوطنية العراقية

البلد من تردي في الوضع الأمني ( وإن كانت قد انحسرت مدياته ) ، وتدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي قيّد من حرية عمل تلك المؤسسات، فضلاً عن ما سببه ذلك من نزوح العديد من الكوادر العراقية من مختلف التخصصات إلى الخارج وما آل إليه من تدهور الطبقة الوسطى العراقية، إذ تشكل ( الطبقة الوسطى الركيزة الأساسية لرأس المال الاجتماعي الذي هو عصب المجتمع المدني الحديث )<sup>(1)</sup>.

نستنتج مما تقدم، إن ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق كان هو احد أهم أسباب ضعف الوعي الوطني الجماهيري، بسبب عجز تلك المؤسسات عن ترسيخ وتجذير مفهوم المواطنة ( الضعيف أصلاً ) في الوعي الجمعي العراقي، وهو ما انعكس سلباً على عملية بناء هوية وطنية عراقية .

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في العراق ما بعد صدام، مركز الخليج للأبحاث، 2005، ص 35.

## المبحث الثالث الهوية الوطنية العراقية وتعتبر أداء النظام السياسي

إذا كان مفهوم الهوية يتمحور بالدرجة الأساس على الكيفية التي يرى فيها الفرد نفسه من الناحية السياسية، أي طبيعة النظام السياسي الذي يشعر بالانتماء إليه ويتعين عليه أن يدين بالطاعة له، فإن مستوى الأداء السياسي للنظام وما تقدمه النخبة الحاكمة من إنجازات تتعلق بحياة الناس اليومية سيكون له الدور الكبير في تحديد هذه الرؤية وهذا التوجه سواء أكان ذلك بالسلب أم بالإيجاب.

وعليه، سيتناول هذا المبحث أداء النظام السياسي العراقي ما بعد العام 2003 على صعيد الهيئات التشريعية والتنفيذية وما أفرزته على صعيد الواقع من نتائج، بما في ذلك الدستور العراقي الدائم لعام (2005)، لما لذلك من تأثير على عملية بناء الهوية الوطنية العراقية.

## المطلب الأول الدستور وإشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية

يقف العراق اليوم على عتبة البناء الثاني وإعادة تأسيس الدولة العراقية التي تعرضت للسقوط في التاسع من نيسان 2003.

والمقصود بإعادة تأسيس الدولة هو إعادة تأسيس هياكل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المؤطرة للمجتمع والمنظمة لحركاته وسلوكه، ومبدأ التأسيس هنا هو خلق الشروط الموضوعية الملائمة لنمو الهياكل التي تستطيع أن تستوعب حركة المجتمع بكل أطيافه المتعددة بما يضمن استيعاب المعارضة والاختلاف في الرؤى والأفكار والسياسات على أسس صريحة وواضحة وعقلانية، وبما يتيح تطوير هياكل ومؤسسات النشاط الاجتماعي والسياسي والتخلي عن اللجوء إلى العصبية وأشكال التضامن اللاتأريخي التي اضطرت المجتمع العراقي الانضواء تحت لواءها بسبب حرمانها من العمل السياسي والاجتماعي والشرعي الذي تضمنه قوانين الدولة<sup>(1)</sup>.

لكن إعادة بناء الدولة لا يمكن لها أن تتم إلا في ظل إقامة دستور جديد يتضمن إعادة صياغة الجوانب الدستورية والقانونية بالشكل الذي يتوافق مع أسس الدولة الحديثة من حيث هي نظام للحكم (مؤسسات للحكم وسبل عملها) ، ومن حيث هي (دولة-أمة) مشاركة كل الجماعات الأثنية والدينية والثقافية على قدم المساواة.

(1) خميس البديري، فلسفة الحكم، بناء المجتمع السياسي العراقي ما بعد الحرب، أوراق عراقية، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، بغداد، العدد (1)، 2005، ص8.

### الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية. . .

ومن هنا ، فإن الدستور العراقي وهو ينشئ دولة جديدة ، فهو يؤسس لعقد اجتماعي/سياسي بين الوحدات البشرية العراقية ، ويحدث توافقاً بين القوى السياسية والتيارات الفكرية والفئات الاجتماعية المتنوعة . كما إنه يقرّ بحق مكونات المجتمع في أن تُشرع لنفسها وبنفسها ما يوافق زمانها وهويتها وحقوقها بشرط أن يتم تأطير ذلك ضمن حدود المواطنة المشتركة ، وأن لا ينصرف باتجاه ترسيخ الانتماءات التقليدية ، بحيث يصبح الدستور هو الأداة التي يمكن من خلالها تجذير الوعي الوطني في ذهن المواطن العراقي .

لكن مسارات العمل الدستوري في العراق لم يتجه بالشكل الصحيح الذي يمكن من خلاله إنتاج بنية مؤسساتية مستدامة ، أو بلورة هوية وطنية عراقية تتمي مشاعر الانتماء الوطني وتغلبها على مشاعر الانتماءات الفرعية .

صحيح أن وثيقة الدستور العراقي التي أصدرتها الجمعية الوطنية ( المنتخبة ) عام 2005 تتضمن عدد من المواد الحضارية المتقدمة ، لكن ذلك لا ينفي وجود عدد من المواد الأخرى المثيرة للجدل والانقسام والباعثة على تهديد نسيج المجتمع العراقي بالتفكك .

وكانت أولى بوادر العمل الدستوري في العراق هي تشكيل لجنة بعد إجراء الانتخابات العامة في 30 كانون الثاني 2005 مهمتها صياغة الدستور . إلا إن الملاحظ على هذه اللجنة هو غلبة التمثيل العرقي والطائفي على تشكيلها ، بحيث تم الاهتمام باختيار كتبة الدستور أكثر من التركيز على مبادئ الدستور نفسه .

وعلى هذا الأساس ، انقسم واضعو الدستور على أسس دينية وطائفية وعرقية وسط شيوع حالة من الشكوك المتبادلة وعدم الثقة ، الأمر الذي انعكس على ديباجة الدستور وبعض فقراته التي جاءت لتعبر عن التكوينات الفرعية وليس عن الكل الوطني العراقي ، ففي قراءة بسيطة لديباجة الدستور توضح مدى تركيزها على المكونات الفرعية للهوية العراقية على حساب المكونات الوطنية الرئيسية التي كثيراً ما تشير إليها الدساتير في دول العالم جميعاً لتحقيق

الوحدة الوطنية<sup>(1)</sup>.

فمن بين ما جاء فيها (( استجابة لدعوة قياداتنا الدينية وقوانا الوطنية، وإصرار مراجعنا العظام وقوانا السياسية... )) ثم تضيف الديباجة (( مستلهمين فجائع شهداء العراق، شيعة سنة، عرباً وكرداً وتركمناً، ومن مكونات الشعب جميعاً ))<sup>(2)</sup>.

فما عدا الأسطر السبعة الأخيرة من الديباجة، فإنها لا تعدو أن تكون مجرد مقالة أدبية أو صحيفة تغرق في توصيف الاضطهاد الدكتاتوري وممارسته القمعية ضد التكوينات الطائفية والقومية ولم تشر إلى قمع الأحزاب السياسية الوطنية والشخصيات المستقلة<sup>(3)</sup>.

وكان الأجدر التركيز على مفردات الوحدة العراقية والهوية الموحدة بعيداً عن الانتماءات الفرعية كما عبر عن ذلك قانون إدارة الدولة العراقية الصادر عام 2004 عندما أشار في ديباجته (( أن الشعب العراقي... ))، (( وهذا الشعب الراض للعنف )).

بالإضافة إلى ذلك، فإن مواد الدستور العراقي لم تحدد على وجه الدقة هوية العراق، وتركت الموضوع عائماً وفضفاضاً، باستثناء الإشارة البسيطة إلى الهوية الإسلامية في المادة الثانية التي أشارت إلى أن هذا الدستور (( يضمن الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي ))<sup>(4)</sup>.

ويبدو أن المشرع العراقي بإدراجه هذه المادة قد تناسى بأن لا يوجد رؤية

---

(1) رشيد عمارة ياس الزبيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 14، ربيع 2007، ص26.

(2) ديباجة الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

(3) غانم جواد، نظرية نقدية إلى الدستور العراقي، في مجموعة مؤلفين، مأزق الدستور نقد وتحليل، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ط1، 2006، ص128.

(4) المادة (2) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية... .

إسلامية موحدة في البلاد ، وإن خطوط الانقسام الطائفي تحفر أخايدها في أعماق الوعي الجمعي العراقي منذ سنين طويلة . فمن أي إسلام يتحدث؟ إسلام سني؟ أم إسلام شيعي؟

ثم إن هكذا مادة مرشحة لأن تشير الانقسامات داخل الطائفة أو المذهب الواحد نفسه في ظل انشطاره إلى عدة ( فرق ، أشيع ، طوائف ) ، فضلاً عن تعدد الاجتهادات في داخل كل واحدة منها .

ولو أقرنا بالهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي فما هو مصير الهوية الدينية للأقليات غير المسلمة الموجودة في العراق؟ ألم يكن من الأجدر للدستور القول ( المحافظة على الهوية الوطنية العراقية لكل أبناء الشعب العراقي ) كي يجعل منها حاضنة تضم بين جنباتها جميع تشكيلات المجتمع العراقي دون ذكر مسمياتها .

من جهة أخرى ، فقد فسح الدستور المجال لتدخل الدين ورجالاته ضمن عمل مؤسسات الدولة الرسمية وذلك حينما نصت المادة ( 90 ) على إدخال خبراء للشرعية في المحكمة الاتحادية العليا إلى جانب حقوقيين وقضاة . إذ قد يسمح ذلك بضم المحكمة الاتحادية لعدد من علماء الدين قد تتقوى سلطتهم ، بما يجعل مؤسسات الدولة الرسمية خاضعة لهيمنتهم .

كما يلاحظ على الدستور بأنه قد حرص على تضمين مفردات الطائفية بين نصوصه وركز على تكريسها بدلاً من التركيز على مفردات الهوية الوطنية الواحدة . إذ أشارت المادة ( 40 / أولاً / أ ) إلى أن : ( ( أتباع كل دين أو مذهب أحرار في ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية ) ) ، دون أن تكون هناك أدنى حاجة لاستشارة المشاعر الطائفية .

لذلك ، فإن التركيز على تدوين النصوص التي فيها تكريس للانتماء ، والهويات التقليدية قد عمق من حدة الانقسامات المجتمعية ، وزاد من حجم الاستقطابات الجهوية ذات البعد العنفي ، مما جعل الدستور بؤرة للتوتر بدلاً من أن يكون أداة لرأب الصدع بين المكونات الاجتماعية العراقية .

## الهوية الوطنية العراقية

مسألة أخرى في غاية الأهمية، ألا وهي قانون الأحوال الشخصية. ففي حين سار العراق عام 1959 على طريق توحد النظام القضائي، نجد أن الدستور العراقي الحالي اتجه باتجاه تفكيك النظام القضائي الموحد، وما لذلك من أثر هائل وحاسم على المستوى العملي لحياة الناس وتأثير كبير على مسخ القوانين الوطنية الموحدة لصالح التقاليد والاجتهادات الفرعية.

فقد نصّت المادة (39) على إن (( العراقيين أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو خياراتهم ))<sup>(1)</sup>.

يوشي هذا النص، كما يبدو في حده الأدنى، بأن في مقدور العراقيين (بعمامة) الراغبين في تدبير أمورهم وفق قانون الطائفة، أن يلزموا المحاكم باحترام خيارهم هذا. ولا تفصح المادة (39) عن ماهية (الاختيارات) الأخرى أمام العراقيين خارج إطار الديانة أو المذهب أو المعتقد، كما إنه يخلو تماماً من الإشارة بشكل صريح إلى وجود خيار آخر مدني يمكن اللجوء إليه. والتساؤل هنا هل يصار مثلاً إلى وضع تشريع سني وآخر شيعي بشكل منفصل؟

وماذا سيحصل إذا اختلف الزوجان حول المذهب أو القانون الواجب تطبيقه في حالات الزواج والطلاق على سبيل المثال؟ والتساؤل الأهم، ما العبرة من فسح المجال بهذا الشكل الواسع أمام الأفراد للوقوف خلف انتماءاتهم الفرعية بدلاً من إخضاع الجميع لتشريعات مقننة موحدة ونظام قضائي موحد<sup>(2)</sup>.

لاشك في أن الاضطلاع بإصدار هكذا تشريعات من شأنها أن تضعف مفهوم الوطنية لدى أبناء الشعب العراقي وتدفعهم إلى الانزواء خلف انتماءاتهم الفرعية. يضاف إلى ما تم ذكره من مثالب اعترت وثيقة الدستور، فإن العملية الدستورية برمتها لم تعد بعد مكتملة الجوانب لحد الآن خصوصاً في ظل تأجيل النظر

(1) الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة 39.

(2) ناثان براون، ملاحظات تحليلية حول الدستور، في مجموعة مؤلفين، مأزق الدستور نقد وتحليل، مصدر سبق ذكره، ص 42.



الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية... .

ببعض القضايا الجوهرية والحاسمة، أو إحالتها إلى بنود قوانين يتم صياغتها فيما بعد .

ولعل أبرز تلك المسائل وأهمها، هي تلك المنطقة بتوزيع عائدات النفط، والعلاقات بين الأقاليم والمركز الاتحادي، والمحافظات والمركز الاتحادي، وقضايا الحقوق الثقافية للأقليات. والأهم من ذلك كله، هو إنه ترك مفهوم الفيدرالية عاثماً دونما تحديد لما هي طبيعته، وترك قضية كركوك بدون حل. مع الأخذ بنظر الاعتبار للترابط الجدلي الخطير بين هذين الجانبين.

فلو استثنينا مسألة فدرالية (الوسط - الجنوب) التي أثارته بعض أوساط الشيعة والتي تركت أثراً كبيراً في تنمية حدة الاحتقان المجتمعي، فإن قضية كركوك يمكن أن تتحول إلى مشكلة مستعصية بسبب ما تتطوي عليه من تعقيدات. فهي بؤرة للنزاع بين الأثنيات الكبرى (الكرد والعرب)، وبؤرة للتوتر بين الأثنيات الصغرى (التركمان والأشوريين) بإزاء ما سيغدو أثنية كبيرة داخل الإقليم (الكرد) في حال انضمام (كركوك) إلى الفيدرالية الكردية. ولا يتعلق الأمر بالتوازن السياسي أو الاجتماعي، بل يتعداه إلى أمور متشعبة: حقوق الملكية (للمهاجرين إلى كركوك أو المهجرين منها)، مصير العرب (الأصليين في كركوك)، ومآل التعريب (العرب المهاجرين حديثاً)، والتوازن بين الأثنيات (مآل التركمان والأشوريين). ويتحدث الكرد عن كركوك باعتبارها (قدس كردستان)، أما التركمان فيشيرون إليها باعتبارها ((العاصمة التاريخية لهم)). هذه النزاعات الطافحة أو الكامنة قد تقاوم التوترات الأثنية، وقد تشعل فتيل نزاعات عنيفة تترك آثارها على التوازنات السياسية في المركز، وتمتد عواقبها إلى دول الجوار الإقليمي (تركيا)<sup>(1)</sup>.

يتضح مما تقدم، بأن انبثاق الدستور عن هيئة خلقتها معايير التخندق الطائفي والعرقي، وميله إلى ترسيخ واقع الانقسام الاجتماعي عبر ورود الصيغة

(1) فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص 87.

## الهوية الوطنية العراقية

الطائفية في بعض فقراته، فضلاً عن ركافة عن بعض نصوصه وعموميتها، مضافاً إليها ضعف الثقافة الدستورية لشعب يميل في الغالب لنمط الشفاهية السياسية، كلها عوامل ساهمت في إضعاف دور الدستور كعامل مهم وأساسي في بناء الهوية الوطنية العراقية.

## المطلب الثاني عز النخبة الحاكمة عن تأدية المتطلبات المجتمعية

تمثل النخبة الحاكمة ركناً أساسياً من الأركان التي تقوم عليها الدولة وتتوقف شرعية الدولة في كثير من الأحيان على الأداء السياسي لتلك النخبة، وعلى قدرتها الفعلية في تحقيق الانجازات.

ولعل أبرز وأهم تلك الانجازات هو أن تضطلع النخبة الحاكمة بتنظيم المصالح العمومية للأفراد، وتجسيد المطالب المادية والمعنوية لهم، والعمل على توفير الاحتياجات الأساسية اللازمة، وتحقيق درجة عالية من الانسجام الداخلي بين الفئات السكانية المتباينة، بحيث يكون لها الكلمة الفصل في تسوية النزاعات التي قد تتدلع بين الجماعات المختلفة.

وفي محصلة هذا المسعى ستتحوّل الدولة بفضل ما تتجزه تلك النخبة من وظائف إلى وعاء واسع لاستيعاب واحتواء المجاميع الاجتماعية لغرض تكوين أمة تتطابق حدودها الثقافية مع حدود الدولة السياسية بحسب تعبير (آرنست غلنر)<sup>(1)</sup>.

أو بكلمة أخرى، إقامة (الدولة- الأمة).

وتتعرّز شرعية الدولة بشكل أكثر بإثبات النخبة الحاكمة قدرتها على توفير الأمن السياسي والنفسي والمعاشي، وإحلال السلام الاجتماعي من خلال ضبط الصراعات الاجتماعية والتحكم بها، وكبح العنف كآلية لإدارة

(1) آرنست غلنر، الأمة ومستقبل النزعة القومية، مصدر سبق ذكره، ص 1.

الهوية الوطنية العراقية

الصراع الاجتماعي، مما يعزز من فرص تحقيق التكامل والاندماج الوطني. وبخلاف ذلك، فإن شرعية الدولة ستتعرض للتآكل، وستبقى فرص التفكك والتخلي عن قيم التضامن الوطني قائمة. وفي عراق ما بعد التاسع من نيسان 2003 شهدت النخبة السياسية الحاكمة تعثراً في مسيرتها، وذلك من نواحٍ عدة أساسية أهمها:

#### أولاً: عجز النخبة الحاكمة عن مواجهة العنف:

لقد أثبتت النخبة الحاكمة في العراق لما بعد التغيير السياسي عجزها عن استتباب الوضع الأمني ووضع حد لعمليات العنف، وإن كانت قد حدثت من مدياته، إلا أنها لم تقض عليه بشكل نهائي. ويتوزع هذا العنف بين نوعين رئيسيين:

الأول: وهو ما يندرج ضمن نطاق العمليات الإرهابية التي تقوم بها جماعة القاعدة في العراق وبعض الجامعات المسلحة الأخرى التي تستهدف في الغالب القوات الأمنية والمؤسسات الحكومية والدوائر الخدمية والأسواق التجارية ومعظم أماكن التجمعات العامة.

أما النوع الثاني فهو الناشئ عن الضعف النسبي للسلطة في إحكام قبضتها على الوضع، ويتمثل ذلك العنف بعصابات الجريمة المنظمة، وعصابات القتل والسلب والنهب والاختطاف.

إن استمرار أعمال العنف وعجز النخبة الحاكمة عن مواجهتها يساعد في النهاية على تفكك المجتمع وعلى استنهاض الهويات الفرعية، لأن غياب الشعور بالأمن يدفع الأفراد إلى النكوص إلى مرجعياتهم الأولية (العشائرية، الدينية، الطائفية) كبديل سوسيولوجي لا مناص عنه لتوفير الحماية. كما إن غياب الأمن قد ولد نزوحاً جماعياً وهجرة كثيفة نحو الخارج هرباً من العنف. ومما زاد الطين بلة هو أن معظم العناصر المهاجرة تنتمي إلى شريحة الطبقة الوسطى التي تمثل القوة الحية

الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية. . .

في المجتمع لما تتطوي عليه من سلوك حضاري وثقافة مدنية تقف بالضد من الثقافات المتدنية، فضلاً عن أن معظم عناصر هذه الطبقة يمتلكون نمط معيشة يتيح لهم الحصول على فرص التعليم مما ينمي لهم وعياً وطنياً لا يتوفر للفئات الهامشية الأخرى. إذن، فإن فشل النخبة الحاكمة في توفير الأمن والسلم الاجتماعي يقف حائلاً دون بناء حقيقي وسليم للهوية الوطنية العراقية.

### ثانياً : عدم فعالية مؤسسة البرلمان

تشكل البرلمانات في الدول الديمقراطية بوصفها الوسيلة الأنجع لتمثيل الإرادة الشعبية، وبوصفها الإطار الذي يتجسد في الحراك الاجتماعي والسياسي، ويتم عبره التعبير عن طبيعة الأولويات المجتمعية واتجاهات المزاج الشعبي، ولذلك أقرت العمل البرلماني بحركيته، سواء لجهة تعاطيه مع مستجدات الانشغال الاجتماعي والسياسي الداخلي، والتعبير عنها في سلوكه التشريعي أو الرقابي، أو لجهة خضوع البرلمان نفسه لعملية تغيير دورية عبر آلية الانتخابات، من أجل ضمان تصحيح تمثيله للإرادة الشعبية، عبر استيعاب أي تحولات في اتجاهات هذه الإرادة.

ولذلك، نرى أن التحول في توجهات الكتل السياسية ومواقفها الأيديولوجية يأتي في الغالب تناغماً مع التحول في المزاج العام، ليتم على الدوام ضمان فعالية مؤسسة البرلمان وقدرتها على تمثيل العقد الاجتماعي والحفاظ على استقرار النظام، ليس عبر كبت عوامل التغيير فيه، بل من خلال إدراج هذا التغيير ضمن صيرورة الحراك البرلماني.

ويخصوص البرلمان العراقي، فإنه لا يبدو اليوم معبراً عن هذه الفلسفة البرلمانية، أو قادراً على تمثيل الإرادة الشعبية، أو أن يكون مستودعاً حافظاً لاستقرار النظام السياسي. فالبرلمان العراقي يمثل تجسيداً لحالة انعدام الثقة لا إطاراً لتجاوزها، وهو يمثل منتدى للتعبير عن المواقف المتخذة لا لعبورها، وهو بالنتيجة، يبدو في كثير من الأحيان وسيلة لشل العملية السياسية وإعاقة

## الهوية الوطنية العراقية

تطورها، وليس وسيلة لمنحها الزخم والتجدد والقدرة على تصحيح نفسها، بحسب تعبير أحد أعضاء البرلمان العراقي<sup>(1)</sup>.

ويكمن السبب الرئيسي وراء هذه المواقف المتخندقة لأعضاء البرلمان هو أن البرلمان العراقي قد ولد بالأساس إفرازاً لواقع التخندق الطائفي والعرقي الذي يشهده الشارع العراقي، وعلى وجه الخصوص في الدورة البرلمانية بين عامي (2005 - 2010).

وبذلك، فقد تخلى البرلمان عن مهمته الأكثر أصالة: وهي تمثيل الإرادة الشعبية عبر معالجة احتياجات المجتمع واتجه نحو الإطار الضيق للتنافس السياسي - أو بالأحرى - التناحر السياسي ليفتقد بالتالي لقدرة التعبير عن الحركية (الاجتماعية-السياسية، وعن متطلبات وانشغالات المواطن العراقي). إذ مثل ذلك احتقاراً للإرادة الشعبية واستهانة بها، بما أفقد المواطن العراقي الثقة بهذه المؤسسة وبدوورها المفترض في توطيد وشائج النسيج الاجتماعي العراقي وبناء الهوية الوطنية العراقية.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك، بأن أحد عوامل ضعف العمل البرلماني في العراق هو اللامبالاة من جانب أعضاء البرلمان وتغييبهم بشكل مستمر عن الحضور لجلساته، حتى إن الكثير من مشاريع القوانين المهمة التي تخص مصلحة الشعب مثل (مشروع الميزانية)، (قانون السلوك الانتخابي) قد تعطلت لفترات طويلة بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني للجلسة.

كما إن بعضاً من أعضاء المجلس كان يقضي معظم فترات الدورة البرلمانية خارج العراق وبعيداً عن تطلعات الجماهير التي انتخبته، لدرجة أن بعض الأعضاء لم يحضر سوى جلستين أو ثلاثة من مجموع الدورة البرلمانية بأكملها، الأمر الذي أضعف كثيراً من فعالية ودور هذه المؤسسة التشريعية في صياغة ملامح هوية وطنية عراقية.

(1) عضو البرلمان د. جابر حبيب جابر، صحيفة الشرق الأوسط، 2007/4/15.

### ثالثاً : تعثر مشاريع التنمية

تميزت السياسة الاقتصادية العراقية -بشكل عام- بعد العام 2003 بعدم الوضوح. فتحت تأثير ظروف الاحتلال الأميركي، وانعدام الاستقرار السياسي والأمني، ونزوح الكوادر المهنية المتخصصة وحلول كوادر التمييز الرمزي ( الطائفية، العرقية، الدينية ) بدلاً عنها، شهد النظام الاقتصادي العراقي حصول اختلالات هيكلية غابت على إثره مشاريع التنمية .

فقد تحول الحديث بعد التغيير السياسي في 2003/4/9 من مشروع التنمية العراقية إلى إعادة البناء وإعمار البلاد بمفهوم هندسي، خالٍ من أي مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية، من دون تقييم فعّالٍ لمتطلبات المرحلة أو الترابط بين المشروعات وتأثيراتها فيما بينها، وبالعلاقة مع الاقتصاد الكلي، وإغراق السوق بالسلع الاستهلاكية دون النظر إلى إعادة إحياء القطاع العام وتطور أنتاجه<sup>(1)</sup>.

لا بل إن السياسة الاقتصادية للدولة اتجهت على الأكثر لتحجيم دور القطاع العام دون التفكير بإيجاد بديل ذو كفاية يحل محله في القيام بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، ذلك أن فرص مشاركة القطاع الصناعي الخاص باتت محدودة بفعل السياسة الاستيرادية والاستهلاكية وإغراق السوق بالسلع الاستهلاكية الأجنبية، وهروب رأس المال الخاص الوطني بسبب انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي. وإن الطبقة الجديدة من القطاع الخاص تكونت بسبب الفساد المالي والسرقة. وهذه الطبقة لا تتمتع بالحد الأدنى من الأخلاقية التجارية ولا يعتمد عليها في ظل غياب المؤسسات وضعف الإنتاج<sup>(2)</sup>.

وكان من نتائج تلك السياسة الاقتصادية أن أدت إلى عدم توجيه الموارد

(1) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص206.

(2) باسل جودت الحسيني، السياسات الاقتصادية في العراق والمنطلقات السياسية والاجتماعية، مجلة المستقبل العربي، السنة 26، العدد 295، أيلول 2005، ص ص 101 - 102.

الهوية الوطنية العراقية

الطبيعية والبشرية إلى الاستخدام ذات النفع الاجتماعي بشكل كفوء.<sup>(1)</sup> في حين إن المواطن العراقي هو ما أحوج ما يكون إلى استغلال قدراته البشرية حتى يتمكن من الحصول على فرصة عمل أو وظيفة في ظل وجود معدلات بطالة عالية مما يؤكد على عقم التجربة التنموية في عراق ما بعد التغيير.

ومما زاد تعثر عملية التنمية تعقيداً أكثر هو تفشي الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة العراقية، واعتماد مبدأ المحسوبية والمنسوبية في شغل وظائف الدولة، ناهيك عن الأزمات المتأصلة التي يعاني منها المواطن العراقي مثل أزمة السكن والمعيشة ومحدودية الدخل.

إذاً، فإن تعثر مشاريع التنمية، وعدم جعل المواطن العراقي المحور الأساسي لتلك العملية، قد فاقم من مشكلاته الاقتصادية مما أثر سلباً على شعوره الوطني، وعمق من حدة التحديات التي تواجه عملية بناء هوية وطنية عراقية.

#### رابعا: السلوك السياسي لبعض أعضاء النخبة الحاكمة

سننطلق في هذا المحور من تقرير الشرق الأوسط ( مجموعة الأزمات الدولية Crisis Group ) في توصيفه لبعض أعضاء النخبة الحاكمة في العراق، والذي وصفهم بأنهم ( ... طبقة سياسية تقدم مصالحها الشخصية قصيرة المدى أمام المصلحة الوطنية بعيدة المدى، متواطئة في التدمير المأساوي للعراق .. فهي تعيش على سياسات الهوية والاستقطاب الجهوي ودورة من العنف المكثف والعنف المضاد )<sup>(2)</sup>.

كما جاء في التقرير: ( ( وقد أخذ القادة السياسيون وعلى نحو متزايد ودون أي اهتمام بمصالح البلاد يتحولون تدريجياً إلى أمراء حرب. ما يحتاجه العراق

(1) إسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، التشخيص وسبل المعالجة، المؤتمر الاقتصادي الوطني الأول، بغداد، 15-16 أيار 2004، ص4.

(2) مجموعة الأزمات الدولية، بعد بيكر-هاميلتون: ما العمل في العراق؟، تقرير الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص1.



الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية... .

بصورة ماسة هو قادة وطنيون) (1). وبرغم مضي أكثر من أربعة سنوات على صدور هذا التقرير، و برغم التقدم النسبي الذي أحرزته العملية السياسية، إلا أن بعض أعضاء النخبة الحاكمة لا يزال يتصرف وفقاً لهذه العقلية. إذ لا يقوم الخطاب السياسي لهذه النخب إلا على تأجيج المشاعر (الدينية) أو (الطائفية) أو (العرقية) الضيقة بما يشير فتنة ينعكس صداها على الشارع العراقي.

وكم من مرة تمّ فيها ترجمة الخطاب السياسي الضيق لهذا المسؤول أو ذاك إلى صيغة تفجيرات وأعمال عنف شهدتها بعض مناطق العراق.

من ناحية أخرى، فقد أنطلق بعض أعضاء الطبقة السياسية الحاكمة في التعامل السياسي من منطلق المصلحة الشخصية وليس المصلحة الوطنية، فنجدهم يصرون على استغلال الموقع السياسي لتحقيق مكاسب نفعية.

والمثال الأوضح على ذلك هو تمسك بعض أعضاء مجلس النواب بفكرة تمليك قطع أراضي لهم على ضفاف نهر دجلة، أو منحهم جوازات سفر دبلوماسية، في حين لم ينصرف إصرارهم هذا على معالجة مشاكل المواطنين المستعصية كالماء والكهرباء ونقص الخدمات.

ومما تجدر الإشارة إليه هو إن مشاريع القوانين التي تخص المصالح الشخصية لأعضاء المجلس سرعان ما تمرر، في حين تخضع مشاريع القوانين المرتبطة بالصالح العام إلى تجاذبات وتنازلات الكتل السياسية المتناحرة، وتتعرض في بعض الأحيان للإجهاض والفشل.

على إن الجانب الأخطر من ذلك هو الجزء الأخير من التقرير الذي يصف فيه بعض أعضاء النخبة الحاكمة بأنه (أمراء حرب) بسبب كونه ينطبق فعلاً على سلوكيات بعض أعضاء النخبة من حيث إنهم ممولين للجماعات الإرهابية وداعمين للقتلة بصور مختلفة.

---

(1) مجموعة الأزمات الدولية. بعد بيكر-هاميلتون: ما العمل في العراق ؟ تقرير الشرق الأوسط،

مصدر سبق ذكره، ص 1.

## الهوية الوطنية العراقية

عضو البرلمان النائب ( عبد الناصر الجنابي ) متهم بدعم العمليات الإرهابية والقتل على أساس الهوية الطائفية في مناطق جنوب بغداد ، أما النائب ( مشعان الجبوري ) فبعد اكتشاف ضلوعه بتسجيل أسماء وهمية من عناصر حماية المنشآت النفطية وتقاضى مبلغ مليارات الدولارات كرواتب عنهم ، فإنه سارع للهرب خارج البلاد وافتتح قناة فضائية ( الزوراء ) تعرض فيها عمليات القتل والتفجير التي تجري في العراق مع تنبيه لخطاب طائفي مقيت . في حين أن وزير الثقافة السابق ( اسعد الهاشمي ) متهم بقتل ولدي النائب ( مثال الألوسي ) . بينما يواجه النائب ( محمد الدايني ) تهمة تفجير مجلس النواب العراقي ومقتل عدد من أعضائه وهو الان هارب من وجه العدالة .

بالإضافة إلى ذلك ، فقد طالت تهم الفساد الإداري واختلاس المال العام وعقد الصفقات الوهمية عدد من كبار المسؤولين بما فيهم الوزراء مثلما حصل مع وزير الدفاع الأسبق ( حازم الشعلان ) ، ووزير الكهرباء ( أيهم السامرائي ) ، ومن بعده ( محسن شلاش ) ووزير النقل ( لؤي حاتم العرس ) ، ووزير التجارة عبد الفلاح حسن السوداني .

وقد تظهر الأيام وجود حالات أخرى في ظل امتناع بعض المسؤولين عن كشف موجوداتهم المالية كما صرحت بذلك هيئة النزاهة<sup>(1)</sup> .

إن تحول بعض أعضاء النخبة الحاكمة إلى عناصر إجرامية تستهدف حياة المواطنين ، وكذلك نزوعهم إلى التكون على شكل طبقة تجارية على حساب طبقات الشعب الفقيرة قد وُدد حالة من التباعد بين النظام والجمهور ، ذلك إن الجمهور يأمل من قياداته و"ممثليه" أن يعبروا عن مصالحه ، وأن يحدوا من دوامة العنف لا أن يزيدها ويجعلوا منها هدفاً لهم .

كما دفع ذلك المواطنين إلى التشكيك في جدوى العمل السياسي

---

(1) تصريح أدلى به القاضي (رحيم العكيلي) رئيس هيئة النزاهة لقناة الحرة عراق بتاريخ

الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية. . .

وإمكانيته في قيادة البلاد إلى بر الأمان طالما إن عناصر النخبة هي نفسها تؤمن بالعنف وتغلف نشاطها بغطاء ديمقراطي. وبذلك، فقد أسهم بعض أعضاء النخبة الحاكمة في عرقلة وتعطيل الجهود التي تصب في صالح بناء هوية وطنية عراقية.



## المبحث الرابع رؤية مستقبلية لبناء الهوية الوطنية العراقية

من خلال ما استعرضناه في الفصول السابقة نلاحظ إن الهوية الوطنية العراقية تعاني من أزمة بنيوية شاملة متعددة الأبعاد اتخذت طابعاً تراكمياً منذ نشوء الدولة العراقية إلى يومنا هذا . فتشوه أُسس وبنية الوجود الفعلي للدولة الوطنية الحديثة والمجتمع المدني السليم قاد إلى عدم تبلور مفهوم الهوية الوطنية في الوعي الجمعي العراقي، مما جعل الفرد العراقي يكبد للبحث عن ذاته الوطنية المفقودة وهو يترنح تحت وقع الصدمات والضربات المتتالية التي تلقاها من الأنظمة السياسية المتعاقبة .

لكن الفرصة ما تزال قائمة، فالتغيير العاصف الذي لامس بنية الدولة والمجتمع معاً بعد التاسع من نيسان 2003 على الرغم من سلبياته التي ذكرناها، إلا إنه يفتح الطريق أمام فرصة صياغة وبلورة هوية وطنية عراقية شريطة أن يتم تشذيب سلبيات هذه المرحلة وتجاوز أخطاؤها، وذلك لا يمكن له أن يتحقق إلا بتوفر ثلاثة جوانب أساسية تكون هي المفتاح الحقيقي لعملية التغيير، وهذه الجوانب تتوزع ما بين سياسية وثقافية واقتصادية .

## المطلب الأول الجانب السياسي

تتطلب سياسات بناء الهوية الوطنية في العراق بالدرجة الأساس الالتزام بدولة مدنية ديمقراطية حديثة تركز على حكم القانون وتؤمن بالدستور، وتعمل على احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية بما في ذلك ضمان وجود تعددية سياسية (تعددية حزبية، تعددية رأي، صحافة حرة)، وكذلك ضمان وجود مؤسسة تشريعية فعّالة قادرة على تمثيل مصالح الشعب العراقي والتعبير عن مطالبه انطلاقاً من مبدأ حفظ حقوق المواطنة التي يفترض أن يتمتع بها الجميع بشكل متساوٍ.

ولا يمكن لحقوق المواطنة، التي تشكل الركن الأساسي الذي تقوم عليه الهوية الوطنية، أن تتحقق إلا في ظل وجود نظام سياسي يعتمد على المشاركة في اتخاذ القرار، أو بمعنى آخر من خلال نظام سياسي يقوم على إرادة مجتمعية يركن إليها ويفسح لها المجال للمشاركة الفعّالة في صنع القرار، وهو قبل ذلك وبعد نظام سياسي يخضع للرقابة والمسائلة الاجتماعية عبر القنوات التنظيمية التمثيلية البرلمانية و التعددية الحزبية التي تعبّر عن الإرادة المجتمعية المشروعة دستورياً<sup>(1)</sup>.

لذلك، يجب التركيز على إصلاح دور البرلمان والخروج به من حالة التخندق التي يمر بها الآن كونه يمثل الإطار الأوسع لاستيعاب الإرادات العامة في المجتمع، فضلاً عن إنه الممثل للمصالح المجتمعية المختلفة والتي إذا ما فشل في

(1) عامر حسن فياض، أحجار كريمة في مستنقع آسن، مصدر سبق ذكره، ص 115.

الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية. . .

احتواءها، فإن مظاهر التوتر والاحتقان بمختلف أشكاله وأنواعه ستبقى قائمة، إن لم تتخذ طابع أكثر حدة.

كما يتطلب ذلك وجود أحزاب سياسية تتبنى الهوية الوطنية العراقية وتعمل على تنمية الشعور بها وفق برنامج سياسي وطني، وليس أحزاب قائمة على مصالح طائفية أو جهوية ضيقة. وقد أثبتت تجربة الأعوام لما بعد العام 2003 إن إحدى إشكاليات بناء هوية وطنية عراقية هي إن معظم الأحزاب التي ظهرت في هذه الفترة - إن لم نقل جميعها - لم تكن تنظر إلى الهوية العراقية كوحدة اكتمالية في منظورها المتحقق، كما في مآلها النهائي، بل كانت مشدودة دائماً إلى جرها خارج حدودها ومكوناتها، ما أدى إلى تعدد الولاءات وتشردمها<sup>(1)</sup>؟

وعليه، يقتضي العمل على تجاوز التشوهات التي اعتدت نسق التعددية الحزبية للمرحلة السابقة من خلال اعتماد قانون الأحزاب السياسية يقوم على أسس ومعايير سياسية مدنية لا تقبل بالتنظيمات العسكرية وشبه العسكرية داخل الأحزاب ولا تقبل بالمحاصصة الطائفية الدينية والعنصرية الاثنية لتجاوز التشوهات في هذا الشأن<sup>(2)</sup>.

ويقع أيضاً على عاتق هذه الأحزاب أن تتولى مهمة تثقيف الجماهير باتجاه الإيمان بثقافة التعددية والقبول بالآخر من خلال الاعتراف بوجود التنوع أو الاختلاف، إذ يمثل ذلك مصدراً للإثراء الاجتماعي والثقافي واللغوي الذي يمكن استيعابه ضمن إطار الوحدة الوطنية (الوحدة في التنوع).

ومتى ما نجحت الأحزاب في الحفاظ على بقاء الاختلاف ضمن حدوده الطبيعية دون أن يتحول إلى خلاف، فإن فرص بناء الهوية الوطنية العراقية سوف تتعزز.

(1) علي السعدي، الطائفية والاثنية في العراق، مجلة شؤون مشرقية، مصدر سبق ذكره، ص 181-182.

(2) عامر حسن فياض، أفكار تأسيسية في ثقافة اللاعنف وبناء الدولة المدنية العراقية الحديثة، دار أسامة، عمان، 2007، ص 141.

## الهوية الوطنية العراقية

من جهة أخرى، فإن عملية بناء الهوية الوطنية العراقية تقتض وجود بنى مؤسسية تتمتع من الاستقرار الذي يوفر لها إمكانية البقاء والاستمرار، وبالتالي أداء وظائفها الموكلة بها على الوجه المطلوب.

وتأتي أهمية هذا الجانب من حيث إن الاعتماد على دولة المؤسسات وترسيخ العمل المؤسسي سوف يعمل على كبح الاستبداد السلطوي للحاكم، ويقلل من فرص إنفراده بالحكم بما يجنب البلد كارثة حقيقية إذا ما أصبح مرهوناً بإرادة الحاكم الفرد كما حصل في بعض فترات العهود السابقة. فالاستبداد لا يخلق وحدة بل تشتت وتشظ لأنه يعمل على إنعاش الهويات الفرعية والمحلية التي تلجأ إليها التكوينات الاجتماعية للاحتماء من جوره.

كما إن الارتكاز على بنى مؤسسية فعالة سوف يتيح مشاركة مجتمعية أوسع، وستصبح معايير التخصص والكفاءة والمهنية هي الأساس في ملئ الوظائف الشاغرة بدلاً من معايير التمييز الرمزي ( الطائفية، العرقية، العشائرية). وهذه كلها تشكل شروط موضوعية لازمة لبناء الهوية الوطنية العراقية.

وبحكم الترابط الموضوعي في العلاقة بين سياسات بناء الهوية الوطنية العراقية ومؤسسات المجتمع المدني، فإن الحاجة تبدو اليوم ملحة أكثر من أي وقت مضى لأحياء هذه المؤسسات وتفعيل دورها بحيث تكون متحررة من هيمنة السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية، بل هي التي تتولى مهمة الرقابة عليهم، وكذلك تكون متحررة من الروابط والعلاقات والبنى التقليدية، كالتأنيق والقبلية والعرقية، إذ يهيئ ذلك الفرصة المناسبة لإشاعة الثقافة المدنية وتحقيق التوازن الضروري بين المجتمع والسلطة بما يضمن تحقيق الحرية والعدالة للأفراد جميعاً وعلى قدم المساواة<sup>(1)</sup>.

فالعبارة ليس في عدد هذه المؤسسات وإنما في نوعها، وليس في شكلها وإنما

(1) فلاح حسن آل مانع، مصدر سبق ذكره، ص 180.



الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية. . .

في مضمونها . وعليه، يفترض أن تمثل مؤسسات المجتمع المدني البديل العقلاني الذي يمكن من خلاله إشاعة الثقافة الحوار والتسامح، وجعل الرأي والرأي الآخر مقبولاً، فضلاً عن وظيفتها الرئيسية في منع تمدد السلطة خارج دائرة نفوذها، حتى تصبح مسألة بناء الهوية الوطنية العراقية أمراً قابلاً للتحقيق.

وبالإضافة إلى ما تم ذكره، فأن هنالك عدد من الجوانب السياسية الأساسية اللازمة لبناء الهوية الوطنية العراقية، والتي يمكن إيجازها بالتالي:-

1 . تجاوز كل ما من شأنه ترسيخ مظاهر الاستقطاب الطائفي والعرقي، بما في ذلك بعض مواد الدستور الخلافية التي تتطلب تعديلاً كي لا تعمق حدة الشرخ المجتمعي.

2 . تحسين الأداء السياسي الحكومي، وعلى وجه الخصوص ذلك المتعلق بحياة الناس اليومية . فمتى ما شعر المواطن بأن متطلباته واحتياجاته الأساسية قد تحققت على يد النظام، فأن ذلك ينمي لديه شعوراً وطنياً، وبخلاف ذلك يبدأ هذا الشعور بالتدني. ويندرج ضمن هذا النطاق موضوعة الأمان، ذلك أن الفرد في المجتمع يجب أن يشعر بالأمان باعتباره حقاً من حقوق المواطنة. ولكن متى ما عجز النظام السياسي عن تحقيق ذلك، فإنه يعد هدراً لحقوق المواطنة التي تشكل احد الأركان الأساسية لبناء الهوية الوطنية العراقية.

3 . اعتماد آليات الإسراع في تحقيق الاستقلال التام واستكمال السيادة، ذلك إن الهوية الوطنية يجب أن تبنى على أياد عراقية خالصة بعيداً عن التدخل الأجنبي الذي كان سلبياً في أكثر الأحيان.

4 . توحيد الخطاب السياسي الرسمي وجعله يتسق مع المصلحة الوطنية العليا لا أن يكون خاضعاً لاعتبارات أيديولوجية أو جهوية معينة، حتى تتعزز ثقة الجماهير بنخبتهم الحاكمة، بما يتيح لهم الالتفاف حولها والعمل سوياً على بناء الهوية الوطنية العراقية.

## المطلب الثاني الجانب الثقافي

يتمحور هذا الجانب حول فكرة إن بناء هوية وطنية عراقية هو أمر يتوقف على مدى وعي المجتمع العراقي لذاته، ومدى قدرته على خلق لغة ثقافية مشتركة للتفاهم بين التكوينات الاجتماعية وفتح باب الحوار الوطني على أسس ثقافية تنويرية منفتحة يمكن من خلالها استيعاب الهويات المتنوعة ضمن سياق الهوية الوطنية الواحدة. ويتطلب تحقيق ذلك التخلي عن منظومة القيم التي تركز على المفاهيم التعصبية والعنصرية، وان تحل محلها تقاليد عمل جديدة تتسق مع قيم المجتمع المدني الحديث الذي يكون من أولى خصائصه هو ان يكون مؤمناً بالتسامح بشقيه الاجتماعي والثقافي.

حيث يشير التسامح الاجتماعي إلى الاعتراف صراحة بالانتماء المختلف والمتباين لأفراد المجتمع الواحد إلى تكوينات قبلية وأثنية و لغوية ودينية مختلفة دون أن يؤثر ذلك الانتماء على مبدأ الولاء للوطن الواحد والدولة الواحدة.<sup>(1)</sup>

بينما ينصرف التسامح الثقافي إلى احترام الآخر المختلف ثقافياً والاعتراف بإمكانية التعايش في إطار التباين الثقافي. ومن ثم فإن الاختلاف والتعارض في ثقافات الدول لا يكون مبرراً للصراع والاقتتال<sup>(2)</sup>.

---

(1) حميد فاضل حسن، مبدأ التسامح (أنساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية)، مجلة العلوم السياسية، السنة السابعة عشر، العدد 33، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تموز 2006، ص286.

(2) المصدر نفسه، ص288.

الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية. . .

ومن هذا المنطلق، فإن فرص العيش المشترك لا يمكن لها أن تتحقق إلا بوجود الاستعداد النفسي لدى الأفراد والتكوينات الاجتماعية لتحرر من قيود الالتزام القومي أو الطائفي أو الديني أو الجهوي الضيق.

إذ لا يمكن للهوية الوطنية أن تبنى، ولا يمكن للوحدة الوطنية أن تتحقق من دون نبذ كل أشكال التمييز ومسمياتها، على أن يترسخ ذلك في العقل الجمعي العراقي.

ولكي يتم الوصول إلى هذا الهدف، فإنه يفترض على العراقي أن يتخلى عن ثقافته الأحادية التي تسقط صفة الوطنية عن الآخرين، والتي يرى فيها نفسه الممثل الوحيد للوطنية دون غيره، في حين أن أبواب الوطن مشرعة لكل من يشعر بالانتماء إليه وهي ليست حكراً على أحد.

إن التمسك بهذه الثقافة الأحادية يعني الانحدار بالوطن إلى مرتبة (العصبية) ، فكلما ازداد الانشداد حيال عصبتنا (وطننا) ، كلما زادت فرص التباعد والتناحر مع شركاء الوطن الآخرين الذين أسقطنا عنهم صفة الوطنية.

ولاشك إن تصور امتلاك الحقيقة المطلقة هو أول طرق الجمود المعرفي، وليس أكثر من الطائفية والعرقية من يعمل على بناء هذا التصور الجامد لدى الفرد بأنه على صواب وأن الآخرين من باقي الطوائف والديانات جميعاً على خطأ<sup>(1)</sup>.

ولغرض تجاوز هذه الإشكالية، وإيجاد حل لهذا المأزق يشترط أن يكون مبدأ (المواطنة) هو الأساس في التعامل بين شركاء الوطن الواحد باعتباره القاعدة الجامعة لكل التشكيلات المجتمعية وعلى اختلاف تلاوينها.

كما إن مبدأ المواطنة يقوم على قاعدة تغليب الولاء الوطني على ما عداه من الولاءات الفرعية، وهو أحوج ما يكون إليه عراق اليوم. ويمكن لنا والحالة هذه الاستفادة مما حصل من تبدل في الأدوار الاجتماعية، وتغيير في الوظائف

---

(1) علي وتوت، في سؤال الهوية عن أي جنون نتحدث، مجلة المواطنة والهوية الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص46.

## الهوية الوطنية العراقية

التي تضطلع بها بعض التكوينات المجتمعية بفعل ما أفرزه واقع التحول الديمقراطي الذي يعيشه العراق منذ التاسع من نيسان 2003 وتوظيفه لصالح عملية تحقيق الاندماج الاجتماعي وبناء الهوية الوطنية.

والتركيز هنا سيتم بالأساس على ما تقوم به الاتحادات والجماعات القبلية، فهذه المنظمات هي تجمعات حضرية متمدنة تشمل كافة القبائل في المدينة أو المحافظة، بعض النظر عن المذاهب والأثنية والديانة. وقد أصبح بعضها منظمات وطنية تعتمد على برنامج سياسي، وتحظى بنظام داخلي، وتعدّد مؤتمرات تأسيسية، وتجري فيها انتخابات. وهي تعمل كمنظمات مجتمع مدني وتتضمن، في قلب هيكليتها، علاقات عابرة لكل الجماعات والأثنيات<sup>(1)</sup>.

لذلك، فإن انخراط الاتحادات العشائرية (العابرة للطوائف والأثنيات) في العمل السياسي قد مثل نقله نوعية في عمل تلك المؤسسات الاجتماعية الذي كان يتصف بالجمود سابقاً، مما كان له أثراً مميزاً على عملية تحقيق الحراك الاجتماعي والسياسي الذي يمثل احد أهم شروط بناء هوية وطنية عراقية.

إذاً، الحل يكمن في تبني هوية وطنية عراقية تتصهر في بودقتها الهويات ذات الولاءات المحلية والمذهبية. ولكن هل يعني ذلك تجاهل وجود هذه الهويات المتنوعة ونفي لخصوصيتها؟

للإجابة على ذلك، فإنه لا بد من الإقرار بالهوية التعددية المذهبية، والأثنية والعشائرية على إنها تمثل هويات اجتماعية وليست سياسية، وبإمكان هذه المكونات العشائرية والطائفية تشكيل روابط اجتماعية ودينية وليست سياسية. إذاً، فإن الحل الأمثل للعراق المتنوع سياسياً وقومياً ودينياً، يتمثل بضرورة تبني هوية سياسية واحدة هي الهوية الوطنية القائمة على أساس معيار سياسي لا قومي ولا ديني وهو معيار المواطنة. وهذا يتماهى مع مفهوم الهوية الوطنية<sup>(2)</sup>.

(1) فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 47.

(2) عامر حسن فياض، جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي

### الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية. . .

إن ترسيخ تلك الرؤية وشيوعها سيعتمد بالتأكيد على وعي الناس وعلى مدى استعدادهم النفسي للانعتاق من انتماءاتهم المتعارضة والتحرر منها . فالوضع العراقي الراهن يستدعي أكثر من أي وقت آخر سيادة منطلق الدولة ، وعلو صوت الوطن على ما عداه من الأصوات .

ويقترن ذلك بالضرورة بسيادة ثقافة الديمقراطية التي تكريس مفاهيم الانتماء الوطني وتبثُ وعياً تجعل في اختلاف الآخر أمراً مألوفاً ومقبولاً بعد أن ظل غريباً ومريباً طوال عقود عديدة<sup>(1)</sup> .

ويتوقف ذلك أيضاً وبشكل أساسي على الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات التربية والتعليم في غرس قيم الحوار الوطني ، وقبول الآخر المختلف اجتماعياً وثقافياً ، والعمل على جعل التسامح قيمة ذات مضمون اجتماعي<sup>(2)</sup> .

ولا ينفصل ذلك بطبيعة الحال عن ضرورة توفر قاعدة أساسية من الثقة بين التكوينات الاجتماعية الرئيسية تتمحور حول فكرة إن الوطن العراقي هو ملك الجميع ، وإن ما تركه النظام الديكتاتوري السابق من آثار يمكن إزالتها وتصفيتها وكذلك فإن ما فرضه التغيير الجديد من حسابات سوف لن يسلب أحداً حقوقه .

فعلى الشيعة أن يطمئنوا السنة بأن تغيير الحكم في العراق سوف لن يعرضهم إلى مغبة الطغيان وإن حقوقهم ستكون مصانة في ظل وجود دستور ديمقراطي وتوفر الرغبة في إزالة آثار الماضي . وعلى السنة أن يقنعوا بعملية التغيير ، وأن لا يفكروا في العودة للاستئثار والانفراد بالسلطة .

أما الكرد ، فعليهم توطيد روابط جديدة مع العرب وأن يخففوا من سقف

---

المعاصر، مجلة العلوم السياسية، السنة 15، العدد 29، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2004، ص 109.

(1) أمل هندي الخزعلي، مصدر سبق ذكره، ص 142.

(2) حميد فاضل حسن، التسامح (انساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية)، مصدر سبق ذكره، ص 287.

الهوية الوطنية العراقية

مطالبهم. وعليهم أن يتيقنوا بأن ما يحصلون عليه في العراق هو بمثابة حلم لأقرانهم الكرد الموجدين في تركيا وسوريا وإيران مع عدم إنكارنا للظلم التاريخي الذي تعرض له الكرد على يد الأنظمة السابقة.

ومتى ما سار الكل على هذا المنهج، فسيصبح العراق وطناً وملاذاً آمناً يلوذ به الجميع، وستكون إمكانية صياغة هوية وطنية عراقية قائمة وممكنة.

## المطلب الثالث الجانب الاقتصادي

ينطلق هذا الجانب من منطلق إن الحل الأمثل لبناء هوية وطنية عراقية يتمثل في التوزيع العادل للثروات، والقضاء على التمايزات الطبقيّة التي تتخرّج في جسد المجتمع، ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي من خلال تبني سياسات اقتصادية مخططة ومدروسة، وتبني برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، فضلاً عن وضع مشاريع إستراتيجية تنموية .

ولا يمكن الحديث عن هوية وطنية من دون وجود ( طبقة وسطى ) يتم العمل على إعادة تأهيلها باعتبارها تمثل الحامل الاجتماعي الصلب في هذا المجال، لما تمتلكه من ميسورية اقتصادية مستقلة واستنارة عقلية متنوعة، وهذا ما يحتاج بدوره إلى مشروع نهضوي تحديثي شامل و مستديم يستهدف تأسيس بنية تحتية ( اقتصادية / اجتماعية ) يسبقها مناخ سياسي مستقر.<sup>(1)</sup>

فالأساس الاجتماعي الحاسم لقيام الكيان السياسي الديمقراطي الذي تتجانس فيه مكونات الشعب ويتحد بعضها بالأخر هي الطبقات الوسطى الحضريّة ذات المنحى العابر للطوائف والأثنيات، والمرتكزة على اقتصاد السوق، والمتحررة من سطوة الدولة، وبالتالي الفالّتة من الإطار الضيق للممارسة السياسية القائمة على الهويات الجزئية<sup>(2)</sup>. فالطبقات الوسطى، بحكم قيمها،

(1) عامر حسن فياض، الطبقة الوسطى: الشرط السوسولوجي لإعادة السلم المدني وبناء الدولة العراقية، مصدر سبق ذكره، ص 19.

(2) فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 9.

## الهوية الوطنية العراقية

ونمط معيشتها، وثقافتها، تختلف اختلافاً بيناً عن الفئات الهامشية، فهذه الأخيرة تتسم عموماً، بالانغلاق، والمراتبية، والتعلق الشديد بشبكات القرابة، وأواصر الطائفة، والفرق في الولاء المحلي، فضلاً عن ميلها الشديد إلى العنف، لا لشيء إلا لأن الانتماء إلى منظمات العنف يمنحها مورداً للعيش، وسلطة توجيهها من شروط التهميش<sup>(1)</sup>.

بينما الطبقة الوسطى هي الأكثر تأهيلاً وقدرة على النهوض بمشروع بناء هوية وطنية نظراً لما تملكه من وعي وطني ناتج ومتبلور عن ما أتيح لها من فرص للحصول على التعليم بفعل ما تتوفر عليه من دخول مادية.

ولذلك، فإن انتشار الرخاء المادي سيسهم بلا شك في رفع المستوى الثقافي والتعليمي لغالبية المواطنين، وهو ما يؤدي بدوره إلى إنعاش الطبقة الوسطى وزيادة حجمها، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على عملية بناء هوية وطنية.

كما يمكن الاستفادة من نمو قوي اجتماعية حديثة ذات إمكانية عابرة للطوائف أو متداخلة معها، كطبقات رجال الأعمال العليا، والطبقات العاملة الصناعية. حيث تملك هذه المجموعات جمعياتها وروابطها واتحاداتها الخاصة، المرتكزة على المصالحة، وهي الوعاء الكامن الأساسي للمدنية والتحركات ذات التوجه الاقتصادي المنظم. فالريح ليس له أثية أو دين، بل هو كوني، وعلى هذا الأساس فإن التأكيد على المصالح الاقتصادية لابد من أن يكون عابراً للطائفية، فهو يتركز على اقتصاديات السوق والسياسات النقدية والضريبية والاستثمار وحماية حقوق الملكية، فما من سوق يمكن أن يعمل بطريقة سوية من دون إرساء حكم القانون<sup>(2)</sup>. وبالتالي، فسوق تتراجع الانتماءات التقليدية أمام ما تفرضه المصلحة الاقتصادية، بما يخدم مشروع بناء هوية وطنية عراقية.

(1) محاضرة ألقاها الدكتور فالح عبد الجبار في معهد الدراسات الإستراتيجية في بيروت بتاريخ

2008/8/23.

(2) فريق أبحاث. ديناميكيات النزاع في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 44.



أما عن طبيعة النظام الاقتصادي الأنسب لتحقيق ذلك المشروع، والذي يتسق في الوقت نفسه مع طبيعة المرحلة الحالية للعراق فهو اقتصاد الإعمار، وهو اقتصاد سوق حر يعتمد المبادرة الفردية والخصخصة وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية<sup>(1)</sup>.

كما يجب أن يكون المواطن العراقي هو المحور الأساسي لمشاريع التنمية، ويتم ضمان ذلك من خلال التأكيد الاجتماعي لحق العمل، وتلبية الاحتياجات الأساسية لعامة الناس، وتوفير الضمانات الاجتماعية. وهي تنمية متكاملة تنطلق من القاعدة وتجسد أولوية تحسين إنتاجية القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية الأكثر فقراً باتجاه تحقيق المقاربة في الإنتاجية وتعميق علاقات الشباب الاقتصادي والاجتماعي على طريق تعزيز التكامل الداخلي ودعم الاستقلال الاقتصادي وتحسين توزيع الدخل والثروة وبناء السلام الاجتماعي وضمان حرية القرار الوطني<sup>(2)</sup>.

إن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن تقود إلى زيادة إنتاجية الأغلبية، ومعالجة الفقر هيكلياً، ودعم مبدأ الاعتماد على النفس، وتعميق الحوافز الوطنية لضمان مسيرة التنمية الشاملة، وتحقيق فرص أوسع للعمل، ومعالجة ظاهرة البطالة، وضبط حركة الأسعار والتضخم<sup>(3)</sup>.

وتتطلب التنمية تأكيد أربعة شروط أساسية هي: حرية صنع القرار الوطني في ظل الاستقلال، المشاركة في إطار الديمقراطية، العدل في سياق التوزيع، الأمن في ظل قوة دفاعية متطورة<sup>(4)</sup>. فتحقيق التنمية يتطلب بالدرجة الأولى إنهاء

---

(1) عامر حسن فياض، الطبقة الوسطى: الشرط السوسولوجي لإعادة السلم المدني وبناء الدولة العراقية، مصدر سبق ذكره، ص 19.

(2) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 232.

(3) تعقيب محمد محمود الإمام على بحث إسماعيل صبري عبد الله (التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجّهل)، ورقة قدمت إلى التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات، الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 78.

(4) إسماعيل صبري عبد الله، المصدر نفسه، ص 34.

الاحتلال وتحقيق الاستقلال وقيام حكومة دستورية وطنية.

ويرتبط بذلك أن الحريات العامة وحقوق الإنسان هي جزء محوري من الاحتياجات الأساسية للناس. وهي الحاجز المانع لظهور الاستبداد وطغيان الحكم، كما إن قرارات التنمية تزداد غنى بالمشاركة و تزداد فقراً بالاستبداد، وهذا علاوة على أن التنمية مشاركة في تصميمها وفي ثمارها على حد سواء<sup>(1)</sup>.

ومن متطلبات التنمية توزيع الاستثمارات بشكل متناسب لصالح القطاعات والمناطق والفئات الأكثر فقراً أو الأقل إنتاجية لتحسين قدراتها الإنتاجية وتعزيز تشابكها وتكاملها. إن معالجة سوء توزيع الدخل والثروة وتقليص فجوة مستويات المعيشة و الاقتراب من مبدأ تكافؤ الفرص، يتطلب تبني سياسة تحقيق المقاربة في الإنتاجية قطاعياً وجغرافياً واجتماعياً<sup>(2)</sup>.

وبتوفر هذه الشروط الأساسية يكون الجانب الاقتصادي اللازم لبناء الهوية الوطنية العراقية قد تحقق على وجهه الأكمل. وبالإضافة إلى ما تم ذكره، فأن هناك جملة من الظواهر السلبية التي يؤشرها الواقع الاقتصادي العراقي، والتي يجب العمل على تجاوزها لما لها من انعكاس مباشر على موضوعية بناء الهوية الوطنية العراقية، وتكمن إمكانية تجاوز التالي:

- 1 . القضاء على مظاهر الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة العراقية .
- 2 . الحفاظ على الثروة الوطنية من عمليات التخريب والتهريب .
- 3 . التحرر من مخاطر الاقتصاد الأحادي الجانب والسعي لتتويع مصادر الاقتصاد العراقي .
- 4 . تكثيف الجهود لإطفاء الديون الخارجية أو تقليلها لما تشكله من عبء

(1) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 233.

(2) عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص 233.

الفصل الثالث : إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الهوية. . .

تقيل على كاهل الاقتصاد العراقي.

إذ تشكل هذه النقاط عوامل أساسية تسهم في تحقيق اقتصاد متين  
يشكل قاعدة رصينة تركز عليها عملية البناء السليم للهوية الوطنية  
العراقية.



## خاتمة واستنتاجات

- من خلال ماتقدم في سياق رحلة البحث عن العوامل الإشكالية في بناء الهوية الوطنية العراقية؟ توصل البحث الى جملة استنتاجات؟ يمكن ايجازها بالآتي وفقاً للمراحل الزمنية: -

### ❖ منذ نشأة الدولة حتى عام 1958م (العهد الملكي)

- لقد جاءت عملية البناء غير السليم للهوية الوطنية العراقية كنتاج للبناء غير الطبيعي للدولة العراقية التي مثلت تعبيراً عن إرادة استعمارية اكثر من كونها كانت منبثقة من صميم المجتمع العراقي بتشكيلاته المختلفة .

- بالرغم من توافر بعض مستلزمات بناءها من (دستور واحزاب ومؤسسات دستورية) لم يتمكن العهد الملكي في العراق من بناء هوية وطنية عراقية ومرد ذلك يعود الى عدة اسباب اهمها :-

❖ تنامي النزعات القومية التي كانت تبحث عن تحقيق دولها القومية الخاصة خارج حدود العراق بالاستفادة من دعم البيئة الدولية التي كانت مؤاتية لتدعيم هذا الاتجاه.

❖ بروز الفوارق الاجتماعية والتناقضات الطبقية التي كان للاستعمار البريطاني والنخبة الملكية الحاكمة دور في تزييد مدياتها وتعميق حداثها مما انعكس بشكل سلبي على معظم قطاعات المجتمع العراقي وخصوصا الطبقة الوسطى ( الحامل الامتن للهوية الوطنية) التي أصابها الجذب والاضمحلال جراء تلك السياسات.

الهوية الوطنية العراقية

❖ ضعف الاحزاب السياسية والمؤسسات السياسية الدستورية وتمحورها حول اشخاص بعينهم او شلل نيابية اثبتت عجزها عن بناء هوية وطنية في مقابل تدعيم النفوذ الشخصي و الحزبي لها .

❖ سلوكيات اعضاء السلطة السياسية الملكية الحاكمة التي اتسمت بهيمنة نزعة قومية تعصبية عليها ( القومية العربية ) اقصدت كل ما عداها من الاتجاهات السياسية والايديولوجية الاخرى وكانت تحمل بين طياتها طائفية مبطنه أسهمت في ترسيخ الهوية الطائفية على حساب الهوية الوطنية العراقية .

❖ بروز دور المؤسسة العسكرية ابتداءً من اواسط عقد الثلاثينيات و تحولها الى اداة للقهر الاجتماعي بدلا من ان تكون اداة للصحرا الاجتماعي؟ ناهيك عما ال اليه هذا الدور المتنامي من جر البلاد الى سلسلة من الانقلابات العسكرية التي مسخت الحياة السياسية المدنية وقوضت الطابع الدستوري لها .

❖ الادوار الاجتماعية السلبية التي مارسها رجال الدين و شيوخ العشائر في ترسيخ الهويات التقليدية ( الطائفية؟ القبلية ) وجعلها تحل محل الهوية الوطنية العراقية الواحدة .

### ❖ العهود الجمهورية ( 1958 - 2003 ) م

- لقد شهد العراق خلال العهود الجمهورية انحدارا خطيرا في مجال سياسات بناء الهوية الوطنية مقارنة بالعهد الملكي؟ من حيث انه تم الاجهاز نهائيا على مؤسسات التمثيل المدني وتم تقويض اليات الدمج الوطني من احزاب و دستور دائم و انتخابات؟ لتحل ( الفردانية ) و ( الشخصية ) محل اسس العمل الحزبي و المؤسسي .

- لقد اثبت حكم العسكر الذي تعاقب على حكم العراق خلال تلك المدة انه حكم لم يعمل على بناء هوية وطنية عراقية بل سعى لترسيخ قدمه في السلطة و المحافظة عليها حتى ولو كان ذلك على حساب وحدة المجتمع العراقي .

- ان تمركز السلطة بيد نخب عصبوية تطفى على سلوكياتها النزعات القبايية و الولاءات القبلية ؟ و العشائرية وتحديدًا خلال العهدين الجمهوريين الثالث و الرابع قاد الى تدمير اسس وركائز المجتمع المدني والى شيوع القيم القبلية التقليدية التي تتنافى مع اسس بناء هوية وطنية عراقية .

- لم يكن للطائفية السياسية التي شهدتها الدولة العراقية بأوسع مدياتها خلال العهدين الجمهوريين الثالث و الرابع سوى انها غذت النعرات الطائفية الضيقة ورسخت الهويات الطائفية المتنوعة بدلًا من ان ترسخ الهوية الوطنية العراقية الواحدة .

- لقد ادت المظاهر السلطوية في الحكم التي اتجهت نحو الشمولية ثم الى حكم الفرد الواحد الذي اختزل المجتمع برتمته في شخصه خلال العهد الجمهوري الرابع الى تنامي حدة الاستبداد السياسي التي هُضمت على اثرها حقوق المواطن السياسية والمدنية ليتم إفراغ مفهوم المواطنة من مضمونه الحقيقي وليتحول المجتمع العراقي الى مجتمع رعايا وليس مجتمع مواطنين .

- ان عجز الانظمة الجمهورية المتعاقبة عن تحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية ولو في حدودها الدنيا ؟ قد قاد الى ان تتعدم علاقة التفاعل بين تلك الانظمة و جمهور المواطنين لا بل ان شروع بعض تلك الانظمة في تبيد الثروة و الدخول في حروب مدمرة و مجازفات غير محسوبة ( خصوصا خلال العهد الجمهوري الرابع ) قد قادها الى ان تعيش في حالة عزلة مطبقة عن جماهيرها مما انعكس سلباً على عملية بناء الهوية الوطنية العراقية .

- لقد افضت عمليات الدمج و الصهر القسريين للمجتمع العراقي التي اعتمدها الانظمة السياسية الجمهورية و التي وصلت في حالات معينة الى حد الإبادة العرقية و التطهير الجماعي ( كما حصل في العهد الجمهوري الرابع ) الى ان يصيب الضرر و التشوه المنظومة القيمية للمجتمع العراقي و الى ان تتعرض بنيته للتفكك و التحلل الامر الذي جعل من مسالة بناء هوية وطنية عراقية امراً غير قابل للتحقيق .

❖ ما بعد التاسع من نيسان عام 2003 م

- كما خلق البناء غير السليم للدولة العراقية أشكالية في بناء الهوية الوطنية؟ فأنا إعادة البناء غير السليم للدولة أيضا قد عمق من حدة إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية.

- لقد كان للتدخل الخارجي تأثير بالغ الأهمية في عرقلة عملية بناء الهوية الوطنية العراقية لا سيما في ظل وجود فاعلين محليين تشدهم مشاعر الانشداد لولاءات خارجية وليست وطنية.

- لم تنتج تراكمات الاستبداد السياسي و انماط البناء المشوهة السابقة للدولة و الهوية سوى ظهور فئة من قادة العراق الجدد الذين غابت فيما بينهم أي قاعدة اساسية من الثقة؟ ولم يكن منظارهم لعملية بناء الدولة و الهوية الوطنية سوى انها وسيلة لرفع الحيف اولاعادة الامتيازات السابقة مما اضعف كثيرا من موقف الهوية الوطنية العراقية امام الهويات الفرعية ( الطائفية؟ القومية؟ الدينية) التي اتخذت طابعا مسيسا تم التعبير عن بعضها بشكل نصوص دستورية.

- ان ما تركته مخلفات المراحل السابقة من ثقافة سياسية تقليدية و ثقافة خضوع و خنوع لم تهيب الاجواء الملائمة لما بعد التغيير في خلق وعي وطني جماهيري فعال يسهم في بلورة و صياغة هوية وطنية عراقية.

- أن عجز النخبة الحاكمة عن توفير الحد الأدنى من المتطلبات المجتمعية بما في ذلك حق الحصول على الامن؟ قد قلص من حجم التفاعل بين النظام السياسي و قاعدته الجماهيرية التي اوصلته الى السلطة؟ كما ان ذلك قد اسهم في انعاش الهويات الفرعية سعيا للحصول على الامن في ظل الضعف النسبي لسلطة الدولة و في ظل هجرة عناصر الطبقة الوسطى المتجاوزة للاطار الهوياتي التقليدي الضيق هربا من العنف.

- واخيرا وبالرغم من السلبيات التي لازمت مرحلة ما بعد عام 2003م فأنا



الاوران لم يفت وان الفرصة لاتزال قائمة لبناء الهوية الوطنية العراقية ولكن الامر سيبقى مرهونا بمدى جدية سعي النظام السياسي لبنائها ومدى قدرة وعي المجتمع بها وبأهميتها كغاية سامية يمكن ان يرتقي من خلالها الى مصاف المجتمعات و الامم الراقية .



## المصادر

### أولاً : المعاجم والقواميس

- 1 . ابن منظور . لسان العرب ؟ المجلد 15 ؟ ط3 ؟ دار صادر للطباعة والنشر بيروت ؟ 2004 .
- 2 . جميل صليبا . المعجم الفلسفي ؟ ج2 ؟ دار الكتاب اللبناني ؟ بيروت ؟ 1979 .
- 3 . المنجد في اللغة العربية المعاصرة . ط2 ؟ دار المشرق ؟ بيروت ؟ 2001 .
- 4 . المنجد في اللغة والاعلام ؟ ط1 ؟ دار المشرق ؟ بيروت ؟ 1986 .

### ثانياً : . الوثائق

#### 1. التقارير

- 1 - حزب البعث العربي الاشتراكي ؟ التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن ؟ القطر العراقي ؟ كانون الثاني 1974 .
- 2 . حزب البعث العربي الاشتراكي ؟ التقرير المركزي الصادر عن المؤتمر القطري التاسع 1982 ؟ القطر العراقي ؟ دار الحرية للطباعة ؟ بغداد ؟ 1983 .
- 3 . فالح عبد الجبار ؟ عراق ما بعد الحرب ؟ معهد السلام الامريكى ؟ تقرير خاص رقم خاص ( 120 ) ؟ ايار 2004 .

الهوية الوطنية العراقية

4 - مجموعة الازمات الدولية؟ بعد بيكر-هاميلتون. ما العمل في العراق؟  
تقرير الشرق الاوسط رقم (60) 19 كانون الاول 2006.

## 2. المناهج

نضال البعث؟ ج10؟ القيادة القومية 1963- 1966؟ دار الطليعة؟  
بيروت؟ ط2؟ 1967.

## 3. الدساتير

- أ - دستور 27 تموز 1958 المؤقت.
- ب - دستور 21 ايلول 1968 المؤقت.
- ج - الدستور العراقي الدائم 2005.
- د - القانون الاساسي العراقي لعام 1925 (دستور 1925).
- هـ - قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم (61) لسنة 1964. (دستور  
22 نيسان 1964 المؤقت).

## ثالثا: . الكتب العربية والمترجمة

- 1 - ابرام شبيرا؟ الاشوريون في الفكر العراقي المعاصر دراسة مسألة: في  
العقلية العراقية تجاه الاقليات؟ دار الساقي؟ بيروت؟ ط1؟ 2001.
- 2 - احلام حسين جميل؟ الخلفية السياسية والاجتماعية للأوضاع التي كان  
يطبق في ظلها دستور عام 1925؟ الدار العربية للموسوعات؟ بيروت؟ 1984.
- 3 - احمد خليل؟ في الجنون السياسي والثقافي؟ دار الطليعة؟ بيروت؟  
1996.
- 4 - احمد زايد؟ الدولة في العالم الثالث؟ مطبعة التضامن؟ القاهرة؟  
1985.

- 5- احمد الزيدي؟ البناء المعنوي للقوات المسلحة؟ دار الروضة؟ بيروت؟  
1990.
- 6- احمد عثمان ابوبكر؟ كردستان في عهد السلام؟ السليمانية؟  
1998.
- 7- اديث وائي؟ ايف؟ بينروز؟ العراق دراسة في علاقاته الخارجية  
وتطوراته الداخلية (1915 - 1975)؟ ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي؟  
ج1؟ الدار العربية للموسوعات؟ بيروت؟ ط1؟ 1989.
- 8- ارنست ليههارت؟ الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد؟ ترجمة حسني  
زينة؟ معهد الدراسات الاستراتيجية؟ بيروت؟ ط1؟ 2006.
- 9- ارنست غلنر؟ الامة ومستقبل النزعة القومية؟ ترجمة مجيد الراضي؟  
دار المدى للثقافة والنشر؟ دمشق؟ 1999.
- 10- ارنولد تي ولسن؟ الثورة العراقية؟ ترجمة جعفر الخياط؟ دار  
الكتب؟ بيروت؟ ط1؟ 1971.
- 11- اريك دافيس؟ مذكرات دولة السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في  
العراق الحديث؟ ترجمة حاتم عبد الهادي؟ المؤسسة العربية للدراسات والنشر؟  
بيروت؟ ط1؟ 2008.
- 12- اريك هوبزباوم؟ الامم والنزعة القومية؟ مراجعة وتحرير مجيد  
الراضي؟ دار المدى للثقافة والنشر؟ دمشق؟ 1999.
- 13- اسحق نقاش؟ شيعة العراق؟ ترجمة عبد الاله النعيمي؟ دار المدى؟  
ط2؟ بيروت؟ 2003.
- 14- المس بيل؟ فصول من تاريخ العراق القريب بين سنتي 1914\_1920؟  
ترجمة جعفر الخياط؟ دار الرافدين؟ بيروت؟ ط2؟ 2005..
- 15- اوريل دان؟ العراق في عهد قاسم تاريخ سياسي (1958\_1963)؟  
ترجمة جرجيس فتح الله المحامي؟ السويد؟ 1989.

الهوية الوطنية العراقية

- 16 - باقر ياسين؟ تأريخ العنف الدموي في العراق الوقائع\_ الدوافع\_ الحلول؟ دار الكنوز الاجنبية بيروت؟ ط1؟ 1995.
- 17 - برهان غليون؟ المحنة العربية الدولة ضد الامة؟ مركز دراسات الوحدة العربية؟ بيروت؟ ط3؟ 2003.
- 18 - بندكت اندرسون؟ الجماعات المتخيلة؟ ترجمة محمد الشرفاوي؟ المجلس الاعلى للثقافة؟ القاهرة؟ ط1؟ 1999.
- 19 - تشارلز تريب؟ صفحات من تاريخ العراق المعاصر؟ ترجمة زينة جابر ادريس؟ دار العربية للعلوم؟ بيروت؟ ط1؟ 2006.
- 20 - جعفر عباس حميدي؟ التطورات السياسية في العراق (1941\_1953)؟ مطبعة النعمان؟ النجف؟ 1976.
- 21 - جواد هاشم؟ مذكرات وزير عراقي مع البكر وصادق؟ دار الساقى؟ لندن؟ ط1؟ 2003.
- 22 - جورج بوردو؟ الدولة؟ ترجمة سليم حداد؟ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع؟ بيروت؟ 2002.
- 23 - جوردون جونسون؟ مجيد الهيثي؟ لجنة النفط والاقتصاد السياسي للاستبداد؟ معهد الدراسات الاستراتيجية؟ بيروت؟ ط1؟ 2008.
- 24 - حامد البياتي؟ شيعة العراق بين الطائفية والشبهات في الوثائق السرية البريطانية 1963\_1966؟ مؤسسة الرافدين للنشر والتوزيع؟ ط1؟ 1997.
- 25 - حسن السعيد؟ نواظير الغرب؟ مؤسسة الوحدة للدراسات والتوثيق؟ بيروت؟ ط1؟ 1992.
- 26 - حسن العلوي؟ دولة الاستعارة القومية؟ دار الزوراء؟ لندن؟ ط1؟ 1993.
- 27 - حسن العلوي؟ الشيعة والدولة القومية في العراق (1914\_1990)؟ دار الثقافة للطباعة والنشر؟ قم؟ 1990.

- 28 - حسن لطيف الزبيدي وآخرون؟ العراق والبحث عن المستقبل؟ المركز العراقي للبحوث والدراسات؟ النجف الاشرف\_بيروت؟ 2008.
- 29 - حسنين توفيق ابراهيم؟ معوقات التحول الديمقراطي في العراق مابعد صدام؟ مركز الخليج للابحاث؟ 2005.
- 30 - حسنين توفيق ابراهيم؟ النظم السياسية العربية (الاتجاهات الحديثة في دراستها)؟ مركز دراسات الوحدة العربية؟ بيروت؟ ط1؟ 2005.
- 31 - حنا بطاطو؟ العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية؟ ترجمة عفيف الرزاز؟ مؤسسة الابحاث العربية؟ بيروت؟ ط1؟ 1992.
- 32 - خلدون ناجي معروف؟ الاقلية اليهودية في العراق بين سنة (1921\_1952)؟ بغداد؟ 1975.
- 33 - خميس حزام والي؟ اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع اشارة الى تجربة الجزائر؟ سلسلة اطروحات الدكتوراه؟ 44؟ مركز دراسات الوحدة العربية؟ بيروت؟ ط1؟ 2003.
- 34 - درية عوني؟ عرب واكراد خصام ام وئام؟ دار الهلال؟ بدون تاريخ النشر.
- 35 - ديفيد ميكدول؟ تأريخ الاكراد الحديث؟ ترجمة راج ال محمد؟ دار الفارابي؟ بيروت؟ ط1؟ 2004.
- 36 - رحيم عجينة؟ الاختيار المتجدد ذكريات شخصية وصفحات من مسيرة الحزب الشيوعي؟ دار الكنوز الادبية بيروت؟ ط1؟ 1998.
- 37 - روفائيل بطي الصحافة اليسارية في العراق؟ لندن؟ 1985.
- 38 - رياض طه؟ محاضر محادثات الوحدة؟ دار الكفاح؟ بيروت؟ بدون تاريخ.
- 39 - زهير الجزائري؟ المستبد صناعة قائد صناعة شعب؟ معهد الدراسات الاستراتيجية؟ بيروت؟ ط1؟ 2006.

الهوية الوطنية العراقية

40 - ساطع الحصري ( ابو خلدون ) ؟ اراء واحاديث في الوطنية والقومية ؟  
سلسلة التراث القومي ؟ ( الاعمال القومية لساطع الحصري ) ؟ طبعة خاصة ؟  
مركز دراسات الوحدة العربية ؟ بيروت ؟ 1985 .

41 - ستيفن هيمسلي لونغريك ؟ اربعة قرون من تأريخ العراق الحديث ؟  
ترجمة جعفر الخياط ؟ دار الرافدين ؟ بيروت ؟ ط5 ؟ 2005 .

42 - ستيفن هيمسلي لونغريك ؟ العراق الحديث من سنة 1900 الى سنة  
1950 ؟ ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ؟ منشورات الفجر ؟ ج2 ؟ ط1 ؟  
1988 .

43 - سعد الدين ابراهيم وآخرون ؟ المجتمع والدولة في الوطن العربي ؟  
مركز دراسات الوحدة العربية ؟ بيروت ؟ ط3 ؟ 2005 .

44 - سعد ناجي جواد ؟ العراق والقضية الكردية 1958\_1970 ؟ دار  
اللام ؟ لندن ؟ 1981 .

45 - سلام عبود ؟ ثقافة العنف في العراق ؟ منشورات الجمل ؟ المانيا ؟ ط1 ؟  
2002 .

46 - سمير الخليل ؟ جمهورية الخوف ؟ ترجمة احمد رائف ؟ دار الزهراء  
للاعلام العربي ؟ القاهرة ؟ ط3 ؟ 1991 .

47 - سي جي ادموندز ؟ كرد وترك وعرب سياسة ورحلات وبحوث عن  
الشمال الشرقي من العراق 1919\_1925 ؟ ترجمة جرجيس فتح الله ؟ مطبعة  
التايمس ؟ بغداد ؟ 1971 .

48 - سيف الدين الدوري ؟ عبد الرحمن البزاز اول رئيس وزراء مدني في  
العراق ؟ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ؟ بيروت ؟ ط1 . 2006 .

49 - \_\_\_\_\_ ؟ الشهداء التركمان صفحات من التأريخ  
السياسي المعاصر لتركمان العراق 1979\_1991 ؟ دار الدليل للصحافة  
والنشر ؟ ط1 ؟ 1999 .



- 50 . صادق الاسود؟ علم الاجتماع السياسي: اسسسه وابعاده؟ دار الحكمة للطباعة والنشر؟ بغداد؟ 1991 .
- 51 . صموئيل هنتغتون؟ من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الامريكية؟ ترجمة حسام الدين خضور؟ دار الرأي للنشر؟ دمشق؟ ط1؟ 2005 .
- 52 . طالب الحسن؟ حكومة القرية فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت؟ دار اور للطباعة والنشر؟ بيروت؟ ج1؟ 2002 .
- 53 . عامر حسن فياض؟ افكار تأسيسية في ثقافة اللاعنف وبناء الدولة المدنية العراقية الحديثة؟ دار اسامة؟ عمان؟ 2007 .
- 54 . عامر حسن فياض؟ جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق 1920\_1934؟ دار ابن رشد للطباعة والنشر؟ بيروت؟ ط1؟ 1980 .
- 55 . عامر حسن فياض؟ جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث (1914\_1939)؟ دار الشؤون الثقافية العامة؟ بغداد؟ 2002 .
- 56 . عامر مخيف العمر؟ مربع الارهاب؟ دار الحامد للنشر والتوزيع؟ الاردن؟ 2002 .
- 57 . عباس العزاوي؟ تأريخ العراق بين احتلالين؟ المكتبة الحيدرية؟ قم؟ ج3؟ ط1؟ 1425 .
- 58 . عباس النصراوي؟ الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950\_2010؟ ترجمة محمد سعيد عبد العزيز؟ دار الكنوز الادبية؟ بيروت؟ ط1؟ 1995 .
- 59 . عبد الله العروبي؟ مفهوم الدولة؟ المركز الثقافي العربي؟ الدار البيضاء (المغرب)؟ ط8؟ 2006 .
- 60 . عبد الجبار احمد عبد الله؟ واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق؟ مركز الخليج للابحاث؟ ط1؟ 2005 .
- 61 . عبد الرحمن قاسمelo؟ كردستان والاكرد؟ ثابت منصور؟ دون مكان النشر؟ 1968 .

الهوية الوطنية العراقية

- 62 . عبد الرزاق الحسني؟ تأريخ العراق السياسي الحديث؟ ج1؟ دار  
الرافدين للطباعة والنشر؟ بيروت؟ ط7؟ 2008
- 63 . عبد الرزاق الحسني؟ تأريخ الوزارات العراقية؟ ج1؟ دار الكتب؟  
بيروت؟ ط5؟ 1978 .؟
- 64 . عبد الرزاق الحسني؟ تأريخ الوزارات العراقية؟ ج2؟ دار الكتب؟  
بيروت؟ ط5؟ 1978 .
- 65 . عبد الرزاق الحسني؟ تأريخ الوزارات العراقية؟ ج4؟ دار الكتب؟  
بيروت؟ ط5؟ 1978 .
- 66 . عبد الرزاق الحسني؟ تأريخ الوزارات العراقية؟ ج9؟ دار الكتب؟  
بيروت؟ ط5؟ 1978 .
- 67 . عبد الرزاق الحسني؟ تأريخ الوزارات العراقية؟ ج10؟ دار الكتب؟  
بيروت. ط5؟ 1978 .
- 68 . عبد العالي دبله؟ الدولة (رؤية سوسيوولوجية)؟ دار الفجر للنشر  
والتوزيع؟ القاهرة؟ ط1؟ 2004 .
- 69 . عبد العزيز الدوري؟ الجذور التاريخية للشعبوية؟ دار الطليعة؟ بيروت؟  
1962 .
- 70 . عبد العظيم جبر حافظ؟ التحول الديمقراطي في العراق الواقع  
والمستقبل؟ تقديم الدكتور فالح عبد الجبار؟ مؤسسة مصر مرتضى للكتاب  
العراقي؟ 2009 .
- 71 . عبد الغني الملاح؟ التجربة بعد 14 تموز 1958؟ دون مكان النشر؟  
ط2؟ 1992 .
- 72 . عبد الكريم الازري؟ تاريخ في ذكريات العراق 1930\_1958؟  
بيروت؟ 1982 .
- 73 . عبد الكريم الازري؟ مشكلة الحكم في العراق من فيصل الاول الى  
صدام؟ بلا تاريخ النشر؟ بلا مكان النشر .

- 74 . عبد المجيد حسيب القيسي؟ التاريخ السياسي والعسكري للاثوريين في العراق؟ دار العربية للموسوعات؟ بيروت؟ ط1؟ 2004.
- 75 . عبد الوهاب حميد رشيد؟ التحول الديمقراطي في العراق الموارث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية؟ مركز دراسات الوحدة العربية؟ بيروت؟ ط1؟ 2006.
- 76 . عبد الوهاب حميد رشيد؟ العراق المعاصر؟ دار المدى؟ ط1؟ 2002.
- 77 . عدنان الحلفي؟ تأسيس المجتمع المدني دراسة في التقاليد السياسية العراقية؟ دار البراق؟ دمشق؟ ط1؟ 1997.
- 78 . عزيز قادر الصمانجي؟ التأريخ السياسي لتركمان العراق؟ دار الساقى؟ بيروت؟ ط1؟ 1999.
- 79 . عصام الخفاجي؟ الدولة والتطور الرأسمالي في العراق؟ دار المستقبل العربي؟ القاهرة؟ 1983.
- 80 . عقيل الناصري؟ الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921\_1958؟ دار الشؤون الثقافية العامة؟ بغداد؟ ط2؟ 2005.
- 81 . عقيل الناصري؟ قراءة اولية في سيرة عبد الكريم قاسم؟ دار الحصاد؟ دمشق؟ 2003.
- 82 . علي كريم سعيد؟ عراق 8 شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب الشبيب؟ دار الكنوز الادبية؟ لندن؟ ط1؟ 1999.
- 83 . علي الوردي؟ دراسة في طبيعة المجتمع العراقي؟ دار الشريف الرضي؟ قم؟ 1981.
- 84 - علي الوردي؟ لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث؟ ج3؟ دار الراشد؟ بيروت؟ القسم الثاني؟ 2005.
- 85 . علي الوردي؟ لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث؟ ج5؟ دار الراشد؟ بيروت؟ القسم الثاني؟ 2005.

الهوية الوطنية العراقية

- 86 - غاريت ستانسفيلد؟ العراق الشعب والتاريخ والسياسة دراسات مترجمة (31)؟ مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية؟ ط1؟ 2009.
- 87 - غسان رايح العطية؟ العراق نشأة الدولة؟ ترجمة عطا عبد الوهاب؟ دار اللام؟ لندن؟ ط1؟ 1973.
- 88 - غسان سلامة؟ المجتمع والدولة في المشرق العربي؟ مركز دراسات الوحدة العربية؟ بيروت؟ ط2؟ 1999.
- 89 - فائز عزيز اسعد؟ انحراف النظام البرلماني في العراق؟ دار السنبداد؟ ط2؟ 1984.
- 90 - فاضل البراك؟ المدارس اليهودية والايرائية في العراق (دراسة مقارنة)؟ دار الشؤون الثقافية العامة؟ وزارة الثقافة والاعلام؟ 1984.
- 91 - فالح عبد الجبار؟ هشام داود؟ الاثنية والدولة: الاكراد في العراق وايران وتركيا؟ ترجمة عبد الاله النعيمي؟ معهد الدراسات الاستراتيجية؟ بيروت؟ ط1؟ 2006.
- 92 - فالح عبد الجبار؟ الدولة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق؟ دار ابن خلدون بالاشتراك مع دار الامين للنشر والتوزيع؟ 1998.
- 93 - فالح عبد الجبار؟ الديمقراطية المستحيلة الديمقراطية الممكنة؟ دار المدى؟ بيروت؟ ط1؟ 1998.
- 94 - ف. ف. مينورسكي؟ الاكراد - ملاحظات وانطباعات -؟ ترجمة معروف خزنة؟ دار مطبعة النجوم؟ بغداد؟ 1968.
- 95 - فرهاد ابراهيم؟ الطائفية والسياسة في العالم العربي نموذج الشيعة في العراق؟ مكتبة مدبولي؟ ط1؟ 1996.
- 96 - فريد هاليداي؟ الامة والدين في الشرق الاوسط؟ دار الساقى؟ بيروت؟ ط1؟ 2000.
- 97 - فريق ابحاث؟ ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي)؟ معهد الدراسات الاستراتيجية؟ بيروت؟ ط1؟ 2007.

- 98 - فيليب ويلارد ايرلاند؟ العراق دراسة في تطورة السياسي؟ ترجمة جعفر الخياط؟ دار الحنش؟ 2008.
- 99 - ل. ن. كوتولف؟ ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق؟ ترجمة عبد الواحد كرم؟ بيروت؟ ط2؟ 1975.
- 100 - لؤي خزعل جبر؟ الهوية الوطنية العراقية (دراسة ميدانية)؟ المركز العراقي للمعلومات والدراسات؟ بغداد؟ ط1؟ 2008
- 101 - ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد؟ عراق المستقبل ديكتاتورية ديمقراطية ام تقسيم؟ مراجعة وتقديم وتعليق ماجد شبر؟ ترجمة رمزي ق. بدر؟ دار الوراق؟ لندن؟ ط1؟ 2005.
- 102 - ليث عبد الحسن الزبيدي؟ ثورة 14 تموز في العراق؟ منشورات مكتبة اليقظة العربية؟ بغداد؟ ط2؟ 1981.
- 103 - ليورا لوكيتز؟ العراق والبحث عن الهوية الوطنية؟ ترجمة دلشاد ميران؟ منشورات ثاراس؟ اربيل؟ ط1؟ 2006.
- 104 - مارتن فان بروينسن؟ الاغا والشيخ والدولة (البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان)؟ ترجمة امجد حسين؟ معهد الدراسات الاستراتيجية؟ بيروت؟ ج1؟ ط1؟ 2007.
- 105 - مارتن فان بروينسن؟ الاكراد وبناء الامة؟ ترجمة فالح عبد الجبار؟ معهد الدراسات الاستراتيجية؟ بيروت؟ ط1؟ 2006.
- 106 - ماريون فاروق سلوغلت \_ بيتر سلوغلت؟ من الثورة الى الديكتاتورية العراق منذ 1958؟ ترجمة مالك النبراسي؟ منشورات الجمل؟ 2003.
- 107 - مجموعة مؤلفين؟ قضايا اشكالية في الفكر العربي المعاصر؟ مركز دراسات الوحدة العربية؟ بيروت؟ 1995.
- 108 - مجموعة مؤلفين؟ مأزق الدستور نقد وتحليل؟ معهد الدراسات الاستراتيجية؟ بيروت؟ ط1؟ 2006.

الهوية الوطنية العراقية

- 109 . مجموعة مؤلفين؟ المجتمع العراقي حضريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات؟ معهد الدراسات الاستراتيجية؟ بيروت؟ 2006.
- 110 . مجيد خدوري؟ العراق الاشتراكي؟ الدار المتحدة للنشر؟ بيروت؟ 1985.
- 111 . مجيد خدوري؟ العراق الجمهوري؟ منشورات الشريف الرضي؟ قم؟ 1968.
- 112 . محمد جابر الانصاري؟ تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل الى اعادة فهم الواقع العربي؟ مركز دراسات الوحدة العربية؟ بيروت؟ 1994.
- 113 . محمد سعيد طالب؟ الدولة الحديثة والبحث عن الهوية؟ دار الشروق للنشر والتوزيع؟ الاردن؟ ط1؟ 1999.
- 114 . محمد سلمان حسن؟ التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي (1864\_1958)؟ بيروت؟ 1965.
- 115 . محمد عابد الجابري؟ الديمقراطية وحقوق الانسان؟ سلسلة الثقافة القومية (26)؟ قضايا الفكر العربي؟ مركز دراسات الوحدة العربية؟ بيروت؟ 1994.
- 116 . محمد علي زيني؟ الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين تطور ام تقهقر؟ دار الرافدين للنشر والتوزيع؟ لندن؟ 1995.
- 117 . محمد عويد الدليمي؟ كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية 1897\_1968؟ مطبعة الاديب بغداد؟ 1997.
- 118 . محمد نور الدين افاية؟ الهوية والاختلاف؟ مطابع افريقيا الشرق؟ الدار البيضاء؟ 1988.
- 119 . منيف الرزاز؟ التجربة المرة؟ دار غندور؟ بيروت؟ 1967.
- 120 . موريس ديفرجية؟ سوسيولوجية السياسة؟ ترجمة هشام ذياب؟ دمشق؟ 1980.

- 121 . ميشيل عفلق؟ في سبيل البعث؟ دار الحرية للطباعة والنشر؟ بغداد؟ 1984.
- 122 . ناهض حسن جابر الراوي؟ مفهوم السلطة في فكر الاحزاب السياسية الكردية العراقية المعاصرة؟ جايخانه شه هيد ئازاد هه ورامي؟ كركوك؟ 2006.
- 123 . نزار توفيق الحسو؟ الصراع على السلطة في العراق الملكي؟ مطبعة الكندي؟ بغداد؟ 1984.
- 124 . نزيه نصيف الايوبي؟ الدولة المركزية في مصر؟ مركز دراسات الوحدة العربية؟ بيروت؟ 1989.
- 125 \_ هادي المدرسي؟ شخصية الطاغوت ( صدام نموذجاً )؟ دار البقيع للطباعة والنشر؟ قم؟ ط1؟ جمادي الاولى 1417 .
- 126 . هاني الفكيكي؟ اوكار الهزيمة تجربتي في حزب البعث؟ دار رياض الريس للكتب والنشر؟ لندن؟ 1993.
- 127 . هنري فوستر؟ تكوين العراق الحديث؟ ترجمة عبد المسيح جويده؟ مطبعة السريان؟ بغداد؟ ط2؟ 1946.
- 128 . هنري فوستر؟ نشأة العراق الحديث؟ ترجمة سليم طه التكريتي؟ الاهلية للنشر والتوزيع؟ عمان؟ ط1؟ 2006.
- 129 . وليام ل. كليفلاند؟ ساطع الحصري من الفكرة العثمانية الى العربية؟ تعريب فكتور سحاب؟ دار الوحدة؟ بيروت؟ ط1؟ 1983.
- 130 . وميض جمال عمر نظمي؟ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية ( الاستقلالية ) في العراق من مركز دراسات الوحدة العربية؟ بيروت؟ ط3؟ 1986.
- 131 . يوسف الشويري؟ القومية العربية الامة والدولة في الوطن العربي ( نظرة تاريخية )؟ مركز دراسات الوحدة العربية؟ بيروت؟ ط1؟ 2002.

## رابعاً: الاطاريح والرسائل الجامعية

- 1 . حميد فاضل حسن؟ ازمة الهوية في الكيان الاسرائيلي؟ رسالة ماجستير غير منشورة؟ كلية العلوم السياسية؟ جامعة بغداد؟ 2001
- 2 . رند حكمت محمود؟ مشكلة بناء الدولة في العراق للمدة 1921 . 2006؟ اطروحة دكتوراه غير منشورة؟ كلية العلوم السياسية؟ جامعة بغداد؟ 2005
- 3 . علاء عبد الرزاق مطلق الفهد؟ ازمة الهوية في الفكر العربي بين الاصله والمعاصرة؟ رسالة ماجستير غير منشورة؟ كلية العلوم السياسية؟ جامعة بغداد؟ 2000
- 4 . علي جواد كاظم وتوت. الدولة والمجتمع في العراق المعاصر (دراسة تحليلية في سوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق 1922 . 1931)؟ اطروحة دكتوراه غير منشورة؟ كلية الاداب؟ جامعة بغداد 2004
- 5 . فلاح حسن ال مانع؟ المجتمع المدني في العراق دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي؟ اطروحة دكتوراه غير منشورة؟ كلية الاداب جامعة بغداد 2004
- 6 . منتصر مجيد حميد؟ التحول الديمقراطي وبنية المجتمع العراقي المعاصر؟ رسالة ماجستير غير منشورة؟ كلية العلوم السياسية؟ جامعة بغداد 2006
- 7 . مؤيد جبير؟ واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر؟ رسالة ماجستير غير منشورة؟ كلية العلوم السياسية جامعة بغداد 2005
- 8 . هشام حكمت عبد الستار؟ الديمقراطية واشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي؟ اطروحة دكتوراه غير منشورة؟ كلية العلوم السياسية؟ جامعة بغداد 2002



### خامسا : الدوريات

1\_ احمد عبد الله ناهي؟ العراق من الديكتاتوريات الى الديمقراطية ( مسارات التحول واشكالية التأصيل )؟ مجلة جدل؟ العدد الاول؟ السنة الاولى؟ كانون الثاني 2006 .

2\_ اراق سعيد؟ مدارات المنفتح والغلق في التشكلات الدالية والتاريخية لمفهوم الهوية؟ مجلة عالم الفكر؟ العدد 4؟ المجلد 36؟ 2008 .

3\_ امارتيا صن؟ الهوية والعنف وهم المصير الحتمي؟ ترجمة سحر توفيق؟ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب؟ سلسلة عالم المعرفة؟ الكويت؟ 2008 .

4\_ امل هندي الخزعلي؟ جدلية العلاقة بين الديمقراطية المواطنة والمجتمع المدني ( (العراق انموذجاً) )؟ مجلة العلوم السياسية؟ السنة 17؟ العدد 32؟ كلية العلوم السياسية؟ جامعة بغداد؟ شباط 2006 .

5\_ اودنيس العسكرية؟ البحث عن الهوية والعنف؟ مجلة الفكر العربي ( ملف الهوية )؟ مركز الانماء القومي؟ بيروت؟ العدد ( 17 )؟ كانون الاول 1981\_ كانون الثاني 1982 .

6\_ باسل جودت الحسيني؟ السياسات الاقتصادية في العراق والمنطلقات السياسية والاجتماعية؟ مجلة المستقبل العربي؟ السنة 26؟ العدد 295؟ ايلول 2005 .

7\_ باقر سلمان النجار؟ الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي؟ مجلة المستقبل العربي؟ العدد 352؟ بيروت؟ 2008 .

8\_ ثامر عباس؟ جيوبوليتيكا صراع الهويات في المجتمع العراقي حضريات في الموارث الانثروبولوجية؟ مجلة المواطنة والهوية الوطنية؟ معهد الابحاث والتنمية الحضارية؟ بغداد؟ ط 1؟ 2008 .

الهوية الوطنية العراقية

9\_ حميد فاضل حسن؟ الخيار الديمقراطي في العراق بين الاستبداد واستيعابه؟ مجلة الإسلام والديمقراطية؟ العدد (6)؟ السنة الثالثة؟ تشرين الثاني 2006.

10\_ حميد فاضل حسن؟ الطائفية والاثنية في العراق وتأثيرهما على الهوية الوطنية؟ مجلة شؤون مشرقية؟ مركز دراسات المشرق العربي؟ بيروت؟ العدد الاول؟ صيف 2008.

11\_ حميد فاضل حسن؟ (( مبدأ التسامح )) انساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية؟ مجلة العلوم السياسية؟ السنة السابعة عشر؟ العدد 33؟ كلية العلوم السياسية؟ جامعة بغداد؟ تموز 2006.

12\_ حيدر ادهم الطائي؟ مظاهر قانونية للطائفية في العراق؟ مجلة شؤون مشرقية؟ مركز دراسات المشرق العربي؟ بيروت؟ العدد الاول؟ صيف 2008.

13\_ خميس البدري؟ فلسفة الحكم بناء المجتمع السياسي العراقي ما بعد الحرب؟ اوراق عراقية؟ مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية؟ بغداد؟ العدد (1)؟ 2005.

14\_ رشيد عمارة ياس الزبيدي؟ ازمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال؟ المجلة العربية للعلوم السياسية؟ مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية؟ بيروت؟ العدد 14؟ 2007.

15\_ سعد سلوم؟ عراق الدولة (1921\_2003): من صدمة الهوية الى صحوة الهويات؟ مجلة مسارات؟ العدد الاول؟ السنة الثالثة؟ ربيع 2007.

16\_ سليمان بختي؟ تبلور الهوية عبر النموذج والوعي؟ مجلة فكر؟ العدد 85؟ . بيروت؟ 2004.

17\_ عامر حسن فياض؟ احجار كريمة في مستنقع اسن حول الثقافة واشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر؟ مجلة الثقافة الجديدة؟ العدد 317؟ كانون الثاني 2006.

- 18 \_ عامر حسن فياض؟ جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي المعاصر؟ مجلة العلوم السياسية؟ السنة 15؟ العدد 29؟ كلية العلوم السياسية؟ جامعة بغداد؟ 2004.
- 19 \_ عامر حسن فياض؟ الطبقة الوسطى: الشرط السوسيوولوجي لإعادة السلم المدني وبناء الدولة العراقية؟ مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية؟ العدد الاول؟ السنة الثانية؟ اذار 2008.
- 20 \_ عبد الله سليمان ابو كاشف؟ نحو بناء نموذج لمفهوم الهوية في العالم الثالث؟ مجلة المنار؟ العدد 8؟ باريس؟ 1985.
- 21 \_ عبد الجبار احمد عبد الله؟ مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق؟ مجلة العلوم السياسية؟ السنة السادسة عشر؟ العدد 31؟ كلية العلوم السياسية؟ جامعة بغداد؟ تموز 2005.
- 22 \_ عزمي بشارة؟ التحول الديمقراطي؟ التدين الشعبي؟ نمط التدين الجماهيري؟ المستقبل العربي؟ بيروت؟ العدد 236؟ تشرين الاول ( اكتوبر) 1998.
- 23 \_ علي وتوت؟ وعي الاختلاف من الخصوصيات الى التنوع سوسيوولوجيا التنوع الاجتماعي وتنوع المرجعيات الفاعلة؟ مجلة الجدل؟ العدد الاول؟ السنة الاولى؟ كانون الثاني؟ 2006.
- 24 \_ فالح عبد الجبار؟ شيوخ وايدولوجيون (( تفكك القبائل اعادة تركيبها في ظل الشمولية الاسرية في العراق 1968\_1998؟ معهد الدراسات الاستراتيجية؟ بيروت؟ 1998.
- 25 \_ ماريون فاروق سلوغلت؟ بيتر سلوغلت؟ منابع نشوء القومية في المشرق ونزعة العروبة في العراق؟ معهد الدراسات الاستراتيجية؟ بيروت؟ دون سنة النشر.
- 26 \_ محمد تميم؟ اوراق في منهج التغيير؟ سلسلة (( اخترت لكم))؟ العدد 5؟ مطبعة النجاح الجديدة؟ 2000.

سادسا : الانترنت ( شبكة المعلومات الدولية )

- 1\_ حسين درويش العادلي؟ التنوع والاختلاف على ارضية المواطنة والاسلام والديمقراطية؟ 2005؟ شبكة المعلومات الدولية [www . rezgar . com](http://www.rezgar.com).
- 2\_ حسين درويش العادلي؟ نحو امة عراقية سيده حرة اصيلة؟ الحلقة الثانية؟ الهوية العراقية بين الاستلاب والتعويم والتبعية؟ الحوار المتمدن؟ العدد 372؟ شباط 2003؟ شبكة المعلومات الدولية؟ [www . ahewar . org](http://www.ahewar.org).
- 3\_ سلمى بو شعيبه؟ (( الشخص والهوية: تحليل نصوص فلسفية ))؟ موقع تفلسف الالكتروني؟ تشرين الاول 2005؟ شبكة المعلومات الدولية؟ [www.tafalsouf . org](http://www.tafalsouf.org)
- 4\_ عزيز مشواط؟ (( اشكالية الهوية في العلوم الانسانية: مأزق الاشكال وقلق المفهوم ))؟ الحوار المتمدن؟ تشرين الثاني 2005؟ شبكة المعلومات الدولية؟ [www . ahewar . org](http://www.ahewar.org).
- 5\_ فارس نظمي؟ الهوية العراقية والمواطنة المذبوحة؟ شباط 2009؟ شبكة المعلومات الدولية؟ [www . rezgar . com](http://www.rezgar.com)

سابعا : الصحف

- 1\_ الاسوشييتد؟ برس؟ 16 تشرين الثاني 2006.
- 2\_ الشرق الاوسط؟ 15 نيسان 2007.
- 3\_ النيويورك تايمز؟ 13 كانون الاول 2006.
- 4\_ الواشنطن بوست؟ 7 كانون الثاني 2004.
- 5\_ الواشنطن بوست؟ 29 تشرين الثاني 2006.

### ثامنا : المحاضرات

1\_ محاضرة القاها الدكتور ( غاريث ستانسفيلد ) على الطلبة المشاركين في الدورة الخاصة بمعهد الدراسات الاستراتيجية ؟ بيروت ؟ بتاريخ 2008/8/25 .

2\_ محاضرة القاها الدكتور فالح عبد الجبار على الطلبة المشاركين في الدورة الخاصة بمعهد الدراسات الاستراتيجية ؟ بيروت ؟ بتاريخ 2008/8/10

3\_ محاضرة القاها الدكتور فالح عبد الجبار على الطلبة المشاركين في الدورة الخاصة بمعهد الدراسات الاستراتيجية ؟ بيروت ؟ بتاريخ 2008/8/13 .

### تاسعا : المصادر باللغة الاجنبية

1-Antony smith ؟ theories of nationalism ؟ Duck worth ؟ second edition ؟ London ؟ 2003 .

Claude Dubar ؟ la crise des identites ؟ puf ؟ paris 2-

3 \_ Erik H . Erikson adolescence et crise ؟ la guete de l identite ؟ flammarion ؟ 1972 .

4 \_ H . Jajfel ؟ human groups and social categories ؟ cambridge university press ؟ 1981 .

5-John Devlin ؟ the baath party A History from its origin to 1966 ؟ califorina ؟ hoore institution press ؟ 1966 .

6-Joseph la palombara and myron weiner ؟ political parties and political developments ؟ princeton university press ؟ 1966 .

7 \_ Malek chebel ؟ la formation de l identite ؟ politigue ؟

الهوية الوطنية العراقية

eduardo puf : paris : 1986 .

8-Max weber : Economy and society : new york : Bedminister peess : 1968 .

9 — Michael Eisentadt and Erick Mathewson : u . s policy in post saddam — Iraq : lessons Washington institute for Near East policy : 2003 .

10 — Mohammed A : Tarbush : The role of the military in Iraq politics to1941 : A case study of London : Routledge and Kegan paul : 1982 .